A.U.B. LIBRARY
A.U.B. LIBRARY

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

A.U.B. LIBRARY

F
962.04
M992mA
1st
c.1

المـــؤتمر المصـــرى الاول

مجمـــوعة

أعمـال المـــؤتمر المصـــرى الاول

المنعقـــد بهليـــوبوليس (من ضـــواحى القـاهرة)

من يوم السبت ٣٠ ربيع الثانى سنة ١٣٢٩ (٢٩ ابريل سنة ١٩١١)

الى يوم الأربعاء ٤ جمادى الاولى ســنة ١٣٢٩ (٤ مايو ســنة ١٩١١)

المطبعـة الاميرية بمصـر
١٩١١

تنبيـــــــه

كل ماعزى الى المؤتمـــر المصرى ولم يرد بهـــذه المجموعة فلا يعتدّ به ٠

اللجنة التنفيذية للمؤتمر

مجموعة

أعمال المؤتمر المصرى الأول

المنعقد بهليوبوليس (من ضواحى القاهرة)

من يوم السبت ٣٠ ربيع الثانى سنة ١٣٢٩ (٢٩ ابريل سنة ١٩١١)
الى يوم الأربعاء ٥ جمادى الاولى سنة ١٣٢٩ (٤ مايو سنة ١٩١١)

الجلسة الاولى

فتحت الجلسة الاولى بحفل لونابارك بالهليوبوليس فى الساعة العاشرة من صباح يوم السبت ٢٩ ابريل سنة ١٩١١ تحت رياسة صاحب الدولة مصطفى رياض باشا رئيس المؤتمر المصرى وبحضور نحو ٢٥٠٠ عضو من الأعضاء العاملين والمساعدين ينهم نواب الاقاليم

فوقف دولة الرئيس وتلا خطاب الافتتاح الآتى :

خطبة رئيس المؤتمر المصرى

صاحب الدولة رياض باشا

أيها السادة

دعوناكم وكلكم من صفوة أهل المكانة وأصحاب المنافع وذوى الرأى والكتاب والمفكرين وكلكم ممن يهمهم مصالح البلاد العليا وكلكم ممن يغار على رقيها وتوكيد روابط جامعتها دعوناكم لتتشاوروا فى بعض المسائل العمومية الشاغلة للرأى العام فى الحالة الحاضرة

من بين هذه المسائل مسئلة ما كنا نود لها وجودا وهى ما يسمونه بمطالب الاقباط لأن حالة البلاد لاتسمح بتقسيم المصالح بين أبنائها تبعا لانتماءاتهم الدينية

سنعرض عليكم موضوعات أخرى أدبية واقتصادية لتقرروا فيها الوسائط التى تساعد على رقى حالة التعليم ونمو الثروة العمومية

أبنائى الأعزاء

انى وان كنت لاأشك فى أنكم ستحكمون فى مداولاتكم ورغباتكم روح العدل والميل الى تأييد الروابط الوطنية بينكم وبين سائر اخواننا وأبنائنا من أبناء الديانات الاخرى ولكن ذلك لايمنعنى من أن أوصيكم بأن تراعوا فى مباحثكم وطلباتكم فوق روح العدل والانصاف روح التسامح والاعطاف الذى عرفت به ديانتنا السمحاء وانه أسأل أن يكلل أعمالنا بالنجاح والسلام

بعد ذلك أمر دولة الرئيس بتلاوة تقرير لجنة المؤتمر التحضيرية فتلاه الأستاذ احمد لطفى السيد بمساعدة الاستاذين احمد عبد اللطيف بك وعبد العزيز فهمى بك وهذا نصه :

تقـــــرير

اللجنـــــة التحضيرية للمؤتمر المصـــــرى الاول

المنعقد فى القاهرة فى ٢٩ ابريل سنة ١٩١١

ايها السادة

تحييكم لجنة المؤتمر المصرى تحية الاخوان المتضامين وتشكر لكم انكم لبيتم ندامها لعقد هذا المؤتمر واجتمعتم من أطراف البلاد المصرية لخدمة المصلحة العمومية والنظر فى التوفيق بين العناصر المؤلفة للوحدة المصرية التى كاد يتصدع بناؤها من جراء مؤتمر الأقباط

ان الاقباط قد اشتغلوا فيما يشبه الخفاء بتحضير ما سموه جمعيتهم العمومية حتى لم يكن بين خبر انعقادها و بين انعقادها بالفعل الا أيام . ولا شك فى أن العمل على هذه الطريقة مريب حتى لو كان الغرض من جمع الجمعية العمومية النظر فى المقاصد القبطية الصرفة التى تتعلق بأحوالهم الشخصية . فكيف به وقد ظهر فى الجمعية العمومية أن الأقباط يستقلون ما فى أيديهم من السلطة التى مظهرها الوظائف و يستكثرون ما فى أيدى المسلمين منها ؟ يستظهرون بما سموه كفاءتهم الذاتية و يشكون من عدم تقدير أولى الامر لهذه الكفاءة . يتناسون التقاليد القومية و يطلبون عطلة يوم الاحد بجانب عطلة يوم الجمعة . يعتبرون أن بين مصلحة المسلم و بين مصلحة القبطى منافاة فيريدون أن يحصلوا على امتياز خاص يجعل لهم فى الهيئات النيابية فى بلدنا أعضاء من الأقباط يدافعون عن مصلحة الاقلية كأن الأكثرية والاقلية فى الامم مترتبة على العقائد الدينية لا على المذاهب السياسية . يرسلون مبعوثيهم الى الامة الانجليزية لبث شكاوى لا تنتهى الا عن تعصب المسلمين على المسيحيين فى مصر

ذلك كان شكل حركتهم وتلك كانت مطالبهم ولا شك فى أن الشكل الذى أخذته هذه الحركة القبطية مريب فى ذاته مفض الى الظن بأن الأقباط عزلوا على أن يكونوا وحدهم أمة مستقلة وتذرعوا بهذه المطالب حتى يصلوا بمعونة انكلترا المسيحية الى أن يكون لهم فى مصر وهم الأقلية الضعيفة حق السيادة على الأكثرية الاسلامية العظمى . ومن البديهى أن عملا كهذا لابد أن يؤثر فى نفوس المسلمين أسوأ تأثير وينتج نتائجه الطبيعية وهى استحكام البغضاء بين الأقلية الصغيرة و بين الأكثرية الكبيرة . وذلك ليس من مصلحة الأقلية نفسها ولا من مصلحة الجامعة القومية

لهذا الاعتبار واشفاقا على الوطن من أن يكون مرمى لمظاهر العداوات الدينية . قامت هذه اللجنة بدعوة المؤتمر المصرى العام ليبحث فى عمل الأقباط وتقديره ويزن مطالبهم بميزان العدل ويبين النافع منها والضار والممكن وغير الممكن و يقرر لهم ما يراه حقا من غير أن يحوجهم الى السعى باخوانهم وشكايتهم الى غيرهم . فان المصريين أولى بانصاف المصريين

الى ذلك دعت اللجنة بانعقاد المؤتمر أولا وبالذات . ولكنه لما أن مؤتمرا عظيما كهذا يجب أن يأتى بأكمل ما يمكن أن يأتى به من الفائدة رأت اللجنة أن يتناول المؤتمر البحث أيضا فى المسائل الاجتماعية والاقتصادية وكل ما له علاقة بسعادة الأمة ماعدا المسائل السياسية داخلية كانت أو خارجية لان الظروف التى فيها مصر الآن من الجهة السياسية لا تسمح بدخول هذا المؤتمر فى السياسة من غير أن يضحى تضحية تامة كل الاغراض التى اجتمع لأجلها . وان اللجنة لا تشك فى أن كل مؤتمر من المؤتمرين قد حضر الى هذا المؤتمر عالما يقينا بأن جميع التقارير التى لها علاقة بالسياسة عن قرب قد أهملت خروجها عن برنامج المؤتمر كما أنها لا تسمح بأى وجه من الأوجه مقترح أن يبدى اقتراحا خارجا عن البرنامج المنشور

الاكثرية والاقليـــة

لاشئ أضرّ على البلاد من نتائج ذلك الخطأ الذى يتسرب الى عقول بعض المصريين على العموم وكثير من الأقباط على الخصوص . ذلك الخطأ الفاضح هو تقسيم الأمة المصرية باعتبارها نظاما سياسيا الى عنصرين دينيين أكثرية اسلامية وأقلية قبطية . لان مثل هذا التقسيم يستتبع تقسيم الوحدة السياسية الى أجزاء دينية أى تقسيم الشئ الى أقسام تخالفه فى الجوهر . الأمة باعتبارها كائنا سياسيا أو نظاما سياسيا انما تتألف من عناصر سياسية كذلك . فأيما مذهب من المذاهب السياسية اعتنقه أفراد أكثر عددا وأثرا كان أكثرية وكان الآخر أقلية وعلى هـذا يمكن فهم الأكثرية والأقليات فى كل أمة وليس للدين فى ذلك دخل . غير أن لكل أمة دينا رسميا وذلك ضرورى بل مشخص من مشخصاتها ودين كل أمة هو دين حكومتها أو دين الأكثرية فيها . على ذلك يكون من السهل فهم انقسام الأمة باعتبار المذاهب السياسية الى أكثرية وأقليات كلها غير ثابتة بل متغيرة بتغير المذاهب السياسية وانتشارها قلة أو كثرة . ولكن من غير المفهوم بالمرة أن يكون فى الأمة أكثر من دين رسمى واحد . وعليه فلا معنى للاعتراف بأقليات دينية تعمل فى السياسة بهذه الصفة أو تكسب حقوقا عامة أكثر من أن يخلى بينها وبين القيام بواجباتها الدينية عملا بحرية الاعتقاد

دين الامة المصرية هو الاسلام وحده لانه دين الحكومة ودين الاكثرية فى آن واحد . ذلك أمر بعيد بطبعه عن المناقشات فى المصالح الدنيوية العامة التى تكون بين الاكثرية وبين الاقليات السياسية . ولا شك فى أن العمل فى السياسة بالنسبة للافراد وبالنسبة للجاميع لايصح أن تكون قاعدته العقائد الدينية بل يجب أن تكون قاعدته المنفعة . ويسرنا أن الاحزاب السياسية فى مصر قد سارت على هـذا النحو ولم تلحظ فى هيئة تأليفها ولا فى برنامج أعمالها اختلاف المعتقدات الدينية

بعد ذلك كيف يمكن الاعتراف بأن أقلية دينية تباشر بهذه الصفة الاعمال العمومية ويكون لها مطالب خاصة كأنما هى أقلية سياسية ؟ لايمكن الاعتراف بذلك الا اذا أمكن أن يكون للامة دينان فى آن واحد وأن يكون أساس الاعمال فى المصالح العامة هو الدين . ذلك غير ميسور التحقق ولا مسلم به فى النظر . فمن الخطأ أن يكون من الاشياء المسلم بها اعتبار أن الامة السياسية تتألف من عناصر دينية

الحقوق والمرافق فى مصر انما هى على الشيوع بين جميع المصريين على السواء لا امتياز لأحد منهم على أحد بسبب كونه مسلما أو مسيحيا أو يهوديا . ومن الظلم الصارخ أن يقع هـذا الامتياز لفرد من الافراد أو لمجموع من المجاميع بسبب أنه على دين المصريين (الاسلام) أو على دين غيرهم . حسب العالم ما كان من جزاء الانقسامات الدينية فلا نأتى فى القرن العشرين لنجعل الاعتقادات الدينية أساسا للامتيازات بين الأفراد فى الحقوق الوطنية

لانغفل أن نصرح هنا بأن الاحوال فى مصر كانت متمشية على هـذه القاعدة من زمن غير قريب . ولكن الحكومة وبعض الصحف قد تركت الناس تفهم أن حفظ بعض المراكز للاقباط فى مجلس الشورى انما هو للدفاع عن الاقلية فكان من نتائج ذلك أن اعتقد بعض الناس هنا أن الاقباط بصفتهم أقلية مسيحية يصح أن يكونوا بهذه الصفة أقلية سياسية لها مصالح قد تنافى مصالح الاكثرية . وكان هـذا هو الاساس الذى بنى عليه كثير من الاقباط شكاواهم ومدعياتهم . تجسم هذا الفهم فى العقول واختلط بشئ غير قليل من الطمع فى أن يجعل الاقباط لأنفسهم مركزا خاصا وتضامنا خاصا وأندية خصوصية وجرائد سياسية خاصة للدفاع عن مصالحهم السياسية . وسمتهم جرائدهم فى هذه الحركة الاخيرة بالأمة القبطية . وقد دل كل ذلك على أن الخطأ الذى وقعت فيه الحكومة بادئ الامر قد غذى أطماعهم وقوى شهوتهم فى أن يؤلفوا بصفتهم مسيحيين جامعة قبطية تتدرج فى أطماعها من سلم الى سلم حتى تحوز بين يديها السلطة فى مصر اعتمادا على هـذا الاحتلال المسيحى وعلى أن المصريين أخوف مايكون من أن يرموا بالتعصب الدينى . ولقد ظهرت هـذه المقاصد بارزة فى صحفهم بادئ الامر ثم فى مؤتمرهم الأخير .

ولكن علاقتهم بالمبشرين الامريكان وبعض رجال الكنائس الانكليزية والجرائد الانكليزية قد خدعتهم كثيرا اذ جعلتهم يظنون أن فى طاقة الاحتلال أن يجعل مصر مرسحا للعداوات الدينية وأن يجعل للاقليات الدينية امتيازات خصوصية بوصف أنها أقليات دينية . والا فان أولى الرأى من الاقباط كانوا يكرهون الى عهد قريب أن يطالبوا بحق من الحقوق السياسية بصفتهم أقباطا بل كانوا فى مقدمة الذين يقولون انهم مصريون قبل كل شئ . ولا شك فى أن المصرى قبل كل شئ لايطالب بحق الا بوصف كونه مصريا فقط والمجموع المصرى لايطالب بحق الا بوصف أنه مجموع مصرى فقط دون أن يصف نفسه بالمسيحية أوبالاسلامية .

على أن وصف الاقباط مجموعهم بالاقلية القبطية أو بالجمعية العمومية للاقباط ومطالبتهم بحقوق أو شكواهم من عدم تنفيذ القوانين بهذا الوصف واستنادهم على اخوانهم فى الدين من الامريكان والانكليز وبعثهم المبعوثين فى انكلترا لبث شكواهم كل ذلك لايدل الا على أنهم يرمون المسلمين بالتعصب الدينى . ذلك صريح جدا على الرغم من تلطف خطبائهم فى العبارات الى حد أكثر من التلطف بل تصريحهم فى مؤتمرهم بأنهم عاتبون مع المسلمين على غاية الوفاق. وليس من البعيد أن التوفيق بين تصريحاتهم فى المؤتمر من محاسنة المسلمين لهم (وهذا الواقع) وبين الاشكالات التى اتخذوها لأعمالهم والوسائل التى اختاروها لانجاح مقاصدهم ينتج فى عمومه أنهم وضعوا المسلمين فى جانب وأخذوا يساومون الادارة الانكليزية فى مصر على الوظائف التى فى يد المسلمين وهم يظنون أن المسلمين يكفيهم فى كل هذه المساومة أن لايرموا بالتعصب الدينى أو أن يشهد لهم بأنهم حسنو السلوك مع اخوانهم الاقباط .

كل ذلك انما كان نتيجة اعتبار أن الأقلية الدينية يصح اعتبارها أقلية سياسية ويصح لها بذلك أن تقوى فتحوز السلطة ومظاهرها باسم الدين . فيجب علينا أن نصرح بأننا لانعرف أقلية دينية بين مصالحها وبين مصالح المصريين منافاة أو أن مصالحها فى حاجة لرعاية خاصة واستثناء فى القوانين العامة المطبقة فى مصر على جميع المصريين على السواء . وليس لمجموع دينى أن يكون له من المطالب السياسية بهذا الوصف الا مايتعلق بالامور الدينية ومايتبعها كتنظيم البطركخانات والمجالس الملية . . . الخ . والا فكل مطلب سياسى من مجموع دينى لاتكون نتيجته الا التفريق بين المصريين فى المعاملة

ومع اعتبار أن الشكل الذى تمت عليه مطالب الأقباط ليس مقبولا لما فيه من جعل الدين أساسا للتفريق فى المعاملة فان اللجنة تقدم للمؤتمر نتيجة بحثها فى تلك المطالب .

١
مطالب الاقباط

١ - عطلة يوم الأحد

كما ان لكل حكومة دينا رسميا واحدا كذلك لها يوم عطلة واحد فى الأسبوع سواء كان الدين يوجب عطلة ذلك اليوم أو لا يوجبها وليس لنا أن نبحث فى نصوص الأصول الدينية فى هذا الموضوع بل الذى نراه بين ظهرانينا أن الانكليز والفرنساويين والطليان وغيرهم من الموظفين فى الحكومة المصرية يشتغلون يوم الأحد ويبطلون يوم الجمعة ولم نسمع الى اليوم أنهم تركوا دينهم ولا أنهم طلبوا الى الحكومة - وهم قادرون عليه - اعفاءهم من العمل يوم الأحد . ولقد أعفت الحكومة الموظفين المسيحيين من التبكير الى مصالحهم يوم الأحد حتى تؤدى الصلاة . ولا شك فى أن المسيحيين الموظفين فيهم من المذاهب المختلفة قد رأوا هذه الرخصة كافية للتوفيق بين قيامهم بأمر الدين وبين واجبهم الرسمى ولم يطلبوا عليه المزيد . وكذلك كان الأقباط الى هذا الشهر الفائت عند انعقاد جمعيتهم العمومية لا يرون عطلة يوم الأحد . وأقرب الفروض الى فهم هذه النظرية هو تعطيل يومين فى الأسبوع يوم الجمعة للمسلمين ويوم الأحد للمسيحيين . ولقد ترك اليهود من غير يوم مع أن تحرّجهم فى السبت أشد من تحرج المسيحيين فى العمل يوم الأحد . فاذا قسمت الأيام بين العناصر الدينية وجبت عطلة الأعمال ثلاثة أيام فى الأسبوع !!

اصطلحت الحكومات الاسلامية على جعل يوم الجمعة هو يوم البطالة الرسمى فأصبحت عطلة ذلك اليوم عادة للحكومات الاسلامية وواحدا من تقاليدها القديمة التى تمتاز بها عن غيرها . فهى بذلك لا يجوز لها أن تعطل غير يوم الجمعة من أيام الأسبوع اذا أمكن أن يعطل النظر فى مصالح الناس يومين اثنين غير أيام الأعياد القومية . لذلك ولأن عطلة يوم الجمعة جزء من السيادة . جرت حكومة لبنان وهى حكومة مسيحية واليها مسيحى وأكثرية الشعب فيها مسيحية على أن تعطل يوم الجمعة حفظا لتقاليد الدولة العلية ذات السيادة عليها

على أنه من الضرورى البحث فيما اذا كان الأقباط غير الموظفين وغير تلامذة المدارس يشتغلون يوم الأحد أم هم يعتقدون أن من يشتغل فيه يقتل ؟ الواقع أن الأقباط فى مزارعهم يشتغلون كل الايام من غير فرق كما أن المسلمين يشتغلون فى مزارعهم كل أيام الأسبوع من غير تفريق بين الجمعة وغيرها الا وقت صلاة الجمعة . فما هى الحاجة لهذه البدعة الجديدة وهى ابطال مصالح الحكومة ومدارسها يوم الأحد أيضا ؟

الظاهر أن الدافع الى ذلك هو الطمع فى انتهاز فرصة الاختلال المسيحى لابطال التقاليد الاسلامية والاستهانة بالاكثرية وتقسيم الشعائر القومية نصفين متساويين بين أقلية صغيرة بعض افرادها على دين الانكليز وبين الأكثرية الكبرى الاسلامية . تعطل الحكومة أعمالها يومين . كما يجب عليها جريا على هذا المبدأ الاحتفال رسميا بأعياد الجماعتين على السواء مع عدم ملاحظة طابع الحكومة ووصفها الاسلامى ومع عدم اعتبار أن هناك أكثرية دينها يجب أن يكون الدين الرسمى لاغيره وتقاليدها هى التقاليد الرسمية لاغيرها . أمر لم يكن له مثيل فى حكومة من حكومات العالم ولا فى انكلترا نفسها التى ليس لحكومتها الا دين رسمى واحد

لا يظهر أن لهذا الطلب دافعا غير الطمع فى اخضاع الاكثرية الى أحكام الاقلية الدينية لان الطلب مجرد عن المنفعة العملية . اذ لو فرض أن الحكومة تعطل يوم لاحد - وذلك لن يكون بالضرورة - فما الذى يكره الاقباط الفلاحين على عدم كسر الاحد وهم يكسرونه مختارين . فأما أصحاب المحلات التجارية القليلون الذين يقفلون محلاتهم يوم الاحد فذلك لان ارتباطهم بالبنوك والحركة التجارية العامة تقضى بذلك كما يفعل المسلمون أنفسهم . واذا كان الافراد الاقباط يشتغلون مختارين يوم الاحد فأى نتيجة عملية يناطها المؤتمرون فى جمعيتهم العمومية من ذلك المطلب

وعهدنا فى اولى الراى من الاقباط أن يدركوا ادراكا صحيحا مقدار الخطأ الذى ارتكبه جماعة المؤتمرين منهم بتقرير مثل هذا القرار الذى هو مع كونه غير موسور الاجابة مطلقا لايخلو من الضرر لما فيه من دواعى التفريق بين أفراد الامة الواحدة ولما يستتبعه من سوء الظن بالاقباط . بل يسرنا أن لايفكر المسلمون كثيرا فى العوامل الباعثة على مثل هذا الطلب وأن يقابلوه بغاية التسامح . ونطلب الى هذا المؤتمر أن يقرر بعدم امكانه وعدم فائدته وبأنه مضر بالجامعة القومية فيجب اغفاله والتجاوز عنه

---

٢ ــ قاعدة التوظيف فى الحكومة

ليس فى قوانين التوظيف فى الحكومة المصرية شرط يمنع المصرى الكفء من الوصول الى أرقى المناصب مهما كان دينه . ولكن الاستقراء يدلنا على أن بعض الوظائف الادارية كوظيفة مدير إقليم لم يشغلها الى الآن غير مسلم . مع أن الوظائف الأرقى منها كوظيفة قاضى الاستئناف أو وكيل نظارة من النظارات أو مركز ناظر أو رئيس نظار شغلها ويشغلها الاقباط . ولا طريق لتفسير هذا التضاد إلا أن تكون الحكومة فى تطبيق قانون التوظيف تلحظ الكفاءة من جميع الوجوه الممكنة ومن تلك الوجوه الاعتبار الذاتى لحكام الاقاليم لأن هؤلاء الحكام الاداريين يلزمهم كثيرا فى تصريف الامور نفوذهم الذاتى أكثر من قوة القانون . فمن المسائل الكثيرة التى يجب عليهم القيام بها بمقتضى وظائفهم حمل الاهالى على المشروعات المفيدة كالمجالس البلدية المختلطة وكترقية التعليم بوسائل الاكتتاب والاصلاح بين العائلات وبين قبائل العربان . وعلى العموم فان تنفيذ الاوامر الادارية يسهله كثيرا اعتبار الحاكم الذاتى متى أضيف اليها سلطة وظيفته

ومن المسلم أن الرجل لايتم له هذا السلطان على محكوميه فى حكومة كالحكومة المصرية إلا اذا اعتقد الناس فيه عدم التحيز لطائفة دون طائفة وأقرب الناس الى ذلك من الحكام هم المسلمون لا لأنهم مسلمون بل لأن التعصب والتحيز لايكون من شعار أفراد الاكثرية الدينية . ولكن الحوادث العامة تدل على أن من دأب الاقلية الدينية ــ اذا أحبت أن لاتفنى هى فى الاكثرية ــ أن تجتهد فى اثبات ذاتيتها بصفتها مجموعا خاصا مستقلا ولا تفتأ تعطى كل يوم مثلا جديدا على تضامنها ولقد يؤدى الافراط فى التضامن الى الوقوع فيما لايتفق مع نزاهة الحاكم . ذلك أمر يكاد يكون عاما فى جميع الاقليات الدينية . وان كان لدينا من الامثلة على نزاهة بعض كبار الموظفين من الاقباط وعدم تحيزهم وقيامهم بالواجب العام خير قيام إلا أن تطبيق الحكومة فى قانون التوظيف فى الوظائف الادارية العالية يدل على أنها تخشى من جراء الافراط فى التضامن بين أفراد الاقلية

ومن الاسف أن الاقباط بقراراتهم الاخيرة فى الجمعية العمومية قد صدقوا نظر الحكومة فيهم وأعطوها برهانا قاطعا على أنهم يشتغلون بوصف أنهم أقباط قبل كل شئ . مع أن حاكم الاقليم يجب أن يكون مصريا قبل كل شئ

أجل . ان مما يستحق الاسف أن يظهر الاقباط فى مصر بهذا المظهر الذى تأباه عليهم وطنيتهم . فقد جمعوا جمعيتهم العمومية ليقصروا عملهم فيها على مايتعلق بهم وحدهم من الشؤون العامة . ثم صرح بعض خطبائهم بوجود فتور فى العلاقات بين المسلمين وبين الاقباط . ثم طلبوا أن يكون لهم امتياز خاص فى الهيئات النيابية المصرية بأن يجعل للمسلمين دائرة انتخاب خاصة وللاقباط دائرة انتخاب خاصة أيضا . ثم يحاسبون على مايدفعونه من ضريبة الخمسة فى المائة المخصصة للتعليم . يقررون كل هذه الفروق فى حين أنهم يقررون فيما يتعلق بالوظائف بفناء طائفتهم القبطية فى الامة المصرية اذ يقولون انهم لايطلبون وظيفة مدير ولا وزير بل يطلبون أن لايكون تنفيذ القانون مانعا لأى مصرى من الدخول فى أية وظيفة ثبتت كفاءته لها .

وبالتوفيق بين جميع نقط التفريق بين العنصرين التى ذكرها الاقباط فى جمعيتهم العمومية وبين تقريرهم قاعدة الكفاءة بمعناها الاخص لوظائف الادارة . يتبين أن تقرير الكفاءة ليس غرضا من أغراضهم الجدية . ولكنهم يرمون الى غرض آخر هو التذرع الى الاختصاص بالسلطة فى جميع فروع الحكومة

نعم ليكون الاقباط منتجين نتيجة منطقية فى مطالبهم يجب ان يقولوا إنهم امة صغيرة مع الامة الكبيرة تقاسمها فى أيام العطلة وتقاسمها فى الخمسة فى المائة من الضريبة وتقاسمها فى النواب عن البلاد للدفاع عن الاقلية وتقاسمها فى الوظائف أيضا . غير أنهم قدرأوا أن نصيبهم من الوظائف أظهر من أن يستر كالمقاصد الاخرى فرأوا أن يتذرعوا فى هذا الطلب بأنهم مصريون قبل كل شئ . ولكن فى بقية الاغراض الأخرى هم أقباط قبل كل شئ

ان لم يكن الامر كذلك وكان الاقباط حقيقة يريدون أن يكونوا مصريين قبل كل شئ يقررون الوظائف بالكفاءة والنيابة بالكفاءة ويعتبرون أن لامسلم ولا قبطى كما اعتبر المسلمون ذلك فانتخبوا نوابا من الاقباط فى مجالس المديريات وفى الجمعية العمومية كما سيجئ بيانه فلماذا يريدون اختصاص الاقباط — وليسوا اقلية سياسية — بدائرة انتخاب خاصة يجمعونهم من أطراف البلاد لينتخبوا كأنما لهم مذاهب سياسية تخالف مذاهب المسلمين ؟

لاجواب على ذلك الا أنهم ظنوا خطأ أن الاحتلال الانجليزى يستطيع أن يرضى الاقلية فيذهب بتقاليد البلاد ويمحو مظاهر المساواة والعدل فى أرجائها . أو أن هذا الاضطراب الذى قاموا به يروق فى عين الانجليز وهو ظن أبلغ فى الخطأ من سابقه .

ولئن كانوا يتقررالكفاءة يستقلون ما فى ايديهم من الوظائف فانه اذا كانت نسبة الموظفين منهم فى المعارف الى المسلمين ٦٠/٠ فان نسبتهم للمسلمين فى نظارة الداخلية ٥٩,٦٠/٠ وليست نسبة مرتباتهم لمرتبات المسلمين قليلة فى هذه النظارة لان نسبتهم فى المرتبات هى ٤٠,٢٨٠/٠ مع أن نسبتهم العددية للمسلمين لاتتجاوز ٦,٤٣٠/٠ وبالنسبة للثروة لاتتجاوز ١٠٠/٠ كذلك نسبتهم فى نظارة الحقانية ١٥٠/٠ فى عدد الوظائف و ١٤,٥٠/٠ فى المرتبات كذلك فى نظارة المالية نسبتهم الى المسلمين ٤٦٠/٠ غير الصيارف الذين عددهم ١٨٧٧ مع أن عدد المسلمين منهم لايتجاوز الخمسين . كما يظهر من الاحصاء التفصيلى المرفق بهذا التقرير

كل من يقرأ هذه النسبة بين عدد الاقباط فى مصر وبين الموظفين منهم لايرى مناصا من الميل الى فكرة القائلين بأن الرئيس القبطى متى حل فى مركز الرآسة تطرف فى تطبيق معنى التضامن بينه وبين أبناء دينه فكانت النتيجة أن المصالح التى يكثر فيها الرؤساء الاقباط كالباشكتاب والمراقبين فى المالية ورؤساء الحركة والبضائع فى السكة الحديد لاتكاد تقبل توظيف المسلمين بها . ولا شك فى أن هذه الملاحظة يجب أن تكون درسا للحكومة تستفيد منه كلما همت بتعيين رئيس قبطى فى المصالح

ولقد كانت هذه الحال غيرمجهولة عند المسلمين ولكنهم كانوا يرون التصريح بها داعيا الى التفريق بين عنصرى الامة المصرية وموطنا لاتهامهم بالتعصب بوجه ما . ولكن الأقباط قد رفعوا أصواتهم عالية بأنهم مظلومون فيما يتعلق بالتوظيف محرومون من بعض السلطة فى الحكومة طالبين الوظائف الرئيسية فى الادارة . فلم يبق بعد ذلك معنى لعدم اظهار الحالة السيئة التى سارت عليها المصالح الأميرية الى الآن

مهما كان من الاعتبارات التى تقف فى طريق القبطى ليكون حاكما لاقليم سواء كان ذلك من حيث إن فى أيدى الاقباط من الوظائف الرئيسية الأخرى مايزيد عن الكفاية أو من حيث إنه لاتوجد مديرية من المديريات ولا مركز من المراكز فيه للاقباط أكثرية أواقلية كبرى كما يبين من الاحصاء المرفق بهذا التقرير أو من حيث كون المدير أو المأمور عليه بمقتضى وظيفته واجبات يومية ملامسة عن قرب بالأمور الدينية فان ماسميناه بالافراط فى التضامن بين الرئيس القبطى وأبناء دينه قد يكون هو أكبر الموانع فى الرضا بجعل القبطى مديرا أو مأمورا خصوصا بعد اليوم الذى ظهر فيه أولو الرأى منهم بالعمل لاختصاص الاقباط الأقلين بالسلطة دون المسلمين الاكثرين . فان أول المطلوب فى أمر الحاكم أن لايكره المحكومون سلطته عليهم . وقد كان الأهالى بعيدين بعض الشئ عن فكرة التمييز على طريقة ظاهرة معينة بين الموظف القبطى وبين الموظف المسلم . ولكنهم الآن قد شعروا تماما بأن تسامحهم قلب عليهم تعصبا واتخابهم للنواب الأقباط دون المسلمين فى بعض المراكز لم يدل فى نظر الاقباط أى اعتبار من الاعتبارات

وانه ليسر اللجنة ان يجيء اليوم الذى فيه يعم الاقتناع بأن الرئيس القبطى كالرئيس المسلم يسوى بين الناس فى عدله وفى تصرفاته ليكون مصريا قبل كل شئ

على هـذه الاعتبارات تطلب اللجنة الى المؤتمر أن يقرر بالرضا عن الطريقة المتبعة فى تطبيق الكفاءة بالنسبة لحكام الأقاليم و إلفات نظر الحكومة الى ماهو واقع فى بعض المصالح لتضع لذلك حدّا يمنع من العبث بالمصالح العامـــة

---

٣ ــ وضـــع نظـام لمجـالس المديريات

يكفل للا قباط تمتعهم بالتعليم الأهلى

أباح القانون لمجالس المديريات ضرب الضرائب على الاطيان بحيث لاتجاوز الخمسة فى المائة من الضريبة الحالية وهذه الضريبة تصرف إما على المشروعات العمومية أوعلى مدارس ابتدائية أو صناعية وزراعية . وهذا لايعارض الأقباط فيـه وانمـا معارضتهم واردة عل مايتفق على الكاتيب الأولية ومدارس معلمى الكاتيب . ولا ندرى وجه هذا الاعتراض وهم يعترفون أنه لامانع فى قانون مجالس المديريات يمنع من قبول التلاميذ الأقباط فى الكاتيب الا أن يكون الاعتراض بأن هذه الكاتيب لاتعلم الدين المسيحى

ان الجزء الاعظم من الكاتيب التى تديرها مجالس المديريات الى الآن والكاتيب التى تعينها نظارة المعارف انمـا هى كاتيب بناها المسـلمون واجروا عليها الأوقاف تعبدا ليتعلم فيها صبيان القرى القراءة والكتابة والقرآن وطرفا من الحساب . وليس فى البلاد قانون يمنع صبيان الأقباط من التعلم فيها . وأما مدارس معلمى الكاتيب فانها تضم جماعة من الفقهاء يتعلمون شيئا من أصـول التربية وأطرافا من مقدمات العلوم ليكونوا بعد ذلك معلمين للقرآن وغيره فى تلك الكاتيب فالقبطى لايجيد تعلم القرآن ليعلمه لأبناء المسلمين . لذلك صـار من غير الموافق أن يكون فى هـذه المدارس أقباط ولا نحن فى ذلك عليهـم لأن العرفاء الأقبـاط يتعلمون فى الأديرة وماشاكلها ليعلموا الدين فى الكاتيب القبطية

فان كان الغرض جعل الدين المسيحى والدين الاسلامى يعلمان فى مكاتب القرى فذلك غير مستطاع ولا مأمون النتيجة لأن أصول التعليم فى تلك الكاتيب لاتزال الى الآن دينية بحتة . لذلك لايصح الاستشهاد بتخصيص حصة آخر النهار فى المدارس الاميرية لتعليم الدين الاسلامى أو الدين المسيحى لأن هـذه المدارس ليس طابعها فى التعليم كطابع الكاتيب الدينية التى معظم مافيها من التعليم هو تعليم القرآن . كما أن الاستشهاد بعمل مديرية القليوبية غير صحيح لأنها لم تعلم الدين المسيحى فى الكاتيب الاسلامية بل فى المدارس الابتدائية جريا على نظام نظارة المعارف . وأما الكاتيب فانها اسلامية الا فى ثلاث قرى وجد فيهـا عدد من الاقباط يسمح بانشاء كتاب مسيحى فى كل منها . فانشئ فى كل قرية منها كتاب مسيحى صرف . وتلك هى أفضـل طريقة للتعليم الأولى .

وعلى هذا فالشكوى من نظام مجالس المديريات فيما يتعلق بالتعليم أقرب الى ان تأخذ صورة التحنى من أن تأخذ صورة الشكوى الجدية . والدليل على ذلك أعمال مجالس المديريات الى الآن

وان اللجنة فى هذا المقام لايسعها الا أن تظهر عدم الرضا عن الخطة التى اختطها بعض مجالس المديريات لتعليم الدينى المسيحى فى الكاتيب الاسلامية . لأن ذلك خلط فى الأنماط التعليمية لايكون من ورائه الا نتيجة سيئة . وهى ايجاد متسع للمناقشات الدينية فى هذه الأوساط التى لايزال يغلب عليها الجهل . ولكن يسرنا أن هذه الطريقة لم تكن عامة فى المديريات جميعها وربمـا تظهر التجربة فساد الرأى وترجع مجالس المـديريات عنه الى المذهب العام الذى اتخذه معظم المديريات وهو جعل كاتيب خاصة بالمسلمين وأخرى بالأقباط

مديرية القليوبية — عدد سكانها ٤٣٣٥٤٦ منهم ٨٧٠٣ أقباط ومجموع ضريبة الخمسة فى المائة هو مبلغ ١٣٨٦٨ جنيها يدفع الاقباط منها ٦٨٩ جنيها وحظهم فى التعليم أضعاف مايستحقون بنسبة مايدفعون من الضريبة فان مجلس المديرية عنده مدرستان ابتدائيتان فى بنها احداهما للبنين وبها ١٨٢ تلميذا منهم ٤٧ قبطيا وميزانيتها السنوية ٩٠٠ جنيه والثانية للبنات وبها ١١٥ تلميذة منهن ٣٥ قبطية وميزانيتها السنوية ٥٠٠ جنيه — وتعليم الدين فى هاتين المدرستين فى الحصة الأخيرة من النهار متى جاءت تلق كل فريق التعليم الدينى فى غرفة خاصة . وسيكون للاقباط ذلك الحظ أيضا فى الثلاث المدارس الابتدائية المقرر انشاؤها فى مراكز المديرية فاذا كان متوسط مايصرف على المدرسة الواحدة ٨٠٠ جنيه فى السنة وكان الأقباط على نسبة الثلث فى كل مدرسة كما هو الآن فى المدرستين الموجودتين كان مقدار مايصرف على الأقباط من ميزانية مجلس المديرية بالقليوبية هو الف جنيه سنويا

أما الكتاتيب فان المجلس قد قرر بشأنها أن تبقى كما كانت مفتوحة الابواب للمسلمين وغيرهم فى جميع القرى . ومما يستحق الذكر أن المجلس ضم اليه كتابين قبطيين ليديرهما وقرر انشاء كتاب قبطى صرف فى احدى القرى وتبلغ نفقات انشائه ٣٠٠ جنيه وتبلغ نفقات الثلاث الكتاتيب ٢١٠ جنيهات سنويا فهل يمكن أن يقول الأقباط إنهم مظلومون فى ضريبة الخمسة فى المائة فى هذه المديرية

مديرية الشرقية — لم يتدئ مجلس هذه المديرية فعلا فى أمر التعليم بل كل أعماله تجهيزية ولم تظهر له طريقة اتبعها فى ذلك يمكن لأحد ان يأخذها عليه أو يشكو منها .

مديرية الدقهلية — قرر مجلسها أن القرى التى يقل فيها عدد الأقباط يقبل أبناؤهم فى الكتاتيب الموجودة بها . اما فى التى يحتمل عددهم فيها انشاء كتاب قبطى فالمجلس مستعد لانشائه — وقد قرر هذا المجلس منح مدرسة قبطية للبنات اعانة سنوية وصرفها طافعلا من سنة ١٩١٠ — وقرر المجلس أيضا انشاء كتاب لتعليم ابناء الأقباط فى صهرجت الكبرى وسينفذ القرار فى هذا العام . أما فى غير التعليم الأولى فالاقباط والمسلمون سواء

مديرية الغربية — لم يشرع المجلس حتى الآن فى اتخاذ طريقة للتعليم ولكن المجلس عند ما يقرر الاعانات فى المعاهد الأهلية لابد أن يعامل كتاتيب الأقباط وكتاتيب المسلمين على السواء

مديرية المنوفية — لم تنته المدارس والكتاتيب التى قرر المجلس انشاءها وطلبات اعانة المدارس القبطية تحت نظر المجلس

مديرية البحيرة — كذلك فى هذه المديرية تصرف الاعانات لجميع الكتاتيب على السواء . أما المدارس الابتدائية فمفتوحة للاقباط والمسلمين بحسب برو جرام نظارة المعارف . ويوجد الآن فى مدرسة شبراخيت ٢٦ تلميذا قبطيا منهم ٥ مجانا . ومجموع تلاميذ المدرسة ٢٠٨ وكذلك فى مدرسة المحمودية ١٢ قبطيا منهم اثنان مجانا وعدد جميع التلاميذ ٢٠٥ — و يلاحظ هنا أن نسبة الاقباط للمسلمين فى هذه المديرية هى ٣/١٠ فى المائة

مديرية الجيزه — قرر المجلس أن دروس القرآن بعد الظهر وماقبل الظهر فللتعليم العام فى الكتاتيب للمسلمين وغير المسلمين وقد قرر هذا المجلس فى ٢٧ يوليو سنة ١٩١٠ انه اذا بلغ عدد الأقباط فى الكتاتيب ٣٦ تلميذا يعين لهم المجلس معلما يلقنهم الدين المسيحى فى الوقت الذى يتلقى فيه المسلمون دروس القرآن .

مديرية بنى سويف — المعاهد التابعة للمجالس هى مدرسة بنى سويف الصناعية وتلاميذها من المسلمين والأقباط وتقرر انشاء مدرستين ابتدائيتين أخريين سيكون الحال فيهما كذلك . وقد تقدمت طلبات إعانة من الجمعية الخيرية القبطية والمدرسة الانجليزية والمدرسة الطليانية والمجلس ينظر فى تقديم الاعانة اليها جميعا

مديرية الفيوم — فى مدرسة الصنائع وفى مدرسة البنات الامر سائر على ماهو عليه فى غيرها . أما التعليم الأولى فقد قرر المجلس انشاء كتاتيب للاقباط يعلم فيها الدين المسيحى فى القرى التى يسمح عددهم فيها بذلك . وقرر أيضا أنه متى كان عدد التلاميذ الاقباط فى الكتاتيب الاسلامية يسمح بوجود معلم للديانة المسيحية يعين المجلس لهم معلما دينيا .

مديرية المنيا — فى هذه المديرية وضعت اللجنة العلمية المبادئ التى تتبع فى الكتاتيب وكان من اعضائها عضوان مسيحيان من قبل مطران المنيا وهذه القواعد هى :

(١) أن مواد التعليم فى الكتاتيب واحدة وأن يعلم فى الكتاتيب المسيحية الكتب الدينية التى اقترحها العضوان المسيحيان ويخصص لها الحصص المخصصة فى الكتاتيب الاسلامية لتعليم الديانة والقرآن . وللكتاتيب المسيحية الحق فى تغيير تلك الكتب بشرط تصديق اللجنة العلمية . وبلغ هذا القرار لسيادة مطران المنيا ومطران بنى سويف

(٢) أن تكون الكتاتيب مفتوحة الابواب لجميع التلاميذ بصرف النظر عن اختلاف دينهم

مديرية أسيوط — قرر مجلس هذه المديرية ادارة ٧٩ كتابا منها ٩ كتاتيب للاقباط يتولى المجلس الصرف عليها جميعها بلا استثناء ويكون التعليم فيها جميعا مجانا . أما الثلاث المدارس الابتدائية فهى مفتوحة الأبواب للجميع وفى هذه المدارس الثلاث ٢٠ ٪ من الأقباط . والأقباط فيها يعلمون دينهم كالمسلمين على السواء

أما المعاهد العلمية فقد خصص لها المجلس اعانة ٢٠٠٠ جنيه فى السنة تأخذ المعاهد القبطية منها حظها

مديرية جرجا — يدير المجلس أربع مدارس ابتدائية للصبيان وفيها ٤١٠ تلاميذ منهم ١١٨ قبطيا فتكون نسبتهم للمسلمين ٢٤ ٪ مع أن نسبة مايدفعه الأقباط من الضرائب فى المديرية هى ٢٠ ٪ وهذه المدارس قد بنيت على نفقة المسلمين خاصة وقد أنشأ المجلس مدرسة للبنات فيها ٧٠ تلميذة منهن ١٤ قبطية . وقد تنازل المسلمون للمجلس عن ٢٩ كتابا ولم يتنازل له الأقباط عن شئ وقد أدارها المجلس وفتح أبوابها للمسلمين والأقباط على السواء وفيها الآن عدد غير قليل من الأقباط . وقد أوجد المجلس دروسا خصوصية فى مراكز المديرية لارشاد معلمى الكتاتيب وتلقى هذه الدروس مباح للمعلمين المسلمين والمعلمين الأقباط على السواء — أما مايتعلق بتعليم الدين فقد اتبع فيه المجلس طريقة نظارة المعارف فى مدارسها . وأما فى الكتاتيب فما ينشئه المجلس منها للاقباط خاصة يعلم فيه الدين المسيحى

مديرية قنا — اتبع مجلس هذه المديرية فى غير التعليم الأولى الطريقة المتبعة فى المديريات الأخرى . أما فى التعليم الأولى فالكتاتيب مفتوحة لأبناء الأقباط . وفى القرى التى يكثر فيها عددهم قرر المجلس انشاء كتاتيب خاصة بهم وتقرر فعلا بناء أربعة كتاتيب مسيحية فى جهات مختلفة . وبروجرامها هو بروجرام الكتاتيب الاسلامية مع ابدال دروس القرآن بدروس الديانة المسيحية حسبما يقرره رؤساء الديانة

مديرية اسوان — لم ينشئ المجلس كتاتيب الى الآن فى هذه المديرية لا للمسلمين ولا للاقباط . وفى غير التعليم الأولى الامر على ماهو عليه فى المديريات الأخرى

هذا هو بالاجمال طرف من الواقع فى مجالس المديريات نعرضه على المؤتمر ليرى ماإذا كان هناك محل للشكوى من تصرف هذه المجالس وهل هناك حاجة لوضع نظام جديد يكفل تعليم أبناء الأقباط أكثر من النظام الذى اتخذته هذه المجالس وهى لم تكد تخطو خطوة صحيحة بعد فى سبيل التعليم لحداثتها

ومن الضرورى أن نلفت النظر فى هذا المقام الى حالة التعليم فى نظارة المعارف بالنسبة للأقباط وان لم تكن موضعا للشكوى ولكنها كان من شأنها أن تجعل اخواننا الأقباط راضين بحالهم من غير أن يتعرضوا الى الالحاح فى قسمة ضريبة الخمسة فى المائة بين المسلمين وبين الأقباط . تلك الضريبة التى ظهر أن ليس لهم حق فى الشكوى من طريقة توزيعها والتى ان لم يأخذوا أكثر من حقهم فيها فلن يغبنوا قياسا على حالهم فى المرافق المصرية الأخرى ولو انتظروا الى أن تملك مجالس المديريات خطة سيرها النهائى لكانوا أحسنوا صنعا

يوجد فى المدارس الابتدائية لنظارة المعارف ٦٦٣٩ تلميذا من المسلمين يقابلهم ١٣٤٨ من الأقباط فتكون نسبة الأقباط للمسلمين فى التعليم الابتدائى ١٧ . ٪ وفى المدارس الابتدائية للبنات ٤٩٣ مسلمة معهن أربع قبطيات فقط فتكون النسبة ٢,٩ . ٪ أما المدارس الثانوية فعدد تلاميذها ١٦٢٨ والأقباط ٥٤١ فيكون نسبة الأقباط الى المسلمين فى هذا النوع ٢٤,٦ . ٪ ـ وأما فى المدارس الخصوصية كمدرسة الزراعة ومدرسة الفنون والصنائع ومدرسة الصناعة بالمنصورة ... الخ فان نسبة عدد الأقباط للمسلمين هى ١٢,٦٢ . ٪ . أما فى المدارس العالية فان متوسط نسبة الأقباط الى المسلمين فى هذا النوع من التعليم هو ٢٩,٢ . ٪ . وعلى ذلك يكون متوسط نسبة التلاميذ الأقباط الى المسلمين فى نظارة المعارف ١٧,٢٦ . ٪ . فأين تلك الحقوق المهضومة للأقلية حتى يمكنها التصدى للدفاع عنها بالطرق المختلفة

نزيد على ذلك أن من ميزانية نظارة المعارف مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه مسمى ايراد المكاتب الأهلية . وهذا الايراد هو ريع أوقاف اسلامية أهمها اثنان . أحدهما وقفه المرحوم اسماعيل باشا الخديو الأسبق وقدره ٢١٩١٨ فدانا ليصرف ريعه على ماتحتاجه المكاتب الأهلية . والثانى وقفه المرحوم توفيق باشا الخديو السابق وهو أملاك فى القاهرة نصف للكاتب والنصف للساجد . وهذان الوقفان اسلاميان يجب صرفهما كشرط الواقفين على المكاتب الاسلامية . ولكن هذا الريع يصرف الآن على عشرين مدرسة تابعة لنظارة المعارف سميت مدارس المكاتب الأهلية وعدد تلاميذها ٤٥٠٥ منهم ٣٥٥١ مسلما و ٨٦٧ قبطيا و ٨٧ من ديانات أخرى فيكون التلاميذ الأقباط ينتفعون من الوقف الاسلامى الصرف بريع ريعه تقريبا . ولم يقل المسلمون فى ذلك شيأ

زد على ذلك أن كاتيب أوقاف المسلمين يصرف عليها من ديوان الأوقاف سنويا ١٦٥٠٠ جنيه وفيها من الأقباط عدد غير قليل . وكذلك الكاتيب التى تعينها الحكومة يصرف عليها من ميزانية الحكومة ٢٣٠٠٠ جنيه فى السنة وفيها ٣٢٣٩ تلميذا من الأقباط .

يبين من هذا الاحصاء المختصر أن حال الأقباط فى التعليم سواء كان أوليا أوغير أولى هى حالة يغبطون عليها . فلا يغلو الذى يقول ان هذا المطلب أشبه بالتجنى منه بالشكوى الصحيحة .

كان العدل أحق أن يتبع لأنه خير واسطة للرضا بين العناصر المؤلفة للأمة . ولقد يكون التسامح من أنفع وسائط التوفيق بشرط أن يعترف بأنه تسامح وأن لايشعر بأنه غفلة أو استكانة لأنه فى هذه الحالة يكون عظيم الضرر على المصلحة وعلى أخلاق العنصرين جميعا

العدل يقضى بانه اذا حق للأقلية الدينية أن تطلب أن يصرف على أبنائها فى الكاتيب بنسبة ماتدفعه من ضريبة الخمسة فى المائة مع أن مجالس المديريات لم تملك بعد ميزان خطتها التعليمية . فقد حق للاكثرية أن تطلب تعليم أبنائها من نظارة المعارف العمومية على نسبة مايخص الأكثرية من الميزانية العمومية

العدل يقضى بأن نسبة التلاميذ الأقباط فى المدارس الأميرية لايجوز أن تزيد على نسبة مايدفعه الأقباط من الأموال الأميرية

قد تلاقى هذه الفكرة بادئ بدء غضاضة على النفوس لأنها تنتج حرمان شخص يريد التعلم من أن يتعلم بحجة أنه قبطى . ولكن الذى يقدر الأشياء تقديرا صحيحا لايلبث أن يقتنع بأن هذه القاعدة بعيدة عن الانتقاد سليمة من الجور

نعم هى فكرة بعيدة عن الانتقاد لأن أبناء المسلمين يريدون أن يتعلموا كما يريد أبناء الأقباط أن يتعلموا ولايمكن ايجاد توفيق عادل بين الارادتين الامقبول الطرفين كل على نسبة مايدفعه لخزينة المعارف من النقود . والا فان الأقباط يدفعون من الأموال الأميرية على نسبة العشر مما تدفعه الأكثرية فيكون كل مازاد عن ١٠ ٪ من التلامذة الأقباط يتعلم مجانا على مصاريف الأكثرية فى حين أن أبناءهم أنفسهم محرومون من التعليم الذى يسعون اليه

حقيقة كان ينبغى للاكثرية من باب اكثار المتعلمين أيا كان أن يتعلم أبناء الأقلية فى مدارس الحكومة مجانا على مصاريفها . كان ينبغى ذلك لو أن المدارس تقبل عددا غير محدود . فأما وتلاميذ التعليم الابتدائى وتلاميذ التعليم الثانوى بل تلاميذ التعليم العالى كلهم يقفون على أبواب المدارس وفى أيديهم المصاريف المدرسية فتربح أمامهم أبوابها لأن المدرسة قد استوفت العدد المقرر لها بل العدد الذى تسعه بالفعل ولا تسع غيره . أما والحال كذلك فتكون الأكثرية محقة فيما اذا طلبت أن لايزيد عدد التلاميذ الأقباط فى مدارس الحكومة عن العشر

ذلك هو العدل ومؤتمر أسيوط يقول ان العدل أحسن الطرائق لحسن التفاهم واستدامة المودّة بين العنصرين

فاذا كان العدل داعيا للتوفيق فان التسامح أدعى اليه . وقد ثبت جليا أن الأقباط قد أخذوا بتسامح المسلمين من ضريبة الخمسة فى المائة أكثر من حقوقهم . لذلك يكون الطلب المتعلق بتلك الضريبة باطلا ولا محل له

---

٤ — وضع نظام يكفل تمثيل كل عنصر مصرى فى المجالس النيابية

حتى هذا المطلب فانه على جماله قد كسى هو أيضا ثوبا من التعرض شوّه جماله وحوّله عن مركزه العالى وطبعه بطابع بقية المطالب الأخرى . يتلخص هذا المطلب فى أن الأقلية الدينية غير ممثلة تمثيلا كافيا فى الهيئات النيابية لأن أفرادها شتات فى الحواكر والمديريات المختلفة فيراد تعديل قانون الانتخاب بكيفية تمكن الأقباط من أن يمثلوا فى الهيئات النيابية فى مصر .

والواقع أن قانون الانتخاب على صورته الحالية لايستطيع أن يمثل جميع أجزاء الأمة فى المجالس النيابية . ونعنى بأجزاء الأمة أجزاءها السياسية لا الدينية . فان من الأقباط فى كل حزب من الاحزاب المصرية التى يمثل كل منها خطة خاصة وان كانت تلك الخطة كثيرة التقارب بعضها من بعض الا أن بينها مع ذلك من الفوارق ما يجعلها متغايرة نوعا ما . فاذا كان المراد تقليد قانون الانتخاب البلجيكى وجب أن لاتكون الأقليات المختلفة أقليات دينية بل أقليات سياسية كما هو الحاصل فى تلك البلاد .

يقولون فى ذلك قولا يدل بظاهره على التودد للمسلمين والتقرب منهم ولكنه ينشف دائما عن شبه انذار بأنه ان لم توافق الأكثرية على منح الأقلية الدينية نظاما يكفل لها تمثيلها فى المجالس النيابية كان الاخاء المصرى لفظا لامعنى له والمساواة معنى معطلا من كل نتيجة عملية .

على أن الذى يريد الاخاء الحقيق والمساواة الكاملة بحسب الامكان لايبغى له أن يدعو الى بناء كيان سياسى للاقلية الدينية بل يجب عليه أن يمحو الفروق الدينية بالمرة من الاعتبارات السياسية ويدعو المسلمين لانتخاب الكفء ولو قبطيا والأقباط لانتخاب الكفء ولو مسلما وأن يمزج المصالح المشتركة بين المسلمين وبين الأقباط حتى لايشعر أحدهم فى الأعمال العامة بمخالفة جاره إياه فى دينه . ولايحاول جمع الأقباط فى صعيد واحد لتكون لهم دائرة انتخاب بعينها لأن هذا يدل دلالة واضحة على أن الأقباط لايستريحون ولا يصدقون بالاخاء والمساواة الا اذا مكنوا من انتخاب أقباط مثلهم وذلك بالضرورة قسمة والقسمة تنافى الوحدة . وذلك تمزيق للعناصر الدينية المختلفة وتعليم لها على أن تجد على اعتبار الاعتقاد الدينى فارقا قوميا يرجح على المصلحة العامة . ذلك تنبيه الى أن المسلم من شأنه أن لايدافع عن مصلحة القبطى والقبطى من شأنه أن لايدافع عن مصلحة المسلم . ان سلوك مثل هذا الطريق لايتفق مطلقا مع مايقولون به من المساواة وما ينادون به من أن الأقباط مصريون قبل كل شئ .

لو أن طائفة المتعلمين فى البلد أو بعض بطون هذه الطائفة المتعلمة كالمحامين أو المهندسين أو الاطباء أو المعلمين الخ أو أن حزبا من الأحزاب السياسية ذا مبادئ معروفة وخطة مرسومة قام فأظهر أن مبادئه ليست ممثلة فى الهيئات النيابية وطلب تعديل قانون الانتخاب لكان ذلك واضحا مفهوما . ولكن أقلية دينية تقول بالمساواة

وتظهر بالسعي فى محو الفروق بين أفراد الأمة تجىء فى الوقت عينه تصرح بأن لها حقوقا تنافى حقوق الأمة وأنها لابد لها من أن تعتبر نفسها أقلية سياسية كالأقليات السياسية البلجيكية . لتجعل انتخاباتها فى معزل عن انتخابات المسلمين لأنها لاتأمن المسلمين على مصالحها فى الهيئات النيابية . وماأجدر الذى يطلب هذا الطلب بأن يقول نحن الأقباط أقلية دينية كلنا على مذهب واحد فى السياسة يخالف مذهب الأمة المتعصبة علينا لحفظ وجودنا السياسى يقتضى أن تكون لنا دوائر انتخاب خاصة . والذى يقول ذلك يجب عليه أن يعترف بأنه يرمى الى أن مصير أقليته يوما من الأيام أكثرية تحوز فى يدها السلطة على البلاد . وذلك هو الأمل الذى تعيش به كل أقلية من الأقليات السياسية . ولكن لايستطيع الأقباط بوصف أنهم أقلية دينية أن يصبحوا أكثرية سياسية مادامو يمزجون الدين بالسياسة وما دام برنامجهم أنهم أقباط قبل كل شئ

اذا يجب علينا أن نصرح بأن هـذا المطلب خطأ فى أصله ولكن مسئولية الخطأ واقعة على الحكومة كما بينا سابقا لأنها تركت الناس يفهمون أنها تحفظ للاقلية الدينية مراكز سياسية للدفاع عن مصالحها . فأما لو كانت تنتخب ماتراه هى كفؤا لأى كرسى يخلو فى مجلس شورى القوانين من غير نظر الى أقلية دينية فمرة يصيب الانتخاب قبطيا ومرة يصيب مسلما وحينا يكون فى المجلس خمسة من الأقباط أوستة وأحيانا لايكون ولاواحد. لو كانت الحكومة جرت على هـذا المبدأ فى مجلس الشورى لما وقع الاقباط فى هذا الخطأ العظيم ولما ظنوا أن أقليتهم الدينية يمكن أن تعتبر أقلية سياسية . ولكن ذلك كان

ومع هذا كله فهل يمكن للاقباط أن يشكوا من معاملة المسلمين اياهم فى الانتخابات العمومية ؟

انتخب أحد الاقباط فى مركز قليوب ونال الانتخاب ضـد أكبر أعيانها المسلمين وهو الوكيل الدائم لمجلس شورى القوانين وما انتخبه الا المسلمون

انتخب كذلك بمركز السنطة أحد الاقباط وكل منتخبيه من المسلمين

انتخب أحد الاقباط نائبا عن مركز الصف وعدد مندوبى الانتخاب فى هذا المركز أربعون مندوبا ليس منهم أقباط الا أربعة

انتخب أحد الاقباط نائبا عن مركز بنى مزار وعدد مندوبيه ٥٠ وليس منهم أقباط الا خمسة

انتخب أحد الاقباط نائبا عن مركز الفشن وعدد مندوبيه ٣٦ وليس منهم أقباط الا أربعة

انتخب أحد الاقباط نائبا عن مركز ديروط وعدد مندوبيه ٥٨ منهم خمسة أقباط فقط

انتخب أحد الاقباط نائبا عن مركز أبو تيج وعدد مندوبيه ٣٧ منهم ستة أقباط فقط

كذلك انتخب قبطى نائبا فى الجمعية العموميـة عن مديرية الجيزة وليس لها الا نائبان فقط أحدهما مسلم والآخر قبطى مع أن عدد مندوبى الانتخاب فى المديرية ١٧٣ ليس فيهم الا قبطيان

كذلك انتخبت مديرية المنيا عنها نائبين للجمعية العمومية أحدهما مسلم والثانى قبطى مع أن مجموع مندوبى الانتخاب فى المديرية هو ٢٧٣ منهم ٢٤ قبطيا فقط

أمام هذه الاحصائية يجب أن يدرك اخواننا الاقباط ونخص منهم الشبان أن علاقات المودة والثقة لايمكن أن تجد مظهرا أوضح من هـذا المظهر لاقناع كل منصف أن المسلمين لايقيمون وزنا لاختلاف العقائد الدينية فيما يتعلق بالانتخاب فأية مصلحة من مصالحهم قد ضحيت أكثر مما تضحى مصالح المسلمين بالطريقة الحاضرة للانتخاب

على أن المسلمين فى الهيئات النيابية الكبرى ليسوا ممثلين تمثيلا يفوق تمثيل الأقباط فان الجمعية العموميـة فيها ٧٦ عضوا منهم خمسة أقباط أى بنسبة سبعة فى المائة وكذلك مجلس شورى القوانين عدد أعضائه ثلاثون منهم ثلاثة أقباط أى ان نسبتهم فيه للمسلمين تساوى ١٠ ٪ على أن نسبتهم لمجموع عدد السكان لاتجاوز ٦٫٤٣ ٪

كذلك فى المديريات التى يرشح الاقباط فيها أنفسهم للانتخاب فانهم ممثلون فيها تمثيلا فوق نسبتهم العددية فمديرية الجيزة يمثل أقباطها فى الجمعية العمومية على نسبة ٥٠ ٪ وفى مجلس المديرية يمثل الاقباط على نسبة ١٠ ٪ مع أن نسبتهم فى تلك المديرية ٢ ٣/٥ ٪ من سكان المديرية . كذلك مديرية المنيا أقباطها ممثلون فى الجمعية العمومية على نسبة ٥٠ ٪ لأن أحد مندوبيها قبطى . وهم ممثلون فى مجلس المديرية على نسبة ١٦ ٦/١٠ ٪ ونسبتهم الى المسلمين فى هذه المديرية هى كذلك ١٦ ٩/١٠ ٪ كذلك فى مديرية اسيوط فى مجلس مديريتها عضوان من الاقباط أى نسبتهم فى المجلس ناقصة نوعا عن نسبتهم العامة لعدد السكان لأن المرشحين فيها من الأقباط على مايظهر أقل حظا من اخوانهم فى المديريات الاخرى ويلاحظ على كل حال أن منتخبى هؤلاء النواب هم من المسلمين

على أى جهة قلب هذا المطلب لايمكن فهم معناه الا على أنه مظهر للروح العامة المنتشرة فى مطالب الأقباط وهى أن مؤتمريهم يرمون الى حيازة السلطة فى أيديهم ليرجحوا كفة الاقلية الدينية على كفة الأكثرية فى حكم البلاد

لذلك وجريا على قاعدة أن الأقلية الدينية لايصح أن يكون لها بهذا الوصف امتيازات سياسية خاصة تطلب اللجنة الى المؤتمر أن يقرر بعدم صلاحية هذا المطلب على الحالة التى هو عليها انتهاء لتتائجه المضرة بالوحدة القومية وبأن الحالة الراهنة قاضية بتعديل قانون الانتخاب بطريقة تتفق مع مقتضيات الحالة الاجتماعية الحاضرة

---

٥ — جعل الخزينة العمومية
مصدرا للانفاق على جميع المرافق المصرية

هذا هو الحاصل بالفعل فى جميع مصالح الحكومة إذ أن جميع المصريين من مسلمين وأقباط ينفق على مرافقهم العامة على السواء من الخزينة المصرية . ولا يجد المطلع على ميزانية الحكومة مصرفا اختص به عنصر دون عنصر ولعل المقصود بهذا الطلب هو المحاكم الشرعية التى ورد ذكرها فى مناقشة الجمعية العمومية للاقباط . ولكن هذه المحاكم مفتوحة الأبواب للمتقاضين من المسلمين ومن الاقباط ولتسجيل العقود وتقسيم المواريث الخ لافرق فى ذلك بين المسلم وبين القبطى فهى بهذه الصفة من المرافق العامة

على أنه لو كانت المحاكم الشرعية خاصة بالمسلمين دون غيرهم فانها لاتكلف الخزينة العمومية نفقات أصلا بل اذا عجزت إيراداتها عن مصروفاتها سنة زادت ايراداتها عن مصروفاتها سنة أخرى . ومتوسط الفرق بين الايرادات والمصروفات لمصلحة الخزينة العمومية فى الخمس سنين الأخيرة هو مبلغ ٤١٧١ جنيها سنويا يصرف هذا المبلغ فى المرافق العامة بالضرورة بين المسلمين وبين الأقباط فلا معنى للشكوى من المحاكم الشرعية أو التعريض بذكرها فى المؤتمر القبطى بوصف أنها يصرف عليها من الخزينة العمومية وبوصف أنها خاصة بالمسلمين

وانه ليحسن فى هذا المقام أن نذكر مثلا لما تصرفه الخزينة العمومية على المرافق القبطية خاصة لا للمحاسب على ذلك ولكن ليرى الأقباط بالحس أن المناقشة فى أمر المحاكم الشرعية لم يكن لها محل فى جمعيتهم العمومية التى كثر التصريح فيها بأن مقاصدها نحو الفروق الدينية والأخذ بأسباب الاخاء المصرى

ان مساجد المسلمين ومعابدهم أثرية كانت أو غير أثرية يصرف على عمارتها وترميمها من خزينة ديوان عموم الاوقاف الاسلامية خاصة . وأما كنائس الاقباط ومعابدهم فان الأثرى منها يصرف على عمارته وترميمه من خزائن الحكومة بمقدار الثلثين ولا تتكلف الأوقاف القبطية الا بمقدار الثلث فقط . وحسب ذلك أن يكون ميزة للاقباط على المسلمين

وفوق ذلك فان أوقاف المسلمين تنفق على تعمير تلك الكنايس والأديرة لأن العمال المكلفين بالقيام بهذه الأعمال انما يتقاضون رواتبهم من ديوان الأوقاف الاسلامية

واننا لنشعر بأن ايراد هذه الأمثلة الجزئية ليس متفقا مع مانحب تقريره من التسامح ومساعدة اقامة الشعائر الدينية أيا كانت والاحتفاظ بالآثار الا أن الضرورة ملجئة الى التنبيل بهذه الجزئيات دفعا لما عساه أن يتوهم من أن الخزينة المصرية تحابى المرافق الاسلامية دون غيرها

ولذلك ترى اللجنة أن هذا الطلب لامحل له

٦ — النتيجـــــة

نقول ان المصريين والمستوطنين فى مصر من الجنسيات المختلفة وعلى العموم كل من يهتمون بالاحوال المصرية ويرجون التقدم لهـذه الأمة بل كثير من الأقباط الذين تعلموا من التجارب يرون أن المؤتمر القبطى لم يكن له محل من الوجود وأن مطالبهم التى أخذت شكل الانذارات خالية عن الأسباب التى تبررها فى أعين الذين يعلقون أهمية فى تأليف الأمم الناهضة على تضييق دوائر الفروق بين الأفراد وتوسيع دائرة المشابهات بينهم و يعتقدون حقيقة أن الدين لله وأن مصر لمصريين

ايها السادة

هبوا معنا أن مواطنينا أخطأوا فى تقدير مطالبهم وأخطأوا فى تقدير الحالة الحاضرة وما يجب أن تضحيه الأفراد والجاميع أيا كان لونها فى سبيل تعضيد الوحدة القومية . فان الطريقة الوحيدة لتصحيح هذا الخطأ هى اقناعهم به واقناع الامة بوجوب التجاوز عنه

ان الأمة يجب أن تبنى علاقة أفرادها على التسامح من جهة وعلى التضامن من جهة أخرى ولا يتوفر ذلك الا اذا عاملت أبناءها جميعا بما تقتضيه المحبة والرحمة وما يؤكد التآزر على تحصيل المنافع المشتركة . فلنطرح ظهريا كل ماجاء فى مؤتمر الاقباط من دواعى التفريق فى الوحدة القومية ولنوسع لاخواننا صدورنا ولنستأصل من نفوس المصريين ذلك الضيق الذى لحقها من جراء ذلك المؤتمر

وانه من الخطأ أن تتشبث العقول بتلك الفكرة التى أنتجها مؤتمر الأقباط وهى فكرة محاسبتهم لأخذ مافى أيديهم من المصالح العامة . لأن فى ذلك مجاراة لهم على التفريق انما ينبغى اصلاح ماطرأ من الفساد على الطرق المتبعة فى الانتفاع بالمرافق العامة . فان المسلم والقبطى كلاهما ابن الأمة المصرية وكلاهما له الحق الكامل فى خدمتها والاعتزاز بتلك الخدمة . وأنها لو رجعت الى نفسها لشعرت بأنها تحن الى المسلم والقبطى على السواء

ليست مصر قليلة الواجبات الوطنية ولا هى يعوزها ميدان العمل لخيرها حتى تشغلها عناصرها بما لافائدة فيه من التنازع على المراكز أو التخاصم على شئ من الحقوق التافهة . بل على الضد من ذلك ان لهذه الامة الناهضة شؤونا اجتماعية واقتصادية لاتكفى فى تحقيقها مجهوداتنا الحالية ولا أضعاف أضعافها . فان الرقى لايجىء بالمصادفة ولكنه نتيجة متناسبة مع عمل العاملين .

حقيقة كان يكون من الضرر على جامعة الامة أن تبين ظلامات الاقباط وتغمض الاكثرية جفونها على تلك الظلامات مع القدرة على التذرع الى كشفها أو كشفها بالفعل . يكون من التهاون فى حقوق الانسانية بل التهاون فى حق الوطن بل التهاون فى حق الذات أن تترك الاكثرية أقلية مهما كان وصفها مهضومة فى حق من حقوقها لأن مثل هذا التهاون لمن أكبر العوامل على العبث بالتضامن الذى هو أساس الوجود القومى .

أما وقد ظهر بالبرهان أن أفراد الأقباط متمتعون من الحقوق بأكثر مما يتمتع به بقية الأفراد الآخرين من المصريين فالواجب على الأقباط أن يرجعوا عن مزج المعتقدات الدينية بالمصالح القومية وأن لايجعلوا من جامعتهم الدينية جامعة سياسية خاصة . والواجب على المسلمين أن يعتبروا المطالب التى تنشأ عن هذا الغرض كأنها لم تكن

ويسر الجنة أن تأمل بحق أنه اذا انعقد مثل هذا المؤتمر يكون الاقباط الى جانب المسلمين عاملين فيه للبحث فيما يرقى الامة المصرية جميعها حتى يحق القول بأن الدين لله ومصر لمصريين .

٢

حالنا الاجتماعيـــــه

حالنا من الجهة الاجتماعية يصفها جميعنا بأنها أقل الحالات ملاءمة لتمدننا الحديث . فليس من الضرورى الأطالة فى شرحها وضرب الأمثلة على مقدار الضعف السائد من معظم الوجوه فى تأليف جمعيتنا المدنيـة . كما أنه ليس من الحكمة أن ننقل كواهلنا وتحملها فوق طاقتها بالاقتراحات والمشروعات الاجتماعية . فان الخير كل الخير هو فى أن نترك الآن ما لا نستطيع الى ما نستطيع . حتى نتفق فى سيرنا مع قواعد التدريج الطبيعى وقل أن يفشل الذى يقلد الطبيعة فى سيرها و يقيس قواه بمقياس مضبوط قبل استخدامها فى العمل . وأنه لاضرر على رقينا المنشود من هذا النمط لأن المشروع الواحد الذى يتم هو نفسه يكون أكبر مساعد لاتمام غيره . لحسبنا من المقاصد الاجتماعية الآن أن نهتم بالمدرسة

اننا اذا أصلحنا المدرسة أصلحنا العائلة والامة كلها . فالمدرسة هى الاساس الذى يجب أن نبنى عليه الآن والمشروع الاجتماعى الذى يجب أن تلفت اليه النظر قبل كل مشروع اجتماعى آخر

ان نسبة القارئين والكاتبين فى المصريين عموما قليلة أمام مطالبنا الكبيرة من التحول الاجتماعى بل نسـبة تجعل بيننا وبين أن نعيش فى زمننا الحاضر بونا بعيدا

أيها السادة

نحن نعيش فى هذا الزمن تحت سلطان العلم الذى وضع يده على كل شئ فى الوجود . وضع يده على الزراعة والصناعة والتجارة وهى مصادر رزقنا . وضع يده على الاخلاق والروابط الاجتماعية وهى قوام جمعيتنا . وضع يده على السياسة وتدبير الممالك وهى مناط سعادتنا وشقائنا . وضع يده على حركات نفوسنا ووضع لكل شئ ضوابط لامجاوزة لها . فان لم يحســن التفاهم بيننا وبين هذا السلطان القادر استحال علينا أن نعيش فى زمانه ولا واسطة لهذا التفاهم الا المدرسة

فليس تعليم الامة زخرفا تزدهى به . ولا زينة تبارى بها زميلاتها . ولكن تعليم الامة ركن لحياتها . وشرط لازم لوقايتها من الفناء

قد يجد الأميون الطيبون من المتعلمين ما لا يرضيهم فى الســلوك والاخلاق الاجتماعية فينســبون ذلك للعلم و يضعف إيمانهم بضرورة التعليم . ألا انه لاذنب للعلم ولا للتعليم ولكن الذنب على الجهل وطرائق التعليم . فكلما رأيتم اعوجاجا فى المتعلمين فأصلحوا المدرسة تصلح أبناؤكم وأحوالكم

من ضعف الوطنية ومن الضرر بالنظام أن يفرغ كل جهده فى كسب الحقوق ولا يفكر فى أداء الواجبات . كل يريد من الامة أو من الحكومة أن تعطيه حقه ولا يريد أن يقوم نحو الجمعية بواجبه . ومن قصر النظر أن يظن المرء بسهولة الحصول على حقه اذا لم يكن الأفراد المتضامنون معه يؤدون واجباتهم فاذا استمرت هذه الشهوة الفاسـدة شهوة التمتع بالحقوق دون النظر الى الواجبات فكل اصلاح اجتماعى مستحيل وعلى الأخص نشر التعليم واصلاح المدرسة

نحن نطالب الى الحكومة أن تعلم . نطالب اليها ذلك لأنها تصـدت لأخذ الأموال من الأمة للتعليم ولأنها تسير فى التعليم . ولكننا على كل حال نضيع الوقت فى الطلب ونظامها اذا طلبنا منها أن تصلح المدرسـة على أنماط التربية التى تخرج الرجال . ذلك لأن الحكومة مهما كان نوعها وهيئة تأليفها ليست اختصاصية

فى التربية والتعليم بل ليست التربية والتعليم فى الحقيقة من شأنها . لأن التعليم يجب ان يكون حرًّا بعيدا عن كل المؤثرات . ولأن المدرسة يجب ان تكون أمة مصغرة مستقلة يعلم فيها كل ماهو جار فى الخارج أى فى الأمة الكبيرة . ولا سبيل الى ذلك الا بالجهود الذاتية للافراد والجاميع الحرة غير الداخلة فى نظام الحكومة . لاسبيل الى ذلك الا بأن يريد كل مفكر وكل مثر أن يؤدى واجباته العامة تلقاء كسبه لحقوقه . ومن الأسف أن علية المفكرين يقصرون عملهم العام على السياسة وعلية المثرين لايقومون الا قليلا بواجبات الغنى نحو قومه أو نحو المدرسة

تقول اللجنة ذلك و يسرها أن تعترف بأن هذه السنين الاخيرة كانت ميدانا لتناظر المفكرين فى التعليم ومباراة الأغنياء فى برّ التعليم فهى بذلك قوية الأمل فى أن يزيد ادراك العلماء والاغنياء لواجبهم نحو التعليم . ومتى أضيف الى ذلك الأمل فى مجالس المديريات أمكن القول بأننا نبتدئ فى سلوك خطة نحو التربية والتعليم لاتلبث أن تجنى الأمة ثمارها

غير أن لنشر التعليم أصولا مجربة . وأن لاصلاحه والاستفادة منه فى تخريج الرجال أنماطا عالية . ولايسع هذا المؤتمر أن يبحث فى هذه التفاصيل فتقتصر اللجنة على أن تقترح على المؤتمر ان يطلب أو يشجع طلب عقد مؤتمر للتعليم والتربية فى الخريف القادم يكون الغرض منه درس الحالة التعليمية فى مصر ووصف العلاج النافع لها وارشاد الجاميع التعليمية كمجالس المديريات وغيرها من الجمعيات الأخرى الى أقرب الطرق وآكدها فى تعليم الأمة . و بماذا تبتدئ فى مشروعاتها التعليمية . وكيف يتم اصلاح المدرسة على مقتضيات الزمن الحاضر

٣

الحـال الاقتصـادية

اذا كانت حالتنا الاجتماعية داعية الى الاصلاح فان حالتنا الاقتصادية الى الاصلاح أدعى لانها عدم

نعم — أيها السادة بوصف كوننا مجموعا ليس لنا مع الأسف وجود اقتصادى ايجابى بل وجودنا سلبى محض لاننا نتأثر بالحركات الاقتصادية فى مصر من غير أن يكون لنا فيها أدنى تأثير

نشتغل فى تجارة القطن وما وصفنا الحقيق فيها الا اننا عمال فى البنوك الاجنبية . تابعون فى تصرفنا لا لحركة المـالية العامة كما هو شأن كل تجارى يشتغل لنفسه . ولكننا تابعون للذين يشتغلون لأنفسهم من الأجانب ولذلك اذا سقط منا تاجر أو أفلس — وذلك مع الأسـف ليس بالقليل — تأثرت بافلاسه التجارة المصرية تأثرا حقيقيا . خلافا لمـا لو كان لنا فى الحركة التجارية مركز مصرى خاص إذ فى هذه الحالة لايكون لخسارة التجار تأثير مضر بثروة البلاد لأن هذا التاجر يخسر مايكسبه الآخر فـا أجدر خسارته أو افلاسه بأن تسمى تحولا للمال من يد مصرية الى يد مصرية والمـال على كل حال باق فى مصر

نشتغل فى الحركة المـالية الصرفة أى فى أشـغال البنوك فـا نصيبنا من هذا الشغل الا اننا مقترضون دائما لا مقرضون ومدينون لا دائنون

نقترض من البنوك لتوسيع ثروتنا ونغلو مع الاسف فى حب ذلك التوسيع فنأخذ المـال بالفوائد التى لايسمع بها فى العالم المتمدن وتقسطها على أقساط ندفعها من حاصـلات الأرض . وحاصـلات الأرض متغيرة بتغير السنين بين الاخصاب والاجداب فكثيرا مايقع أن ماتنتجه الأرض المرهونة وغير المرهونة لزارع المدين لا يفى الا بقسط البنك . فيكون معنى ذلك أن المزارع يشتغل لغيره وأن المصرى يشتغل لتنمية ثروة غير بلاده . فاذا وقفت حركة أعمـاله واستغرقت ديونه أملاكه — وذلك أيضا أصبح مع الأسف كثير الوقوع — تأثرت الحـال الاقتصادية المصرية بمقدار أهميـة أملاك ذلك المزارع المصرى فى تكوينها . لأن انتقال أمواله من يده انما يكون دائما لد غير مصرية خلافا لمـا اذا كان منا الدائن ومنا المدين ومنا المرتهن ومنا الراهن فان الحـال الاقتصادية للأمة لاتتأثر بخسارة أحدهما أو انتقال ماله الى يد الآخر لأن المـال يبقى مصريا على كل حال

نشتغل فى الصناعة شغلا بطيئا قليل الأهمية لانه ليس لنا رؤوس أموال تشتغل شغلا مفيدا فى السوق المالية لذلك لاتخطو الصـناعة فى بلدنا خطوة الى الامام . حقيقة انها لاتشجع ولاتحمى من جانب الحكومة ولكن ذلك ليس هو وحده السبب الاكبر فى عدم تقدمها بل أكبر الأسـباب فى ذلك هو قلة وجود رؤوس أموال مصرية فى سوق المـال تستعمل فى المشروعات العامة

نحن فى بلدنا تتأثر حالتنا المـالية بكل أزمة ماليـة تقع فى أى بلد من البلاد . ولا نستطيع أن ندفع عنا أية أزمة خارجية مهما كانت لأن سوقنا ليست لنا بل ليس لنا فيها أدنى نصيب

نحن فى بلدنا تتأثر حالتنا الاقتصادية بأية إشاعة من الاشـاعات مهما كان مبلغها من الفساد . فانه يكفى لقبض البنوك يدها عنا والقسوة فى مقاضاتنا أن يشيع فى الناس خبر أية حركة سياسـية بل يكفى أن يخلق كاتب عنا رواية تدل على التعصب الدينى أو التحرش بالأجنبى حتى توصد البنوك أبوابها .

فنحن على هذه الحال لامأمن لنا من الوجهة المـالية لامن داخل البلاد ولا من خارجها . وقد أخذنا درسا مفيدا من الازمة المـالية التى وقعت فى سنة ١٩٠٧

اذا أين نحن الامة من المستوى الاقتصادى الذى يتفق مع رغبتنا الأكيدة فى التقدم الى الامام ؟

مع الأسف ان الذى يجيب على هذا السؤال يرى نفسه مكرها على الاعتراف بأننا لسنا من الحال الاقتصادية على شئ أصلا . وليست حركتنا الاقتصادية الاسلبية صرفة .

لايفهم من ذلك أننا ننكر جميل رؤوس الاموال الاوروبية التى دخلت مصر فحسنت كثيرا من احوال الأفراد وصقعت الاملاك العقارية . ولكن الذى يفهم منه أنه يجب أن يكون لمصر وجود اقتصادى عام أى حركة فاعلة فى السوق . وليس له من ذلك شئ . يجب أن يكون لمصر وجود فاعل ثم يجب أن يكون لأموالها بوصف أنها أمة مزاحمة مالية مع بقية رؤوس الأموال ذات الجنسيات المختلفة التى تتزاحم فى السوق المصرية .

أيها السادة ـ لايغلو الذى يقول : ان كل جهد لتقدمنا ضياع وقت . وكل رقىّ نرجوه أمنية لاتحقق مادامت حالنا الاقتصادية على ماهى عليه .

ان مدنيتنا نتيجة مقدمتها الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية فما لم نحصل على المقدمات يستحيل علينا أن نبلغ النتيجة .

انه يجب علينا أن نأخذ من فورنا بأسباب اصلاح حالنا الاقتصادية . ومن المشكوك فى نفعه أن نطرق مشروعات اقتصادية شتى عساها تكون فوق طاقتنا المالية فنبق فى النقطة التى ابتدأنا منها . بل النافع هو أن نقصر جهدنا على مشروعات يمكن تحقيقها وتكون من أهم القواعد التى يبنى عليها صلاحنا الاقتصادى .

لنبدأ من هذا اليوم لأننا قد تأخرنا كثيرا . وكل تعجيل فى الابتداء فى العمل تأجيل للنتيجة . وليس تأجيل البدء فى العمل قاصرا على أن يفوتنا زمن بغير عمل . ولكن مادامت التجربة دلت على أن الأعمال انما تسير على قاعدة الربح المركب فان تأجيل العمل لابد أن يسير على قاعدة الخسارة المركبة . ولو استطعنا أن نقف فى مركزنا الحالى لهان الامر ولكن لاسبيل الى الوقوف . فاما التقدم وهو البدء فى العمل من اليوم وإما التأجيل وهو التقهقر الى الوراء ونتيجته الخراب

وماذا نعمل من اليوم أيها السادة ؟

نشرع فى انشاء بنك مصرى

أيها السادة ـ لسنا والحمد لله فقراء فى المال فان للمصريين فى البنوك نقودا ودائع لاغلة لها تنى من اليوم بأن تكون رأس مال لبنك مصرى محترم . ولسنا والحمدلله فقراء فى الرجال الماليين فان كثيرا من رجالنا قد جمعوا بأنفسهم ثروات عظيمات من غير أن يكون عند أحدهم رأس مال الا عمله أو قليل من الحطام الموروث . ولسنا ضعفاء الثقة بعضنا ببعض فقد أثبتنا فى السنين الأخيرة أن لدينا مجاميع تقوم بالأعمال العامة ومثل هذه المجاميع يستحيل أن يبنى لها أساس الا على الثقة . ـــ ان المال والرجال والثقة هى الاركان الثلاثة اللازمة لمشروع مالىّ عظيم مثل هذا المشروع . فما الذى يعوقنا عن السير فيه ؟

لايقال ان من العقبات الشديدة خوف مزاحمة البنوك الأجنبية لأننا نعترفنا بأن البنك المصرى سيزاحمها ولكنه لايعطل عمل واحد منها ولايؤثر تأثيرا كبيرا فى مقادير كسبه . لأن مصر لاتزال كالبلد البكر فى الاستغلال وان البنوك الموجودة فيها الى الآن على كثرتها لاتفى بحاجاتها . فان الأراضى المصرية القابلة للزراعة لم تزرع كلها بعد . والقدان المزروع لم يأت الى اليوم بكل مايستطيع أن يأتيه من الغلة . والأرض غير القابلة للزراعة لم يقتنط أحد من احتوائها على معادن مختلفة كالرصاص والبترول ونحوهما . وبالجملة فالبلاد لاتزال بكرا من حيث الاستغلال وتحتاج فى استغلالها الى أموال طائلة لاتفى بها الأموال الأجنبية الموجودة فى مصر الآن

انما تكون فائدة البنك المصرى أن لايتأثر بالاشاعات المكذوبة فلا يقفل بابه عن الناس فتحذو حذوه البنوك الأخرى لانه بنك البلد وأعلم بما يجرى فيه . فائدته تشجيع المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تعود عليه وعلى البلاد بالربح العظيم . فائدته الرحمة بالفلاحين عند الحاجة بعطيهم بفوائد معتدلة ومناسبة وهو مع ذلك يربح ولا يخسر . فائدته أن يجعل لمصر صوتا فى سوقها المالية ويدافع عن مصالحها كما تدافع البنوك عن مصالح بلادها . فائدته هو ومشروع النقابات الزراعية ومشروع مستودعات التأمين أن تتحقق فى الوجود الكفاءة المالية التى هى الاساس المتين للرقى المطلوب

على ذلك تقترح اللجنة على المؤتمر أن يقرر وجوب انشاء بنك مصرى برؤوس أموال مصرية

الجلسة الثانية للمؤتمر المصرى الاول

فتحت الجلسة الثانية بالمكان السالف ذكره الساعة الخامسة من مساء يوم السبت ٢٩ ابريل سنة ١٩١١ برآسة صاحب الدولة مصطفى رياض باشا وبحضور نحو ٣٠٠٠ من اعضاء المؤتمر العاملين والمساعدين وبينهم مندوبو الأقاليم وبأمر دولة الرئيس تلا الاستاذ أحمد عبد اللطيف تلغرافات التهنئة الواردة على المؤتمر من كثيرين بين مسلمين ومسيحيين واسرائيليين

ثم وقف الاستاذ عبد العزيز فهمى بك فتلا ترجمة خطاب لسعادة الدكتور أباتا باشا رئيس الجمعية الجغرافية المصرية الذى اعتذر عن القاء هذا الخطاب بانحراف طرأ على صحته وموضوعه « عناصر الجنس المصرى كلها من أصل واحد » وهذا نصه :

عناصر الجنس المصرى كلها من أصل واحد

لسعادة أباتا باشا

أيتها الامة المصرية أحييك بكل اجلال . وأكبرك بكل احترام . هل تسمحين بالخطابة لشيخ غريب عنك هو ايطالى مولدا وقلبا الا أنه أقام أكثر من نصف قرن فى بلدك الكريم تحت هذه السماء الجميلة فأصبحت مصر وطنا ثانيا له وأصبح هو من أبنائك تجمعه بك صلة دائمة رابطتها الاخلاص ؟

قد خدمت هذا البلد بكل أمانة وفى خدمتى الطويلة رأيت كثيرا وفكرت كثيرا وحق علىّ اليوم أن أجهر بكل اخلاص باعتقادى . أجهر به مستريح الضمير غير مدفوع بمصلحة شخصية اليه وأملى أنكم بعد أن تسمعوا هذا الاعتقاد من فم رجل على باب الثمانين لايزال فى قوته تتقبلونه منه بقبول حسن عسى أن يكون قوله نافعا لكرامة الامة ولإخاء أبنائها

وانى اذا اشتركت قليلا فى عمل اليوم بخطابى هذا الا أنى أطلب أولا أن يزال كل سبيل لسوء التفاهم ولذلك يجب علينا أن نسعى أولا فى الاتفاق على معنى « المؤتمر المصرى » وانى على ثقة تامة بأنى أعرب عما فى نفوسكم اذا قلت ان معنى « المؤتمر المصرى » هو فى عرفكم كما هو فى عرفى ذلك المعنى الدقيق الذى هو أوسع وأكرم معنى

فاذا قلنا مؤتمرا مصريا فقد قلنا مؤتمرا قوميا اجتماعيا لكل المصريين الذين هم أبناء أصل واحد لأنه اذا قيل فى أىّ بلد آخر من بلاد العالم انكليزى ألمانى فرنساوى ايطالى روسى أو تركى فالاسم مطلق على أبناء الامة بلا تمييز بين الدين أو العقيدة

أما وقد ثبت ذلك فسأبرهن لكم بسرعة على أصل هذه الامة وأقيم الحجة على أنكم من عنصر واحد

ان جلّ مطمعى أن لا آتى بشئ جديد أو غريب وأن لاأعطيكم الا ماهو ملك لكم لأنى أود أن أكون الصوت المعبر عما يدور بخلدكم وأن أعبر عما فى ضميركم اذا بحت لكم بما فى ضميرى ولكنى سأتكلم عن أشياء قلّ من يعرفها وانى أعتمد على عنايتكم حتى يسهل علىّ أداء مهمتى وانى كلما رأيت هذا الإنصات الذى تتقبلون به كلماتى أعتقد أن مهمتى ناجحة وانى أعدكم بأنى سأكون بعيدا عن الأهواء لا أخفى شيأ لأنى لا أحب الا نصرة الحق

كل شئ له علاقة بالعصور التى سبقت التاريخ المعروف لنا فهو قائم على الفروض . فلا بد لنا اذا من الاكتفاء بالقاء نظرة سريعة على الأمم الأولى التى كانت فى مصر . فمن هذه العصور الخالية الى عائلة منيس يجب علينا أن نعتبر سكان مصر الأول أنهم الأبناء الأصليون لهذا البلد فى العصور الأولى . جاء جماعة من أهل البادية

المقيمين على ضفاف البحر الأحمر واجتازوا الصحراء (صحراء العرب الآن) بينما اخترق صحراء ليبيا جماعة من بدو الشمال وأقاموا فى البلاد الواقعة تحت الشلال الأول حيث كان طمى النيل قد كون وادى النهر وقد تكاثر هذا الطمى حتى كون الدلتا الى البحر الأبيض المتوسط

و بينما الساميون الذين جاؤا من آسيا والليبيون الذين جاؤا من شمال أفريقية يجتمعون جماعات وفرقا كان الأثيوبيون الذين جاؤا من الجنوب قد نزلوا الى بلاد النوبة وأدخلوا فيها العنصر الأسود الذى لا يزال قائما بها الى الآن

من هذه الاجتماعات الأولى تكونت العائلات الفرعونية الأولى ـ لما انتشر طمى النيل فى واديه أخصبت طبقات الأرض الأولى هـذا الطمى القاتم المسمى (كم) ومن ذلك سمى السكان الأولون للبلد (تو ـ كم) وقد بقى هذا الاسم علما على البلد زمنا طويلا

وفى ذلك الحين رأى الفراعنة أن من الضرورى لهم جدا أن يتخذوا اقليم (كوبتوس) مبدأ لغزواتهم لأقاليم سينا الجبلية وأن يجلبوا منها (المافك) النحاس ثم دعتهم الحاجة الماسة لجلب الذخيرة الى فرع النيل الأيمن ولما كانت صحراء العرب هى أقرب الطرق الى البحر الأحمر فقد أصبحت أسهل وأعمر النقط التى يرحل اليها سكان الجزء الأعلى الأقدمون وبذلك صارت مدينة كوبتوس موردا للتجارة ومركزا للمواصلات بين القصير والبحر الأحمر والصومال

وقد لاحظ ذلك المقدونيون عند غزوهم مصر فغيروا اسم كى باسم أجيبت الذى نسخوه من اسم مدينة كوبتوس التى كانت ترحل منها القوافل لأنها كانت مركز التجارة فكوبت أو كبيت كانت عاصمة اقليم كان يحرسه اله اسمه (خيم) وأصلها مشتق من اسم البلد القديم (كم) الذى يؤيده اللون الأسود . واليونانيون أضافوا لهذه الكلمة حسب عادتهم حرفا يضعونه فى أول الكلمات (ايثيلون ،) وبذلك كونوا كلمة أجيبت

مصر العليا التى دعيت بهذا الاسم الجديد كان يرمز اليها بباقة من زهر اللوتس بينما كان الوجه البحرى يرمز له بورقة البردى لأنه كان يوجد بكثرة زائدة فى مستنقعاتها

ومن ذلك الوقت ولأسباب التى قدمناها صارت كلمة مصرى تطلق على الأمة بأسرها الأرض والسكان القائمين عليها لادخل للدين ولا للطبقات فى ذلك مطلقا ولا يوجد فى العالم الا الاسرائيليون الذين يطلق عليهم كلمة يهود كان دينهم علامة على أمتهم لأنهم لا يزالون منتشرين فى العالم يسعون فى تكوين مملكة صهيون

فمن قال «مصرى» فقد قال أهل البلد الذين أطلق عليهم الاسم والذين كونوا الأمة المصرية وذلك بالرغم عن ديانات الفراعنة أو المسيحيين أو المسلمين فيما بعد

فالمصريون هم المصريون فكل مصرى قديم بدل عقيدته بالعقيدة الجديدة لا يزال مصريا لأن الدين خاص بالشخص أو بالجماعة ولا دخل له فى ساطة الأمة التى هى كل لا يقبل التجزئة وكل منا يعاشر أشخاصا لا يعرف عقائدهم وكلمة (كاثور) المأثورة «كنيسة حرة فى أمة حرة» لا تزال أثرا كبيرا للحاضر والمستقبل بالنسبة للامم

ليس من العدل أن يسعى جماعة للصيد فى الماء العكر وأن يتباغض أبناء الوطن الواحد وأن ينوه بالمحاباة وأن تكثر الكتابات التى لا طائل تحتها وأن يعمل جماعة على التفريق

ولكنى أيها المصريون أذكركم أنكم يجب أن تتحدوا كلمة واحدة وأن تجمعكم أخوة واحدة مسيحيين كنتم أو أقباطا أو مسلمين فالقوة فى الاتحاد فليست الغاية نصرة المناقشات الدينية لأن الدين لا دخل له فى الشؤن الوطنية

مراعاة الحق العام والآداب الخاصة هى جزء من الوطنية والوطنية تشمل الجميع ولا شئ يخرج الناس من الأوهام القديمة ويريحهم منها الا الذكاء

وما دمتم أيها المصريون عائشين فى علاقات مستحكمة أفلا يكون بعضكم محتاجا للبعض ؟ ان هذا الارتباط من لوازم الحياة ومن طبيعة الأشياء ومن مقومات الوطنية ان ضعف ضعفت وان قوى قويت . فوجب أن تكونوا أيها المتواطنون اخوانا

يجب أن يكون برنامج وحدتكم وعملكم المشترك مؤسسا على هذه القاعدة «حرية الاشخاص فى عقائدهم غاية والتربية والرقى الأدبى واسطة »

فالسلام على أقوياء العزيمة من الرجال الذين يسعون الى الوحدة لامن طريق الدين ولكن من طريق احترام عقيدة الفرد

انه ان أراد أحد الكلام عن أى واحد من المصريين يعبر عنه بكلمة قبطى أو مصرى

خطأ كبير ! خطأ تاريخى ! خطأ أدبى ! خطأ وقع فيه كل الكتاب بلا تفكر ولا روية ! لأنه بذلك قد اضل الحق أحيانا فى مصلحة جماعة سيئى النية مملوءة نفوسهم بحب الذات

لابد أن تضئ الأفكار الجديدة فى كل مكان ولا بد أن يسود الفكر الجديد فى وادى النيل السعيد ولابد أن تقول جميعا بصوت واحد تهتز له أرجاء المسكونة « انما المصريون متساوون . انما المصريون اخوة» ان امتيازات الطبقات تزول ولكن الأمة لاتبيد أبدا ففى خلط العناصر والمساواة بينها ايجاد روح واحدة للأمة

فيا أيها المصريون اذا كانت العقائد قد فرقت بينكم فلتقرب الافكار بينكم ولتجمعكم . كونوا خير خلف لأحسن سلف فان آباءكم كانوا أهل مجد كبير

فدحاولت الى هنا اثبات وحدة أصول المصريين لأنه يلزمنا أخيرا أن نقول إن هنا تشابها فى العناصر القديمة التى تكون الأمة المصرية ويلزمنا أن نكرر القول بأن عقائد الفاتحين لمصر لادخل لها فى أصل أهلها المتناسق

فالعمل على مايتصوره أهل الجيل المتمدين الحاضر يجب أن يتشربه ضمير المصرى فانه هو الرقى والنجاح

الأمة ليست خليطا وليست هى كوما من الرماد تذروه الرياح وتبعثره ولكنها جسم حى كبير تجمعه روح واحدة مكونة من إرادات مجتمعة ومن أفكار مشتركة ويجب أن تكون تربية الأمة قائمة على المحافظة على هذه الروح واذا كان كل الخير لم يعمل للآن فالواجب السعى وراء عمله ويجب أيضا إيجاد مايجب أن يكون مما هو كائن

كل هذا يجب أن يكون نصب أعينكم وأن يكون رائدكم

من المحتم أن يتعلم الأبناء فى المدارس العليا والدنيا حب مصر وتاريخها وأن يشبوا وهم يعتقدون أن مصرهى المصريون . هى كل واحد . هى كلكم جميعا

لاتشوب هذا التعليم شائبة من أموركم الخصوصية وأحوالكم الدينية فالمصرى القديم لايزال باقيا على أصله وأكبر برهان على ذلك أهل القرى الذين نراهم محافظين على صورة آبائهم الأولين

وانى لأبيح لنفسى أن أتكلم عن الحق والمساواة ورقى الانسانية أمام مجتمعكم لاعتقادى أن هذه المبادئ السامية قائمة بينكم منقوشة فى صدوركم ولاشك أنه سيأتى يوم قريب تضىء فيه على أرض مصر المباركة

ان مصر تطل عليكم من أعلى آثار مجدها القديم تنظر الى المستقبل بعين كلها أمل ترجو أبناءها أن يجتمعوا فيما بينهم وأن يتحدوا كأنهم شخص واحد حتى يطمئن قلبها وتعلم أن أولادها يازون بها

تحيى الوحدة الوطنية فهى التى ستفزبكم بعضكم من بعض والتى ستشيد هذا البناء الفخيم الذى ترمون أساسه اليوم فطوبى للداعين للاتحاد فان مؤتمرهم أعظم طريق للوصول لهذه الغاية الشريفة

اذا كانت الأمة المصرية أقامت زمنا طويلا ألعوبة بين عوامل التفريق والتشتيت يعمل كل واحد حسب إرادته فأن عمل اليوم دليل على نهضة هذه الأمة ورقيها باجتماع أبنائها لأعلاء الحق وتعميم العدل بين الجميع بلا استثناء

ويسرنا أن نحيي المؤتمر المصرى بمزيد الفرح والسرور لأنه أول مؤتمر يجمع أفراد العائلة المصرية ليتشاوروا فى أفكار واحدة وليرفعوا علم السلام

وهذا ما حدا بالقائمين بأمر المؤتمر أن يقولوا بادئ بدء أنه سيقصر أمره على الشؤن الاجتماعية والاقتصادية وأنه يخص مطالب الأقباط وأنه يجيب منها ما يراه حقا بعد أن أكدوا أن المؤتمر لايهمه الا اتحاد الأمة . لا إبهام ولاسوء تأويل ولافساد استنتاج فالحقيقة التاريخية فوق كل شئ فليس هناك تعدد فى العناصر وانما هو امتزاج بين عناصر متشابهة تكونت منها الأمة المصرية

ما دعا داعى المؤتمر حتى قام المصريون من أقصى البلاد الى أدناها يسعون فى ازالة أسباب الخلاف والدعوة الى الاتحاد

وان حكمة لجنة المؤتمر قد أوجدت فى قلوبنا حسن الثقة وجميل الاحترام وقد أعجب الناس وطنيين وأجانب من بروجرام المؤتمر لاعتقادهم أنه سيؤدى الى الاتحاد والائتلاف

وان هذه الجمعية الكبرى انما هى دليل على مظاهرة اخلاص قامت بها أمة أدركت مقامها وعملت على أن تبرهن على ذلك

هذا ولابد لأبناء البلد من تكوين وحدة قومية متضامنة حتى يكون لهم حق نزع الوصاية عنهم

فيامصرى كم من تذكار يهيجه من نفوسنا اسمك الكريم فان العالم بأسره يتطلع من زمن مديد الى هذا البلد الذى لايصادف أبناؤه الا تعضيدا من البلاد الأخرى

وانه يحق للمصريين اذا نظروا الى ماضيهم الجميل والى أصلهم الجليل أن يصيحوا بمزيد الاعجاب «لتحى مصر» (أباتا باشا)

ولما انتهى الاستاذ عبد العزيز بك فهمى من تلاوة هذا الخطاب فى الساعة ٥ ونصف قام الاستاذ محمود بك ابو النصر وألقى خطابا موضوعه « عطلة يوم الأحد » وهذا نصه :

عطلة يوم الأحد

لحضرة الأستاذ محمود بك أبو النصر

أيها السادة

زين لمؤتمر أسيوط أن يجتمع فى أوائل الشهر الماضى فقام خطباؤه مستهلين خطبهم ومطالبهم بكلمة لو تحدوا بها لكانت لهم مفتاح الهداية ومصباح الرشاد . قالوا انهم انما يخطبون و يطالبون بصفتهم مصريين قبل كل شئ ونعم ماقالوا . وأعلنوا فى برنامج اجتماعهم أنه لايجوز التعرض فيه لمسائل الدينية ولا السياسية مطلقا ونعم ماأعلنوا . الا انهم وياللأسف لم يثبتوا على هذا العهد ولم يلبثوا أن طوحت بهم الطوائح الى الدخول فيما حظروه على أنفسهم بادئ الرأى فطلبوا : عطلة يوم الأحد أسوة بيوم الجمعة

طلبوا ذلك لالأنه حق وطنى يقضى به وجوب المساواة بين الفريقين أو تدعو اليه مصلحة البلاد . ولكن لأنه شعار دينى من رسوم كنائسهم فهم يطلبونه ولو خالف شعارنا الوطنى وتقاليدنا القومية فدلوا بذلك على أنهم أقباط قبل كل شئ وكذلك كان شأنهم فى كل ماطلبوا

أيها السادة

لاتحسبوا أن أولئك المؤتمرين قد مثلوا فى اجتماعهم فريق الأقلية تمثيلا صحيحا فكلنا يعرف ماعليه تلك الأقلية وما هى مشارب أفرادها بين زارع وصانع وكاتب وحاسب وانما بعض زعمائهم اتخذوا هذا الاجتماع مظهرا لأشخاصهم كى يعملوا باسم الدين على مناوأة اخوانهم المسلمين

حقيقة تجسمت فى كل حركاتهم وسكناتهم فلم يخفها عن الابصار ماتكلفوه من زخرف القول وطلى العبارات

أيها السادة

تكفل مؤتمرنا هذا ببيان ماينجم عن مثل هذا التحزب الدينى من الأضرار والأخطار ولن يضيركم شغبهم مادمتم تعملون ظاهرا و باطنا على أنكم مصريون قبل كل شئ

وانى أقول كلمتى فى عطلة يوم الأحد . وكان بودى أن نلقى بهذا الطلب فى زوايا الترك والاهمال حتى لايكون موضع أخذ وردّ بين المطالب التى تصدينا لتمحيصها اليوم . كان بودى ذلك لأنى كلما نظرت اليه وجدته أقرب الى الخيال منه الى الحقيقة الممكنة

نعم . وما كنا لنحفل به فى هذا المجمع الرهيب لولا أنهم رموا به الى غاية أخرى

وهى :

تغيير صبغة الحكومة شيأ فشيأ وتحويل دينها الرسمى تدريجا . تلك الغاية البعيدة المنال

ظهر خطيب عطلة الأحد بمظهر الكهنوت ولبس حلة التبشير ثم قام يطلب من الحكومة باسم الدين أن تعطل دواوينها ومصالحها ومدارسها وتطلق سراح عمالها وطلبتها الأقباط يوم الأحد

قالوا وماطلبنا ذلك الا ليتمكنوا من أداء الصلاة أولا وليجتنبوا أوزار العمل فى هذا اليوم المقدس ثانيا التمسوا هذين السببين ظاهرا فلم نتيد بهما وجاهة الطلب ولم نتبين منهما حقيقة القصد

ذلك لأنهم يعلمون من جهة أن الحكومة أباحت لعمالها المسيحيين أن يتأخروا عن الحضور الى دواوينها صبيحة أيام الآحاد الى الساعة العاشرة فلم يحل اشتغالها يوم الأحد اذاً بينهم وبين أداء الصلاة

ومن جهة أخرى يعلمون حقا أن عطلة يوم الأحد لم يرد لها باعترافهم ذكر فى التوراة ولا فى الانجيل حتى يكون جزاء العامل فيها أن يعاقب تلك العقوبة الخاصة بيوم السبت

كل ماأوردوه من نصوص كتبهم هو ماجاء فى اصحاح الوصايا العشر وهو : « وأما اليوم السابع ففيه سبت للرب الهك لاتصنع عملا ما أنت وابنك وابنتك وعبدك وأمتك وبهيمتك ونزيلك الذى داخل أبوابك لأنه فى ستة أيام صنع الرب السماء والأرض والبحر وكل مافيها واستراح فى اليوم السابع لذلك بارك الله يوم السبت وقدسه » وما جاء فى اصحاح ٣٥ من سفر الخروج وهو : « وأما اليوم السابع ففيه يكون لكم سبت عطلة مقدسة للرب كل من يعمل فيه عملا يقتل »

ولما كانت هذه النصوص واردة فى يوم السبت ولاذكر فيها ليوم الأحد استدركوا عليها قائلين :ان الرسل الأخيار قد اعتبروا يوم الأحد سبتا للمسيحيين ومعنى هذا أن يوم الأحد لم يرد به أمر الهى وانما هو يوم اعتبارى مصطلح عليه ليكون يوم راحة أسبوعية لا أنه هو بذاته اليوم السابع الذى استراح فيه الرب بعد أن فرغ من خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام . ذلك خلاصة كلامهم وهو كلام مقبول . واعتبار معقول . لان أيام الأسبوع لم يكن لها أسماء فى بدء خلق العالم حتى يقال ان اليوم الذى استراح فيه الرب بعد اتمام الخلق كان هو يوم السبت أو يوم الأحد مثلا لأن هذه الأسماء لم توضع لمسمياتها الا بعد هذا الخلق بداهة

وكلمة السبت الواردة فى عبارة التوراة كلمة عبرية معناها الراحة ويوم السبت معناه يوم الراحة الا أنه لم يرد قط فى نص سماوى ولا فى أثر تاريخى ماهو ذلك اليوم بعينه ولا أى اسم يقابله من أسماء الأعلام التى وضعها الناس بعد ذلك للأيام .

على هذا يكون من السهل أن نفهم معنى اعتبار المسيحيين يوم الاحد سبتا لهم ولكن مالانفهمه هو أن يقال ان يوم الاحد الأسبوعى الذى نعرفه هوهو ذات اليوم الذى استراح فيه الرب وأنه لذلك يجب تعطيله والحكم على من يشتغل فيه بالقتل لأن كونه يوما اصطلاحيا ينافى ذلك كما قدمنا .

هانحن نرى بين ظهرانينا مدارس الفريروالبسوعيين والراهبات تفتح أبوابها للعمل فى أيام الآحاد من الصبح الى الظهر وهى تلك المدارس الدينية التى لايمكن لمؤتمرى أسيوط أن يدّعوا أنهم أعلم من أربابها بأمور الدين ولا أحرص من أهلها على القيام بواجباته

بين ظهرانينا أولئك الموظفون الأجانب من رجال الدولة المختلة وغيرهم يشتغلون معنا يوم الأحد ويستريحون يوم الجمعة . ولو كان العمل محرما محظورا الى ذلك الحد الذى وصفه خطيب يوم الاحد فى أسيوط لما عدموا وسيلة لاجتنابه والتخلص من أوزاره ولكنهم لم يفعلوا بل هم يحضرون الى الدواوين فى مواعيدها

بين ظهرانينا أولئك المؤتمرون أنفسهم تشاهدهم يعملون معنا جنبا لجنب فى أيام الآحاد من الصباح الى المساء طائعين مختارين .

نرى الفلاح منهم فى مزرعته والصانع فى حرفته والمحامى فى أشغال مهنته وهكذا فهل هؤلاء بدينهم لايؤمنون ؟

راجعت معتبرات كتبهم ورجعت الى من يوثق به من رجال كنيستهم فعلمت منهم أن النهى عن الأعمال فى رأى القائلين براحة يوم الأحد لايتناول الا الأعمال الجسمية فقط ما لم تمس اليها حاجة ولم يستدعها نظام أما ماعداها من الأعمال فهو مباح على الاطلاق وأظن أن أعمال الحكومة كلها من هذا النوع الأخير فلا حظر فيها ولا تحريم

كل ذلك قد يدل على أن هنالك غرضا آخر طووه فى ثنيات هذا الطلب ولا نخاله الا تلك الغاية البعيدة التى ظهرت من خلال أقاويلهم وتجسمت فى شكل حركاتهم وسكناتهم وهى قلب صبغة الحكومة تدريجا من اسلامية الى مسيحية كما قدمنا .

أيها السادة

عاش المصريون مسلمين وأقباطا منذ ثلاثة عشر قرنا جيرانا متآلفين . واخوانا متعاضدين . يتقاسمون حظ المعيشة فى هذه الديار سعادة وشقاء ولم نسمع بأنهم قاموا يوما يطالبون الحكومة بأن تعطل أعمالها ومصالحها يوم الاحد أسوة بيوم الجمعة

فما الذى جرى ؟

حتى بلغت منهم الاستهانة بالمصلحة العامة الى هذا الحد ؟ انظروا كيف كانت صيحتهم : هبوا مستعمرين أم الأرض من أدناها الى أقصاها وأخذوا يندبون تلك الأزمنة الخالية والأيام الماضية (أيام محمد على واسمعيل) لالأن البلاد كانت مستقلة بأمرها يومئذ فبكوا على فقد هذا الاستقلال ولكن لأنهم كانوا على زعمهم أصحاب الحول والطول أو كانوا هم الكل فى الكل بالنسبة للحكومة (خطبة توفيق بك دوس)

ان كان ذلك حقا وكنتم أنتم فى تلكم الأيام ذوى الكلمة المسموعة والأمر المطاع فلماذا لم تعطلوا الدواوين يوم الأحد اسوة بيوم الجمعة وأنتم تعلمون أن من عمل فيه عملا يقتل ؟

ماسبب التزامكم جانب السكوت طول هذه القرون وخصوصا فى عهد كنتم فيه الكل فى الكل كما توهمون ؟

كيف رضيتم بارتكاب هذه الخطيئة الكبرى ولم تحركوا بهذا الطلب لسانا الا فى هذه الأيام ؟ ناشدتكم الصراحة أن تجيبوا .

ألم تكن تعاليم الكنيسة وصلت بعدُ اليكم ولا الى آبائكم من قبل أولئك الآباء الذين عاشوا وعشنا معهم شركاء متعاونين واخوانا متحابين .

أظن أنهم لم يكونوا تأثروا بعلاقتهم مع المبعوثين من الانجليز والامريكان ولا تحركت فى أعصابهم عوامل الزلفى عبثا الى الاحتلال قبل أن يوجد الاحتلال

أما الان فالامر على خلاف ذلك ـ تغيرت البلاد ومن عليها ـ

انى أشفق عليكم أيها المواطنون أن يقال إنكم تتخذون مسئلة الدين سهما تضربون به فى كبد الوحدة الوطنية

أشفق عليهم من أن يقال إنهم يقدمون بهذا التفريق مصالح الوطن قربانا لاخوانهم فى الدين ظنا منهم أن ينالوا بواسطتهم ما أرادوا من المصالح الذاتية .

أشفق عليهم أن يقال إنهم ماتحركوا تلك الحركة الضارة وأرسلوا رسلهم الى لوندره الا بفكرة أنهم أقباط قبل كل شئ . وانهم حسبوا الرابطة الدينية خير شفيع لهم عند المحتلين . وأقوى وسيلة يتقدمون بها الى دولة بريطانيا العظمى لتأخذ بنصرتهم منا .

أشفق عليهم من عقبى الانصياع الى تغرير بعض ذوى المآرب من غير المصريين . لان دولة بريطانيا العظمى أجل وأسمى من أن تقيم لهذه الاعتبارات وزنا

أشفق عليهم من أن يعيدوا ذكرى الماضى ويسجلوا على نفوسهم من جديد ذلك التاريخ الذى سجله عليهم من قبل كتاب الحملة الفرنساوية ومؤرخوها

ايها السادة

لم يكن لنا بد من متابعة الاقباط فيما قالوه خاصا بهذا الطلب من الوجهة الدينية وقد تبينتم قيمة أسانيدهم . ورأيتم وجوه الغلط والشطط فيما تكلفوه من النتائج والاسباب . وما كان لنا أن نناقشهم من هذه الوجهة الدينية لولا أنهم ساقونا الى ذلك مكرهين .

فلننتقل الى بيان أضرار هـذا الطلب

من جهة النظام العام فنقول

يقضى نظام الدول والممالك بأن يكون لكل حكومة دين رسمى يعتبر منها بمنزلة المشخصات الذاتية والشعائر القومية ويكون مظهرا من مظاهر شخصية الحكومة والامة ومميزا من أكبر مميزاتها فى هذا الوجود . وهذا الدين هو طبعا دين الحاكم صاحب السيادة الشرعية

قاعدة طبيعية اتفقت عليها كلمة علماء الاجتماع وشيدت فوقها مبانى النظامات الاجتماعية والسياسية قديما وحديثا .

وقد قرروا أن الدين الرسمى لايمكن أن يتعدد فى حكومة واحدة لان طبيعة العمران وسنة الوجود تأباه

أجل . فانه لو جاز ذلك لفقدت الحكومة أمرا من أكبر مقوماتها الذاتية ولأدى تضارب الاديان الرسمية فيها الى فوضى دينية لاتلبث أن تسرى الى الافراد ثم تشمل الجماعات . وهنالك تعظم الفتنة ويحل الخطب . وتتزعزع أركان النظام

ولما كانت مصر حكومة اسلامية على الرغم مما يقولون وجب أن يكون الدين الرسمى فيها هو الاسلام . ولزم أن تكون شعائره ومراسمه وتقاليده هى شعائر الحكومة ومراسمها وتقاليدها بلا مراء حتى لاتؤدى الحال للنتيجة السيئة السابق بيانها

أليس ذلك بعينه هو الحاصل فى حكومة انجلترا وهى تلك الدولة العظمى التى يفزع اليها مواطنونا ملتمسين تحقيق مطالبهم ؟ انها على كونها مسيحية فانها يتنازعها مذهبان كبيران (الكاثوليكى والبروتستانتى) ولما كان الاخير منهما هو المذهب الرسمى لحاكم صاحب السيادة كانت شعائره وتقاليده هى هى تقاليد الدولة بأسرها . انظروا الى صيغة القسم الذى يؤديه جلالة الملك عند الاحتفال بتتويجه فقد كانت ألفاظه تشف عن التعصب للمذهب البروتستانتى الى حد إيلام الكاثوليك من الانجليز وغير الانجليز على ضخامة ممالكهم وكثرة تعدادهم

مرت الايام وكرت الاعوام والصيغة على حالها لم تعدل والكاثوليك يوالون الاحتجاج عليها فى الداخل والخارج الى أن عدلت أخيرا تعديلا لطف من شدة ألفاظها مع بقاء جوهر المعنى محفوظا كما هو . وما ذلك الا احتفاظا من الحكومة البريطانية بهذا الشعار الدينى الرسمى

هـذا وان تعدد الاديان فى بلد ما لا يمكن ان يخشى من نتائجه الا اذا تعصبت الحكومة استبداديا لدينها الرسمى بمطاردة ماعداه من الاديان ومحاربة الناس فى عقائدهم كما حصل فى القرون الوسطى بالقسطنطينية بين الكاثوليك والارثوذكس على عهد قياصرة الرومان وما كان بعد ذلك من حادثة سنت بارتلمى الشهيرة بفرنسا بين الكاثوليك والبروتستانت مما أدى الى فتن وحروب سالت فيها الدماء بحورا وذلك بسبب تعصب الحكومات لدينها الرسمى واكراه مخالفيه بالسيف على الدخول فيه

هذا التخوف ما كان ولن يكون فى حكومة من الحكومات الاسلامية على اختلاف أشكالها . ذلك بأن الدين الاسلامى جعل من قواعده الاساسية أن «لا إكراه فى الدين» . «ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن» . «وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» . «ماعلى الرسول الا البلاغ» . «انك لاتهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء» قرآن كريم

وقد أوسع الاسلام صدره الرحيب لجميع الأديان السماوية لاسيما النصرانية منها قال الله فى كتابه العزيز «ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وأنهم لا يستكبرون»

وخص رسول الله صلى الله عليه وسلم قبط مصر بالرفق من بين المسيحيين

فقدورد فى الآثار الصحيحة عنه أنه قال : «الله الله فى قبط مصر فانكم ستظهرون عليهم ويكونون لكم عدة وأعوانا فى سبيل الله» وقال : «ان الله سيفتح عليكم بعدى مصر فاستوصوا بقبطها خيرا فان لكم منهم صهرا وذمة»

على ذلك بقى من بقى من الاقباط على ذمته ودينه بلا خوف ولا حرج . وعاشوا مع المسلمين من العرب الفاتحين وممن أسلموا منهم وهم السواد الأعظم يستظلون جميعا بظل هذه الحكومة الاسلامية من يوم الفتح الى الآن

اذن فكل مالالطوائف الدينية الأخرى التى على غير دين الحكومة الرسمى من الحقوق لايمكن ان يتجاوز اطلاق الحرية لها فى شؤنها الدينية على شريطة أن لاتعارض بذلك شأنا من شؤون الدين الرسمى وخصوصا ماصار من هذه الشؤون شعارا أهليا

يوم الجمعة هو يوم دينى . رسمى . ووطنى فى آن واحد

دينى لان الله سبحانه وتعالى نهى عن العمل فيه ساعة الصلاة فقال : «اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ... فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض وابتغوا من فضل الله»

ووطنى لان كافة المصريين من مسلمين وأقباط ويهود قد اصطلحوا هم وحكومتهم من أزمنة طويلة على اتخاذه لهم يوم راحة أسبوعية فلا يمكن من هذه الوجهة الوطنية أن يعارض بسبت ولا أحد

لو جارينا الأقباط فى مطلبهم هـذا على ما فيه من الاخلال بالشعار الوطنى ومن المساس بصبغة الحكومة الاسلامية ومن تعطيل المصالح العامة التى لاتحمل بطالة يومين فى الاسبوع . لو جاريناهم على ذلك لوجب علينا أيضا أن نجيب اليهود بعدهم الى يوم السبت

يومان أو ثلاثة فى الاسبوع يريدها المؤتمر الاسيوطى ! له أن يريد مايشتهى ولكن المبادئ المقررة والمصلحة العامة فى مصرنا تأبى عليه مأأراد

أنظروا الى الدولة العثمانية ففيها لنا خير مثال فى هذا الصدد . تعددت فيها الأديان تعددا لايوجد مثله فى أية دولة أخرى ومع ذلك لايعطل فيها الا يوم الجمعة فلو أرادت أن تجارى كل طائفة عثمانية غير اسلامية على منحها يوما خاصا فى الاسبوع لتستريح فيه لما كاد يبقى من أيام الاسبوع مايكفى لتمشية حركة أعمالها ومصالحها

أيها السادة

لقد تبينتم مما أسلفته مقدار الخطأ والخطل اللذين ارتكبا فيما أقره المؤتمر الاسيوطى من التماس عطلة يوم الاحد

نعم تبينتم ذلك من الوجهتين الدينية والاجتماعية معا وهو طلب لايمكن أن يلاقى غير الرفض والاهمال

فلهـــذا

أرجو من حضراتكم أن تعتبروه لغوا باطلا وأن لاتجعلوا له شأنا مذكورا وقولوا لمواطنينا المحترمين «تعالوا الى كلمة سواء بيننا و بينكم» أن لاتتخذ غير الصراحة مذهبا ولا غير مصلحة الوطن دينا. وأن لاتفزع لغير الجامعة القومية ظاهرا أو باطنا حتى يصح أن يقال إننا جميعا مصريون قبـل كل شئ. فان أجابوا فقد اهتدوا . وان نفروا فقد اعتدوا . والله يشهد أننا ماظلمناهم ولكن أنفسهم يظلمون

فى هذا المقام ليكن اقتراحى عليكم أيها السادة وأنتم ممثلو أمتنا وصفوة رجالها أن تجيبوا بما توحيه ضمائركم الشريفة وسرائركم الطاهرة على السؤال الآتى :

هل فى عطلة يوم آخر فوق يوم الجمعة مساس بشعائر الوطن واضرار بمصالح الأمة أم لا ؟

هذا ماأطلب الفصل فيه والسلام　　محمود أبو النصر

وقد انتهى الأستاذ محمود بك ابو النصر من خطابه فى الساعة السادسة والدقيقة العاشرة فتلاه الأستاذ محمد حافظ رمضان والقى خطابا له موضوعه « العوامل الاجتماعية للحركة القبطية » وهذا نصه :

العـــوامل الاجتماعية فى الحركة القبطية

لحضرة الاستاذ محمد حافظ رمضان

أيها السادة

أرجو أن تسمحوا لى بعد ان تشرفت بهذا الموقف أن أحدثكم عما تردد بخاطرى عنـد ماعزم فريق من اخواننا فى المصرية على عقد مؤتمر فى الظروف التى تعلمونها

سمعتم بتلك الخلافات الملية الصرفة التى قامت فى العهد الاخير بين بعض قسوس الطائفة القبطية ومجلسهم الملى وشغلت المحاكم زمنا بين دعاوى مدنية وجنائية فلم يكن اذ ذاك سبيل للتوجس خيفة من اجتماع هذه الطائفة للتداول فى أمورها الخاصة ومصالحها الطائفية

ولم يخطر ببالى أن تنقلب هذه الحركة الى غير ما كانت قد تهيأت لأجله لتوجد لنا فى جسم الامة المصرية جزا يتزع الى الانفصال عن المجموع و يرى أن له صفة غير الصفة المصرية العامة بها يجتمع و باسمها يأتمر ولأجلها يطلب مطالب مدنية وسياسية

فى الازمان الخالية أزمان الجهالة يوم كانت الفئات الضعيفة تسام الخسف من الفئات القوية كنا نحن والاقباط لانعرف تلك الفروق المؤسسة على المعتقدات الدينية من حيث معاملاتنا المدنية والسياسية وليس فى الوقت متسع بل ليس المقام مقام اثبات تلك الحقيقة فقد ساعدنا اخواننا الاقباط فى تقريرها على لسان خطبائهم . كنا نظن أنه كلما خطونا نحو المدنية الحاضرة ضاقت حلقات فروقنا الاجتماعية وما كنا ندرى أن الايام تخبىء لنا تلك الانقسامات التى وقعت فيها أمم غيرنا مما لم نعهد له نظيرا فى بلادنا فى الازمان الغابرة المظلمة

أيها السادة

هوّنوا على أنفسكم ولا تحملوا قولى هذا على محمل التشاؤم من مستقبل مظلم ولا تنظروا الى الحركة الحاضرة الا بقدر ماتشاهدونه من العوامل الطبيعية عنـد ماتشتد الاهواء وتحمل رمال الصحارى المحيطة بوادى نيلنا وتدفع بها علينا حتى يكاد يكفهر الجو من هولها ولكنها مع ذلك لاتلبث أن تسكن عن نسيم عليل وصفاء جميل

أجل — أرى فى مؤتمر أسيوط وحده آخر عهد لتلك المشاغبة وهذا التنازع الذى لاطائل تحته وأرى فى مؤتمر مصر بأسرها حياة جديدة خالية من كل شائبة وعصرا زاهرا يانعا . أعلن المؤتمر غرضه بكل صراحة وأظهر القائمون بشأنه أن العاطفة التى تقودهم اليه هى المصلحة العليا للمصريين عامة فنعم الغرض ونعمت العاطفة

لى بعد ذلك أيها السادة وأنا واقف بين ايديكم امنية ارجو ان تحقق كما أرجو ان لايسوء كلامى فيها احدا فانما اسوقه لبيان الحقائق التى لاينفع اخفاؤها ولا يضر الجهر بها

أرجو أن لاتكونوا قساة على مافرط من اخوانكم فى الوطنية وأن لاتكونوا ضعافا أمامهم

أرجو أن تعملوا معى على تحليل مظاهر تلك النزعة الجديدة التى بدت فى العهد الاخير من فريق اخواننا الاقباط وأن تتعرفوا عواملها وأسبابها وأن تعاتبوهم بكل هدوء وسكينة وبكل الطرق الادبية على ماجاء من قبلهم وكان فى استطاعتهم منعه وأن تعذروهم على ما كان حاصلا من طبيعة الاشياء نفسها بل أشفقوا عليهم من اجلها واعملوا لزوالها

يوجد فى أساس الحركات الاجتماعية عامل غريزى هو تنازع البقاء يظهر بمظهر حرب دائمة فى كل وقت وفى كل ساعة بين الأفراد والجماعات والامم والعناصر ولكنه عنوان عريض يحمل فى طياته نزعات مختلفات تفسرها لنا الحوادث من قديم وحديث وثابت وطارئ

فاذا وجهنا نظرة تحقيق الى الحركة الاخيرة التى قام بها اخواننا الاقباط لنعرف ولو من بعيد ماهى منطوية عليه فقد نرى أن مجموعها اعتورته شوائب من المزاعم العنصرية مكسوة بطلاء من صبغة المزاعم الدينية

لست أعرف فى وادى النيل وجودا لغير عنصر واحد فنيت به كل العناصر الأخرى الطارئة عليه ولكن الحوادث قضت أن يتفرق هذا العنصر فى الدين . فأما المسلمون فاختلطوا من عهد بعيد بالعنصر العربى والمغربى والكردى والتركى والجركسى وذلك على مقتضى ضرورات الفتح العربى والفاطمى والايوبى ثم التركى فانتعش العنصر نوعا ما ووجدت له حياة جديدة وتكوين ادراكى خاص

شب المسلم فى حضانة تلك العناصر القوية ذوات المجد والنشاط وذوات الثقة بنفسها فاستمد منها قوة وحياة لم تكن له من قبل وعلمته الحوادث كثيرا وكان أقل ما أكسبته اياه سلطة المماليك هو الشعور بأن رابطة الدين لاترفع عنه ظلما فسكنت نفسه الى رابطة الوطن وهى عاطفة طبيعية حتى لقد حارب فى بعض الظروف أخاه المسلم غير المصرى فى سبيل استقلاله وقد رسخت عقيدة الوطن فى قلبه وأخذ يعتبر المسلم الفارسى والروسى غريبا لايسمح له أن يشاركه فى مصالحه العامة بينما يعتبر القبطى أخا له ماله وعليه ماعليه (كذا)

أما الأقباط فكانوا يوم دخل عمرو بن العاص فاتحا طبقة منفصلة منعزلة تعيش بجانب جماعة اليونان الآتين من بيزنطية وهم فى ذلك العهد أصحاب المراتب والوظائف الحربية والادارية يضربون الضرائب الفادحة ويحكمون البلاد بلا شفقة ولا رحمة

وقد ظل كل من لم يسلم من الاقباط بعد ذلك فى عزلتهم وانفرادهم ثلاثة عشر قرنا فأصبحت أخلاق ذلك العنصر القديم مشخصة فيهم وأخذتهم هواجس ضعفهم وتدرجت بهم أوهامهم الى الشعور بأن نصيبهم من النفع العام قليل وأن الأولى بهم أن لايعملوا لغير المصلحة الخاصة ذلك هو سر نزعتهم فى كل ماضيهم . سرعان مايقفون فى صفوف القوى اذا لاح لهم منه أمل فى نصرتهم ولو كان أجنبيا فاتحا مستعمرا . على أن مارسخ فى أذهانهم من مظنة ضعفهم والاعتداد بأى حام غريب يحميهم قد أكسبهم خلقا خاصا لايدل عليه شئ أكثر مما أخبرنى به ثقة حيث قال لى مرة ان أحد قناصل الوجه القبلى منهم كان يشخص فى سنة ١٨٧٠ دولتى فرنسا وألمانيا فى آن واحد ففى يوم واقعة سيدان المشهورة رفع العلم الفرنساوى الى الظهر ثم أبدله بعد ذلك بالعلم الألمانى الى المساء

بقيت تلك العواطف التى منشؤها هاجس الضعف كامنة عند القوم حتى جاءت الحوادث الاخيرة ونفخت فيها روحا جديدة فاندفعوا الى نوع من انواع التضامن ليتخذوا منه قوة ولم يجدوا لهم نصيرا خارجيا غير بعض المبشرين فانساقوا بغير حساب ولا روية فى ذلك التيار الدينى وصبغوا به مؤتمرهم فأقاموا عند افتتاحه صلوات المطارنة ودعوات الكاثس

أيها السادة

ذهب البعض الى أن لتلك الصبغة أصلا من التعصب الديني الاعمى ولكنني اميل الى أن ارى تحتها حركة استخدم فيها التعصب الديني لمصلحة دنيوية خاصة ومهما التمس من العذر لهم في تذرعهم بذلك التعصب فلست بواجد أنهم أصابوا هدفا من الأهداف التي رموها اذ ليس المكان الذي نعيش فيه الآن بصالح لمثل تلك التعصبات وليس هذا الزمان زمانها

مصر بلد تمثلت فيه حرية الأديان بأجلى مظاهرها وكما يوجد فيه الاسلام توجد فيه الكنيسة اليونانية بفروعها الثلاثة والكنيسة الارمنية والكنيسة اللاتينية بأقسامها الستة وجميع أشكال البروتستانتية وكذلك اليهودية — بلاد بلغت فيها حرية الاديان هذا المبلغ ليس من العقل ولا من الكياسة أن يثار فيه أيّ مثار للتعصب

أيها السادة

اذا كنا آمنين في جميع ما ضمنا من تلك الاقسامات بفضل تسامحنا فهل من خوف علينا منها في مستقبل أيامنا وقدجاء العلم يقرر لنا أن الدين لله وحده وأن الناس إخوة وتيار الفكر في العصر الحاضر فوق كل إرادة وهو لايأذن بمثل تلك المنازعات ولا يعطي لأصحابها إمهالا ؟

انى أقول ان الاقباط كانوا في حركتهم يشعرون بضعف مطالبهم فذهبوا الى استمالة المسيحية الغربية وأريد أن أزيد على ذلك كلمة حق هي أنهم اليوم أقرب منهم الى المسيحية الغربية كما أننا نحن أقرب اليهم في الوطنية منا الى كثير من المسلمين في الاقطار النائية

أجل — ان كل دين في العالم خاضع لقوانين طبيعية فهو في بلاد غيره في بلاد وفي أزمان غيره في أزمان وهو قابل أن يشكل بحسب مقتضيات كل ذلك وللعناصر غرائز تفسر بها الاديان تبعا لما يلائمها

وجد في أوروبا نفسها من يقدسون الاحراز ويعبدون تماثيل العذراء كأنها آلهة وليس ذلك من النصرانية في شيء. أليس عهد الاصلاحات الدينية وتباين الطوائف المسيحية في تفسير كتاب واحد نتيجة لتباين تلك الغرائز ؟

هذا وان الاسلام القائم على دعائم المساواة بين الناس قد عجز عن محو التفاوت في الطوائف الهندية التي اتخذته دينا . ومع أنه صريح في ان لا اله الا الله ومحمد رسول الله فان بعض العناصر في أقطار أخرى قداتخذت عليا رسولا وبعض العناصر غيرها أشركت في الله. وليست المسيحية القبطية غير خاضعة لمثل هذا القانون فهم يختلفون في تأويلها عن غيرهم من الدائنين في غير هذه البلاد ثم ان نساء الاقباط في مصر يلزمن الحجاب وليس ذلك من شأن المسيحية الغربية كذلك لهم في إقامة شعائرهم ومآتمهم رسوم خاصة بهم

اننا نجتزئ بتلك الاشارات عن ذكر سائر الفوارق عسى أن يفهم الناس أن العلاقة الدينية في الكثير من أمرها اسمية لافعلية وان روابط اللغة والعوائد والمصالح تقضي على كل منا أن يشفق على أخيه وأن يعطف عليه أخطأ اخواننا الاقباط في نزعتهم الدينية

فاذا صح ما يقرره المفكرون من أن التاريخ صحيفة واحدة وان أمواتنا تحرك أحيانا وأننا مطبوعون على غرائز أسلافنا من الحقب الخوالي واننا حاملون عيوبهم وفضائلهم أفلا يكون في نزعة اخواننا الاقباط وهم يأتمرون وحدهم في بندر يسمونه عاصمتهم ويطلبون فيه مطالب مدنية وسياسية أساسها قبطيتهم مع أنهم حاصلون على أكثر منها وكان محالا عليهم أن يصلوا اليها باعتبار أنهم طائفة منفصلة ؟ أفلا يكون كل ذلك تفسيرا صحيحا لما تخبطوا فيه بين عاطفتي المصلحة الخاصة والدين؟

وهو تخبط وقعوا فيه وما دفعهم الى مأزقه المظلم الضيق الذي باؤا منه بما لا يوافق كرامتهم الا ما ذكرناه في مبادئ هذا المقال وهو أنهم ما زالوا منذ أيام الروم الى هذه الايام عائشين بمعزل مؤلفين شبه عصبية خاصة لاتشعر في صميم قلوبها أن البلاد بلادها ولا تتخذ لها فيها قاعدة سير ولا مرمى أمل سوى المصلحة الخاصة ومن سوء الطالع لهم أن خدمة هذه المصلحة لم تصادف عندهم وسيلة في هذه الايام الا الظهور بمظهر التعصب

بدات هزة هذا الدور الجديد وقد قامت بحركته بعض جرائدهم ثم اشتد ذلك الدور على اثر مناقشة عنيفة ثارت بين تلك الجرائد وبعض الجرائد الاخرى ثم فاركفوران البركان بعد حادثة المأسوف عليه بطرس باشا غالى التى تعلمون يقينا أنها حادثة فردية صرفة ومن تلك الساعة لم تفلح مجاملات المسلمين لهم ولا دعواتهم اياهم الى الحسنى فى اخماد ذلك اللهيب

حينئذ خفتت أصوات العقلاء منهم الذين كانوا شارعين فى دعوة اخوانهم الى السلوك والهدى وكان جمع منهم قد ظنوا خيرا فى المناداة معنا بأعز وأقدس مطالبنا فامتنعوا عنها بل عكسوها وشرعوا يتهموننا جميعا بما سوّلته لهم ضمائرهم وكان مما أوحته الحمية الى بعض منهم أن استكتبوا احدى جرائد الكلترا أمرا إذا ودفعوا ضيفا كبيرا الى الحملة علينا ولم يقف أمرهم عند هذا الحد بل جاوزوه الى تدبير مؤتمر أسيوط موجها فى وجهته الثانية ولهذا المؤتمر تاريخ لا بأس من ايراده بكلمات

تذكرون أنه كان فى أصله معدّا لمناقشة الاكليروس الحساب فيما نسبوه اليه من التقصير فى ادارة شؤونهم الملية وكان بعض المؤتمرين على عزيمة أن يطارح اخوانه شكوى من مماألأة الفقيد بطرس باشا غالى لغبطة بطريقهم فلما استؤنفت فكرة المؤتمر بشكله الجديد نقلت من صبغة طائفية خاصة بالاحوال الشخصية الى صبغة قبطية ذات حدين أحدهما موجه الى السير غورست الذى لم يرضهم باعلانه أنهم حاصلون على مافوق حقهم والآخر الى المسلمين الذين استحقوا منهم هذا العقاب جزاء وفاقا على فعلة فعلها واحد لم يقم فى جانبها وزنٌ لكل حسنات المعاشرة السالفة والمؤاخاة القديمة العهد بين الفريقين

طاشت فكرتهم فى ذلك المؤتمر كما ترون ولكننا ما زلنا نلتمس للذين اغتروا به بعض المعذرة من حيث تغلب بعض العوامل الوهمية على أذهانهم كما أننا ما زلنا راجين أن يثوبوا الى الهداية والصواب ولو من طريق مصلحتهم الحقيقية المرتبطة بمصلحة البلاد العامة والتى يتظاهرون بجهلها الى الآن كل الجهل

ومع اننا ثابتون على هذا الرجاء منهم فاننا لمعتقدون بجانب ذلك أن علينا نحن المسلمين واجبا لحملهم على الرجوع الى مكانتهم الحقيقية منا . ذلك بأن نراعى فى معاملتنا اياهم تلك القاعدة التى هى مبنى من أقوى مبانى الاقتصاد السياسى والتى تبين لنا أيضا ميزان الحكمة للتعامل بين الاكثرية والاقلية فى الامة الواحدة . تلك القاعدة هى أن الافراط فى الثقة المالية مثل التفريط كلاهما جالب للأزمات الاقتصادية سواء بسواء . ويقابلها فى التعامل بين الفئتين الكثيرة والقليلة أن المغالاة فى مسامحة الاولى للثانية ضارة بالامة كالتمادى فى عدم المسامحة

والذى أعتقده هو أننا من مبدإ معاملتنا لأخواننا الاقباط قد بالغنا فى المسامحة الى حد جاء بعكس المقصود منها عليهم وعلينا فانه قد أفضى الى حلول الشقاق محل الوفاق وأوشك أن يثير الريبة والشكوك حول سمعتنا عند الأجانب بسبب خصومات صغيرة مبنية على مطامع حقيرة

اقول مطامع حقيرة ولا أعنيها بهذا النعت جزافا اذ أنى أقلّ من أن ابلغ بفكرى ذلك الغرض السامى والأمنية الجليلة والمطلب الأعلى الذى يتألب اخواننا الأقباط وتأتمر جموعهم للحصول عليه — وهو المتاجرة على الوظائف — الا أنى لو رجعت الى ضميرى لدعوت الله من صميم فؤادى أن يلهم اخوانى المسلمين خيرا بأبعادهم عن تلك المناصب وارشادهم الى تولى الاعمال الحرة ليصبحوا فيها سادة بدل أن يكونوا خداما

ولكن لما كان إقبال المسلمين على وظائف الحكومة لأخذهم حقهم منها أصبح بكل أسف مما لا يمكن صدهم ولا صرفهم عنه وكان الاغضاء القديم عن تلك الوظائف هو الذى أحدث لنا هذه الأزمة الحاضرة وجب من الآن وقد فتح اخواننا الاقباط باب المناقشة فيها أن نحاسبهم محاسبة الاخوين بمزيد الرفق مع العدل حتى يزول بعد الآن كل سبب لمثل هذا الشقاق وحتى تتلاشى من بيننا تلك المطامع الصغيرة بما يرفع أمانينا الى المستوى العالى الذى يقتضيه شرف الامة ويجعل للوطن فوق رؤسنا كرامة وفوق أرواحنا قيمة واعزازا

ايها السادة

قد تبينتم مما أسلفته أنه لم يكن هناك غبن فى المعاملة يفضى الى تلك الحركة القبطية كما أنه لم يكن هناك فروق فى الحقوق الوطنية كما يزعمون ولكنها نزغة نزغت تحت حماية دينية موهومة لأغراض دعت اليها هواجس الضعف وشدة ابتغاء المصلحة الخاصة حتى كادت تظهر بمظهر الفتنة بسبب الاسراف فى التسامح والتمادى فى الأهمال ولو تدبرتم منشأ هذا الخلاف وعلة ماجز اليه من الخطأ قديما وحديثا لوجدتم أن خير علاج لأزالة ذلك الخلاف ومداواة تلك العلة وتلافى تجددهما فى المستقبل انما هو ترقية الاخلاق والتعليم الصحيح وعدم التفريق فى الحقوق

لذلك أرجو

برا بهذا الوطن العزيز الأسيف ومرحمة لأهله عامة وحرصا على كيانه أن يتلى بشقاق لاموجب له الا الجهل وضنا به أن تسوء سمعته بين الأمم ورجاء أن يعود عليه بهمتكم ذلك القديم العتيد من الفخر وحبا لأن تخلدلكم فيه محمدة ثابتة على الدهر

أن تعملوا بجهد قواكم جماعات ومنفردين لتبثوا فى القلوب أن الوطن قبل كل شئ وفوق كل شئ وأن دونه كل مطمح ذاتى

كما أنى أرجو أن تطلبوا من الحكومة توسيع نطاق التعليم وصرف العناية فى تربية النفوس وتقويم الاخلاق على أشرف المبادئ الوطنية الصادقة (حافظ رمضان)

ولما فرغ الأستاذ محمد حافظ رمضان من خطابه فى الساعة السادسة والدقيقة الأربعين وقف الأستاذ أحمد عبداللطيف فتلا تقريرا لصالح بك حمدى حماد موضوعه « تمحيص مطالب الأقباط وازالة موجبات الشقاق » وقد تم تلاوة هذا التقرير الأستاذ عبد العزيز بك فهمى وهذا نصه :

تمحيص مطالب الاقباط وأزالة موجبات الشقاق

لحضرة صالح بك حمدى حماد

١ — منشأ الخلاف بين العنصرين

الأمة المصرية تتكون من عناصر مختلفة أكبرها العنصران القديمان :

الاسلامى والقبطى . اللذان قد عاشا منذ الفتح الاسلامى فى وئام وسلام لايعكر عليهما وداده ما وصفاءهما سوى الحوادث القسرية التى كان يأتيها بعض الحكام السابقين . ولكن يظهر أن هذه الحوادث التى كانت تنتاب الفريقين على السواء . نسيها المسلمون وتحولت عند اخواننا الاقباط الى امتعاض من المسلمين المصريين بسبب كونهم مسلمين . أى من دين أولئك الملوك . فكنت فى نفوسهم الى أن ظهرت فى هذه الايام الاخيرة متطايرة الشرر ترمى بالحمم فى وجوه المسلمين والحكومة معا . وتكاد تلفح وجوه الجمهور الغافل فيكون هناك الضرر البليغ والشر الذى يخشاه العقلاء . فظهور الأقباط بهذا المظهر لما يؤسف عليه وضرره يعموع الامة وسمعتها بليغ ان لم يتدارك ويتلاف بالتى هى أحسن ويزل من النفوس بالوسائل الحبية القاطعة له والنظامات الحقيقية التى تقف فى سبيل امتداد لهيبه وتصعد تيار أضراره التى أقل مافيها بقاء هذه الامة الأسيفة منشقة على نفسها فئتين : مسلمين وأقباط . وعدم ثقة كل فريق بالآخر ثم دوام الاخذ والرد بين الصحف أى صحف الفريقين ولعمرى ان هذا لايفيد أحدا بل يعود بالضرر على الجانبين ويفقد الامة التضامن الوطنى ويقلل من الثقة بها لدى باقى الامم المتمدينة

٢ — المطالب التى يطالب بها الأقباط

للاقباط فى هذا الزمان مشاغبات ودعاوى طويلة عريضة وحركات وآمال ومطالب طالما ردّدوها لدى حكومتى مصر ولندن ثم قاموا أخيرا بعقد مؤتمرهم من أجلها بأسيوط . ولئن كانت المطالب التى أبدوها فى ذلك المؤتمر ليست الا جزأ مما يدعونه . غير أنه على كل حال ينبغى أن تكون موضع نظر هذا المؤتمر المصرى لأن فيها ماظاهره حق وباطنه إنما يراد به تكييف الحالة المصرية وصبغها بالصبغة التى يريدونها

٣ الاسباب التى حملت الاقباط على عقد مؤتمرهم

يتساءل الناس لم قام الاقباط بعقد هذا المؤتمر؟ ولم عملوا على تمثيل روايته فى هذا الوقت وبهذا الشكل الذى كان فصل منه يمثل فى لندن بتردید صدى المؤتمر هناك لامن مكاتب الصحف الانكليزية بالقاهرة بل بواسطة مندوبين من أبناء الطائفة القبطية اشتهر أحدهما من قبل بما كتب ضد المسلمين فى صحف انكلترا ؟

الجواب : ان القوم لما أكثروا من الشكايات وبث الظلامات تلو الظلامات وإثارة خواطر الساسة الانكليز ضد المسلمين ورأوا أن الامة الانكليزية ورجال السياسة الانكليز أعقل من أن يؤخذوا بمثل هذه الصيحات قبل التحقيق وأن معتمد الدولة الانكليزية السير إلدن غورست بعد أن ساح بالوجه القبلى وتبين له الحق أبدى حكمه المشهور بأن الامة المصرية واحدة وأن ليس هناك تعصب على الاقباط ولا حيف واقع عليهم . وأن شر مايخدم به الاقباط اعتبارهم طائفة منفصلة عن باقى الامة على نحو مايريده المشاغبون منهم . وأن هذا الحكم الفصل ارتاح له الساسة الانكليز والمصريون هنا

لما رأوا جميع ذلك عز عليهم ظهور أنهم مبطلون وبدل أن يسكنوا للحق الذى تبين ويكفوا عن متابعة الأهواء كما هو الواجب تألبوا وفكروا فى إحداث جلبة أخرى تنيلهم مآربهم . فأسرعوا فى عقد هذا المؤتمر بالرغم عن نصيحة الحكومة وغبطة بطريركهم الموقر لهم بعدم عقده وهو لو علم أن شعبه مهضوم الحقوق حقيقة لكان أحق من غيره بالدفاع عن تلك الحقوق . ولكنه رأى أن تلك المطالب مشاغبات لايقصد بها سوى التشويش على مجموع الأمة وربما كان ضررها على طائفته أكبر مما يريده أولئك المشاغبون من النكاية بمن يسمونهم هاضمى حقوقهم — القوم فى مناوأتهم لاخوانهم المسلمين يريدون أن يعيدوا لنا فى القرن العشرين صورة من تعصب القرون الماضية لا ذودًا عن حقوق مهضومة حقيقة بل طلبا لمآرب دنيوية ومطامع أشعبية ومطالب هم فى الواقع حاصلون على أكثر من نصيبهم منها ولكنهم يقولون : هل من مزيد ؟

فنحن ينبغى لنا تلقاء ذلك أن نحبذ فكرة عقد المؤتمر المصرى التى خدمت الحوادث به الأمة المصرية الغافلة حتى يتبين على يديه للا أجمع أن القوم انما يعملون للنكاية بنا ونحن اخوانهم فى الوطنية بكل معانى الكلمة فيجب بمقتضى هذا الحق أن ندافع عن أنفسنا أمام محكمة الرأى العام فى العالم ليعلم من الظالم ومن المظلوم . ثم لاعادة الثقة وازالة أسباب الشقاق الامر الذى لاقيام للأمة ولا ضمانة لراحتها وسلامتها بدونه .

٤ — المؤتمر المصرى وفوائده

ان العمل المفيد الذى سيقوم به المؤتمر المصرى لاينحصر فقط فى تحديد الحقوق والواجبات لأبناء الجيل الحاضر . بل هو سيكون أساسا للعمل لأبناء الاجيال القادمة . ثم هو فوق ذلك سيشهد أوروبا أننا نعمل للجمع وغيرنا يعمل للتفريق . وأننا ننظر الى النظام الحق ونراعى فيه إحساس الجمهور مع مراعاة حقوق الآخرين بروح التسامح . وهم انما يعملون ليكون لهم الميزة مهما كانت الاعتبارات التى تقضى الظروف الخصوصية للأمة المصرية بمراعاتها لحسن سير النظام وعدم التشويش والتعكير على السواد الاعظم من الأمة . ولا ريب أن الأمة الانكليزية وغيرها من الأمم الراقية جميعها تصادق على مانرمى اليه اذ على مثله تسير أعمالها وبمثله فى الواقع تأسست عظمتها العصرية لمافيه من حسن الذوق فى السياسة ومراعاة احساسات الجمهور .

٥ — صبغة الحكومة المصرية

الأمة المصرية اسلامية محضة بالرغم عن الاقلية القبطية التى توجد بينها . فلذلك وجب أن تكون صبغة حكومتها الرسمية اسلامية وكونها بهذه الصبغة لايمنع البتة أن تكون على شكل من النظام يناسب تسامح الاسلام والمدنية العصرية فى رقيهما وتسامحهما . وهذا ماجرت وتجرى عليه البلاد الآن فى نظاماتها . فالنظامات العامة للمسلمين وغيرهم واحدة والقوانين واحدة والمرافق العامة واحدة والاديان حرة .

ولعمرى ان هذه القاعدة مما يحسن بالاقلية القبطية معه أن تغتبط وتسر به واذا أضيف الى ذلك أن الأمة المصرية من جنس واحد فى الغالب وذات لغة واحدة كل بذلك لمسلمى مصر وقبطها حظهم وسعادتهم متى ماانتفى من بينهم الجفاء الباقى فى النفوس والذى يريد أن يوسع مسافة الخلف فيه فريق الاقباط العامل على التفريق والشقاق . فما نطلبه من المؤتمر المصرى الموقر ونلتمسه هو أن يعمل بكل الوسائل الأدبية على إرساخ القواعد السالفة الذكر فى أذهان أبناء الأمة كلهم ليقف كل عند حده ولكى تزول بتاتا أعظم أسباب الشقاق والاوهام العالقة بالاذهان .

٦ — عطلة يوم الاحد

أما طلبهم البطالة يوم الاحد فلعمرى اذا كانت الصبغة الرسمية للحكومة اسلامية وكل الموظفين من غير المسلمين يحترمون تقاليد الحكومة وشعائر الجمهور من الأمة . فجدير بالاقباط اذن أن يكونوا أول المحترمين لذلك مراعاة لاخوانهم فى الوطنية ولا سيما وانهم وغيرهم من الموظفين غير المسلمين مخول لهم التأخر عن الحضور فى يوم الاحد ساعتين احتراما لشعائرهم . ولو عملت الحكومة بما يطلبون لوجب عليها أيضا بطالة السبت اكراما للموظفين من اليهود . فأفضل الأحوال أن تترك الحالة كما هى عليه الآن احتراما لشعور الجمهور المصرى ويكتفى بالمتبع الآن .

٧ — الوظائف بين المسلمين والأقباط وعضوية المجالس النيابية

قلنا ان البلاد المصرية اسلامية محضة ولئن كانت حقوق التوظف فيها يتساوى فى نيلها المسلمون والاقباط بمقتضى النظام المعول عليه فى الاستخدام الآن غير أن هناك وظائف عالية ينبغى أن لا يشغلها غير المسلمين مراعاة لاحساس السواد الأعظم . ومن حسن الذوق فى الوطنية أن لا يتطلع اليها القبط . لأن هناك أمورا دينية يترأسها مثل المدير أو المحافظ فبناء على ذلك ينبغى أن لاتسند تلك الوظائف العالية الا لمسلمين المصريين . أما باقى الوظائف فهى للمسلمين وغير المسلمين من المصريين على السواء . بيد أن الناظر فى تعداد الموظفين من الجانبين يرى الغبن اللاحق بالمسلمين مما يجدر بالمؤتمر المصرى أن يعمل لتلافى أضراره ويزيل الحيف الواقع بسببه على المسلمين . وان نظرة واحدة فى جميع مصالح القطر وادارائه فى الوجهين القبلى والبحرى كافية لمعرفة مقدار الحيف والغبن اللاحق بالمسلمين وناهيك بمصلحة السكة الحديد والبوستة . ثم الطرق العجيبة والحيل المدهشة التى تستعمل لابعاد غير أبناء الطائفة القبطية عن الوظائف فى الادارات التى يكثر فيها الرؤساء من الاقباط مهما تكن كفاءة ذلك الغير

أنا لاأريد بذلك أن نحرم الاكفاء من شبان الاقباط من خدمة الحكومة . معاذ الله ! وانما أريد فقط أن تخف وطأة القوم وأن يعمل الرؤساء منهم بما يقضى به روح العدل دون تعصب ولا تحزب لابناء طائفتهم وارهافهم بهذا السبب كواهل الموظفين الاصاغر من المسلمين . فكل هذا لعمرى مما يجب على المؤتمر المصرى أن يحدد فيه الخطط ويبين فيه أوجه الخطأ وأسباب الشقاق الناجمة عنه والاضرار اللاحقة بالموظفين المسلمين بسببه وإنها لفرصة خدمت بها الحوادث هذه الأمة وقدشهد بالغبن اللاحق بالموظفين من المسلمين نفس الانكليز

أقترح بهذه المناسبة على المؤتمر المصرى أن يلفت نظر الحكومة الى جعل الامتحان للوظائف فى جميع فروع الادارات المصرية على يد لجان تشكل من أعضاء مشهورين بالدراية والنزاهة

ثم انهم يطلبون أن يكون لهم فى مجالس مصر النيابية أعضاء بنسبة عددهم — وهو مالم يطلبوه فى الوظائف — ويريدون لذلك تحوير عملية الانتخاب على مايشتهون . ونحن وان كنا لا نمانع البتة فى أن يكون منهم أعضاء فى جميع مجالس مصر النيابية : كمجلس الشورى والجمعية العمومية ومجالس المديريات الخ . غير أننا نفضل أن يحور قانون الانتخاب على طريقة تجعله أكثر ملاءمة للحرية . وما دام الوطنيون كلهم متضامنين فلا أظن أنه قد يصيب الاقباط أقل ضرر فيما اذا فقد منتخبوهم (بالفتح) الاصوات الكافية لنيل العضوية فى تلك

المجالس . لان لهم فى النظام القائم والمبادئ الدستورية المعمول بها كل ضمان لصيانة مصالح الاقلية الى جنب الاكثرية على كل حال . أما اذا وقع الانتخاب على مرشحيهم فليس لأحد من المصريين حق الاعتراض على ذلك الا اذا كان ثمت أسباب خصوصية كما هو المتبع فى طرق الطعن فى صحة انتخاب أعضاء تلك المجالس ومهما كان الحال فالاستنابة النسبية على مايهوى القوم ضارة لاتلائم مصلحة هذه البلاد

٨ — ضريبة الخمسة فى المائة لمجالس المديريات

ماقررت الحكومة هذه الضريبة لمجالس المديريات الجديدة حتى كرهها الاقباط ومقتوها لانها تصرف فى مصالح سكان القرى كافة وجلهم من المسلمين . والمشاغبون من الاقباط لايريدون ذلك . فحاربوها بادئ بدء ولما لم تجد شكاياتهم نفعا . طلبوا أخيرا أن لاتصرف الا بنسبة المصالح المادية وهو طلب غير حق . لان القصد من تحصيل هذه الضريبة مراعاة مصلحة أو حق الفلاح الذى هو جزء مثمر للارض والذى هو اليد العاملة فيها . التى لولاها لما كانت لاصحاب المصالح المادية تلك الخيرات التى يستدرونها . فالفئة القبطية المشاغبة لامتعاضها من المسلمين الآن مع نفع جمهور هؤلاء لهم . يريدون أن تتحول تلك الضريبة على أطيانهم لنفع أبناء طائفتهم خاصة وهو أمر لايلائم روح النظام الصحيح والتشريع العدل لأنه لو خصصت كل ضريبة من هذا النوع أو غيره على التخصيص لفسدت البلاد لهضم حقوق اليد العاملة من الفلاحين وهى التى عليها المعول فى العمل والتعمير والتثمير ولحق لكل طائفة أخرى من أصحاب المصالح أن تطلب نفس هذا الطلب لتنفق على أبناء جنسها خاصة . ثم لحق أيضا لأصحاب تلك اليد العاملة أن يكفوا أيديهم عن العمل وأن يضنوا بقواهم ويقاطعوا أصحاب تلك المصالح فيعم حينئذ الخطب وتلحق بالبلاد الأضرار البليغة

فما يصرف من الايرادات العامة ويجبى من الضرائب كمثل ضريبة الخمسة فى المائة لمجالس المديريات ينبغى أن يراعى فيه أصحاب اليد العاملة أى سكان القرى من الفلاحين قبل سواهم وما جرت عليه مجالس المديريات هو عين الحق والصواب متى ماروعى فيه النفع الحقيق . أما ما قرره المؤتمر القبطى فأمر لايلائم المصلحة العامة للقطر بل فيه الضرر البليغ فيما اذا أجرى وتنبه له الفلاحون فعمدوا الى المقاطعة بالوسائل الشرعية الممكنة لخدير بالمؤتمر المصرى أن يقرر الحقائق ويجلو أوجه الشبه فى هذه المسألة . على أن ما يطلبه الاقباط من ذلك لايدل البتة على أنهم يعملون بروح التضامن الوطنى الذى يطنطون به وأن المسلمين أكثر منهم عملا به وتسامحا فيما يجبى منهم لنفع أبناء الأمة على السواء وليس أسطع من الرجوع الى الارقام الاحصائية

٩ — الصحف القبطية والصحف الاسلامية

من أكبر عوامل التفريق أقوال هذه الصحف الجارحة

فالصحف القبطية ترمى فى أقوالها الى الطعن الشديد فى المسلمين وتشويه سمعتهم وبث الدسائس ضدهم . والصحف الاسلامية تشبهها فى كل المطاعن فى معرض الدفاع عن مجموع الأمة ثم ان هناك الصحف الهزلية فهذه تخرج فى هزلياتها عن حد الذوق السليم فى انتقاداتها على الاقباط مما هو على حقارته وزهادة شأنه مثير للاحقاد ويزيد الطين بلة فى الشر والتفريق . فخير عمل يعمله المؤتمر المصرى أن يلاحظ فى قراراته على تلك الحالة السيئة لبعض الصحف . لانها توجب زيادة توسيع الخرق وامتداد مسافة الخلف بين الفريقين . اذ الفريقان أمة واحدة وما يعاب به أحد الفريقين لاجرم قد يعود على الآخر فضلا عما تحدث تلك الشقاقات من تسوىء سمعة الأمة كلها والتشويش عليها ودوام الكراهة وسوء التفاهم بينها . ونحن انما نريد أن تعمل صحافتنا لجمع الكلمة والمصلحة العامة والذود بالتى هى أحسن عن مصالح الفريقين معا . ليحل بينهما الصفاء وحسن التفاهم الجالب للثقة الموجبة لتقوية روابط التضامن الوطنى الذى عليه مدار الحياة الاجتماعية والسياسية والضرورية فى كل بلد

ومما يجب أن يلاحظ ويعمل على تلافيه أيضا الدسائس التى تدس فى حق الأمة من وقت لآخر فى الصحف الأجنبية ولدى الساسة من الدول الكبيرة . وهو الامر المعيب الموجب لتسوىء سمعة الأمة كلها وضرره بليغ جدا ولا سبيل اليه فيما نرى أحسن من نشر الحقائق كما هى فى البلاد الاوربية بكل الطرق الممكنة حتى لا تبلغ أذهان الرأى العام هناك على الوجه المشوه الذى يصوره فيه الأقباط

١٠ — الخاتمة

هذا ما اردت تسطيره فى هذا التقرير لازالة أسباب الشحناء والبغضاء من بين أبناء هذا الوطن العزيز وليعرف كل حق أخيه وما تقضى به المصلحة العامة فيعيش الكل بسلام . ولقد جاء فى الانجيل الشريف «طوبى لصانعى السلام فى الارض»

نعم طوبى لهؤلاء فى كل زمان ومكان وحسن مآب . ونحن معشر المسلمين اتباعا لديننا الحنيف الذى يأمرنا أيضا بمعاشرة المستأمنين معنا على قاعدة « لهم مالنا وعليهم ما علينا » نود من صميم أفئدتنا أن نعيش بسلام مع اخواننا الاقباط كرجل واحد وان من أهم دواعى ذلك مراعاة الحقوق وان نترك واياهم الجفاء ونقطع جميعنا من أنفسنا أسباب السخائم ومادة الاوهام والنزعات الخيالية والاضرار بالوطن . ولعمرى ان من يتأمل بعين الانصاف فيما تقدم لى بيانه فى هذا التقرير يرى صوابا أكثر مما أشرت اليه على ما أعتقده وانه يجدر بنا وبالاقباط أن نعمل به وأن نكون اخوانا متضامنين فى خدمة الاوطان وترقية مصالحنا التجارية والصناعية والزراعية والعمل أيضا لمصلحة العامة وسلامة الاوطان دون شقاق ولا خصام والله ولىّ المصلحين

وانى أرجو أن يتلو هذا التقرير أحد من أعضاء المؤتمر بالنيابة عنى

صالح حمدى حماد

وبعد أن انتهت تلاوة هذا التقرير فى الساعة السابعة وقف عبدالعزيز افندى الغريانى وتلا تقريرا لابراهيم بك غزالى عضو مجلس مديرية اسيوط موضوعه « نظرة عامة حول مؤتمر الأقباط » وهذا نصه .

نظرة عامة حول مؤتمر الاقباط

وبحث خاص بضريبة ٥ فى المائة

لحضرة ابراهيم بك غزالى

كان يظن أن فكرة عقد مؤتمر للاقباط انما وجدت للبحث فى شؤنهم الملية البحتة وأخصها النظر فى أوقافهم الخيرية . ولكنا رأينا المؤتمر بعيدا عن هذا الغرض بالمرة منتجة أعماله انقسام المصريين وتفرقتهم وخلق المشاغبات بين المتعلمين منهم الآن . لذلك وجدت فكرة عقد المؤتمر المصرى ليسعى فى بحث تلك النتائج والأخذ بيد الامة المصرية على السواء فيما يرقيها ماديا وأدبيا

لقد تنبه لتلك المضار أغلب مواطنينا الأقباط فلم يشتركوا فى المؤتمر القبطى مقدرين الوحدة الوطنية حق قدرها . فأصبح المشتركون فى هذا المؤتمر عشرة آلاف فقط غالبهم من نفس مديرية أسيوط

ولقد أدرك ذلك غيطة البطريرك . ذلك الرجل العظيم الذى عرك الدهر زمنا فتجلت له الحقائق . فنصح للقائمين بأمر هذا المؤتمر بأن يعقدوه فى مصر ليطلع على أعمالهم ويقرهم على الحسن منها ويرجعهم عن الضار . فلم يتبعوا نصحه

عقد ذلك المؤتمر وبدأ الخطباء فى شرح الطلبات

(١) فتكلم أحدهم عن وجوب طلب راحة يوم الأحد للموظفين أسوة بمواطنيهم فى راحة يوم (الجمعة) مبينا أنه أمر دينى يجب اتباعه قاصدا بذلك أن يوجد فى مصر نظاما خاصا مخالفا لنظام جميع الممالك المسيحية المتمدينة ولو تأمل قليلا لوجد النظام المتبع فى تلك الممالك كافيا لاقناعه اذ الراحة فيها هى يوم الأحد مع أن فيها مسلمين كثيرين

اذا اتبعنا فى تقرير أيام الراحة النظر الى العناصر المختلفة لاستلزم ذلك حتما راحة ثلاثة أيام على الأقل فى الاسبوع يوم (الجمعة) للمسلمين . و يوم (السبت) لليهود . وللمسيحيين (السبتان) اذ هناك طائفة مسيحية تعتقد أنه لا يوجد نص صريح فى الانجيل يوجب راحة يوم الأحد وتعتقد أن بدء الخلق يوم الأحد وأن راحة الرب يوم السبت

كما نص فى التوراة . وأنه لم يأت ما ينسخ ذلك . وأن العادة عندهم فى راحة يوم الأحد ليست شرعا (وقد أوضح ذلك جيدا صاحب مجلة العمران) وهو من أفاضل المسيحيين . فيوم السبت يكون لها ولليهود . ويوم (الأحد) يكون لبقية المسيحيين الذين يعتقدون بتقديسه وبذا تتعطل الأعمال ويختل النظام وتفقد الحكومة شخصيتها وهى اسلامية محضة

لو نظرنا الى النظام المتبع فى نفس بلاد الانكليز فى الخطبة التى يلقيها الملك عند تتويجه لوجدنا أنه يذكر صراحة ما يفيد المحافظة على المذهب البروتستانتى وتعضيده مراعيا فى ذلك فريق الأغلبية مع أن البلد جميعه مسيحى . مابالهم يطلبون المحافظة على الدين بتكريس يوم الأحد ولم يتذكروا مانص الدين عليه صراحة فى تحريم الربا الذى يترتب عليه ابتزاز أموال مواطنيهم ظلما وعدوانا ؟

مابالهم ينتدبون على الحكومة فى عدم إعطائهم راحة يوم الأحد ومعظمهم يشتغل فى مهنته ومصالحه يوم الاحد كل اسبوع بمحض اختياره سواء كان محاميا أو طبيبا أو مزارعا أو غير ذلك ؟

مابال المؤتمرين يطلبون المحافظة على عادة يقولون انها من الدين ولم يحافظوا فى مؤتمرهم على فرض الصيام اذ كانت تولم الولائم لأعضاء المؤتمر بأكل محرم فى وقت الصيام الاكبر عندهم .

ضرب الخطيب على نغمة استحسان الطلبات جميعها قبل ابدائها لأن هذا شئ مقرر بينهم ـ وقد منعت المناقشة فى هذا الطلب بصفة خاصة . واحتج على طالب المناقشة بأن الأغلبية لاتريد ذلك .

(٢) تكلم خطيب آخر فى طلب التعويل فى الوظائف على قاعدة الكفاءة وعدم النظر فى التعيين الى النسبة العددية بحال من الأحوال ـ أراد بذلك أن يقول بأن الحكومة تخصص وظائف خاصة لفريق دون آخر وأن فى ذلك اجحافا بحقوقهم وأنه يجب أن لاتعين الحكومة فى الوظائف على النسبة العددية لكل فريق اذ يترتب على ذلك وجود غير الكفء فى الوظائف (على زعمه)

فلو قلنا بوجوب التعيين فى الوظائف بالكفاءة كما قررت ذلك قوانين البلاد فلا يصح أن يخرج عن الموضوع ويقال بأن الحكومة خصصت بعض الوظائف لفريق دون آخر بل كان يجب أن يبحث . هل هذا الفريق الذى تعين وامتاز بتلك الوظائف كفء أم لا ؟ فان كانوا كلهم أكفاء فلا معنى للشكوى وأما ان كان فيهم غير الكفء فيجب تنبيه الحكومة اليه لاستبداله من أى فريق كان

اذاً فقاعدة الكفاءة لا يقال معها بأن فريقا ممتاز بوظائف خاصة اذ يكون ذلك تناقضا غريبا

يقولون بعدم التعويل على النسبة العددية فى التوظف لأن ذلك يستلزم دخول غير الأكفاء ـــ كلام لاينطبق على الواقع ونفس الأمر اذ لو تقرر التعيين الآن للوظائف على النسبة العددية واشترطت الكفاءة لوجدت الحكومة الآن أضعاف ما تطلبه ولو تعين غير الكفء خطأ لسهل التنبيه عليه لاستبداله

اذاً فليس الغرض من قولهم هذا سوى أن الاقباط مع استيلائهم الآن على ما ينيف على خمسين فى المائة من الوظائف يريدون مزاحمة الأكثرية فى الوظائف التى لها احتكاك بالأهالى مباشرة وفيها شئ من السلطة فيتسابق وقتها رؤساؤهم فى تعيين أهل ملتهم كلما سنحت لهم الظروف وبهذه الكيفية يشغلون البقية الباقية من عامة الوظائف التى فى أيدى مواطنيهم

الكفاءة لا نعارض فيها مطلقا ولكنا نعارض محافظة على راحة البلد وسلامتها فى تعيين رؤساء من الاقباط فى الوظائف التى فيها الرؤساء محتكون بالأهالى مباشرة كالمديرين والمأمورين لما ينجم من الضرر عن هذا التعيين اذ تحيز الأقباط لأهل ملتهم أمر طبيعى فيهم وواضح فى جميع المصالح كما هو الشأن فى كل أقلية فى العالم وهو ظاهر فى معاملتهم . على أنا بمعارضتنا نحافظ أيضا على شخصية الحكومة وهى اسلامية والسواد الأعظم مسلمون لهم مصالح دينية مرتبطة مباشرة بأولئك الرؤساء . وأما الرؤساء البعيدو الاحتكاك بالأهالى بسبب وظيفتهم كنظار الحكومة مثلا فالمسلمون لا يرون مانعا مطلقا من أن يكون منهم غير مسلمين

وحيث ان الوظائف عامة لكل مصرى فالعدل يقضى بأن يرجع فى التعيين فى تلك الوظائف الى النسبة العددية من كل فريق مع اشتراط الكفاءة فى التعيين فلا يعين من المسلمين أو المسيحيين الا الكفء وبذا تزول المشاحنات وتنتهى نسبة الرؤساء الى التعصب فى التعيين اذ يصبح كل فريق آخذا قسطه

واذا كان الانصاف يقضى بتصفية الحساب فى الوظائف من الآن فيخرج من زاد عن نسبته العددية ويستبدل بالآخر ولكنا نتساهل مع مواطنينا ونلتمس من الحكومة أن تضع قاعدة باتباع هذه الطريقة فى التوظف وملاحظتها فى التعيين النسبة العددية فى المستقبل حتى يأتى وقت يتساوى فيه الفريقان ويشعر كل بأنه غير مغبون

(٣) تكلم أحد الخطباء فى وجوب تشخيص الأقباط فى المجالس النيابية تشخيصا يضمن لهم حقوقهم

مجد حضرة الخطيب قانون الانتخاب البلجيكى وقال إن طريقته طريق للدستور على أنا نرى القانون البلجيكى مثله كمثل القانون المصرى وباقى قوانين العالم المتمدين لم يتعرض مطلقا لحرية الانتخاب ولم نر فيه نصا لتمثيل الأقلية الدينية وحاشا أن يوجد فى قانون أمة متمدينة مثل هذا النص

يقول حضرة الخطيب معظما القانون البلجيكى انه أباح نقل الوطن السياسى فباتباعه يمكن للاقباط الاجتماع فى جهة تظهر فيها كثرتهم فيختارون العدد الكافى لتشخيصهم فى المجالس النيابية وفات حضرته أن الشارع المصرى أباح فى قانون الانتخاب نقل الموطن السياسى بكل وضوح ولو نظر بعين الانصاف لوجد مراكز كثيرة معظم أهلها مسلمون ينتخبون عنهم أقباطا فهل يريد المؤتمرون إلقات أذهان المسلمين الى ترك هذا التساهل والرجوع عن خطتهم فى الانتخاب ؟

مابال حضرة الخطيب والمؤتمرين معه لم يرق فى أعينهم الا القانون الذى يصح عندالتكلم عنه أن يقال أقلية وأكثرية ؟ ما بالهم يسعون بدون مبالاة فى ذكر كل ما من شأنه خلق الشقاق ؟ أيريدون أن تضع الحكومة قاعدة فى قانون الانتخاب بوجوب ايجاد عدد معين من الأقلية الدينية فى المجالس النيابية مخالفة فى ذلك نظام العالم المتمدين بأسره ؟ اللهم احفظ الأمة المصرية من أن يخر عظامها روح التفريق والانقسام

(٤) خطب أحدالخطباء بما مضمونه وجوب جعل خزينة الحكومة مصدرا للانفاق على العنصرين على السواء

والذى طلبه حضرته هو : «إلقات نظر الحكومة الى تحقيق أمنية وجود قضاء مخصص للاقباط والى تحقيق وجود ادارة عادلة لأوقافهم كما توجد تلك الادارة لاخواننا المسلمين»

نحن بكل راحة ضمير نوافقكم على الطلبين معا وان كنتم لستم محرومين من المخاصمة أمام المحاكم الشرعية ولكن هذا يضركم ولا ينفعكم

لأن المحاكم الشرعية ايرادها يزيد عن الثلث بعد مصروفاتها والأوقاف الاسلامية منها مال كثير ينفق على التعليم بمدارس الحكومة التى تستفيدون منها

فهل تريدون دفع رسوم يضاف ثلثها لميزانية الحكومة ثم يخصص جزء من أوقافكم للمعارف العمومية يستفيد منه المسلمون ؟ أظن أن مواطنينا لم يدركوا هذه النتيجة الا أثناء انعقاد مؤتمرهم بدليل أنهم حذفوا من الطلبات عبارة الأوقاف ولم يبقوا الا المحكمة الشرعية اعتمادا على ما قاله أحدهم من أن ايرادات المحكمة الشرعية تنقص عن مصروفاتها

يقول مواطنونا الأقباط بأنهم يودون اخوانهم المسلمين وأنهم عاملون على قاعدة الصراحة فما بال خطيب هذا الموضوع لا ترضيه بعض الطلبات ومع ذلك يسكت ولا يعترض عليها أو يناقشها ليقيم لها الدليل أو يقيموا له ما يقنعه لتجلى اذ ذاك الحقيقة ؟ ألا ترون فى عبارته ما يأتى حرفيا :

«ولو كان فى بعض طلباتنا ما لا أوافق عليه شخصيا لكن أنا عضو متضامن فى الجمعية العمومية أقول فى كل مانطلب انما نستمد قوة (وأعلن ان لنا قوة) نستمدها من واجب التضامن الوطنى ليس الا » ـ أبعد هذا وضوح فى أن الطلبات متفق عليها وأنها طلبات غير جديدة وأن المؤتمر القبطى صورى لتقوية المنادات بتلك الطلبات العقيمة وأن لانتيجة لذلك الا تمزيق الوحدة الوطنية و نشر الشقاق بين الناس ؟

مناقشة الحساب لأعمال مجالس المديريات

(٥) خطب أحد الخطباء فى موضوع ضريبة ٥ فى المائة ووجوب تمتع الاقباط بحقوقهم فيها

اجتمع الأقباط الآن بدعوى أنهم مهتمون بمسئلة التعليم بمجالس المديريات وتناسوا أنهم هم الذين قاموا فى وجه الحكومة لمنعها من أخذ تلك الضريبة وأعلنوا وقتها أنهم أجانب وتبرؤا من الأمة المصرية التى يطنطنون الآن بالانتساب اليها

ان لى صفة خاصة وهى عضويتى فى مجلس مديرية أسيوط فلى إلمام بهذا الموضوع وهاأنا ذا أبسطه أمام الرأى العام ليظهر أى الفريقين المهضومة حقوقه

نوه الخطيب فى مقدمته الى ماجاء عند عرض المشروع على مجلس الشورى من وجوب ايجاد نص يقضى بانفاق مادفع من الأقباط فى هذه الضريبة على مدارس وكتاتيب خاصة بهم حتى يكون العمل منطبقا على القاعدة المشهورة (الغنم بالغرم) وهى القاعدة التى مجدها الخطيب وأقر عليها المؤتمر ـ ونحن نقرر بأنها قاعدة نتيجتها فى الحقيقة ضارة وفاسدة كما سنبين بعد

قسم الخطيب كلامه عن الضريبة الى ثلاثة أقسام

فعن القسم الاول قال مانصه :

«بأنه يختص بالانفاق على مشروعات عمومية أو مدارس عمومية من صناعية وزراعية بنوع خاص وهذا لايعارض الاقباط مطلقا فى أخذ نفقاتها من المجموع العمومى لانهم ينتفعون بها كاخوانهم المسلمين سواء بسواء ويتعلم بها المصرى مع اخيه المصرى جنبا لجنب بغير تمييز بين عنصر وعنصر »

القاعدة التى وضعها الخطيب عند مبدإ كلامه مبنية على المحاسبة بالدقة فى الانفاق كما أيد ذلك مؤتمرهم عند التكلم على الكتاتيب وتناسوا أن المدارس والمشروعات العمومية هى أهم تلك الأقسام فى البحث فيجب أن تكون المحاسبة فيها أدق ولكنهم لم يشاؤا ذلك لأن هذه المحاسبة الدقيقة تعود بالفائدة على المسلمين

يلزم قبل كل شئ أن ننظر هل يجب اتباع قاعدة التعليم على حسب حاجة مجموع الأمة اليه أو قاعدة التعليم على نسبة مايدفع من كل فريق ؟

الضريبة فى الحقيقة تجبى من أصحاب الأطيان ولكنهم لايحتكرون الانتفاع بها بل هى لعموم أهالى القطر

فاذا نظرنا الى جميع مديريات الوجه البحرى مثلا وجدنا أن مايدفع من الاقباط جزء قليل جدا فلو تعلموا بنسبة الدفع لحرم فريق منهم فالواجب أن يتعلموا بنسبة حاجتهم للتعليم ولو كان ماينفق عليهم يصرف جله من أموال المسلمين وبالعكس

لو نظرنا الى بعض مديريات الوجه القبلى لوجدنا مايدفع من الأقباط اكثر مما يحتاجون اليه فى التعليم فالواجب أن ينتفع به المسلمون بنسبة حاجتهم للتعليم أيضا وبغير هذه القاعدة يختل نظام التعليم

فيجب أن تكون أعمال مجالس المديريات مبنية على القاعدة الحقيقية سواء فى المدارس أو المشروعات العمومية لتنشل أبناء المصريين من الجهل وتعلمهم وترقيهم على حسب حاجتهم الى التعليم

ويستثنى من المدارس التابعة لمجالس المديريات عند اتباع هذا النظام العام المدارس التى لها مورد خاص بها وضمت لتلك المدارس على شرط بقائها بنظاماتها التى أخذتها به من حيث قبول التلاميذ من أحد الفريقين

تكلم الخطيب عن القسم الثانى فقال :

« انه يصرف على موظفى تلك المجالس الذين يديرون حركة الأعمال فيها وهذا أيضا لااعتراض لناعليه بغض النظر عن تخصيص تلك المراكز بفريق من المصريين دون فريق آخر »

وكلامه فى هـذا الصدد لايستحق مناقشة لأنه ليس هناك مايمنع من استخدام الكفء من الأقباط فى هـذه المجالس

أما القسم الثالث الخاص بالكاتيب ومدارس معلمى الكاتيب فقد قال الخطيب عن المال الذى ضربت ضريبته على الفريقين على السواء :

« انه ينتفع به فى أغلب الأحوال فريق واحد منهم ويحرم الفريق الثانى »

هذا الكلام فى حد ذاته لم يتيسر للخطيب أن يقيم الدليل عليه اذ لا وجود له بالمرة

كنا نود أن يبين لنا تلك المديريات التى حرم فيها فريق الأقلية حتى كنا نناقشه الحساب ولكنه لم يفعل ولن يفعل وانى أؤكد لهم بأن فى المديريات الثلاث ـ أسيوط . وجرجا . وقنا (منبع الشكوى) التى بها أكثرية للأقباط وبالأخص فى أسيوط لايخلو مركز من وجود كتاب فأكثر للاقباط تابع لمجالس المديريات .

يبين الخطيب أن هناك طريقتين لادارة الكاتيب :

(الطريقة الاولى) هى جعل الكاتيب عامة للفريقين يجمع أبناء العنصرين فيها مكان واحد ـ وهذه الطريقة حث الخطيب على وجوب مراعاتها معتبرا الخير كله فى اتباعها .

(الطريقة الثانية) الغرض منها تعيين لجنة من الأقباط واعطاؤهم مايخصهم من الضريبة لتصرف بمعرفتهم على شؤنهم الخاصة تحت المراقبة ـ وهذه الطريقة هى التى يقول عنها بأنهم يقبلونها آسفين محزونين

وقبل التكلم على الطريقتين وبيان فسادهما يجب علينا أولا أن نعرف كيف وجدت تلك الكاتيب وما نظامها حتى يمكننا أن نستنتج الطريقة المثلى التى يجب اتباعها .

الكاتيب هى تلك المعاهد الأولية الموجودة والمدارة من عهد بعيد مذ كانت مخصصة لتعليم القرآن الكريم فقط ولكن نظامها والحالة الصحية بها لم يكونا بدرجة مرضية فى جميعها .

فكر جناب اللورد كرومر فى تعميم التعليم الأولى بكيفية أفيد مما كان متبعا فى الكاتيب الأصلية بادخال تعليم الحساب والاملاء والمطالعة والدروس الدينية مع تعليم القرآن والتشدد فى النظام الصحى وبذا تنتج الكاتيب الفائدة العظمى التى يرمى اليها .

نشأ من ذلك أن قام رجال الحكومة كبيرهم وصغيرهم فى تعضيد مشروع جناب اللورد فأوجس الناس خيفة من هـذا النظام الجديد خشية أن يقضى على القرآن لكثرة مواد التعليم فأحجم معظم الأهالى عن ضم كاتيبهم لنظارة المعارف فاضطر القائمون بالأمر الى عمل اكتتابات من الأهالى لتشييد كاتيب أتبعت لنظارة المعارف مع القليل من الكاتيب الأصلية بعد أن أكدت نظارة المعارف مرارا بكل صراحة بأن مشروع الكاتيب الجديد لايمس تعليم القرآن بضرر قابل سيكون معظم الحصص فيها للتعليم الدينى وحفظ القرآن بالتجويد

وحقيقة نرى أن نصف الحصص مخصص لتعليم القرآن فقط ومعظم النصف الآخر يستغرق تعليم الديانة والاملاء والمطالعة فى كتب اسلامية أخلاقية

ومع كل هذا التوضيح من نظارة المعارف ومع ما كانت تدفعه اعانات سنوية للفقهاء لم تطمئن قلوب الامة لهذا المشروع الا قليلا

يتضح مما تقدم أن الكاتيب الاسلامية هى كاتيب دينية محضة فاذا كان الغرض تشييد كتاب مسيحى على نظام الكتاب الاسلامى الدينى فلا معنى اذاً لأن يقال بجمع أبناء الفريقين فى معهد واحد اذ ظاهر أن جل الوقت يستغرق فى التعليم الدينى

اما اذا كان الغرض أن تعليم الدين المسيحى لا يستغرق فى التعليم الا حصة واحدة أو أقل فى اليوم فنظامه هذا لا ينتظم مع نظام كتاب اسلامى (الذى ماتبرع المتبرعون لانشائه الا ليحافظوا على تعليم الدين) والتعليم الدينى بهذه الطريقة هو المتبع فى جميع الكتاتيب المسيحية

هذا ولو نظرنا الى ماينتجه وجود فريقين فى معهد واحد يتلقيان دروسا دينية مختلفة لوجدنا أن ذلك ينتج نتيجة سيئة ويخلق الشقاق بين أبناء الوطن الواحد فلا يأتلفان بعكس ماقرره الخطيب . اذ قال إنه لو أنشئت كتاتيب لكل فريق من العنصرين لأوجد ذلك نفورا بينهما بمعنى أنه اذا كان أحد أبناء المسلمين وأحد أبناء الاقباط متجاورين فى المسكن وخرجا الى تلق دروسهما الأولية فعند مايسيران قليلا يفترقان ليذهب كل منهما الى معهده فيشعر كل منهما بأنه منفصل من أخيه الا للدين . هذا مايدلل به الخطيب.

ونحن نقول له : اذا سلمنا بأن عندهما من الأدراك الى هذا الحد فيشعران بهذا الشعور الدقيق فماذا يكون الحال عند مايجتمعان فى مكان واحد ويفصلان يوميا من آونة لأخرى فى نفس الكتاب يتعلم كل منهما دينه الذى يعتقد أنه يغاير دين الآخر وبتذاكران أثناء الفسحة فى عقائدهما التى تلقياها من الدروس الدينية وهل هما عند أحدهما تغاير بالمرة ماعند الآخر ؟ أفلا يكون ذلك أدعى الى بث روح الشقاق والتفرقة وتربية الناشئة على كره كل عنصر للعنصر الآخر وما ذا تكون الحال فى كتاتيب الدرجة الثالثة المكونة من غرفة واحدة لكل كتاب اذ يسمع كلا العنصرين تعاليم دينهما جهارا لاشك أن الحالة تكون أدهى وأمر

ولا يحتج بتصرف أحد مجالس مديريات الوجه البحرى بجعل بعض الكتاتيب عامة اذ أنهم مافعلوا ذلك الا مضطرين حيث تعداد الأقباط قليل جدا فلو أقاموا لهم كتاتيب خاصة لاستلزم ذلك مصاريف باهظة فعمدوا الى هذه الطريقة لعدم صرف الأموال جزافا .

يتضح مما تقدم أن اتباع الطريقة الأولى هو أمر وهمى وحلم خيالى أكثر منه عمليا .

على أن مجالس المديريات هى فى إبان نشأتها ومعظم الكتاتيب التابعة لها لم تدر بمعرفتها الا من عهد قريب فلم يظهر من أعمال تلك المجالس مايوجب القلق والاستغاثة منها .

(الطريقة الثانية) التى ذكرها الخطيب تتعلق بأخذ الأقباط الضريبة والتصرف فيها بمعرفتهم لانشاء كتاتيب خاصة بهم

فكرة وجود كتاتيب خاصة نرحب بها ولكن يجب أن لايعطى لفريق كتاتيب بنسبة مايدفعونه من الضريبة بل يجب اعطاؤهم كتاتيب بنسبة الحاجة الى التعليم اذ لو اتبع غير ذلك للحق الضرر فريقا عظيما من الأقباط فى بعض المديريات وفريقا من المسلمين فى البعض الآخر

ولبيان ذلك بكل وضوح نقول : بأننا لو نظرنا الى مديرية البحيرة مثلا وكان مايدفعه الأقباط ثلاثة فى المائة من الضريبة ولزم انشاء (٥٠) كتابا فيها وكانت الحاجة الى التعليم تستلزم أن يكون للاقباط (١٠) كتاتيب فيجب أن ينشأ لهم هذا القدر ولا ينظر الى نسبة مايدفعونه من الأموال وينشأ (٤٠) كتابا فقط للمسلمين

وبالعكس اذا لزم انشاء (٩٠) كتابا فى مديرية أسيوط وكان مايدفعه الأقباط الثلث فى الضريبة ولكن الحاجة الى التعليم تستلزم أن ينشأ (٧٠) كتابا للمسلمين فيجب أن تنشأ لهم ويقتصر على (٢٠) فقط للاقباط ولو اتبعنا غير ذلك لكانت الشكوى عامة تسمع من فريق فى مديرية ومن الفريق الآخر فى مديرية أخرى اذ تكون المجالس قد قصرت فى انتشال الأهالى من الجهل المحيط بهم فان التعليم يجب أن يكون على حسب حاجة كل فريق اليه

وهذه القاعدة العادلة قاعدة التعليم على حسب الحاجة هى التى قررها مجلس مديرية أسيوط وبالاجماع من مسلمى أعضائه ومسيحييهم اذ الواجب أن المسلمين والأقباط يتعاونون فى المصلحة العامة

كان الاقباط فى شكل هـذا الطلب يريدون انشاء مجالس مديريات لهم بصفتهم طائفة منفصلة عن بقية المصريين وان فى ذلك من التفريق وتمزيق الوحدة الوطنية ما لا ينكره الا مكابر . لأنه نظام لم نسمع به فى قطر من أقطار العالم فهو قول لاقيمة له

فنستخلص من هذا البحث أن الطريقة الوحيدة الحقة هى انشاء كتاتيب خاصة لكل فريق ويكون عددها راجعا الى نسبة الحاجة الى التعليم متروكا اتباعها الى تصرف مجالس المديريات فيجب على كل مصرى ان يحسن الظن بتلك المجالس ويسعى فى اعلاء شأنها

ثبت أن الأقباط خرجوا عن الحدود فى دعاواهم ولا نتيجة لذلك الا إبغار صدور مواطنيهم بدون موجب

وانى أختتم بحثى بتقديم بعض طلبات الى (المؤتمر المصرى) سائلا الله عزوجل أن يوفقه الى السداد والنجاح والخـير والفلاح :

أولا — تفهيم الأقباط بالدليل فساد مطالبهم وبيان الضرر الذى يلحق الامة المصرية من استمرارهم فى خطتهم

ثانيا — أن يسعى المؤتمر فى نشر المدارس الصناعية والزراعية والتجارية سواء كان بطلب ذلك من الحكومة أو من مجالس المديريات لأن الحالة فى مصر أصبحت سيئة وثروة البلاد فى تضعضع وتأخير .

ثالثا — أقترح استمرار وجود لجنة من المؤتمر للبحث عن صالح المصريين على الدوام تجتمع فى السنة مرتين وأن يعقد المؤتمر كلما دعت الحاجة اليه ويكون تشكيله كما هو الآن من جميع الأفراد والأحزاب والطبقات .

ولكل عامل على نفع هذه الأمة الشكر والسلام

ابراهيم غزالى

وبعد ان تمت تلاوة هذا التقرير فى الساعة السابعة والدقيقة ٤٥ أعلن دولة الرئيس انتهاء الجلسة الثانية للمؤتمر المصرى الأول

الجلسة الثالثة

فتحت الجلسة الثالثة فى الساعة الرابعة والنصف من يوم الاحد ٣٠ ابريل سنة ١٩١١ تحت رآسة صاحب الدولة مصطفى رياض باشا رئيس المؤتمر وبحضور نحو ٣٠٠٠ عضو من العاملين والمساعدين وبينهم مندوبو الاقاليم

وبأمر دولة الرئيس وقف الاستاذ أحمد عبد اللطيف وألقى خطابا له موضوعه (الأقلية الدينية والمجالس النيابية) وهذا نصه :

الاقلية الدينية ومجالسنا النيابية

وجهتنا

أيها السادة

قصد الخير للامة والعمل لهذا القصد . هذه هى الوطنية . والوطنية عقيدة . فهى بهذا الاعتبار فوق مختلف الآراء

ماعلى المصريين اذًا الا أن تكون أعمالهم لغرض واحد هو مصلحة أمتهم بأسرها لافرق بين أبنائها ولا تمييز وهم بعد ذلك أن يختلفوا ماشاؤا فى وسائل تحقيق هذا الغرض . ومن يطلب منهم الاتفاق فى هذه الوسائل أيضا يطلب المحال لان اختلاف الناس فى الآراء دائم مادام هذا العالم .

لذلك نقبل اختلاف آراء المفكرين منا مادامت كلها ترمى الى هذا الغرض . بل نقبل انقسام الامة نفسها الى شيع وأحزاب ليسعى كل منها الى تحقيق هذا القصد من أى طريق شاء . بل ونقابل هذا الانقسام بشئ من الرجاء لأنه جهاد فى سبيل الحقيقة ولأن الفوز فيه يكون للمصلحة العامة التى هى غاية جميع المفكرين والعاملين

ولكنا لانقبل أبدا أن يقوم فينا حزب يعمل لمصلحة طائفة بذاتها غير مهتم بما وراء ذلك

لانقبل أن يكون فى مصر حزب دينى سياسى يجمع شتات الأقباط أمام حزب اسلامى يجمع شتات المسلمين

لانقبل هذه الانقسامات الدينية التى عانتها أوربا فى القرن السادس عشر وحفظها التاريخ عظة بالغة للناس لو كانوا يعقلون

لانقبل أبدا مايرمى اليه مؤتمر أسبوط من جعل سياسة هذه الامة مبنية على الفوارق الدينية

هل علم أولئك المؤتمرون أنهم يعملون على تمزيق الرابطة القومية وعلى تفريق الوحدة الوطنية ؟

لاندرى بأى أقوالهم نصدق . فبينما يصيح خطباؤهم بأن الدين لله وأن مصر للمصريين نراهم يطلبون أن يكون التمييز بين الأديان قاعدة لسياسة هذه البلاد !

وبينما هم ينادون بأن الأقباط والمسلمين اخوان نراهم لايريدون للاقباط الا مايليق بيد المسلمين !

ان كان مبدؤهم أن الدين لله قولا والتفريق بين أبناء الأمة الواحدة فعلا فليكن مبدؤنا الذى لانحول عنه لا فى أقوالنا ولا فى أفعالنا هو : « لاوطن للدين . ولادين للوطنية . عقائدنا جميعا لله . وهذا الوطن للمصريين على السواء »

نحن والاقباط

أيها السادة

دخل المسلمون ارض مصر فاتحين فوجدوا أقباطها يسامون من ظلم حكامها الرومان بل ومن ظلم اليونان ما لا قبل لهم به . وقد قابل الأقباط أولئك الفاتحين كما يقابل المستجير مجيره فكانوا معهم يدا واحدة على الرومان حتى تم لهم الامر

اختلط أعراب المسلمين بأقباط مصر كعادتهم فى كل فتح فتزوجوا منهم وتناسلوا ثم دخل من هؤلاء الاقباط فى دين الاسلام من دخل وبقى على دينه من بقى — لايفخر قبطى على مسلم بأنه من سلالة رمسيس فان أغلب مسلمى مصر كذلك . ولا يفخر مسلم على قبطى بأنه من نسل أولئك الفاتحين الا كما يفخر على أخيه المسلم . مرّ على امتزاج العنصرين ثلاثة عشر قرنا فمن الصعب تميز الغالب منهما والمغلوب

كلا العنصرين أصيل فى مصر لادخيل . هما نسل أولئك القراعنة وهما نبت هذه البلاد . لايزعزع وطنية المسلم المصرى كونه أسلم اذ لادين للوطنية . ولايمكن وطنية القبطى المصرى كونه بقى على دينه اذ لاوطنية للدين

ثلاثة عشر قرنا مضت يشهد التاريخ أننا قضيناها مع الاقباط اخوانا كما كنا قبل الفتح اخوانا ماتتركت لنا معهم حال الا ما كان من تغيير الدين

يشهد التاريخ أن التعصب الدينى الذى أثار الصليبيين لاستخلاص الأرض المقدسة من أيدى المسلمين لم يكن له صدى فى هذه الديار

يشهد التاريخ أننا مافتئنا نأتمر فى الأقباط بأوامر ديننا « لهم مالنا وعليهم ماعلينا » فما سفكنا لهم دما ولا سلبنا منهم مالا أيام قامت الانقسامات الدينية فى القرن السادس عشر فسفكت فى سبيلها الدماء وسلبت الاموال

توالت علينا الفتوحات فكنا والأقباط فى شدتها ورخائها على السواء . ان أصابهم ظلم أصابنا . وان نزلت بهم مصيبة وقعت علينا . نعم لاأنكر أن الأقباط عوملوا بشئ من الامتهان فى عهد بعض الفاطميين . ولكن مسلمى مصر غير مسئولين عن استبداد الفاطميين ويخطئ من يرتب هذه المسئولية على كون الفاطميين من ديننا فان دولتهم كانت أشد ماأصاب الاسلام من الضربات . دخل رأسها وهو عبيد الله الفارسى فى الاسلام ليسقط الدولة الاسلامية وانتحل الانتساب الى البيت النبوى ليغرر بالمسلمين . وما انقسام المسلمين على أنفسهم وانفصال الدروز والقرامطة والاسماعيلية عنهم الا عملا من أعمال دولة الفاطميين

كان من نتائج هذا الاستبداد أن الاقباط شعروا بضعفهم أمام الحاكم وعجزوا عن حماية أنفسهم فالتمسوا حماة لهم من كبار المسلمين فكان لكل فريق منهم «بدوى» يحميه . يقولون ان حماتهم كانوا يعاملونهم بشئ من الأنفة والكبرياء . ربما كان ذلك . ولكن أين تلك المعاملة مما كان يقع فى حكومات الطوائف بأوربا حيث كان كل سيد يعامل المحتمين به معاملة الأرقاء ؟ ولا أظن أن حال المسلمين مع الأقباط وصلت الى هذا الحد فى أىّ زمان

على أن شمم القوىّ أمام ضعيف محتاج لحمايته هو عاطفة طبيعية . كما أن مخاتلة الضعيف للقوى عاطفة طبيعية أيضا . ولا ينكر اخواننا الأقباط أنهم كثيرا مامكروا بنا فان الدسائس التى دبرت فى عهد الاحتلال الفرنساوى لاتزال صحيفة من صحف التاريخ

مضت تلك الأيام بسرّائها وضرّائها فنسينا ما كان وعفونا عما سلف . وقد تبدّلت الأحوال حتى لم تبق للمسلم ميزة قِبَل القبطى . بل ان للاقباط الآن على المسلمين ميزات . أوقافهم فى أيديهم ينفقون منها مايشاؤن على تعليم أبنائهم . بينما أوقاف المسلمين فى يد الحكومة لاينفق منها على تعليم أبناء المسلمين شئ يذكر

يفصل فى قضاياهم الشخصية قضاة ينتخبونهم بأنفسهم من أبناء ملتهم . بينما يفصل فى قضايا المسلمين قضاة تختارهم الحكومة

يأخذون الربا من المسلمين (وأى ربا !) . ولا يأخذه المسلمون منهم

أبناؤهم يتعلمون فى مدارس الحكومة على نسبة تفوق بكثير ما تجبيه منهم الحكومة من الخراج وبعض هذه المدارس ينفق عليه من أوقاف المسلمين . أما أبناء المسلمين فقد يتعلمون بأموال آبائهم أو لا يتعلمون

لهم من وظائف الحكومة ما أدهشهم عدده عندما بينته الاحصاآت الرسمية . يشغل هذه الوظائف منهم الكفء وغير الكفء بينما الاكفاء من المسلمين يطرقون فى كل يوم بابا للتوظف فلا تفتح لهم الأبواب

ميزات ظاهرة فى النظامات . فى الحالة الاقتصادية . فى التعليم . فى وظائف الحكومة

ومع ذلك فقديق المسلمون على عهدهم يعتبرون الاقباط اخوانا لهم فى الوطنية وينظرون الى ما بأيديهم كأنه حاصل لجميع المصريين

فلماذا تقوم علينا هذه القيامة ونحن المغبونون ؟

أسباب هذه الحركة

أيها السادة

ان لحركة الاقباط عوامل كثيرة أهمها :

١ — تهاوننا وتسامح الحكومة

٢ — اغراء جماعة من المرسلين البروتستانت

٣ — توهم الاقباط بأن الانكليز ينصرونهم على المسلمين ولو بغير حق لانهم من دينهم

٤ — عدم تقدير القائمين بهذه الحركة لمسؤليتها حق التقدير

أما تهاوننا فلاننا لم نبال بعمل الاقباط فى الخفاء على جمع شتاتهم وتوحيد كلمتهم لتتألف منهم طائفة منفصلة عن باقى الامة المصرية يعملون لخيرها دون غيرها حتى أصبح هذا المبدأ «مبدأ العمل للطائفة القبطية» شائعا بينهم لا فى مصالحهم الخاصة بل وفى المصالح العامة أيضا يميزون فيها القبطى على المسلم مهما كانت كفاءة هذا الاخير

اغتررنا بأغلبيتنا العظمى واعتمدنا على تلك القوة المنحلة فأغضينا وتسامحنا ولم يدر فى خلدنا أن التضامن يولد عن الضعف قوة . وأدرك الاقباط هذا التسامح من جانبنا فساروا فى طريقهم علنا حتى ان جرائدهم صارت تطلق عليهم اسم «الامة القبطية» كأنما أصبح المسلمون فى مصر غرباء ! !

وأما تسامح الحكومة فلا نهاية التى وضعت بيدها أساس هذه الجامعة القبطية . وكان ينبغى أن تعمل دائما على مبدإ إدماج طوائف مصر المختلفة لتكوين الجامعة المصرية . تركت الاقباط أوقافهم ورتبت لهم محاكمهم ثم لم تقف عند هذا الحد بل ان بعض أعمالها اليومية تجرى على اعتبار الاقباط طائفة مستقلة . خصصتهم فى مجلس شورى القوانين بثلاثة كراسى أصبحت وقفا عليهم اذا خلا منها كرسى تولاه قبطى حتى اعتقد هؤلاء النواب أنهم لاينوبون فى هذا المجلس الا عن الاقلية القبطية وحتى صرح أحدهم بهذا الاعتقاد

وأما المرسلون البروتستانت فانهم لما أرادوا نشر مذهبهم بين الاقباط اتخذوا السياسة وسيلة لذلك فجعلوا يفهمون الاقباط بأن دخولهم فى هذا المذهب يؤكد الرابطة الدينية بينهم وبين المحتلين وغيرهم من الدول الغربية فتتعصب هذه الدول لهم على المسلمين

امتلأت أدمغة بعض الاقباط بهذا الوهم فأقبلوا على المذهب البروتستانتى أيما اقبال . وقد زاد هذا الوهم رسوخا فى أذهانهم قدوم رئيس من رؤساء تلك الدول السابقين فى العام الماضى فالتف حوله جماعة منهم عرفوه وعرفهم بواسطة هؤلاء المرسلين فكان لايسمع الا بآذانهم ولا يرى الا بأعينهم . فلما خطب خطبته التى كان لنا فيها ماشاء ظن هؤلاء الاقباط أن ماقاله عنا أصبح حقيقة ثابتة لن تمحى من صحيفة الوجود مهما قامت الشواهد على نقيضها وأن الامر قد تم لهم بتسوية سمعة اخوانهم المسلمين !

جرهم هذا الوهم ايضا الى الاعتقاد بان الأمة الانجليزية متعصبة لهم لأنهم على دينها .

ليس من شأنى أن أدرأ هذه التهمة عن تلك الامة المجيدة التاريخ وانما ألفتكم ـ أيها السادة ـ الى مافعلته أخيرا فى حرب الترنسفال . بذلت من أموالها ومن دماء أبطالها مابذلت فلما تم لها النصر مازادت عن كونها ساوت بين أبنائها وبين البويريين فى الحقوق

أمة تفعل ذلك لايمكن أن تتعصب للاقباط ظالمين أو مظلومين ولو كانوا من أصل سكسونى عريق !!

على أن حساب الامم ينبغى أن يتناول المستقبل البعيد فان أعمارها أطول من ان تحد . وليس من الحزم أن لاتحسب لما بعد الاحتلال حسابه فانه عرض زائل ولو طال

توالى الفاتحون على مصر ثم ذهبوا فكأن لم يكونوا وبقيت مصر وبقى المصريون

واما عدم تقدير القائمين بهذه الحركة لمسئوليتها فلانهم لم يفكروا الا فى مصلحة أنفسهم وهم عدد ضئيل من الاقباط امتلأت جيوبهم كلهم وضعفت العاطفة الوطنية فى نفوس بعض باتمائهم الى دول أجنبية . أرادوا أن ينبه ذكرهم ولم يجدوا غير هذا الطريق فسلكوه . لم يفكروا لافى الفلاح القبطى ولا فى الموظف القبطى . ولا فى الكاتب القبطى . وهم هم سواد الطائفة القبطية . ومعظمهم يعيش باموال المسلمين

أيقظوا هذه الفتنة ليستفيدوا منها وتركوا أوزارها تقع على أولئك المساكين

لهؤلاء العمل وعلى هؤلاء تبعته ! !

الانقسامات الدينية

أيها السادة

جرب غيرنا الانقسامات الدينية والعاقل من يتعظ بتجارب غيره

دخلت المسيحية الى أوربا فى عهد دولة الرومان فدخل فيها فريق منهم وبدأ الانقسام الدينى بين أبناء الامة الواحدة فذاق المسيحيون من اضطهاد اخوانهم ماذاقوا

رماهم الامبراطور نيرون ظلما بأنهم أحرقوا رومية وقتل منهم خلقا كثيرا

منع الامبراطور تراجان مجتمعاتهم وجعل القتل عقابا عليها

كانت اذا نزلت بالرومان مصيبة نسبوها الى غضب الالهة عليهم لوجود المسيحيين بينهم وقدموا هؤلاء طعاما للوحوش

ومازالت هذه حال المسيحيين الى عهد الامبراطور قنسطنطين فاباح الدين المسيحى ثم اعتنقه واقتدى به خلفاؤه وأخذ الناس يدخلون فى دين ملوكهم حتى آل الملك الى الامبراطور تيودوز فحرم الديانة الوثنية وعاقب عليها بالقتل فانقلبت الحال وأصبح المسيحيون يضطهدون اخوانهم الوثنيين حتى انقرضوا من أوربا وعمت المسيحية جميع أنحائها

وفى القرن السادس عشر ظهر لوثير وكالفين فحدث ذلك الانشقاق العظيم بين الكاثوليك وبين البروتستانت وقامت الحروب الاهلية بين أبناء الوطن الواحد فانقسموا الى أحزاب دينية وضعفت الرابطة الوطنية بينهم حتى انهم كانوا يستنصرون بالاجانب على اخوانهم فى الوطنية

استعان كاثوليك البلاد الواطية بالاسبانيين

واستنصر بروتستانت فرنسا بالالمانيين

واستنجد كاثوليك انكلترا بالفرنساويين وبالاسبانيين

لم يقف هذا الانقسام الدينى عند حد الحروب الاهلية بل شمل النظامات والقوانين فكانت توضع كما تشاء الأغلبية الدينية لاضطهاد الاقلية

سنّ البرلمان الانجليزى فى عهد الملكة اليزابث قانونا يقضى بتعذيب المتهمين بالكثلكة ولم تكن طريقة التعذيب معروفة فى القوانين الانجليزية قبل ذلك العهد وسنّ قانونا آخر يقضى بصلم آذان المهيجين (يعنى الكاثوليك) وقانونا ثالثا يوجب معاقبة من يمتنع عن حضور الصلاة الانجليكانية بالحبس

وفى عهد جاك الاول حظر على الكاثوليك دخول لوندرة . وفى أيام شارل الثانى أصدر البرلمان قانونا بعدم قبول الكاثوليك فى الوظائف العمومية وكان أخو الملك وولى عهده (جاك دوق ديورك) كاثوليكا فاضطر الى الاستقالة من امارة البحر . ولقد استمر العمل بهذا القانون الى سنة ١٨٢٧

أما فى فرنسا الكاثوليكية فقد عقدت معاهدة بين عائلة جيز الشهيرة وبين فيليب الثانى ملك اسبانيا لمنع صعود ولى العهد وهو هنرى الرابع ملك الناڤار على عرش فرنسا لانه بروتستانتى . ولما اجتمعت الجمعية العمومية فى سنة ١٥٨٦ طلبت من الملك أن يحرم المذهب البروتستانتى فى جميع أنحاء فرنسا

وهكذا استمرت الانقسامات الدينية قاعدة لسياسة الامم حتى ملّ الناس الحرب فقام فى فرنسا نفر بزعامة عائلة مونمورنسى وألفوا منهم حزبا غرضه التوفيق بين أبناء الوطن الواحد بلا تمييز بين العقائد والأديان وقد سموه «بالحزب السياسى» بيانا لهذا الغرض فكان أول حزب أطلق عليه هذا الاسم وكان أول حجر فى بناء الأحزاب السياسية الموجودة الآن

فأنتم ترون ـ أيها السادة ـ أن الاحزاب السياسية قد قامت على أنقاض تلك الاحزاب الدينية التى لقيت أوروبا من أهوالها مالقيت . فهل يريد اخواننا الاقباط أن نتقهقر الى القرن السادس عشر لنعمل نقيض ماعمل السلف فنقيم تلك الاحزاب الدينية على أنقاض أحزابنا السياسية ؟

تمثيل الاقلية الدينية فى المجالس النيابية

أيها السادة

يطلب اخواننا الاقباط أن يعدّل قانون الانتخاب بما يمكنهم من انتخاب نوابهم بمثلوا أقليتهم القبطية (تلك الاقلية الدينية) فى المجالس النيابية وبما يجعل للكفاءة العلمية حظا أوفر فى هذه المجالس

واسمحوا لى قبل أن أشرح لكم تلك الطريقة العجيبة التى يقترحها مؤتمر أسيوط لتحقيق هذا الغرض أن أبين مقدار الغبن الذى أصاب الاقباط فى قسمة المجالس النيابية ان صحت قسمة هذه المجالس بين الطوائف المختلفة قسمة افراز وتخصيص

دل الاحصاء الاخير على أن عدد أقباط مصر يبلغ ٧٠٦,٣٢٢ نفسا يقابل هذا العدد ١٠,٢٦٩,٤٤٥ من المسلمين فنسبة الاقباط العددية الى المسلمين هى أقل بقليل من ٠٧,

وفى مصر ٢٣٣ نائبا لجميع المجالس منهم ١٠ من الاقباط : ٣ فى مجلس الشورى و ٢ فى الجمعية العمومية أحدهما عن مديرية الجيزة والآخر عن مديرية المنيا و ٥ فى مجالس المديريات واحد بالجيزة و ٢ بالمنيا ومثلهما بأسيوط

فاذا جعلت النسبة العددية قاعدة لنسبة هذه المجالس كان ينبغى أن يكون عدد النواب الاقباط ستة عشر لا عشرة . على هذا الفرق قامت القيامة . وهو فرق ضئيل جدّا فى جانب الاغلبية العظمى التى تبقى للمسلمين على كل حال

واذا لاحظنا أن الذين انتخبوا هؤلاء الاقباط للنيابة ليسوا هم الاقباط وانما هم المسلمون اذ لا يوجد فى جميع أنحاء هذا القطر مركز واحد للاقباط فيه الاغلبية المطلقة . ولاحظنا أن عدد هؤلاء النواب آخذ فى الازدياد . وتذكرنا ماحدث فى الانتخابات الاخيرة بمديريتى القليوبية والمنيا حيث تقدم فى الاولى أحد الاقباط ففاز بأغلبية من المسلمين على وكيل مجلس شورى القوانين المسلم ومركزه الاجتماعى بيننا معروف . وتقدم فى الثانية أحد الاقباط أيضا فتغلب على مناظره وهو محام مسلم من حملة الشهادات العالية ومن العائلات الكبرى بمصر وفاز عليه مرتين بأغلبية من المسلمين ـ اذا لاحظنا هذه الاعتبارات عجبنا كيف قام الاقباط يعملون بأيديهم على اضاعة ثقة وضعناها فيهم حين بدأت هذه الثقة تتراءى فى أهم أعمالنا العمومية

ولو أنهم سلكوا السبيل القويم فاندمجوا فى الاكثرية ادماجا بدل أن يناوئوها لزادتهم ثقة ولنالوا بهذه الثقة وحدها فوق مايطلبون كما نالوا معظم وظائف الحكومة من غير جلبة ولا صياح بل بفضل تسامح المسلمين

اندماج الاقلية فى الاكثرية

أيها السادة

خير للاقباط أن يندمجوا فى الاكثرية لتكون أمة واحدة لا أن ينفصلوا عنا لتكون طوائف مختلفة وطنيتها الدين

قارنوا بين النواب الاقباط فى المديريات تظهر لكم هذه المشاهدة

أينما اشتدت عصبة الاقباط قل عدد نوابهم قلة نسبية وأينما اندمجوا فى المسلمين زاد هذا العدد زيادة نسبية

لايبلغ نسبة الاقباط فى مديرية الجيزة ثلاثة فى المائة ومع ذلك فنهم فى الجمعية العمومية نائب بين نائبين ومنهم فى مجلس المديرية نائب أيضا

أما فى مديرية جرجا فنسبتهم تبلغ ٢١ر٠ وليس منهم عنها ولا نائب واحد لافى الجمعية العمومية ولا فى مجلس هذه المديرية

وقد كان منهم بالغربية نائب فسقط أخيرا بالاقتراع مع أن نسبتهم العددية فى هذه المديرية لاتزيد الا قليلا عن ١٠ر٠

ونسبة الاقباط فى أسيوط تبلغ ٢٧ر٠ وهى أكبر عصبة لهم فى جميع أنحاء القطر وليس منهم فى الجمعية العمومية نائب بين ثلاثة نواب . ومنهم نائبان فقط بين أربعة عشر فى مجلس المديرية

ونسبتهم فى المنيا ٢٠ر٠ أى انها أقل من نسبتهم فى أسيوط ولكن منهم نائبا فى الجمعية العمومية بين اثنين . ونائبين فى مجلس هذه المديرية بين اثنى عشر

علة هذه المشاهدة أن الأغلبية العظمى للمسلمين فتنتهم وحدها هى التى تعين الاقباط على الوصول الى المجالس النيابية . ومحال أن تنال هذه الثقة بالمناوأة والعداء

الكفاءة العلميـــــــة

أيها السادة

لو وقف اخواننا الاقباط عند الحد الممكن فى سياسة الأمم فطلبوا أن يكون للكفاءة العلمية حظ أوفر فى المجالس النيابية وأن يقع الانتخاب مباشرة لا بالواسطة . لو وقفوا عند هذا الحد لقلنا لهم أحسنتم لأن الأمة مادامت سائرة الى الامام بجمود قوانينها فى مكانها غير محمود

نعم ان الكفاءة العلمية مغبونة عندنا فى المجالس النيابية . وعلة هذا الغبن شرطان وضعهما قانون الانتخاب لمن يجوز انتخابه نائبا فى هذه المجالس

الاول ـ دفع ضريبة معينة

والثانى ـ الاقامة فى الدائرة التى انتخب عنها النائب .

وجود هذين الشرطين هو العقبة الكؤود فى سبيل الأكفاء

لذلك أقترح على هذا المؤتمر أن يرجو من الحكومة فى رفعهما عنهم . أما أولها : فلأنه لا يصح أن تكون الكفاءة المالية وحدها هى الشرط الذى يؤهلنا لتدبير الشؤون العامة فان الكفاءة العلمية أولى منها بذلك ـ ولا أقل من المساواة بين الكفاءتين

وأما ثانيهما : فلأن جملة الشهادات العالية منا لايقيمون فى القرى بل هم مقيمون فى المدن واخصها هذه العاصمة وقد تقدم بعضهم للانتخاب وفاز ولكن المحاكم قضت ببطلان انتخابه بناء على كونه غير مقيم فى دائرة المركز الذى أنابه . واتخذ بعضهم لنفسه صورة محل اقامة فى المركز الذى انتخبه ففاز بهذه الحيلة . وبعضهم لم تشأ الحكومة أن تطعن فى انتخابه تسامحا منها . ولو أن قانون الانتخاب خلا من شرط الاقامة ماحدث شئ من ذلك

بلجيكا والأحزاب الدينيـــة

أيها السادة

هذا ما نوافق عليـــه من رغبات اخواننا الاقباط بشأن تعـديل قانون الانتخاب . أما أن يكون لهم نواب بمقتضى كونهم اقلية دينية فذلك رجوع الى تلك الانقسامات الدينية التى انقضى عهدها وتفريق لجامعتنا القومية التى يجب على كل مصرى مسلما كان أو قبطيا أن يدافع عن وحدتها ما استطاع

بحث اخواننا الاقبـاط فى نظامات الامم الغربية علهم يجـدون بينها نظاما يوافق ما فى نفوسهـم لتنهض به حجتهم فلما عثروا على الدستور البلجيكى و رأوا أن الاقلية ممثلة هناك حيث يقع الانتخاب على قوائم لكل حزب قائمة بها أسمـاء من يرشحهم للنيابة ولذلك يبعد أن لاينتخب من كل حزب نائب على الأقل لاجمـاع حزبه على انتخابه ثم رأوا أن هناك حزبا يسـمى بالحزب الكاثوليكى ظنوا أن تلك الأقلية الممثلة هى أقلية دينية وأن هـذا الحزب الكاثوليكى هو لطائفة الكاثوليك وحدها و باقى الاحزاب للطوائف الدينية الاخرى

وهمٌ كبير ـ أيها السـادة ـ فليس الحزب الكاثوليكى ببلجيكا حزبا دينيا وليست بقية الأحزاب المخالفة له كحزب الاحرار وحزب الاشتراكيين أحزابا دينية من مذاهب أخرى بل هم كاثوليك أيضا

وليس الخلاف بين هذه الأحزاب المتعددة واقعا على عقيدة دينية بل هو واقع فى الخطط السياســية التى يجرى عليها كل حزب ليدرك بها ذلك الغرض المشترك بين جميع الاحزاب وهو مصلحة البلاد العامة . وأخص هذه الخطط مراقبة التعليم فى المدارس وهى أهم مسـئلة خلافية بين حزب الكاثوليك و بين حزب الاحرار فالأول يطلب المحافظة على القديم أى ترك هذه المراقبـة لرجال الدين ولذلك يسمونه أيضا بحزب المحافظين . والثانى يطلب عدم التقيد بالماضى وجعل هذه المراقبة للحكومة ـ وكلا الحزبين لايقصد الاخير بلجيكا كلها ولا يعمل الا لمصلحتها العامة لا للكاثوليك وحدهم ولا لغيرهم من مختلفى المذاهب والأديان

اذا أردتم مثالا يصور لكم حالة تلك الأحزاب البلجيكية وهو مثال واقع بينكم فان اخواننا الاقباط يقدمون لكم هذا المثال :

اختلفت الطائفة القبطية على أوقافها وانقسمت الى فريقين فريق يذهب الى ترك هذه الاوقاف بيد الرهبان وآخر يطلب أن تكون تحت مراقبة المجلس الملى فكان من الأقباط أنفسهم حزبان حزب الاكليروس وحزب المجلس الملى كلاهما اجتهد برأيه فاختلفا ولكنهما متفقان فى القصد وهو مصلحة طائفتهما

ضعوا الآن الأمة البلجيكية محل الطائفة القبطية وحزب الكاثوليك محل الاكليروس وحزب الاحرار محـل المجلس الملى تعلموا ماهو حد الخلاف الواقع بين الأحزاب البلجيكية

فنظام بلجيكا الذى يريد مؤتمر أسـيوط أن تتخذه قدوة لنا برىء من الفوارق الملية . و بلجيكا نفسها بريئة من الأحزاب الدينية . ولا يمكن أن تكون غير ذلك لأنها كانت ميدانا لتلك الحروب الأهلية التى أثارتهـا الانقسامات الدينية فى القرن السادس عشر فخربت أحوال تلك الاحزاب . والتاريخ عظة

كيف تمثل الأقلية الدينية

أيها السادة

واذا كنا لانبالى بعظات التاريخ . وكنا قد سئمنا من تقليد الامم الغربية فى نظاماتها . وأردنا أن نبتكر نظاما خاصا لهذه البلاد فلا بد لنا من التفكير مليا فى كيفية تشريع هذا النظام الجديد وفى طريقة تنفيذه

لاتمكن قسمة المجالس النيابية بيننا وبين الاقباط قسـمة تخصيص الا باحدى طريقتين . فاما ان تحـدد القوانين للاقباط عددا من النواب يعادل نسبتهم العددية ولاموجب بعد ذلك لتعديل طريقة الانتخاب الجارية الآن . واما أن تعدل تلك الطريقة بما يسهل على الأقباط جمع شتاتهم من أقاصى الجهات لتتألف منهم أكثرية نسبية تنتخب من بينها نوابها

فى الطريقة الأولى تمييز ظاهر بين المصريين بالفوارق الدينية فى الأعمال العامة التى ينبغى أن تكون خالصة للوطن . وفيها مصادرة للحرية الشخصية بارغام المسلمين وهم الاغلبية العظمى على انتخاب نواب من الأقباط بمقتضى كونهم أقباطا لا لأنهم موضع ثقة المسلمين كما يقع الآن حيث يفضل المسلمون القبطى على المسلم أحيانا لثقتهم فيه

على أن مؤتمر أسيوط يبرأ من هذه الطريقة اذ يرى فيها تمييزا بين المصريين بمعتقداتهم الدينية وهو لا يريد ذلك بل يريد أن تمحى من صحيفة الوجود كلمتا « مسلم وقبطى » حتى لا تبقى الا كلمة « مصرى » لجميع أبناء مصر على السواء

كلام جميل . وعاطفة سامية . ولكننا لا نحفل بالكلام المجرد ولا بالعاطفة المكنونة وانما نحفل بالأقوال توافق الافعال . وبالعواطف تتفق مع الواقع . فهل بين هذا الكلام وبين أعمال مؤتمر أسيوط انطباق ؟

يريد هذا المؤتمر أن تسهل القوانين للاقباط جمع شتاتهم ليتيسر لهم أن ينتخبوا نوابا يمثلون أقليتهم فى مجالسنا النيابية — وتلك هى الطريقة الثانية — ومعنى ذلك أنه يطلب أن تجرى الانتخابات فى مصر على هذا النمط : يجتمع الأقباط لانتخاب نواب عن الاقباط ويجتمع المسلمون لانتخاب نواب عن المسلمين . هذا هو الواقع الذى يعمل له مؤتمر أسيوط مهما عذبت الفاظه ورقت عواطفه . فهل هؤلاء المؤتمرون الذين تؤذيهم كلمة قبطى تكتب فى القوانين لا يتأذون من هذا الواقع ؟

يريدون حذف كلمتى مسلم وقبطى قولا ويعملون فعلا على أن يكون القبطى بمعزل عن المسلم يتجدد ذلك ما تجدد الانتخاب ويدوم مادامت الأمة المصرية !!

كفاءة المسلم والقبطى

أيها السادة

علينا أن نصرح بالحق وان كان مرًّا . لاننا لا نتفاهم الا بالتصريح لا بالتلميح

عرض اخواننا الاقباط بكفاءتنا العلمية ونحوا بأنهم قد أصبحوا أوسع من المسلمين علما وأغزر مادة

فى وسعنا أن نعدد لهؤلاء المعترضين بنا أسماء يعرفونها لمن نبغ من المسلمين فهل لهم أن يدلونا على نابغة منهم فى أى علم أو فى أى فن ؟

ومن أين وصلت اليهم هذه الكفاءة العلمية أتراث ورثوه أم انهم أشربوها فى هذا الجيل ؟ ثم كيف تسربت اليهم حتى اختصوا بها وحدهم دون باقى سكان وادى النيل ؟

على أن الكفاءة العلمية ليست بالشرط الوحيد الذى يؤهلنا لتدبير الشؤون العامة بل ان الشرط الاول لذلك هو الاستقلال فى العمل والبعد عن الاغراض

وما تعصبت الأقلية لدين وتعرضت لابناء هذا الدين الا وأصبحت بمقتضى ذلك غير صالحة لتدبير الشؤون العامة

ذلك لأن هذه الشؤون يجب أن تكون خالصة للمصلحة العامة ولأنه لا يمكن أن تكون تلك المصلحة العامة فى مصلحة الأقلية وحدها

أنا لا أعتب على القبطى يختص القبطى ببرّه ولا على المسلم يفعل مثل ذلك فما يملك كلاهما البرّ فيه أى فى حقوقهما الشخصية . وانما أعتب عليهما أن يكون لهذا التميز أثر على أعمالها العمومية التى ينبغى أن تكون لجميع المصريين على السواء

أيها السادة

ماأعجبت بشئ اعجابى برجل قبطى قام فى مؤتمر أسيوط الذى لم يجتمع الا ليقرر امورا مقررة من قبل لجهر بما يعتقد

أعجبت بهذه الشجاعة الأدبية وتمنيت أن تكثر فينا هذه الامثال

قال هذا الرجل « ان كل قبطى له الحق الآن ان ينتخب المسلم وكل مسلم له الحق أن ينتخب القبطى فان خذلوا فذلك شأنهم ولا يصح أن يكون هناك قبطى ومسلم فى الانتخاب »

نعم لايصح ذلك لاقولا ولا فعلا ولكن هذه الكلمة العادلة ذهبت صرخة فى واد

ليس ما يطلبه الاقباط من مصلحة الاقباط

أيها السادة

لو أن للاقباط مصلحة فعلية فى تمثيل أقليتهم الدينية بمجالسنا النيابية أى لو أن فى وسع نواب هذه الاقلية أن يقرروا أمرا تأباه عليهم الاغلبية لعذرنا الاقباط بعض العذر فى التماس هذه المصلحة الفعلية تضحى فى سبيلها وحدتنا القومية . ولكنى أخشى أن يقع بعدهذه القسمة مايكون الأقباط أنفسهم أول الآسفين لوقوعة : تنشق الامة المصرية فيكون فيها حزب للاقباط وحزب للمسلمين فهؤلاء نواب ولأولئك نواب . لايهتم النائب القبطى الا بمصلحة الاقباط ولا النائب المسلم الا بمصلحة المسلمين

واذا كانت الاغلبية العظمى فى جانب المسلمين دائما فاذا تكون عند ذلك حال مصالح الاقباط ؟

« لاشئ أضر على الاقباط من اعتبارهم طائفة منفصلة عن مجموع الامة المصرية » كلمة عاقل ينظر فى العواقب بعين الناقد الخبير . كلمة حكيمة قالها السير إلدون غورست فما وعاها الأقباط

أيها السادة

يمكن لأى حزب سياسى أن يبدأ صغيرا مع الأمل بأنه سيكون كبيرا وستكون له الكلمة المسموعة فى توسيع بلاده . ذلك لان الخلاف بين الاحزاب السياسية واقع فى الآراء والرأى قابل للتغيير

فهذا الحزب الصغير يطمع فى أن ينضم اليه مع مرور الزمان كل انسان يقتنع بصحة مذهبه فيصبح باقبال الناس عليه من أقوى الاحزاب

ولكن هذا الأمل « أمل استفادة القوة بمرور الزمان » لايصحب تأليف الجمعيات الدينية غالبا لأن الخلاف بينها واقع فى العقائد والعقيدة صعب تغييرها ـ هذه الجمعيات لاتطمع أبدًا إلا فى ضم المتممين لأمتها فان كان عددهم ضئيلا بقيت جمعيتهم ضئيلة الى ماشاء الله

لايطمع اذا اخواننا الاقباط اذا هم ألفوا من أنفسهم حزبا دينيا أن تكون لهذا الحزب كلمة نافذة فى تدبير مهام هذه البلاد لان اليوم الذى تصبح فيه أغلبية المصريين أقباطا ليس من أيام هذا العالم على ماأظن . فلا الاقباط أوفر من المسلمين نسلا ولاهم قادرون على تغيير دين الاغلبية من المسلمين

هم الاقلية وسيكونون كذلك أبد الآبدين

ان كان من الخطر أن يعتبر الأقباط أنفسهم طائفة منفصلة عن مجموع هذه الامة فمن المصلحة أن يندمجوا فيها بقدر مايستطيعون

ليندمجوا فيها ولا خوف عليهم من أن تكون المجالس النيابية كلها للمسلمين كما لاخوف علينا عند ذلك من أن تكون كلها للاقباط

للاقباط فى كلمة « مصرى » جزء شائع فى مجموع حروفها لهم فى كل حرف منها نصيب

اذا قرأت هذه الكلمة قرأتها «مسلما» وقرأتها « قبطيا » ولكنك اذا فصلت للاقباط نصيبهم فيها فصلت شكلا لايقرأ ولا يفيد

يتمنى مؤتمر أسيوط أن يكون لمصر علم عليه هذه الكلمات « المصريون إخوة لافرق بينهم ولا تمييز »

وأنا أتمنى هذا العلم أمنية خالصة لايشوبها رياء

فليكن علما حقيقيا لاخياليا . ولتكن اخوانا بالاقوال و بالافعال

ولما فرغ (الأستاذ احمد عبد اللطيف) من القاء هذا الخطاب فى الساعة الخامسة والنصف وقف الشيخ عبد العزيز جاويش وألقى خطابا له موضوعه « جعل الخزانة مصدرا للانفاق على جميع المرافق المصرية » . ولم يكن هذا الخطاب واردا ضمن برنامج المؤتمر ولكن لوحظ أن الوقت يسمح بالقائه وهذا نصه :

جعل الخزانة المصرية مصدرا للانفاق على جميع المرافق المصرية على السواء

خطابة الأستاذ الشيخ عبد العزيز شاويش

قام أحد خطباء المؤتمر القبطى لخطب خطابة مسهبة فى موضوع ترجمه بذلك العنوان . ولقد تلطف الخطيب ماتلطف وأطال فى مقدمته ماشاء أن يطيل حتى ان القارئ لمقاله المسهب لايكاد يقترب من خاتمته حتى يشعر أن الخطيب لايرمى على كثرة ما أطنب وأسهب الى شئ بعينه

لايكاد يخرج الخطيب فى جملته عن أمرين اما كليات عامة لانزاع ولا اختصام فيها واما عبارات على طولها لحمتها وسداها الاخلاص وحب الوفاق . ومن ذا الذى ينقم من ذلك الخطيب نداءه بطلب العدل وصياحه فى طائفته بالاعتصام بأسباب الوطنية الصحيحة التى هى كما قال : «الدين المشترك بين جميع العناصر»

أدرك الخطيب صعوبة الجهر بما كلف به فجعل ينتقل من نظرية الى نظرية ومن تعطف الى تعطف ومن قصة الى قصة حتى اضطر فى خاتمة أمره أن يجهر بما أراد أو بما أريد عليه وكأننا به قد أدرك ماحول موضوعه من الصعوبات التى لايتيسر لكل خطيب تذليلها وشعر بأنه قد تحمل مالا يتسنى له أن يخرج منه قوى الحجة مظفرا

لذلك لاعجب اذا جاء ذلك الخطيب فى مقاله بما لايكاد يتسلام من المزاعم . فبينما هو يقول : « ذكرنى حضرات أعضاء بختكم (من) تصرف الحكومة فى الأموال العامة وواجب احترام المساواة فى هذا التصرف» اذا هو يقول : «أريد من هذا أن أرقى مع أخى المسلم الى جو صفاء واتفاق وأن نترك هذه النقود تحت أقدامنا لانحاسب عليها ولا نتنازع لأجلها ... »

فلندع هذا الخطيب الذى قد كان يكفينا مؤونة الرد عليه مايلوح لنا من شعوره بضعف مطلبه على ماأطال من المقدمات ولنجعل مناقشتنا له فى الأسطر الأخيرة التى تضمنها مقاله فنقول :

قال : «يدخل فى المحافظة على شخصية الافراد أى التى هى الواجب الاساسى لكل حكومة تأمينهم على كيفية استعمال حقوقهم الشخصية والتصرف فى أموالهم وفى حقوقهم العائلية على اختلافها . ان الاقباط محرومون من التمتع بهذا الحق . قد تركتهم الحكومة فوضى كأنهم ليسوا من المصريين فليس لهم محكمة تنظر فى أحوالهم الشخصية ولافى حقوقهم العائلية» ثم حدد المطلب الذى عرضه على الجمعية العمومية للأقباط ملتمسا أن تجعله فى جملة طلباتها فقال :

«لايتردد أحد فى أن الحكومة مسئولة عن تنفيذ نظام لأحوالنا الشخصية ولأدارة الاوقاف كما علمت أنها مسئولة عن هذين العملين لاخواننا الآخرين»

فيحق لنا وقد حدّد دائرة مطلبه بعد تلك المقدمات الطويلة أن نبدى ماعندنا فى شق هذا المطلب (١) ادارة الاوقاف القبطية (٢) تدبير محاكم قبطية شرعية

تكلم الخطيب ووافقه بعض ذوى الرأى من رجال الجمعية العمومية بأسيوط فى وجوب ايجاد إدارة للاوقاف القبطية . أما نحن فلا ندرى أجهل أولئك المقترحون لذلك الطلب أنه منافر لمصلحتهم كل المنافرة أم عرفوا ذلك ولكنهم كما نرى عمدوا الى مجرد الاكثار من عدد المطالب حتى يقنعوا أنصارهم من غير المصريين أن الحيف الذى يزعمون أنه حائق بهم من المسلمين جلّ عن أن يصبروا عليه ؟

لعلهم نسوا ماظفروا به من المزايا الجليلة التى لولا انفرادهم بادارة أوقافهم لما حصلوا عليها

أتناسوا أنهم يستخدمون جل غلات حبوسهم وأرصادهم فى تعليم ابنائهم ؟

أتناسوا انه لاينفق على المدارس والملاجئ والمستشفيات العامة مليم واحد من ريع أوقافهم بينما نجد أوقاف المسلمين تنفق عليها انفاقا مطرد الزيادة بلا تحيز أو تخصيص ؟

أتناسوا مارددوه فى جمعيتهم العمومية وفى صحفهم اليومية من دعوى الكفاءة وأنهم كم عرضوا بالمسلمين حتى خيل لسامعهم أنهم قد أصبحوا فى الكفاءة والقدرة على التدبير أمة لايشق غبارها ولا تلحق آثارها وأنه لايدانيهم فى هذا الامتياز واحد من ملايين المسلمين الذين يعيشون معهم فى صعيد واحد ؟

أتناسوا ان هذه الدعوى تنافر استصراخهم الحكومة فى سبيل تدبير شؤون أوقافهم ؟

أتناسوا أن المسلمين اليوم يتمنون لو تولوا بأنفسهم شؤون أوقافهم فيصرفوا ريعها فى السبل التى تجلب النفع الحقيق للامة الاسلامية ؟

لقد كان يجمل بذلك الخطيب ومن طابقه على قوله أن يمثل ادارة الاوقاف القبطية بمايقنع مستمعى أقوالهم أن فيهم من الكفاءة الفعلية مايثبتون به دعواهم العريضة التى ملؤا بها البلاد طولا وعرضا على أنه فى الواقع لاعلاقة لهذا المطلب بما سبقه من المقدمات

هل الخزانة المصرية مصدر الانفاق على ديوان الاوقاف وادارته ؟ كلا . فانا جميعا نعلم أن ديوان الاوقاف مصلحة قائمة بذاتها وهى تنشر كل عام ميزانيتها فهل يعرف القبط أن خزانة الحكومة يتسرب منها الى تلك المصلحة مليم واحد ؟

يظهر أن أصحاب هذا المطلب جهلوا أو تجاهلوا أن الحكومة المصرية قد حلت جملة من أوقاف المسلمين وأقرب عهدنا بذلك أيام محمد على باشا اذ أضيف الكثير الوفير من الاوقاف الاسلامية الى الحكومة بعد حلها . فهى تستدر ريعها وتملأ خزائنها بغلتها ثم تنفقها على المرافق العامة فينتفع بها القبطى كما ينتفع بها المسلم بل ربما كان نصيب الاول منها أوفى

هل يزعم القبط بعد ذلك البيان الذى تجاهلوه على علم منهم أن ذلك المطلب من مصلحتهم ؟

وهل يصح مقالهم فى هذا المطلب برهانا على أن المسلمين قد امتازوا بحظ من خزانة الحكومة ينفق على ادارة أوقافهم وأن القبط محرومون من التمتع بتلك الميزة ؟

انى لأعتقد أن صاحب الاقتراح وعاضديه قد أدركوا قبل اليوم مبلغ خطئهم فى هذا الاقتراح وأنهم لولا رغبتهم فى تكثير المطالب فى سبيل استمالة من يرتقبون نصرتهم من الاجانب الذين يهتمون فى الحقائق لما خاضوا فيه بادئ الأمر كما هو ظاهر من سوء مغبته التى لم يغفل عنها كما أشار اليه بعض أعضاء جمعيتهم العمومية اذ طلب اخراج هذه المسئلة من بين مطالبهم

ذلك مبلغ قيمة طلب القبط فيما يختص بادارة أوقافهم ذلك الطلب الذى كان قرار جمعيتهم فيه مبهما لايفهم أسلب هو أم ايجاب

(٢) المحاكم الشرعية ونظام أحوالهم الشخصية

اننا لا نجد عند البحث فى مطلبهم الآخر المرتبط بالمحاكم الشرعية التى ضربوا لها مثلا ما يدل على أنهم قد فكروا فيه وبحثوه متدبرين

توهم القبط أن الحكومة تنفق على المحاكم الشرعية من خزانتها العمومية أى من مال المجموع . ولهذا أرادوا أن يسوى بينهم وبين المجموعة الاسلامية فتنفق الحكومة على مجالسهم التى تنظر فى شؤونهم الخاصة كما تنفق على محاكمنا الشرعية

ولقد جاء هذا المعنى فى كلام الخطيب اشارة وتلويحا لا نصا وتصريحا . ولكن أحد أعضاء جمعيتهم العمومية يظهر أنه أبى عمدا أن يذكر الحق الناصع وهو أن المحاكم الشرعية الاسلامية مصدر ثروة للحكومة المصرية ومنبع غنى لخزانتها التى ينتفع بها القبطى والمسلم على السواء

قال ذلك العضو المحترم : « إن مصاريف المحاكم الشرعية الاسلامية فى هذه السنة ٨٩,٠٠٠ جنيه وايراداتها ٧٠,٠٠٠ جنيه فتكون الحكومة تدفع (سنويا) ١٧,٠٠٠ جنيه » (كذا)

كذلك قال . ولو اتبع الحق لأظهر لحضرات زملائه المؤتمرين أن ربح الحكومة من المحاكم الشرعية فى نماء مستمر

فقد جاء فى مجموعة (الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى فى سنة ١٩١٠) بيانات وافية بايرادات ومصروفات المحاكم الشرعية ومن هذا الاحصاء يعلم أن الحكومة فى السنين العشر الأخيرة ربحت من المحاكم الشرعية سنويا ما يزيد متوسطه على ١٥,٠٠٠ جنيه فالحكومة اذا لا تنفق على هذا المرفق الا بعضا من دخل تلك المحاكم

واذا كانت التعديلات الجديدة التى أدخلتها الحكومة على المحاكم الشرعية فى هذا العام قد اقتضت أن تكثر نفقاتها فتزيد على ايراداتها فأين الآلاف المؤلفة التى دخلت خزانة الحكومة فى خوالى السنين

اللهم ان زيادة النفقات فى هذه السنة بسبب ادخال تلك التعديلات المراد بها اصلاح حالة المحاكم الشرعية اصلاحا مما لا تقتضى أن يكون هناك عجز مطرد كل عام لأن من نتائج تلك التحسينات والاصلاحات زيادة ايراداتها وقلة نفقاتها فى المستقبل

تبين مما أسلفنا أن دعوى أن المسلمين ينتفعون فى محاكمهم الشرعية بمال الخزانة المصرية دعوى باطلة لا يجهل من يتوقع حسابا أو يخشى تفنيدا وعتابا أن يجهر بها حتى ولا فى المجامع الخصوصية . بقى علينا أن نتساءل هل فى استطاعة الحكومة ايجاد محاكم شرعية تنظر فى أحوال القبط الشخصية ؟ انا نرى أن هذا المطلب من الامور التى لا يمكن أن يستقيم معها سير الادارة وسياستها للاسباب الآتية :

(ا) القبط على قلة عددهم مبعثرون فى أطراف مصر وليس منهم فى أى طرف طائفة تحتمل بسببها الحكومة إقامة محكمة تامة النظام مستوفية الشرائط

(ب) ان المسائل الشخصية القبطية لا تكاد تخرج عن المزاوجات والتفريق وما يتبعهما من الاحكام وهذه المسائل ينظر فيها رجال طائفتهم منذ القدم . ولا يخفى أنها مسائل زهيدة لا تستطيع أن تقوم بكبير ما يستدعيه وجود المحاكم من النفقات

(ج) ان من القبط الارثوذكسى والبروتستانتى والكاثوليكى وقد يأتى الزمن بمذاهب أخرى جديدة . فاذا نحن أبحنا لطائفة مذهبية من تلك الطوائف أن يكون لها محاكم تنظر فى أحوالها الشخصية فلا جرم أنه يجوز لغيرها أن تطالب بمثل ما نالته سواها

هذا فضلا عن أن بيننا من المصريين عناصر أخرى كاليهود مثلا ولعل لهؤلاء من المذاهب الدينية ما يشبه ما للقبط فهل جهل أولئك وجود غيرهم من العناصر أم تجاهلوهم وفرضوهم عدما فى جانبهم ؟

(د) ان بين المسلمين من هو مالكى وشافعى وحنبلى . فان كان على الحكومة أن تقيم لأهل كل مذهب محاكم مختصة للنظر فى أحوالهم الشخصية كان عليها أن تقيم محاكم لأهل هذه المذاهب وهم أكثر عددا من الاقباط كما أقامت محاكم حنفية المذهب وقضت أن يرجع اليها جميع أرباب المذاهب الاسلامية فى جميع أحوالهم الشخصية دون فرق بين حنفى ومالكى وشافعى وحنبلى

(هـ) ان المحاكم الشرعية فضلا عن كونها مصدر ثروة للحكومة ليست خاصة بالمسلمين الا فيما يختص بالمزاوجات والتطليقات وما يتبعها ولكنها عامة فيما عدا ذلك كالوقف والتسجيل والوصايا وقضايا المواريث التى ليس نصيب المسلم منها بأكثر من نصيب غيره من النصارى واليهود وغيرهم

وبالجملة يتجلى للناظر فيما أسلفناه ههنا أن القبط ما كانوا جديين فى طلبهم هذين الطلبين ولا أتوا منهما بما يجنون من ورائه ربحا ماديا حقيقة

نعم إنهم قصدوا من هذين المطلبين ما قصدوا من مطلب عطلة يوم الاحد ومطلب الانتخاب وغيرهما فهم فى مواقفهم هذه انما يضمرون التجنى أوالتدلل على اخوانهم المسلمين وحكومتهم الاسلامية التى سوت بينهم وبين أهل دينها فى جميع الحقوق المدنية والاجتماعية ثم متعتهم بالاستقلال فى تدبير شؤونهم حتى بقيت لهم شخصيتهم وصبغتهم الطائفية الى يومنا هذا. ولو أن الاسلام كغيره يسوق جميع الناس الى محاكمه ويسلب كل ذى نحلة ما قضت به شريعته لفنيت عصبية القبط وغيرهم من الامم فى المجموعة الاسلامية الكبرى ولما قام لواحدة منها ذاتية خاصة على ممر الزمان

أيها السادة

كأنى بمؤتمرنا هذا قد استنار بما ذكرته واقتنع بأن الخزانة المصرية لم يختص المسلمون بشئ منها فى سبيل مرافقهم الخاصة بهم. ولذلك أقترح على حضراتكم أن تقرروا رفض ما طلبه القبط فى هذا الصدد والسلام

وبعد الفراغ من هذا الخطاب فى الساعة الخامسة و٥٥ دقيقة قام الأستاذ ابراهيم بك الهلباوى وتلا خطابا له موضوعه «الكفاءة فى التوظف» وهذا نصه :

اســـــتاذ الوظائف للأكفاء

للاستاذ ابراهيم الهلباوى

أيها السادة

فى تقرير اللجنة الذى عرض عليكم الجواب الكافى للمسئلة التى اتخذتها مبحثا لى وهى كيف ولمن يجب أن تسند الوظائف الادارية فى حكومة الجناب العالى الخديوى

نعم فيه الكفاية وما كان هناك حاجة لمزيد لو كان المراد اقناع حضراتكم وحضرات اخواننا فى الوطنية من الأقباط فقط . ولكن يظهر أيها السادة أنه يوجد خلف الستار الذى رفع فى أيام ٦ و٧ و٨ مارس بمدرسة الخواجات اخوان ويصا بأسيوط عن خطباء يشكون ويطلبون طبقة غير قليلة من المصريين متصلة بالخطباء بصلة الدين ان لم تكن مشجعة على هذه الطلبات فهى ترتاح لها وتعمل جهرا أو خفاء على ترويجها

فالمسئلة من هذه الوجهة تستحق عناية أكثر مما تستحقه حسب ظاهرها

أيها السادة

ظهر لكم من الاحصائيات التى تليت عليكم فى تقرير اللجنة أن نصيب الأقباط فى وظائف الحكومة أوفر أضعافا مضاعفة من نصيب اخوانهم المسلمين على نسبة عدد الفريقين وستعلمون فيما أعرضه لكم من زيادة فى البيان أنهم اليوم أحسن منهم حالا بالأمس

أيها السادة

تعلمون أن الخواص من اخواننا الأقباط مشهورون من قديم الزمان بعمل حساب للعواقب

تعودت خاصتهم وعامتهم أن يعتدوا باخوانهم المسلمين و يتجنبوا العمل على مايغضبهم خصوصا اذا كان العمل علانية منشورا أو كان طعنا على نظام الحكومة وتصرفاتها

أمام هذه السنن القديمة وهذا التطور النجائى الذى ظهر فى مؤتمر أسيوط نقف مندهشين

أمام اللسان السلس العذب الذى عهدناه فى الماضى نقف حائرين عند ما يتبدل بتلك اللهجة الشديدة مثل قول بعض خطبائهم بعد أن عزا كل المضار الى نظام الحكومة فى توظف الأقباط « لذلك كان أول واجب وطنى على كل مخلص لبلاده أن يقلب هذا النظام رأسا على عقب»

أيها السادة

يجب أن نفهم أن من واجباتنا أن نهتم بهذه الطلبات بقدر سلطان الذين يرتاحون لسماعها ممن لهم سيطرة او نفوذ على ادارة الحكومة لكى تقنع أهل الانصاف منهم أنه ان كان ولابد من الشكوى من الحالة الحاضرة بالنسبة لتوظيف الأقباط والمسلمين فالأحق بها المسلمون

أيها السادة

من أحسن التدابير التى عملت لنلهو عن أساس كل هذه المطامع التى سميت شكايات أن واضعيها وجهوها الى نظام الحكومة من عهد الاحتلال حيث قالوا صراحة : ان الحالة الحاضرة التى يشكون فيها من عدم تعيينهم فى الوظائف الادارية انما هى حرمان من حق كانوا يتمتعون به فى عهد ساكن الجنان محمد على وأعقابه وأول عهد بهذا الحرمان سنة ١٨٨٢ أى من تاريخ الاحتلال

فبهذه الطريقة يعلن القوم أن الحكومة وهى اسلامية محضة لايشوبها شئ من نفوذ الأجنبى المسيحى كانت أكثر انصافا لهم منها وهى متأثرة بهذا النفوذ

وهذا ينتج لمن يأخذ به الظن :

أولا ـ أن الانكليز أميل للمسلمين وأبرّ بهم منهم بالأقباط

ثانيا ـ أن الأقباط يفضلون حكومة الزمن القديم و يودّون عودتها ليتمتعوا بما كانوا حائزين له وحرمهم منه الاحتلال

وهل توجد فكرة تستفزّ عطف الانكليزى والمسلم معا أكثر من هذا ؟ فبطى مسيحى يعلن ضمنا تفضيله لحكم الاسلامى الصرف على حكومة تحت نفوذ دولة مسيحية . انه ليستحق المحبة من أخيه المسلم والمعونة له ويستحق العطف من الانكليزى لأن الانكليزى لايرضى أن يعامل أخاه المسيحى بأقل مجاملة مما كان يعامله به المسلم وحده

أيها السادة

بهذا الترتيب البديع أمكن لخطيبهم أن يوجه وجهه شطر اخوانه المسلمين ويقول« وقبل أن التمس هذا الطلب من الحكومة اسمحوا لى أن ألتمس من مواطنينا الذين نعهد فيهم حب مصر والغيرة على مصالح مصر أن يضموا صوتهم معنا فى هذا الموضوع»

أيها السادة

ماأعذب هذا النداء ولاأسهل على النفس الكريمة من تلبيته لولا أنه معارض بأقوال الخطباء السابقة واللاحقة بل و بقول الخطيب نفسه فى خطابة تحيتهم لمؤتمرهم ذاكرا لشدائد عانوها ومصائب كابدوها فى كل طريق سلكوه

يقول خطيبهم :

« عاركهم الدهر طويلا فعاركوه وهم رجال بواسل وحاربهم الزمان فحاربوه وهم أسود كواسر كانت تنزل عليهم النوازل من كل صوب وبغ فى أى مكان سكنوه وأى طريق سلكوه وفى كنائسهم وأديرتهم ومحلات عبادتهم ولولا ماخصهم الله به من الاتكال عليه والاتحاد فيما بينهم لبادوا عن آخرهم فعاشوا وأنجبوا أبناءهم وهانحن أبناؤهم وهم منسوبون»

هذا كلام صريح لايقبل التأويل بالشكوى من الماضى بدون استثناء

تهمة صريحة بأن الاقباط كانوا فى الماضى عرضة للاضطهاد فى كل مكان ولولا تضافرهم لبادوا عن آخرهم فهل مع هذا التصريح يمكن القول بأن الاقباط يعرفون فى أنفسهم محمدة لحكومة الثلاثة عشر قرنا الماضية ؟

ان كانوا حقيقة يعرفون ذلك فهلا عدلوا عن هذه الجمل وما تحتمله من أن حكومة الماضى كانت شريكة أو عاملة هى نفسها على إبادتهم ومحو آثارهم ؟

ان كانوا يعرفون فى الواقع لحكومة الاسلام فضلا ويطلبون من حكومة اليوم التأسى بما كانوا عليه من حسن المعاملة تحت سلطانها أفما كان من اللائق أن يشار الى ذلك بكلمة مدح أوثناء خلال تلك الشكوى من الماضى ؟ كأن يقال مثلا ولولا تضافر الاقباط على محاربة المصائب ومعونة الحكومة لهم فى نيل حقهم ودرء أنواع الأذى الموجه اليهم لكان نصيبهم الفناء . الخ

أيها السادة

توجد ظروف كثيرة فوق ماتقدم تدعو الى الريب والشكوك فى حقيقة المراد من تلك الشكاوى والباعث عليها

كان يمكن التجاوز عن كل ذلك لو رأينا أن الباعث عليها الرغبة فى الحق لاحب الغلبة والسلطان

أيها السادة

دعوناكم علانية لافى الخفاء وفتحنا أبواب المؤتمر لكل طالب مسلما كان أو مسيحيا مصريا كان أو أوروبيا لتشهدكم جميعا وتشهد العالم المتمدين على أننا لانريد فيما اجتمعنا لاجله مناوأة أحد لاغربى ولا شرقى ولانرغب الكيد لأحد أو اقامة عثرات فى سبيل من يطلب الانصاف من أبناء وطننا

دعوناكم لتعلنكم فوق هذا بأننا نرغب فى كل مباحثنا أن يزول مابين المسلمين والاقباط من سوء التفاهم الذى قال بوجوده خطباء الأقباط فى جمعيتهم فيتحقق الرجاء الذى نشارك فيه أحد خطبائهم حيث قال : «أرحب بهذا الاجتماع المحترم مؤتمر أسيوط وأرحب بذلك الاجتماع المقبل الذى سيقيمه اخواننا المسلمون بل أرجو أن تتعدد هذه الاجتماعات وتتكرر لأنى واثق أنه لاينتج منه سوى الخير العام للوطن كله »

يقولون فى هذا الباب من أبواب شكواهم انهم لم يحرموا من الوظائف الادارية الا من أوائل سنة ١٨٨٢ أما قبل ذلك فلا حيث قالوا : « فى زمن محمد على كان زمام الحكومة المالى بيد المعلم غالى وزمامها الادارى بيد باسيليوس بك ولم يكن بالنظارات مستشارون كما يوجد الآن بل كان هذان الشخصان هما الكل فى الكل بالنسبة للحكومة المصرية »

«وكذلك كان الحال فى المديريات فكان بطرس أغا فى جرجا مأمورا لمركز وادى بردیس ومخائيل أغا فى القشن وفرج أغا فى دير مواس وتكلا سيداروس فى بهجوره وانطون أبو طاقية فى الشرقية »

«وفى زمن اسماعيل كان زمام الحربية بيد عبادبك وزمام المالية بأيدى وهبه بك الجيزاوى وعريان بك تادرس ودميان بك جاد وكان سر تشريفاتى خديوى وهو أقرب الناس الى الأمير واصف باشا عزمى وكان أكبر رؤساء المعية جرجس بك وصفى وكان مدير المنوفية فالقليوبية عوض الله بك سرور »

أيها السادة

هذا هو الذى تقولوه على الحكومة الخديوية قبل الاحتلال من عهد ساكن الجنان محمد على

وأنتم تعلمون من ابهام الوظائف وعدم تعيينها فى تلك الخطبة أن القوم لم يكن بيدهم وظائف مما يحاولون الوصول اليه الآن هذا فضلا عن تحريف بعض الوقائع وعدم صحة البعض الآخر فغالى بك وباسليوس بك كانت وظائفهما كتابية لا وظائف حكام اداريين وهذه الوظائف لايزال أمثالها بأيديهم والقول بأنهما كانا فى عهد محمد على الكل فى الكل من جمل الشعراء أهل الخيال لامن جمل أهل المناقشة والاستدلال لأنه ان كان المراد من هذه المبالغة فى نفوذهما لمقدرتهما الشخصية فهذا لايفيد فى الموضوع شيئا وان كان المراد أن قواد محمد على ورجال دولته من الوزراء والقواد مثل نجله ابراهيم باشا ولازغلى وسليمان باشا الفرنساوى وشريف باشا الكبير وخسرو باشا وغيرهم وغيرهم كانوا تحت كلمة من غالى بك وباسيليوس فهو من الدعاوى الباطلة بنفسها لان سطوة أولئك القواد والوزراء يستحيل أن يكون يجانبها كلمة لكاتب تجعله الكل فى الكل مهما كان

اننا اذا لم نشهد أعمال هذين الرجلين وسلمنا بأنهما كانا من أهل النفوذ الكبير فلانتصور أنهما بلغا من النفوذ فوق ما كان ~~لبطرس~~ لبطرس باشا غالى وهو سكرتير نظارة الحقانية أوعياد بك وهو باشكاتب الجهادية

أما القول بأنه كان يوجد مأمورو مراكز من الأقباط فى عهد محمد على فيكفى لعدم تصديقه أن المديريات فى مدة ذلك الأمير رحمه الله لم تكن مقسمة بمراكز لكل مركز مأمور بل هذا التقسيم حديث جدا فى عهد خلفائه اسماعيل وتوفيق

كانت البلاد فى عهد محمد على مقسمة الى عهد أشبه بنظام الالتزامات فى حكومات الاشراف فى بعض ممالك أوروبا قبل نظامها الحاضر وكانت وظيفة الملتزم التصرف فى الأرض بما يصلحها على أن يؤدى عنها اتاوة معينة وكانت الاتاوة جزأ من حاصلات الأرض تقبض من الملتزمين وزراعهم لذلك أقامت الحكومة أشوانا لقبول الحاصلات كلها أو بعضها وأقامت فى هذه الاشوان مأمورين لاستلام هذه الحاصلات فان حسنا الظن فى نقل أصحابنا بأن بطرس أغا كان فى جرجا مأمورا لوادى برديس ومخائيل أغا فى القشن الخ فلا بد أن تكون وظائفهم وظائف مأمورى أشوان أشبه بمأمورى أشوان الملح الذين أدركناهم ولم تلغ وظائفهم الابعد أن تنازلت الحكومة عن الملاحات ملكها الى شركات مستقلة عنها

هذا مايتعلق بالعهد السابق على ولاية اسماعيل أما فى ولاية ذلك الأمير فباب الافتراء أضيق جدا لاننا إن لم نستطع استنطاق السجلات على رد مايدعون نستنطق الأحياء الذى حضروا حكم تلك الأيام وهم فوق الآلاف عدا بين وزراء وموظفين وذوات وأعيان

أيها السادة

اطلعت فى صيف العام الماضى فى لوندرة على تقرير من شكاوى الأقباط وفيه شئ يشبه شكواهم فى مؤتمرهم ومن بين ما ورد فيه دعوى وأسماء يخال لى أنها هى هى التى ذكرت فى خطب مؤتمرهم مثل القول بأن واصف باشا كان سر تشريفاتى اسماعيل باشا وعوض الله بك سرور كان مديرا للمنوفية ثم للقليوبية فى ذلك الزمن

فراجعت ذاكرتى مرارا ولم يخطر ببالى صحة شئ من هذه الروايات ومع ذلك ايها السادة خشيت ان أجيب سائلى عن هذه الرواية ايجابا اوسلبا حتى اعود لمصر واراجع ذاكرة من كان أكبر منى سنا وأكثر اتصالا بمقام الأمير والماما بكبار الموظفين

ولما استفهمت بعد عودتى ممن يوثق بروايته اجبت بعدم صحة تلك الدعوى وان واصف باشا عزمى أو جرجس بك وصفى لم يعين أحد منهما فى وظيفة سر تشريفاتى أو رئيسا من رؤساء المعية السنية وأن شأن الواحد منهم فى ذلك الديوان كان كشأن نجل بطرس باشا اليوم فى معية سمو الامير الحالى الخديوى المعظم عباس باشا

كذلك تحقق أن عياد بك لم يكن فى الحربية الا بوظيفة باشكاتب وعريان بك ودميان بك ووهبه بك الجيزاوى كان كل منهم رئيسا كتابيا بقسم من أقسام نظارة المالية لاحكاما ولا مديرين بها

ايها السادة

يقول المؤتمرون من الاقباط : «ذلك كان فى الزمن القديم قبل سنة ١٨٨٢ أما بعد ذلك التاريخ فالحال تبدل» ونحن نوافقهم على أن الحال تبدل حقيقة من هذا التاريخ ولكن لا من نعيم الى تعاسة ولا من عز الى هوان بالنسبة للاقباط كما يدعون فى هذا الباب

بل ان سطوتهم فى الوظائف الادارية اليوم زادت عن ذى قبل فى العشرين سنة الاخيرة نحو الخمس مرات أما التبدل من حسن الى ردىء ومن رفعة الى انخفاض فى هذا السبيل فهو من نصيب موظفى المسلمين فى هذه المصالح

سلوا الامير حسين كامل باشا كيف كانت نظارة المالية وهو وزيرها . سلوا سموه عن حالة نظارة الحربية وهو وزيرها . سلوه عن مصالح الحكومة جمعاء وهو مفتش عموم أقاليم القطر المصرى فى عهد المرحوم أبيه . سلوا دولة رئيسنا ووزيرنا الاكبر رياض باشا عن وزارة المالية وهو وزيرها . عن وزارة الداخلية وهو وزيرها . عن مديريات الاقاليم وهو مدير لبعضها . سلوا أرواح الاموات من وزراء وفواد اسماعيل وتوفيق كيف كان شأن المسلمين فى تلك النظارات والمديريات فى تلك الايام بالنسبة لشأن اخوانهم الأقباط

سلوا انفسكم ـ سلوا عيونكم فالعهد قريب لايحتاج لمراجعة الذاكرة طويلا . تجبكم الجوارح قبل الالسن أيها السادة بأن موظفى مصالح الحكومة جميعا فى ذلك العهد كانوا من المسلمين وكان عدد الموظفين من الأقباط يتناسب تقريبا مع عددهم فى البلاد

اما بعد سنة ١٨٨٢ فالحال تبدل حقيقة حيث صار الموظفون المسلمون ينقصون عددا وينقصون نفوذا فى جميع مصالح الحكومة وموظفو الاقباط على العكس من ذلك يزيدون عددا ويعظمون نفوذا حتى كأن آية نزلت فى الخفاء تقضى بابعاد المسلمين من خدمة حكومة بلادهم تدريجيا واستبدالهم بموظفين من الأقباط

أيها السادة

ان كانت شهادة الافراد مهما عظم مقامهم تحت الشك والمناقشة . ان كان ماتراه العين وتلمسه اليد يقبل الجدل والخلف فاستنطقوا سجلات الحكومة الخديوية وسلوها نشر احصائيات عن عدد الموظفين من المسلمين فى خدمتها وعدد الاقباط قبل الاحتلال وكم كان جملة راتب كل فريق وكم عدد كل فريق منهم اليوم ومقدار مرتباتهم ليكون ذلك القول الفصل فى اقناع الفريقين ومعرفة أيهما غابن فيسترجع منه حق غيره وأيهما مغبون فيرد له حقه

سلوا السكة الحديد ومصلحة البريد والتلغرافات يوم كانت تحت ادارة دولة رئيس مؤتمرنا او من بعده كالمرحوم على باشا مبارك أو أحمد فريد باشا الى عهد مديرها الاخير من المسلمين المرحوم على باشا رضا كيف حالها بالأمس ثم ماهو حالها اليوم . سلوا الحكومة تنشر عدد الموظفين ومرتباتهم منا ومنهم فى نظارتى المالية والداخلية قبل الاحتلال وعددهم اليوم بعده

سلوا المديريات مديرية مديرية أن تنشر مثل هذا علها يقطع سبيل الجدل ويكون واسطة لنيل كل فريق قسطه

ايها السادة

الارقام التى عرضت عليكم فى تقرير اللجنة فى الجلسة الاولى وان كانت تنطق بلسان فصيح أن الغبن فى وظائف الحكومة واقع على المسلمين لاعلى غيرهم وتدل على أن بقاء هذه الحالة فيه اجحاف واخلال عظيم بحق التوازن الواجب رعايته فى تقرير حقوق الفريقين فيما بينهم ولكن الذى يزيد الحالة خطرا ويجعلها لاتكاد تكون محتملة هو ان هذه النسبة العددية أيضا غير مضمونة البقاء فان لم توفق الحكومة الخديوية لوضع قاعدة تحول بين الموظف المسلم وبين حزازات المتعصبين يكن المستقبل أسوأ لأنا اذا قسنا المستقبل على الماضى فلا تمر سنوات قليلة حتى يرتفع فيها منسوب الموظفين من الاقباط فى الوظائف وينخفض منسوب الموظفين من المسلمين زيادة عن الحالة الحاضرة الى درجة يسهل معها محو هذه البقية الضعيفة من المسلمين فى الوظائف وتصير البقية المسموح ببقائها للمصريين فى الاشتراك فى العمل مع الموظفين الاجانب خاصة بالاقباط وحدهم

ايها السادة

نرجو منكم قبل أن تبرحوا هذا المكان ان تساعدونا على ايجاد علاج يداوى هذه العلة الخطيرة . عالجوا المظالم لأنها بؤرة البغضاء

أيدوا العدل لأنه السبيل الوحيد للمحبة والاخاء

أيها السادة

ظهر مما تقدم مَن من الفريقين له فى وظائف الحكومة حصة الأسد فى عهد الاحتلال ؟ ألا يعدّ بعد هذا من نكران الجميل شكوى القبطى من نظام الحكومة الحاضرة فى استخدام الأقباط بالنسبة للمسلمين ؟ أو لا يعد من قبيل التسامح الذى أوشك أن يكون غفلة أو بلها صبر المسلمين واحتمالهم لهذه المعاملة التى بينها وبين العدل بون شاسع ؟

يقول القبطى ان حظه تعيس من سنة ١٨٨٢ فى وظائف الحكومة ولا يذكر أنه قبل هذا التاريخ لم يكن منهم واحد فى الوظائف القضائية بالمحاكم النظامية لا فى عهد محمد على ولا فى عهد خلفائه الى سنة ١٨٨٢

وكان أوّل دخولهم فيها بين قضاة ونواب فى النيابات العمومية هو تاريخ انشاء المحاكم الحالية التى صدر الأمر العالى بشأنها فى أواخر سنة ١٨٨٣ ولهم اليوم فيها حصة تبلغ ١٥ فى المائة أى بزيادة عن ضعف نسبتهم العددية

أيها السادة

نحن لانشكو من تقسيم وظائف القضاء بيننا وبينهم على نسبة معقولة وعلى مراعاة قاعدة الكفاءة فى التوظف ولكن نشكو بين يديكم ونشكو للرأى العام هنا وفى أوروبا من سخط اخواننا ودعواهم أنهم مهضومو الحقوق ليتذرّعوا بذلك الى الاستيلاء على البقية التى لاتزال بيد اخوانهم من المسلمين

أيها السادة

نعتب على اخواننا فى هذه الشكوى لأنها جاءت فى ظروف وزمان نحن فيه فى أشدّ الحاجات الى نسيان كل المفرقات المذهبية وعدم النظر لغير الصفة الوطنية العامة

نعتب عليهم لأن شكواهم بصفتهم أقباطا فقط لا بصفة مصريين قد يفهم منها أنهم يريدون استفزاز الرأى العام المسيحى فى أوروبا على اخوانهم المسلمين

نعتب عليهم لأنهم يعلمون كما نعلم أنه فى كثير من أقطار أوروبا بالرغم عن انتشار المدنية وروح العدالة والمساواة والاخاء بين جميع الناس بقطع النظر عن اختلافاتهم الدينية يوجد فريق ذو نفوذ قوى يعتقد أن بلاد الشرق ومصر من بينها التى تحوى المسلم والمسيحى من أبنائها يجب أن تكون حقوق المسيحيين فيها تحت حماية تلك الأمم الأوروبية المسيحية ويجب أن تكون البلاد التى فيها أكثرية مسيحية محكومة بهذه الأكثرية والتى فيها الأقلية المسيحية يجب أن تعامل فيها هذه الأقلية معاملة ممتازة ولو أفضى ذلك الى الاخلال بحق الاكثرية

نعتب عليهم لأن هذا يضر بالوحدة والجامعة الوطنية التى يجب أن نتضامن فى حفظها والدفاع عنها

نعتب عليهم لأن مشغوليتنا بهم وبصياحهم وشكواهم من فبراير سنة ١٩١٠ الى انعقاد مؤتمرهم بأسيوط والى اليوم عاقت أقلام الكتاب والمفكرين عن التفرغ للمسائل العامة التى يتوقف على نيلها شطر عظيم من سعادة بلدنا وهنائها

نعتب عليهم لأنهم بهذه الحركة الأخيرة أوجدوا حرجا فى صدر بعض الضعفاء يخشى أن يكون فكرة من مقتضاها صرف النظر مؤقتا عن الاشتغال بكل سياسة حتى تحل مسئلة توزيع الوظائف فى الحكومة بين المسلم والقبطى حلا نهائيا عادلا لا غبن فيه على أحد من الفريقين

نعتب عليهم لانهم يعلمون اننا ابناء بلد لايزال لسوء البخت سوادها الاعظم مؤلفا من اشخاص غير متعلمين يرتبون أهمية خاصة على المعتقدات الدينية لبعض الموظفين

نعم ان من حسن الحظ أنه لايوجد اليوم مثل ذلك القروى الذى جاء يوما الى محكمة الجنح باسكندرية وهو منكر للتهمة الموجهة اليه وجىء بأحد شهود الاثبات وكان قبطيا ولما استحلفه رئيس الجلسة اليمين القانونية وكان هو سعادة حمد الله باشا المستشار الآن بمحكمة الاستئناف المختلطة فقال المتهم متعجبا كيف تستحلفه وهو غير مسلم فحاول الرئيس اقناع ذلك المتهم بأن كون الشاهد غير مسلم لايمنع من الثقة بما يقول ومن تحليفه حسب القانون ثم أتاه من طريق الدين قائلا له نعم أستحلفه لأنه من أهل الذمة وكان من قضاة هذه الجلسة المرحوم أمين بك عزمى فلم يرق له جواب الرئيس ورفع الامر الى نظارة الحقانية وكان ناظرها يومئذ المرحوم نوبار باشا ووكيلها المرحوم بطرس باشا فأعطت الحق لحضرة الرئيس وعدت جوابه لذلك القروى الجاف من منتهى الحكمة والسداد فى سبيل الاقناع

ان كانت طبقات العامة أصبحت تقبل شهادة القبط بسهولة فانه لايزال يوجد بينها من لايقبل حكم القبطى وقضاءه فيما بينه وبين اخوانه من المسلمين أو غيرهم الا مع شئ من الاحتياط

أيها السادة

يجب مع ذلك أن لاتبالى الحكومة بمعتقدات هذه الطبقات ويجب أن تنظر فى اعطاء الوظائف دائما الى مستحقها سواء كان مسلما أو قبطيا

ولكن كان من أوجب الامور على القبطى أن لايتكلم فى الوظائف وطريق اسنادها من الجهة الدينية لأن ذلك يحرك عوامل الجهل وقد يلقى فى نفوس العامة شيئا من الشك والشبهة أو يشجعهم على مذهبهم القديم من أنهم يفضلون من هو على شاكلتهم فى الاعتقاد والمذهب وهذا يدعو الى تزعزع اركان الثقة بين الحاكم والمحكوم وذلك من أكبر ماتصاب به الأمم فى حكوماتها

أيها السادة

قال خطيب الكفاءة :

«من المضر جدا بكيان الأمة المصرية أن يطلب الأقباط من وظائف الحكومة نصيبا يوازى نسبتهم العددية فان هذا قد يستلزم أن يترع فى دست المناصب العليا قوم غير أكفاء لادارتها لا لعلة الا كونهم أقباطا وفى هذا من الضرر بالمصلحة العامة ما فيه»

ثم قال

«وانما نشكو من الوظائف التى اختص بها المسلمون دون الأقباط»

ومثل لذلك بوظائف المديرين ووكلائهم والمحافظين ووكلائهم ومأمورى المراكز . وفى مصالح الرى قال :

«ان وظائف مفتشى الرى من المهندسين والباشمهندسين اختص بها المسلمون» وفى المعارف شكا من كون جميع نظار المدارس الاميرية والمفتشين وأعضاء اللجنة الادارية من المسلمين ثم انتقل الى الحربية واشتكى من كون الضباط العظام جميعهم من المسلمين ولما أفرغ جعبته من الشكوى الموجهة ضد مصالح الحكومة ختمها بالجمعية الزراعية

أيها السادة

من يسمع خطيب الكفاءة يقول ان الاقباط حرصا على المصلحة العامة من أن يتطرق اليها الضرر لايطلبون من وظائف الحكومة نصيبا يوازى نسبتهم العددية — من يسمع ذلك لايشك أنهم يضحون فعلا شيئا من منافعهم الطائفية فى سبيل المصلحة العامة أى أن نصيبهم فى الوظائف فى الحالة الحاضرة هو فى الواقع ونفس الامر أقل من نسبتهم العددية وأنهم يترفعون عن طلب نصيبهم كاملا حسب النسبة خدمة للمصلحة العامة

هذا مايفهمه كل قارئ لقول الخطيب ولكن الاحصائيات التى اطلعتم عليها والتى يعلمها الخطيب وجماعته قبل الترفع عن هذا الطلب ناطقة بأنهم ما ضحوا مصلحة خاصة ولا تنازلوا عن حق طائفى قدية لمصلحة عامة وانما أرادوا أن يسدوا الباب على المسلمين لكى لا يطلبوا حقهم فى الوظائف على النسبة العددية بينهم وبين اخوانهم الأقباط

اذًا فالحقيقة أنها تعمية مقصودة لسد الباب على اخوانهم فى مناقشتهم الحساب

أيها السادة

ان قسمة الوظائف بين أبناء الوطن الواحد على نسبتهم العددية طلبتها أوروبا فى بعض بلاد الدولة العلية التى فيها الاغلبية للمسيحيين طلبت عند اعطاء جبل لبنان امتيازه الحالى أن يكون واليه مسيحيا وتقسيم أعضاء المجالس القضائية والمصالح الادارية بنسبة عدد السكان بين المسلمين وغيرهم وطلبت لبلغاريا ورومانيا وصربيا قبل استقلالها النهائى شيئا من هذا النظام وكذلك كانت الحال فى جزيرة كريد ونحن نحال أنه لو كان للاقباط الاكثرية بين السكان لكان من أول مطالبهم قسمة الوظائف حسب النسبة العددية فالمسلمون اذا طلبوا من حكومتهم ماطلبه المسيحيون فى لبنان وبلغاريا ورومانيا وصربيا وأقرتهم عليه أوروبا لكان ذلك من الطلبات الحقيقة التى لا تصادف أدنى اعتراض ولكنى أرى من المصلحة العامة ومن موجبات توثيق عرى الاخاء بين جميع العناصر أن تبقى الوظائف مشاعا لكل ذى مذهب ودين وتعطى لذوى الكفاءة بقطع النظر عن مذاهبهم على شرط أن نفهم معنى الكفاءة ثم ماذا يكون العمل اذا تساوت الكفاءة لوظيفة بين مسلم وقبطى

أيها السادة

يجب أن يكون أول ركن من أركان الكفاءة التنزه عن الغرض والبعد عن الشهوات السياسية أو الدينية لتطبيق قوانين الوظيفة

القوانين فى كل مصلحة مهما كانت نصوصها خاصة ومعينة فانها عند تطبيقها كثيرا ماتجعلها الحوادث مبهمة ومحتملة لعدة معان فاختيار معنى واحد منها للعمل به هو من حق كل موظف مكلف بتطبيقها ولا سبيل لمراقبة عمله فى هذا الباب الا الاعتماد على ذمته وعلى الله الواحد القهار

أيها السادة

ان كان هذا أول شرط من شروط الكفاءة فقولوا لى كيف هى تتحقق اذا عين الموظف ليكل عددا لأهل طائفته

هل يستطيع فى هذه الحالة أن يكون مصريا قبل كل شئ كما تقتضيه الوظيفة أو الغالب أن يكون مثله كمثل المحامى فلما يرى خطأ فى عمل موكله وان وجد من يترفع عن هذه الدرجة فهو لا يستطيع أن يكون أكثر اعتصاما من محكم منتخب من أحد المتخاصمين مع محكم منتخب من الخصم الآخر . مثل هذا الموظف لايستطيع اذا الا الميل لأهل دينه والمصلحة العامة تذهب ضحية للنزاع الدينية

أيها السادة

يقول الأقباط عينوا لنا مديرا وعينوا لنا بعض مأمورى مراكز ووكلاء للمديريات ومفتشى رى الخ

واني فوق الملاحظات التى وردت فى تقرير اللجنة أسأل اخوانى الأقباط قائلا كيف يعين منكم قبطى فى هذه الوظائف بناء على طلبكم ولا يكون بمثابة وكيل عنكم ؟

وكيف يؤمن على مصالح الاكثرية اذا اختلفت مع الأقلية ومن طبائع البشر تفضيل مصلحة الموكل على مصلحة الخصم ؟

نذكركم وما كنا نحب هذا التذكير لولا أنكم ألجأتمونا اليه

نذكركم بالمصالح التى توسدها رؤساء منكم وهم فى الدرجة الثانية من الرياسة كيف كان مصيرها ؟ تغلبت فيها الأقلية على الاكثرية تغلبا فاحشا بل فاضحا فما سر هذا التغلب اذا لم يكن للتحزبات المذهبية دخل عظيم فى الرفت والامد حتى أفسدت الركن الأول من أركان الكفاءة وهو التنزه عن الاغراض والشهوات المذهبية

هل تستطيعون أيها الاخوان الأقباط أن تقولوا ان تفوق اخوانكم فى العدد فى المالية مثلا أوالسكة الحديد أو الجمارك أو أو الخ مسبب عن وفرة الكفاءة فى القبطى وقلتها أو انعدامها فى أخيه المسلم ؟

تعالوا بنا نحاسبكم حساب أخ لأخيه فى سبب هذا الشذوذ غير المعقول نحاسبكم لماذا لايزيد عدد المسلمين المستخدمين فى نظارة المالية عن نحو ثمانية فى المائة ويكون الاقباط ٩٢ فى المائة ؟ ـ لماذا تكون لكم الاغلبية الكبرى فى معظم المصالح الادارية ؟ واذا لم تكونوا أغلبية حقيقية فى باقى الدواوين فلكم دائما الاغلبية النسبية بالنسبة لعددكم

لماذا ؟ هل لأنكم أكثر كفاءة علمية من اخوانكم المسلمين كانت نسبة الوظائف فى هذه المصالح على نسبة كفاءتكم ؟

لا أظن أن منصفا منكم يقول بهذا الرأى أولا لان نسبة التعليم فى المدارس العالية وان كانت تزيد عن نسبتكم العددية ولكن عدد المسلمين دائما فى هذه المدارس وعدد الحائزين منهم للشهادات الابتدائية والثانوية والعالية أضعاف ما عندكم

فلما ذا لا ينطبق العدد فى وظائف الحكومة التى رؤساؤها منكم على نسبة التعليم وتبقى الاغلبيه دائما فيها للمسلمين ؟

هل يوجد للكفاءة العلمية سبيل يهتدى به اليها خلاف شهادات الدراسة ؟

هل تقولون ان المسلم المتعلم أقل رغبة فى خدمة الحكومة من أخيه القبطى ولذلك اختل التوازن فى الوظائف؟ ان الحس يكذب هذا الفرض لانه لا توجد أبواب ارتزاق صناعية أو تجارية أو زراعية تصلح ميدانا لرزق المتعلمين عند المسلمين ولا يوجد نظيرها عند الاقباط

أيها السادة

كفانى حديثا مع أخى القبطى فلا وجه لكم القول ، ان من أكبر المفندات لما زعم من أن نسبة القبطى فى الوظائف تابعة لنسبة الكفاءة أن الاغلبية الكبرى التى له هى فى الوظائف التى لاتحتاج لشهادة دراسية من القائمين بها . يقولون ان عدد موظفى المالية من الاقباط يزيد عن الاربعمائة وليس بين هذا العدد أكثر من خمسين بيدهم شهادات دراسية بين ابتدائية وثانوية وعالية فعلى أى سند وجد ذلك الجيش الباقى ؟

فى مصلحة السكة الحديد وفروعها من الأقباط ما يزيد عن الالف وليس بينهم ذو شهادة أكثر من عدد أصابع اليدين فبأى سبب وجد ذلك الجيش وما هو سند الكفاءة التى قام عليها فى وجودهم بهذه الكثرة ان لم يكن هناك تحيز مذهبى من أولئك الرؤساء ؟

اذا كان هذا هو الحال ورؤساء الاقباط مع ذلك مرؤسون أيضا بمديرين من المسلمين أو الاجانب فكيف تكون الحال لو كان منهم مديرون فى الاقاليم ؟

ان وظيفة باشكتاب المديريات والمحافظات انحصرت فى الاقباط فهل ذلك لان القائمين بها من ذوى الشهادات العالية ؟

كلنا يعلم أنهم جميعا غير حائزين لشئ من ذلك ومن يظن أن هذا الاحتكار مسبب عن مساعدة رؤساء نظارة المالية من الاقباط يكون معذورا حتى لو كان الواقع خلاف ذلك

ايها السادة

يدور على الالسن ان التشيع لم يقف عند حد تفضيل القبطى على أخيه المسلم ولو تساويا كفاءة بل تعداه الى قبول القبطى فى الوظائف ولو لم يكن أهلا لها أصلا

يقال فوق هذا انه يوجد تحت حماية الرؤساء فى السكة الحديد وغيرها موظفون من الاقباط محكوم عليهم بعقوبات تحرمهم من الدخول فى الخدمة ولدينا أسماء بعضهم ولكن نجل مقام هذا المؤتمر عن ذكر هذه الاسماء ونترك للحكومة حق التحقيق واذا شاءت استعلاما قدمنا لها الاسماء ودللناها على الاحكام

يدور على الالسن أيضا أن المحاباة ليست قاصرة على التوظف بل هى أيضا يتالها أرباب الاعمال فى بعض المصالح فلقد سمعت أن أرضا للحكومة محكوم بتزوير عقودها ومع ذلك لا تزال تحت يد من حكم عليهم بالتزوير والحكومة لم تستلمها الى اليوم

يقولون ان بعض أولى المرتبات فى المعاشات فقدوا الشروط اللازمة قانونا لاستمرارهم على قبضه ومع ذلك لا يزالون يقبضونها

يقولون ويقولون من أشباه هذه الوقائع ولا سبيل لرفع هذه الشبهات سوى أن تلفت الحكومة نظرها لتنفيذ القوانين الخاصة بالتوظف والرفت والترقى تنفيذا عادلا وان تعود فى التوظيف الى طريقة الامتحان أمام لجنة تشكل بنظارة المعارف العمومية كاللجنة المستديمة التى كانت بها وأن تؤلف تلك اللجنة تأليفا يضمن حقوق الجميع على السواء بذلك تنتفى الشبهات ويستقيم العدل ومتى اطمأن الناس للعدل وجدت الثقة فالمساواة فالاخاء بين جميع العناصر

عند ذلك يقول المسلم والقبطى على السواء فليعش العدل فليعش الاخاء والسلام

وقد انتهى الاستاذ الهلباوى بك من خطابه فى الساعة السابعة والدقيقة العاشرة فتلاه الاستاذ أحمد بك مصطفى وقرأ تقريرا لباحثة البادية موضوعه « وسائل ترقية المراة المسلمة المصرية » وهذا نصه :

تقرير

فى وسائل ترقية المرأة المسلمة المصرية

لحضرة السيدة «باحثة البادية»

فكرة طالما جالت بخاطرى وأمل كثر مارددته نفسى وكان يمنعنى من ابدائهما انصراف القوم عن المصلحة العامة وتأكدى ان ندائى سيذهب صرخة فى واد . وما ذا كان يفيد القول ولا وسيلة فعالة عندى أتمكن بها من تنفيذ مشروعى ولا تناصر من الرجال يشجعنى على العمل فلما نكأ الجرح وانتبهنا فاذا به دام .

حمدت الشدائد التى ولدت لنا هذا المؤتمر . وقد كنا فى أمس الحاجة اليه . وكان يجب عقده من زمن بعيد لولا تقاعسنا وحسن ظننا بالايام . فجزى الله هذه الشدائد عنا خيرا . والويل لنا ان نحن عدنا لسباتنا القديم وأغمضنا أعيننا على القذى . وأمنا الشر وهو تحت جنباتنا محدق بنا من بين أيدينا ومن خلفنا .

ولعلمى أن لجنة المؤتمر المصرى ستبحث بالطبع فى جميع مايهم الامة المصرية وتتخذ الذرائع لترقيتها . وستوفى سائر الموضوعات الحيوية حقها من البحث والاهتمام . رأيت أن أزج برسالتى عن المرأة بين الرسائل معتقدة أن نصف الامة لايصح أن يهمل . واذا نسى ذكره اخواننا الرجال فى رسالاتهم واقتراحاتهم فى المؤتمر فلا يغتفر ذلك النسيان والاهمال لامرأة منه ترى سعادتها فى سعادته وهمها الاكبر أن يتقدم ويرقى . ولاحاجة الى بيان أهمية المرأة فى تكوين الامة . فذلك معروف بالبداهة . وقد أصبح الكلام فيه من قبيل تحصيل الحاصل . وسأكتفى بالكلام مباشرة عما أراه وأعتقده نافعا فعالا فى ترقية المرأة المسلمة المصرية .

الاقتراح الاول

يجب أن يذهب النساء سواء فى المدن والقرى لحضور الصلاة وسماع الوعظ فى المساجد فقد كان ذلك متبعا فى كل زمان ومكان ارتقت فيه الحضارة الاسلامية وعز فيه شأن الاسلام . وهيهات أن يحتكم على النفس الامارة بالسوء سلطان أقوى من سلطان الوازع الدينى واذا نظرنا الى سائر الطوائف الاخرى من نصارى ويهود رأينا نساءها يذهبن زرافات ووحدانا للصلاة فى الكنائس وسماع الوعظ الدينى ويستفدن من ذلك كثيرا . فكيف نرضى بأن نسبق فى هذا السبيل والاسلام رحب الصدر شديد الحرص على حرية المرأة أريد حرية الحياة الحقيقية . حرية النفس من رقة الاستعباد . حرية التصرف بالمال . حرية الامساك بالمعروف أو التسريح بالاحسان . حرية الرأى . وليس أدل على ذلك من بيعة العقبة الثانية . فقد بايع النبى صلى الله عليه وسلم فيمن بايعه عدة من النساء . هذه هى الحرية بحذافيرها . هذه هى الحرية التى منحها الاسلام للمرأة منذ ألف وثلاثمائة ونيف من السنين بدون طلب ولا جهاد

دين هذه تعاليمه الاجتماعية . لابدع ان تأخرنا اذا أهملناها وأجهل الجاهلين به المرأة المتروية فى عقر دارها كأنها مينة تمر الحياة ولا تشعر

اذا نفذ المؤتمر هذا الاقتراح فليخصص من كل مسجد باب للنساء ومقصورة أو حاجز يصلين فيه بحيث يسمعن كلام الخطيب ويفقهنه ولا يختلطن بالرجال وليكن موعد دخولهن المسجد وانصرافهن منه سابقا نصف ساعة أو متأخرا مثلها عن موعد دخول الرجال وانصرافهم على أن مقام الصلاة خشوع فى خشوع وأبعد عن الريبة من كل مقام . ولكن أقرر ذلك لكيلا تكون حجة أوشبه حجة للمتأخرين الجامدين أو الغيورين المتشائمين

الاقتراح الثانى

جعل التعليم الاولى اجباريا وتكثير المجانية على قدر الامكان فى مدارس البنات الموجودة حالا أو انشاء غيرها لهذا الغرض . فان كثيرات من الفقيرات يحب أهلهن أن يعلموهن فلا يجدون لهن فى المجانية مكانا وتكون النتيجة تركهن بلا تعليم ولا تهذيب فيشبين جاهلات ويكن أعضاء شلاء فى جسم الامة المصرية . واذا لم تقم نظارة المعارف بتعليم الفقيرات من الامة فواجب ديوان الاوقاف أن يخصص لهن من الاموال الخيرية ما يسد الثلمة ويفى بالحاجة . ولا ننس أن نذكر الجمعيات الخيرية وأغنياء الامة بتعليم الفقراء من أبنائها وبناتها ليساعدوا على ترقى الامة فى معارج الفلاح

الاقتراح الثالث

يلزم جميع مدارس البنات (سواء كانت أميرية أو أهلية) بتعليم الدين الاسلامى تعليما صحيحا . لانه وان كانت تعطى بها بعض دروس فى الديانة الا أنها كالعدم . مع أن الديانة من ألزم ما يكون للبنات لما تغرسه فى نفوسهن من الاخلاق القويمة

الاقتراح الرابع

يحسن أن يكون فى كل مدرسة للبنات سيدة مسلمة عاقلة . وظيفتها أن تراقب الفتيات فى أخلاقهن وسيرهن واتباعهن أمور دينهن وتكون لهن إماما فعليا فى أحوالهن ومرشدا حكيما . فان أغلب مدارس البنات وخصوصا الاميرية منها ومدارس الطوائف المسيحية ليس بها الا معلمات أجنبيات لايعرفن من عادات البلد وتقاليده شيأ كثيرا . فتنشأ الفتيات لابالوطنيات ولا بالاجنبيات . واذا أخطأن فى شئ من عادات البلد أو تقاليد الدين فلا يجدن من يلفتهن لذلك . ثم اذا خرجن من المدرسة تعذر عليهن العيش مع أقاربهن أوفى بيوت أزواجهن لاختلاف التربيتين . وهذا ولا شك من أبعث بواعث الشقاء فى الأسر

الاقتراح الخامس

توسيع نطاق مدرسة الممرضات الحاضرة والأولى ايجاد مدرسة للطب جديدة لتعليم النساء الصناعة تعليما كاملا أى بدرجة تساوى درجة الاطباء من الرجال حتى يكون لنا منا من يكفينا مؤنة استدعاء الاطباء لكل تافهة من أمورنا ولأمس الاشياء بنا . ويجب أن يكون فى كل قرية طبيبة وممرضة وفى كل مدينة من يكفيها من مثلهن . فان أكثر الدايات والممرضات الموجودات الآن على غاية من الجهل بأصول صناعتهن حتى انهن قد أودين بحياة كثير من النساء البريئات . فاذا لم يوجد فى المئريات من يقبل الانتظام فى تلك المدرسة ففى الامكان أخذهن من الفقيرات اللاتى يتعلمن مجانا

الاقتراح السادس

تكثير المستشفيات الخيرية والصيدليات للمرضى من الرجال والنساء والاطفال . ويكون فى كل مركز من مراكز المديريات وقسم من أقسام المدن واحدة على الاقل .

ويجب أن يكلف الطبيب المنسوط به مداواة المرضى فى تلك المستشفيات بالقاء النصائح الطبية للامهات عن كيفية معيشتهن ومعيشة أطفالهن واتباع النظافة وما يجب اتخاذه من الاحتياطات عند تغشى الأوبئة وغير ذلك مما هو ضرورى جدا لانقاذ هؤلاء العامة البؤساء من مخالب الموت والجهل . لأن الاحصائيات الرسمية دلت دلالة واضحة على كثرة وفيات الاطفال فى مصر واصابة الاحياء منهم بكثير من الأمراض الوبيلة التى كان من أكبر أسبابها القذارة وعدم اتباع أمهاتهم الطرق الصحية جهلا بها . ويحسن جدا أن يساعد أولو الأمر والاغنياء فى الاسراع بانشاء هذه الصيدليات لأن حياة الشعب مهددة بكثرة الأمراض والوفيات . وليكن صرف الأدوية للفقراء مجانا أو بثمن زهيد ليتمكنوا من الاستفادة والله لا يضيع أجر المحسنين

الاقتراح السابع

أن يتخذ أولو الأمر فى هذا المؤتمر جميع الوسائل الفعالة لمنع الحيف الواقع على النساء المسلمات فينبه على البوليس بأن يراعى الآداب العمومية فى الطرق والمجتمعات وأن يسوق كل رجل يخرج عن الادب مع المرأة الى القسم . نعم ان هذا الاقتراح ليس بجديد وهو موجود فى لوائح البوليس ولكن يجب التشديد فى طلب تنفيذه وصدوره من لجنة المؤتمر .

الاقتراح الثامن

السعى فى تقليل تعدد الزوجات لغير داع ماس بقدر الاستطاعة فان شقاء النساء واختلاف الأخوة الناشئين من هذه العادة وما يتبع ذلك من الشقاق . كل ذلك يدهور الأمة فى مهاوى الفناء الأدبى .

نعم ان القرآن الكريم أباح الجمع بين النساء ولكنه اشترط العدل وعدم الحيف .

ومن المعلوم فى الدين بالضرورة أن كل شئ مباح يترتب على عمله ضرر للفرد أو للامة يلتحق بالمحظور . فللامام شرعا أن يمنع كل مباح يؤدى الى ضرر . ولا ضرر أشد من اختلاف الاخوة وانشقاق الأسر ولا سيما للفقير الذى يعجز عن الصرف على واحدة فكيف بأكثر ؟

أنا لا أريد تحريم التزوج باثنتين فان ذلك تحريج للناس بلا مسوغ . وانما أقترح أن لا يتزوج الرجل على امرأته ولا يطلقها الا باذن من المحكمة الشرعية . كما ذهب اليه فريق من السلف . فاذا رأت المحكمة أنه يستطيع العدل بين الزوجتين والانفاق عليهما كليهما فلتصرح له وكذلك اذا رأت أنه يتعذر عليه العيش سعيدا مع امرأته فلتصرح له بطلاقها . والاولى أن يعمل بقاعدة التحكيم المنصوصة فى قوله تعالى (وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما) .

أما الفوضى السائدة الآن فى الزواج والطلاق فضررها لا يخفى على أحد من المسلمين وهذا لا يرضى به عقلاء الأمة . يتزوج الرجل ويشترى ويحلف ويمزح وبين ذلك تكون امرأته طالقا بلا ذنب جنته ويكون هو مطلقا بلا ارادة فى الفراق . وحاشا للاسلام . ثم حاشا للاسلام أن يكون قصده من الطلاق تبديد شمل الأسر وتخريب البيوت العامرة

الاقتراح التاسع

تعليم المرأة المصرية كل مايلزم لجنسها من الصناعات الضرورية كالتفصيل والتطريز والقيام على تربية الاطفال والخدمة حتى لايحتاج الوطنيات الى غيرهن من الاجنبيات ويلزم لذلك فتح مدرسة لتخريج هؤلاء الصانعات لأننا فى شدة الحاجة لهن وكيف ترضى أمة عددها اثنا عشر مليونا بأن لايكون فيها الا النادر ممن يحكن تفصيل ثوب لائق بعروس أو مترفة . أليس من العار أن نحتاج فى كل شئ الى الأجانب حتى فى خدمة أنفسنا ؟

الاقتراح العاشر

منع النساء من المشى فى الجنازات بتاتا ومن الاجتماع للندب واللطم والصراخ والتعديد بالطريقة القبيحة التى لاوجود لها الا فى مصر. وغير خاف أن النساء شديدات الانفعال والتأثر فان أطلق لهن العنان فى ملازمة هذه العادات خمدت نفوسهن وفسدت عزائمهن ومرضت أجسامهن وعقولهن فمن حسن النظر الابتعاد بهن عن مسالك الضرر

وفى هذا المقام ألفت نظر المؤتمر الى المشقات الهائلة التى يتجشمها المسلمون فى نقل موتاهم فى المدن الكبيرة كمصر والاسكندرية مما يلحق ضررا بالمشيعين ويصدهم عن حب الاشتراك فى احياء هذه السنة . وأحيانا بالميت نفسه اذا خارت عزائم حامليه من الحر الشديد والاعياء أو زلقت أرجلهم فى وقت الامطار. فمثلا تقوم جنازة من العباسية الى مقبرة الامام الشافعى فيلتزم المشيعون أن يمشوا هذه الأميال العديدة ويكل حاملو الاعواد. يكفى أن يكون الاحتفال من بيت الميت الى أقرب مسجد للصلاة وبعد ذلك يوضع النعش على عربة تخصص لذلك ويرجع المشيعون من بعد الصلاة ولا يسير مع الجنازة الا أهل الميت واخصاؤهم

هذه عشرة اقتراحات أعرضها على المؤتمر المصرى الجليل ليرى رأيه فيها وله النظر الأعلى والسلام

(باحثة بالبادية)

وبعد انتهاء تلاوة هذا التقرير فى الساعة السابعة والدقيقة ٢٥ قام الاستاذ محمد بك أبوشادى وألقى خطابا له موضوعه «التعليم العام» وهذا نصه :

التعليم العام

لحضرة محمد بك أبو شادى المحامى

شرفت بالدعوة لأكون عضوا فى اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر المصرى الجليل فما احتجت الى الاطالة فى التفكير ولا الى الامعان فى البحث لابداء رأيى فيما أعتقده أنفع حالا وأشفع مآلا لاخوانى فى الوطنية

ذلك أنى مازلت منذ نعومة الاظفار أقلب النظر وأجيل الخاطر فى تعرف السبب الأكبر الذى من أجله تقدمتنا الامم الاخرى وتولت السيطرات بأنواعها علينا وأصبحنا بعد أن كنا القادة ونحن فى ملحقات الجند سواء فى ذلك منا المستقلون فى بلادهم وغير المستقلين وسواء منا المسلمون فى هذا القطر والمسلمون فى سائر الاقطار . فبعد أن استعرضت العلل واحدة واحدة وطالعت مختلف الأقوال فيها أيقنت ايقانى بالحق معتمدا فى ذلك لاعلى صحة استنتاجى بل على الاجماع وان تباينت وتنوعت مظاهره أن ذلك السبب الأكبر انما هو الجهل

نعم نعم هو الجهل . وما قلت عبثا ان كل ذى لب وكل ذى قلب على هذه العقيدة فيه فان المتحاورين والمتناقشين ربما لم يذكروه باللفظ ولكنه لم يفتهم قط أن يذكروا آفة من آفاته

قال بعضهم الشقاق . فلو قدرنا أن الشقاق مفطور فينا لما ثبت بيننا حتى فى أشد الازمات وأمض الكوارث وعندنا شئ من العلم نعرف به أن فى استمرار ذلك الشقاق هلكة لنا جميعا

وقال آخرون عدم تحويل التربية الى مقتضى الزمان

وأنى كان يتسنى لنا تحويل التربية حيث لانفقه لذلك غرضا ساميا بل غرضا حيويا

وقال غيرهم حب الرياسات . على أن هذا الحب للرياسات مفطور فى نفوس الناس بصنوفهم ولكن العلم يلطف منه عند الاقوام الراقية والجهل يزيده عند الاقوام المنحطة . ولعلك لاتجد أشدّ استقلالا بالعزائم من الافراد الذين تتكوّن منهم الأمم الفاقدة الاستقلال

وقال فريق الاخلاق . وهذا مقال يحسن الوقوف لديه قليلا فان أريد بالاخلاق الشجاعة والموادعة والمعروف والأناة وخلوص الطوية للخير وحسن الظن بالناس والرضى بالمقسوم وجميل المواساة وامتناع التفاوت بين الطبقات عن أدب دينى يحو تلك الفروق بما لا تبلغه الاشتراكية فى أقصى درجات رقيها فعند المسلمين والحمد لله من هذه الاخلاق الكريمة مايفوقون به سواهم . أما اذا أريد بها المكر والحيل وترقب الفرص والاثنية باعتبار أنها أصبحت هى الاسلحة الضرورية للبقاء والآلات التى لايستغنى عنها للتقدم فانى لمقتنع بضد ذلك . ان مكارم الاخلاق التى أمرنا بها نبينا العظيم والتى عليها مدار ديننا لنبلغ بها السعادتين فى الدنيا وفى الأخرى ليست هى التى وضعتنا موضعنا من الذلة والخمول بل هو الجهل الذى أفسدها علينا لحملنا على اساءة استعمالها ولا أضرب لهذا الامثلا واحدا من أمثال لو أردت تعدادها لما وسعتها المجلدات الضخمة . فلقد دعى المسلمون المصريون وهم المشهورون بالسماحة والسخاء لاعانة كثير من المشروعات الوطنية العظمى فكان مجموع ما أنفقوه لها فى مجموعه أقل فى كل حال مما يجمع لاشباه تلك المشروعات عند أفقر الأمم . ومم كان ذلك ؟ كان من أن المدعوين المصريين مشتغلون طول سنتهم باجابة الداعين لكل عمل خيرى سواء كان نافعا أو مظنون النفع أو غير نافع بالمرة فما منعهم من التمييز الا الجهل وما أضر بهامهم الا الجهل

أكتفى بماتقدم من البيان ايجازا وأقول اذا كان السبب الأكبر فى انحطاطنا هو الجهل فبم يجب أن يحارب ؟ بداهة يحارب بالتعليم

التعليم قد خطا ولله الحمد خطوة واسعة فى مصرنا العزيزة ولكن لايستطيع حتى المكابر أن يدعى أنه أصبح وافيا بالحاجة أو بمطلب ذى بال من مطالبنا

أذكر هذا أسفا وأستغفى من تأييده بالاحصاء الأخير فانه ليس من قصدى أن أخجل ولا أن أخجلكم . أستغفر الله ماعلينا أن نخجل مما ورثناه لانه لاجناح علينا فيه ولكنه اذا قدر علينا أن نخجل فمن سوء عملنا أو من تقصيرنا وما يكون مبدأ ذلك الا منذ الآن على ماسأبينه . كانت الحكومة فى السابق هى التى تتولى التعليم والامة لارغبة لها فيه ولا تتصور له كبير معنى فنشأ من ذلك بالطبع استمرار هذا الجهل المطبق الذى تتخبط فيه . وأما الآن وفى ظننا أننا تنبهنا ونهضنا بدليل وجود هذا المؤتمر بعينه فهل يحسن بنا أن ندع الحال تنسج وتحاك لنا على هذا المنوال ؟

كلا وألف مرة . فان فرطنا فياحياءنا ممن يجىء بعدنا

علينا اذًا واجب نتدبره فى خلال هذا المؤتمر وذلك الواجب أقسمه الى قسمين أحدهما السعى لدى الحكومة للحصول منها على أكثر ماتستطيع انفاقه من المال ليزاد فى ميزانية المعارف

وثانيهما تأسيس ادارة معارف أهلية حرة لتعمل بعزم لايكلّ وحكمة وروية على جمع المال من الأمة وتكميل النقصين الموجودين حتما فى التعليم الرسمى وأعنى بأحدهما عدم اتساع المدارس الأميرية لجميع الطلاب الذين يفدون اليها وأعنى بالآخر عدم انطباق البرامج فى المدارس الأميرية على مايوافق الاشتغال بطليق الاعمال وذلك لانصبابها كلها فى القوالب التى تخرج للحكومة خدمة وموظفين

فلو قدرنا أن تعديل تلك البرامج سيتحتم يوم تجد الحكومة لأدنى طلب ماهو فوق كفايتها من كل صنف من صنوف المتعلمين وجب أن لانتسى على أسف منا أن عدد الخريجين من مدارسها فى كل سنة لايكفل تغيير تلك البرامج الا بعد سنين طويلة

وما بى من حاجة لأذكركم أيها السادة أن للسنين الطويلة فى مثل حالنا الحاضرة معنى أبعد بكثير مما كان لها فى الأوقات الغابرة لأن الزمان الآن أصبح بدوراننا أضعاف دورته بما يضاف الى قوته من قوى التيارات الهائلة الناتج بعضها من تأثير المخترعات العلمية والمكتشفات الصناعية والفنية وبعضها الآخر من تفاقم الخطوب دون موارد الأرزاق بما يوجب علينا ايجابا لازبا أن نجارى ونبارى قبل أن نتفانى ونتلاشى

السعى لدى الحكومة — يعين المؤتمر لجنة تختار من عشرة الى اثنى عشر من أعلى رجاله كعبا وأبعدهم نفوذا وأفصحهم لسانا وأعمهم احتراما يناط بها السعى لدى الحكومة بزيادة المال المخصوص بالمعارف ولا يقصر شأنها على زيارة تزورها فتقضى بل يفوض اليها أن تلبث ما تشاء من الزمن نائبة عن المؤتمر حتى بعد حله مؤيدة به حتى عقب تفرقه يعمل رجالها جماعة أو مثنى وثلاث أو فرادى متكلمين بصوت الأمة مؤثرين بما يبدو لهم من طرق التأثير حتى يصلوا الى هذه الغاية الشريفة

على أننى ما إخال دون مسعاتهم هذه عقبة كؤودا لأن معهم الحق ومعهم جميع قوى الحق وهى وسائل الاقناع فلو قيل لمتصرف فى أموال اثنى عشر مليون جاهل (الا سبعة فى المائة) ان دخلك السنوى خمسة عشر مليون جنيه وانك فى بلد لاجندية فيه ولا أساطيل له . قليل فيه الشرق نادر فيه الغرق . جوّه ساكن وعمقه أمين قد شرعت الاخطار توقظ شعبه الهادئ من هجعة رخائه ايقاظا مزعجا

فمن الداخل يحار الجوع لان مورد الرزق الوحيد وهو الزراعة قد أخذ يضيق بحشد المستغلّين ومن الخارج تضربه المدارى التى كانت بالأمس أصابع تقرضه المال لينفقه فى غير وجوهه وبغير حساب لأنه لم يعلم الحساب فان أردت تقديم النظر معنا فى دفع الخطر عنه قبل أن يصبح الخطر منه وفى ارشاده بالتأديب ليصون ويوفر ويدبر ما بين يديه الآن واعداده بالمعرفة ليقيم دولة صناعية فى مستقبله قادتها مهرة وجندها مدربون يتقى بها الفاقة المثيرة وآفاتها المجتاحة فاجعل لنا هداك الله أقل ما تجعل نصف مليون من الملايين الخمسة عشر فوق الرقم الحالى الضئيل الذى لا يبين له أثر بين أرقام تلك الميزانية فبذلك تزيد الوسائل قليلا لتعليم صغار هذا الشعب وتربية أطفاله وما تكون الا فى مبدإ الانصاف. هذا فضلا عن أنك تخدم البلاد ببعض ما يجب عليك أو تخدم الانسانية بما يكسبك الحمد والثناء ويريح ضميرك من خشية يوم تقع عليك فيه عهدة ثقيلة من قوم يرزحون تحت أقدام المصائب وأنت من مسببى ذلك الشقاء .

أجل أيها السادة لو قيل هذا وهو أيسر ما يقال للتصرف فى أموال تلك الأمة فبأى شئ يستطيع تمحل العذر عن اجابة الطلب وأية حجة يتسنى له الاحتجاج بها فمالو أراد الرفض فان اعترض معترض بقبول اقتراحات كثيرة من هذا القبيل وهى على وجاهتها لم تقع موقعها من أولى الأمر أجبنا أنها أثرت بلا ريب وضاعفت الميزانية الأولى للعارف هذا على كونها لم تقدم الا فى شتى من الطلبات فكيف بها وهى اليوم ان رفعت اليهم فسترفعها الأمة بأسرها على يد مؤتمرها الذى يفصح عن أمنيتها ويجهر بصوتها المسموع

انشاء الادارة الاهلية الحرة للتعليم — طرق هذا الموضوع كتّاب كثيرون من قبلى وتداولته الأقلام وتناولته الألسنة حينا بعد حين ثم كأنى بالداعين اليه قد يئسوا فسكتوا ولعل لهم عذرا لأنهم عرضوا ما عرضوه متفرقين ولم يندب للقيام به واحد ولا رهط من العاملين

أما اليوم فيحسن بنا بل يحتم علينا النظر فى هذا الأمر وبتّ رأى نافع فيه

أيها السادة

ان كنا راغبين فى مجاراة الزمن لبلوغ مبلغ أدنى الأمم النابضة فلا بد لنا من ادارة تعليم أهلية ولاسيما وأنكم تعلمون أن نظارة المعارف لو وسعت ميزانيتها الى ما وراء الحد الذى نرجوه فى أحوالنا الحاضرة لما وفت بحاجة البلاد وما أحسبنى لو جئتكم بالاحصاآت الرسمية اثباتا لدعوى هذه أزيدكم عقيدة فى شئ أصبح لا يقبل الجدل لأنه هو الواقع والمنظور والملموس

ان مطلوبي هـذا عزيز وعظيم ولكنني مع علمي بأنكم عيون أعيان القطر ونخب سراته لاأقول قول المتنبي (اذا عظم المطلوب قلّ المساعد) بل أقول ان بينكم من شجعان الرأى ومحبي وطنيتهم وملتهم من يصح فيه قول الشاعر الآخر:

لأستسهلنّ الصعب أوأدرك المنى ٭ فما انقادت الآمال الا لصابر

والصابر الذى يستسهل الصعب وينشد تلك الآمال فى هذا البيت ليس الا العامل الحازم النشيط الذى تعلو همته الصعوبات كلما طغت ومهما علت

سأعرض عليكم ماتكبرونه لأول وهلة ألاوهو جمع مبلغ مبدؤه مائة ألف جنيه ومنتهاه مع توالى السنين غير محدود من تبرع الأمة واحسانها تحسن به الى نفسها وتتبرع به لمحض منفعتها ولكن الطريقة التى أظنها مبلغة الى هذا الغرض قد تكون سهلة مع ثبوت الارادة ورسوخ العزم عند المشمرين لهذه المبرة الوطنية الكبرى .

أعتقد أنه لايشق على رجل فى مصر غنيا كان أو وسطا شيخا أو شابا أن يجود بفضل من ماله على هذا المشروع لو أحسنت ادارة الاكتتاب ودقق فى تقسيم الجان وأجيد اختيار الاعضاء . ولابداء ماأريده بأجلى بيان أستمد من حلمكم الامهال لأضرب لكم المثل بما يستطاع فعله فى مدينة القاهرة خاصة وفى أية مدينة أو بلدة أو قرية بصفة عامة

فى القاهرة — تقام لجنة مركزية عامة تؤلف من أربعين عضوا ينتخبها المؤتمر لثلاث سنين وبعد الثلاث السنين تسقط ويجتمع المكتتبون الثابتون بصفة جمعية عمومية إما لاعادة انتخاب هؤلاء الاعضاء أو بعضهم أو لانتخاب أبدال منهم وهكذا تصبح تلك اللجنة جمعية انتخابية على شكل الجمعية الخيرية الاسلامية غرضها جمع المال للتعليم الحر بأنواعه

متى تكونت تلك اللجنة قسمت أعمالها بينها على نحو ماياتى :

فصيلة أولى للمراقبة العامة والمراجعة وتلقى الهبات ومكاتبة الجهات . وفصيلة ثانية لجمع الاعانات من مصر القاهرة واستخدام كل الوسائل المشروعة من احياء ليال خيرية أو عقد مجتمعات أدبية لاستدرار المال فى سبيل المقصود ويكون أعضاؤها ثلاث فرق احداها لمفاوضة الملاك والثانية لمفاوضة التجار وكبار المحترفين والثالثة لمفاوضة الاوساط من ملاك وتجار ومحترفين . ثم فصيلة ثالثة لمدارسة جميع برامج التعليم فى البلاد الأجنبية واختيار أسهلها مأخذا وأزهدها نفقة وأقربها نتيجة ووضع خطة لمدرسة مدرسة من المعاهد التى يراد انشاؤها مع وصف أيها أولى بالتقديم فى انشائها على الأخرى فمتى فعلت ذلك وعرضته على اللجنة بأجمعها فوافقت عليه تيسر انفاذ البرنامج العام للتعليم الحر جزأ جزأ على قدر مايجتمع من النقود سنة بعد سنة

فى مدينة أو بلدة أو قرية ما — تؤلف فى كل بلدة فصيلة من سراتها وأذكيائها المشهود لهم بالاستقامة ويكون أعضاؤها بالعدد الذى يستصلح لجمع الاعانات من كل طبقات الناس ومن كل فرد بحسب مقدرته تستمر تلك الفصيلة الى انقضاء الثلاث السنين ثم تصبح انتخابية وجمعيتها العمومية متبرعوها الثابتون

فلو وجدت فصيلة من هذا القبيل فى كل مدينة وفى كل بندر وفى كل مركز بل وفى كل ناحية ذات ميسرة تحت نظر اللجنة المركزية بالقاهرة وارشادها وسيطرتها لاجتمع بلا عنت على أحد مال وفير جدا لادارة التعليم الحر

على أنى ذكرت ماذكرته مضرب مثل كما أشرت آنفا ولم أرد التفصيل الا أن أكلف به أو يكلف به رهط من الأفاضل أواضعهم الرأى فيه

تلك اذا تكون نتيجة من أعظم وأنفع مايمكن صدوره عن هذا المؤتمر الجليل

ومع علمى بأنه لن يسألنى سائل عما تكون فائدة تلك الادارة الأهلية للتعليم الحر لظهور تلك الفائدة بالبداهة أرى من الواجب علىّ الافاضة فى هذا البحث قليلا فأقول

أولا — انه يوجد عندنا تعليم ابتدائى وثانوى غير كاف لعدد الراغبين فيه وغير صالح للذين يريدون تلقيه لتولى الاعمال خارج الحكومة بدليل أنك لو أحصيت المستخدمين فى المتاجر والمصانع فى أنحاء القطر لوجدت المصريين المسلمين منهم يكادون لايبلغون الخمس من التعداد

ذلك التعليم يجب أن يجعل منه حظ للاجانب يبدأ به قليلا بحكم الضرورة ثم يزاد مع زيادة الموارد حتى يبلغ مثل حظ الدافعين ولقبول الاجانب فيه شرطان أحدهما أن يثبت بالطرق المألوفة عدم استطاعة الاولياء أن ينفقوا على تعليم الطالب وثانيهما أن يؤثر الذى تبدو عليه مخائل الذكاء والنبوغ على غيره

ثانيا — عندنا للتعليم العالى مدرسة واحدة للطب وهى غير كافية فى حين أن مدينة كبيروت من مدن الشام تحتوى على مدرستين للطب . وعندنا مدرسة للهندسة وأكثر أعمال الرزق الهندسية فى بلادنا يتولاها الاجانب لقلة عدد الوطنيين المؤهبين لها . وعندنا مدرستان لحقوق احداهما أجنبية ودليل عدم كفايتهما سفر عدد غير قليل من شبابنا لتلقى الحقوق فى أوربا . وعندنا شبه مدرسة للطب البيطرى وشبه مدرسة للصيدلية ومبدأ مدرسة للاقتصاد وشبه مدرسة للصنائع والفنون وأسماء كثيرة لمسميات قليلة ونتائج أقل

كل هذا ينبغى لنا قبالته شئ من مثله يكون اما متمما له واما مصلحا لنقص فيه لاقدرة لنا على اصلاحه بالذات

وعندنا أيضا مدرسة للزراعة وأخص الزراعة بالذكر لأنها مازالت وستبقى الى أمد المصدر الوحيد لحياة القطر تلك المدرسة اجتزينا بعض ثمارها ولكن هل سدت أقل حاجات البلاد ؟ الجواب : لا . فلا بد لنا من مدرسة أو مدرستين مثلها لا ليكثر فى أبنائنا عدد الذين يرتزقون من علمهم هذا فقط بل ليكثر بهم عدد المجربين والمختبرين والمعلمين لجهلة الفلاحين

هذا التعليم العالى يجب أن يجعل منه حظ للاجانب يتوفر بنسبة توفر التابعين الذين يتقدمون له .

ولما كانت نفقاته أعظم كان من السهل تقليل تلك النفقات بطريقة استقبالية وتلك الطريقة تقوم بأن يشترط على الطالب المجانى بعد انجاز مدارسته الى آخرها أن يفى ما يترتب عليه من الدين لادارة المعارف الأهلية باحدى وسيلتين اما توليه خدمة تنوطها به تلك الادارة وتخصم من أجره عليها مالا يقل عن الخمس حتى يوفيها حقها واما تعهده أن يدفع اليها شهريا مالا يقل عن خمس مكتسبه حتى يوفى ما عليه لها .

خاتمة — أيها السادة أتجنب دقيق التفصيل خشية اتعابكم الآن بالتطويل ومتى تفضلتم بالموافقة على أصل المشروع فعندى له من البيان والاحصاء مايفى بأبعد مطلوب غير أنى أكتفى الآن بأن أقول لكم ان سعادة مصر ومنعتها وسلامة شرفها وقوة مستقبلها انما هى فى التعليم فعلموا علموا علموا .

ان بلجيكا على صغرها أصبحت دولة فى المقام الأول بين دول المال وماذلك الا بالتعليم فعلموا .

ان هولندا على فقر تربتها وقلة حجمها مازالت احدى الدول ذات البطش والثروة والاستعمار بجانب الدول الكبرى وماذلك الا بالتعليم فعلموا .

ان سويسرا وهى جبال تستلبث مسارقة قد أصبحت جنة الدنيا ومستدر أموال الاغنياء وماذلك الا بالتعليم فعلموا .

فاذا لم نستطع الوصول الى أمنيتنا على يد حكومتنا بقدير بنا أن نحقق رجاءنا بمسعانا . بصبرنا . بثباتنا . باستنداءنا الأكف . باستنهاضنا الهمم . ببذلنا النفس والنفيس فى هذا السبيل الذى لاسبيل سواه لإقالة مصر واعادتها الى منزلتها الشماء بين أمم الصناعة والزراعة والفنون الجميلة والبأس والحكمة

هذه جملة مقترحى وعندى مزيد بيان لكل جزء من أجزائه عند الدعوة الى الانفاذ وانى لعاهد الله بين يديكم على خدمته بجهد قواى ومالى وأناتى . غير مدخر دونه وسعا الى آخر نسمة من حياتى .

فان شرفتموه بالقبول فهو لدى حميتكم الوطنية وغيرتكم الدينية أقل مأمول

وبعد الفراغ من هذا الخطاب فى الساعة الثامنة مساء أعلن دولة الرئيس بانتهاء الجلسة الثالثة

الجلسة الرابعة

فتحت هذه الجلسة فى يوم الاثنين أول مايو سنة ١٩١١ الساعه الرابعة والنصف برئاسة صاحب الدولة مصطفى رياض باشا رئيس المؤتمر وبحضور نحو ٣٥٠٠ من الأعضاء العاملين والمساعدين وبينهم نواب الأقاليم

وبأمر دولة الرئيس بدأ سعادة الشيخ على يوسف بتلاوة تقريره وموضوعه « التعليم العام وحظ المسلمين والأقباط منه » وقد ساعده فى تلاوة هذا التقرير الاستاذان عبد العزيز بك فهمى ومحمود بك أبو النصر وهذا نصه :

التعليم فى مصر

وحظ المسلمين والأقباط منه

أيها السادة

سمعنا فى الايام الأخيرة صيحة قامت من جانب فريق من المصريين تفرق بين المسلم والقبطى فى الكفاءة الذاتية وفى حظهما من العلوم والمعارف والتهذيب وتحدث عنهما كأنهما عنصران يعيشان بعيدين عن بعضهما فى الاوطان أحدهما متمدين متعلم مهذب متربّ والثانى جاهل منحط وهو مع ذلك واقف عثرة فى سبيل الفريق الاخر

سمعنا هذه الصيحة عالية فى بعض صحف الانكليز التى تساعد الاقباط وسمعناها أيضا فى صحف القوم وفى بعض الصحف الافرنجية هنا حتى أن جريدة البروجريه نشرت فصلا مطولا بامضاء كاتب قبطى فى ١٣ اكتوبر الماضى يقول فيه « ان طائفة الاقباط فى مصر أصبحت عاملا كبيرا من عوامل المدنية لأنها أولا مسيحية ولانها ثانيا أحرزت مكانة عالية نسبة أهميتها منعكسة مع نسبة عددها سواء فى الثروة أو فى الحركة العلمية الخ » ولقد أخذ الكاتب يسرد احصائيات لفقها كما يشاء مظهرا الفرق العظيم بين الأقباط وبين المسلمين حتى لو أراد الأولون أن يكونوا معه أوصياء اوقوّاما على الآخرين أو لو ادعوا الافضلية الراجحة على قبضهم زمام امور البلاد كلها فى أيديهم لكان حسنا . وحتى لو كان الأقباط وحدهم سكان وادى النيل وأصحابه لما كان ثمت حاجة للاحتلال الانكليزى فيه على مايفهم من رأى هذا الكاتب

ولم تكن هذه الصيحة حركة صحافية فقط بل سمعنا صداها فى مؤتمر الأقباط الذى عقدوه منذ بضعة أسابيع فى مدينة أسيوط ولكن هذا الصدى كان يخرج من أبواق ملساء يقصد أن يلهى ويطرب بدلا من أن يؤذى ويفزع فرأيت من الواجب علىّ بصفتى عضوا فى المؤتمر المصرى أن أبحث هذا الموضوع بحثا دقيقا ليظهر للسامعين والقارئين مقدار حظ المسلمين ومقدار حظ الأقباط فى مصر من هذه الكفاءة العلمية وأى العنصرين هو السابق فى النهضة العلمية العصرية وأيهما الاستاذ للا خر فيها وأيهما الذى يتعلم عالة على الآخر ثم يزعم مع ذلك أنه مغبون مهضوم الحق فى ذلك يؤخذ ماله لينفق منه على تعليم أبناء الفريق الآخر

ولما كانت وظيفة المؤتمر المصرى بحث الحقائق التى تعرض عليه من جميع وجوهها وأطرافها كان من تمام هذا البحث أن نبين ما كان عليه المسلمون والأقباط اجمالا وما هو مركز كلا الفريقين بازاء الآخر منذ الفتح الاسلامى الى الآن لا كما يبحث الكاتب المؤرخ الذى يعنى بالتفصيلات والجزئيات ولكن كما يضرب الخطيب الأمثال ليجعل سامعيه ملمين بالمقدمات التى يبنى عليها نتائجه فأقول

المصريون فى عهد الفتح الاسلامى

لم يكن المصريون حين الفتح الاسلامى مستقلين بأمورهم مالكين لأزمة ادارة بلادهم بل كانوا تحت حكم الدولة الرومية التى كانت عاصمتها (قسطنطينية) . ومع كون هذه الدولة نصرانية كأكثر أهل مصر فى ذلك العهد الا أن هؤلاء كانوا رازحين تحت أثقال مظالم حكامهم الساحقة وكانوا محرومين من الحرية الدينية حرمانا تاما . بل كانوا أتعس حالا مما كانوا فيه قبل دخولهم فى النصرانية قبل ذلك سواء فى عهد الفرس أواليونان أوالعرب العمالقة أوالبربر الذين كانوا يغيرون عليهم أحيانا ويبسطون سلطتهم على كثير من أقاليم مصر العليا ويذلون أهلها إذلالا كبيرا

توالت المحن والبلايا والرزايا على أهل مصر قبل الفتح الاسلامى حتى فقدوا ملكة الحكم الذاتى وحتى ألفوا الرق والاستعباد ونسوا اسم الحرية وحتى تجردوا من عزيمة الجندية بالمرة وأصبحوا طعمة لكل آكل . وكذلك هم فقدوا العصبية الجامعة بينهم لأنهم صاروا خليطا من أمم مختلفة ولا سيما بقايا الممالك المتغلبة عليهم

جاء فى معجم البلدان لياقوت الحموى وهو عمدة فى التاريخ عند مؤرخى الغرب والشرق صحيفة ٥٥١ ما يأتى

« وأما سكان أرض مصر فأخلاط من الناس مختلفو الاصناف من قبط وروم وعرب وبربر وأكراد وديلم وأرمن وحبشان وغير ذلك من الأصناف والاجناس الا أن جمهورهم قبط والسبب فى اختلاطهم هذا تداول الممالكين لها والمتغلبين عليها من العمالقة واليونانيين والروم والعرب وغيرهم فلذا اختلطت أنسابهم واقتصروا من الانتساب على ذكر مسافط رؤسهم وكانوا قديما عباد أصنام ومدبرى هياكل الى أن ظهر دين النصرانية بمصر فتنصروا وبقوا على ذلك الى أن فتحها المسلمون فى أيام عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأسلم بعضهم وبقى البعض الآخر على دين النصرانية وغالب مذهبهم يعاقبة » اه

على ذلك كان سكان مصر قبل الفتح الاسلامى فاقدى جامعة العصبية . أما حالهم التى كانوا عليها من عدل أوظلم أوراحة أو شقاء فلا نحتاج فى وصفه لكبير عناء أو بحث فى كتب المؤرخين بل يكفينا أن ننقل شذرات مما كتبه مؤرخ قبطى فى عصرنا هذا خلاصة مما حققه المؤرخون الذين اعتمد عليهم المؤلف فى هذا الشأن

فقد ذكر صاحب (تاريخ الكافى) فى الصحيفة ٣٧٩ من الجزء الأول مانصه بالحرف الواحد :

« وقد اجتمعت كلمة أصحاب التاريخ على أنه لم يدب عرق الفساد فى ديار مصر الا بعد أن فتحها ملوك القسطنطينية حيث كثر فيها الخلل وعمت القلاقل وفشا فيها الانهماك على الكبائر من الأعيان والاكابر ولم يكن لديها باعث آخر لاثارة هذه الفتن غير ماأوجبه الدين فكان هذا من أسباب فتوح الاسلام للبلاد ودخولها فى دور آخر غريب لم يكن لعامتها فى حساب

«وفى خلال هذه الخطوب المهمة والكروب المدلهمة وطئ العرب أرض الشام وطرقوها وقصد المغاربة ديار مصر وكادوا يحتلونها فقام عليهم عامل الروم ودهمهم بالعساكر المصرية وأبعدهم فكانوا يعاودون الكرة عليها حينا بعد آخر ولاينفكون عنها طمعا فيما بانت فيه من الضعف وتفريق الكلمة» الخ

وقال فى صحيفة ٦١ من الجزء الثانى مايأتى باختصار :

«وكان فى خلال المدة من مجئ هرقل ملك الروم الى مصر واشتداده على المتأصلين من أهل البلاد كما تقدم الكلام على ذلك فى محله الى فتوح مصر على يد عمرو بن العاص قد مات اطناسيوس بطرك الاسكندرية بعد أن أقام اثنى عشرة سنة ـ فلما مات أقاموا بعده اندرونيقون وهو سابع ثلاثيهم فلبث ست سنين ومات فى تامن طوبة الخ

«وفى أيامه خربت جميع الديارات واشتد الأمر على النصارى شدة عظيمة للغاية وأبق الكثيرون من الرهبان والراهبات الى بعض الجبال فرارا ـ ثم أقاموا بعده بنيامين وهو تامن ثلاثيهم وكان متأصلا من أهل مريوط وكان ورعا تقيا فعمر فى أيامه دير أبو بشاى ودير سيدة أبو بشاى وهما فى وادى هبيب ثم اشتد الأمر على النصارى

فقر بنيامين هاربا . وذلك أن هرقل لما نزل على مصر أقام بطركا من الملكيين بالاسكندرية اسمه قيرش وطلب بنيامين البطرك المذكور وسعى خلفه ليقتله فلم يتمكن منه فظفر بأخيه مينا فقبض عليه وأحرقه بالنار تشفيا وانتقاما وبنيامين هذا هو الذى راسل المقوقس وعظماء القبط فى أمر المسلمين ومعاونتهم على قتال الروم . فلما استتب الأمر لعمرو بن العاص أرسل اليه فى سنة ٢٠ فقدم على عمرو بالقاهرة فأكرمه وأجله» الخ اه

هذا ما كان عليه المصريون ولاسيما النصارى منهم من شقاء واسترقاق ونكد عيش قبيل الفتح الاسلامى ولاحاجة لان نسرد أقوال المؤرخين الذين مثلوا قبط مصر فى ذلك الحين تمثيلا يبكى الجماد ويفتت الاكباد ولم يبق الا ان نشير الى ماأصبحوا عليه بعد الفتح الاسلامى السعيد

اليوم الابيض على مصر

اذا صح أن فى الأيام سودا وبيضا وكان الأقباط يسمون فى جرائدهم يوم الفتح الأسلامى لمصر « اليوم الاسود» باطلا فأنا أسميه بحق ويجب أن يسميه كذلك جميع المصريين الذين يحبون وطنهم ويمجدون تاريخه (اليوم الأبيض على مصر) لأنه يوم جاء بالنور الساطع عقب الظلام الحالك . جاء بالعدل المحيى بعد الظلم الماحق . جاء بالحياة الطيبة والسعادة الكاملة بعد البؤس والشقاء. يوم كان أسعد أيام مصر بعد مبعث موسى وعيسى عليهما السلام على جميع المصريين اذذاك ففكت به أغلال الأسر والعبودية والمظالم عن أعناق المسيحى واليهودى والوثنى على السواء فكان جديرا أن يعدّ من أفخر أعياد مصر وجديرا أن يحتفل به أهلوها قاطبة كل عام

ذلك اليوم الأبيض الأغر هو الذى جمع بين ثلاثة أعياد معا اذ كان على أشهر الروايات يوم الجمعة مستهل المحرم لسنة ٢٠ من هجرة المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام فكان يوما ميمون الطلعة اجتمعت فيه الجمعة ويوم أول السنة الهجرية والفتح المبارك الذى كتب فيه عمرو بن العاص لأهل مصر عهد السلام والأمان . عهد الحرية والحياة الطيبة . ذلك العهد الذى حفظت به أنفس المصريين وأعراضهم وأموالهم وحريتهم الدينية ماداموا يؤدون الجزية المفروضة عليهم وماداموا لاينقضون للاسلام عهده وميثاقه . وقد شهد على هذا العهد ذلك القائد العظيم الزبير بن العوام شريك عمرو بن العاص فى نظار هذا الفتح بل الفاتح الأول لحصن ليون أو بابليون بمصر القديمة الذى كانت واقعته الفاصلة بين جيش الاسلام وأهل مصر اذ ذاك وشهد مع الزبير على هذا العهد ولداه الاميناں عبد الله ومحمد رضى الله عنهم أجمعين

ابتدأ عصر السعادة للمصريين من ذلك اليوم المبارك وكان من فاتحة هذه السعادة أن نقص عمرو بن العاص من جباية أرض مصر نصف ما كان يأخذه الرومان قبل ذلك

فقد ذكر المقريزى نقلا عن بعض المؤرخين أن عمرو بن العاص جبى مصر فى السنة التالية لسنة الفتح عشرة آلاف ألف دينار (عشرة ملايين) فكتب اليه الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول له «ان جباية الروم كانت عشرين ألف ألف دينار فما هذا النقص؟» فلما كان عام ٢٢ من الهجرة جباها اثنى عشر ألف ألف»

وقال الليث فيما رواه عنه الامام الطبرى صاحب التاريخ المشهور مانصه «جبى عمرو بن العاص أرض مصر اثنى عشر ألف ألف دينار وجباها المقوقس قبله للروم عشرين ألف ألف»

وفى خلافة سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه جباها عبد الله بن سعد بن أبى سرح (وهو الذى ولى مصر على أثر عزل عمرو بن العاص عنها) أربعة عشر ألف ألف دينار فقال عثمان لعمرو بن العاص : «ياأباعبد الله قد درت اللقحة بأكثر من درها الأول» فأجابه عمرو : «وقد أضررتم بولدها ثم قال هذا اذا لم يمت الفصيل» فأمر عثمان عامله على مصر بعد ذلك أن يترفق بأهليها

مضى عهد الخلفاء الراشدين ومصر تزهر عمرانا والعدل يعم جميع سكانها والقبط فى مقدمة أهليها غبطة وسعادة حتى ان أحدهم لم يطق لطمة أوسوطا له من يد أحد أولاد عمرو بن العاص فاتح مصر فشخص بنفسه الى الحجاز وشكاه الى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فلم يكن من الخليفة الا أن أحضر عمرو بن العاص وولده الى مكة وجازاه بالذى يعرف الناس جزاء وفاقا ثم التفت الى عمرو بن العاص وقال له: «متى تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا»

هذا ولم يكن حظ مصر من دولة الامويين ثم من دولة العباسيين بعد ذلك من السعادة والراحة اقل منه فى عهد الخلفاء الراشدين

على أنه لما انبسطت سلطة الاسلام على كثير من المعمورة وأزهرت الممالك الاسلامية إزهارها بالعلوم والمعارف والصنائع والفنون وكان العدل أساس الملك فى بنيانها الرفيع الذرى كان نصيب مصر من عناية خلفاء المسلمين أضعاف نصيب غيرها منها .

وخذ مثالا من أمثلة ما كانت عليه سعادة المصريين والقبط على الخصوص فى عهد العباسيين . قال المقريزى فى صحيفة ٨١ من الجزء الأول من خططه ما يأتى :

« ويروى أن المأمون لما سار فى قرى مصر كان ينبى له بكل قرية دكة يضرب عليها سرادقه والعساكر حوله وكان يقيم فى القرية يوما وليلة فمر بقرية يقال لها طاء النمل (وهى بلدة طنامل بمديرية الدقهلية الان) فلم يدخلها لحقارتها فلما تجاوزها خرجت اليه عجوز تعرف بمارية القبطية صاحبة القرية وهى تصيح فظنها المأمون مستغيثة متظلمة فوقف لها وكان لا يمشى الا والتراجمة بين يديه من كل جنس فذكروا له أن القبطية قالت « يا أمير المؤمنين نزلت فى كل ضيعة وتجاوزت ضيعتى والقبط تعيرنى بذلك وأنا أسأل أمير المؤمنين أن يشرفنى بحلوله فى ضيعتى ليكون لى الشرف ولعقبى فلا تشمت الأعداء بى » وبكت بكاء كثيرا فرق لها المأمون وثنى عنان فرسه اليها ونزل بخاصته لدها الى صاحب المطبخ وسأله كم تحتاج من الغنم والدجاج والفراخ والسمك والتوابل والسكر والعسل والطيب والشمع والفاكهة والعلوفة وغير ذلك مما جرت به العادة فأحضر جميع ذلك اليه بزيادة . وكان مع المأمون أخوه المعتصم وابنه العباس وأولاد أخيه الواثق والمتوكل ويحيى بن أكثم والقاضى أحمد بن داود فأحضرت لكل واحد منهم ما يخصه على انفراده ولم تكل أحدا منهم ولو من القواد الى غيره ثم أحضرت للمأمون من فاخر الطعام ولنديمه شيأ كثيرا » الخ . وآخر كلمة لها مع المأمون « كل هذا من خير مصر ثم من عدلك يا أمير المؤمنين » اهـ

على مثل هذا الحال من رخاء العيش والسعادة وهناء البال وعميم العدل عاش القبط فى كنف المسلمين عدة قرون فلما دالت الدول وتغيرت أدوار الحكومات ووجد فى الدول الاسلامية حكام دخلاء فى الاسلام ليس لهم منه غير حظ الأسماء فلم يعملوا بكتاب الله ولا بشريعة محمد عليه الصلاة والسلام — أصاب سكان مصر فى أدوار كثيرة ما أصابهم المسلم والمسيحى واليهودى فى ذلك سواء

ولقد علا شأن المسلمين فى المدنية والحضارة نحو ثمانية قرون من تاريخ ظهور الاسلام كانوا فى بعضها أساتذة أوربا وكانت الجامعات العلمية الاسلامية مشرق الحكمة والنور والعرفان ولكن الانحطاط البشرى الذى كان قد عم الأمم الأوربية فى القرون الوسطى قد عاد فسطا على بلاد الاسلام ومن جملتها مصر فضرب بجرانه فوقها بينما كانت أوربا تستيقظ من سباتها العميق فأصاب مصر من ذلك ما أصاب البلاد الاخرى ولم يكن الاسلام مصدر ذلك الانحطاط ولكنها سنة الله فى خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا

من هم مسلمو مصر ومن هم اقباطها

أثبت جميع مؤرخى مصر أن قسما كبيرا من سكان وادى النيل لا فرق بين قبط وغيرهم فاسلموا عقب الفتح الاسلامى فى عهد عمرو بن العاص ثم توالى اسلامهم بكثرة بعد ذلك حتى شكا والى مصر فى عهد عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه قلة الجزية لكثرة ما يدخل النصارى واليهود أفواجا أفواجا فى دين الاسلام واستأذنه فى أن يضرب على هؤلاء الجزية كالباقين على دينهم فزجره عمر بن عبد العزيز وقال « لا أكون أشق البشر بصدد الناس عن سبيل الهدى . نحن نعرض على القوم الاسلام ثم الجزية فكيف نضربها على من يجيب داعى الله للاسلام » الخ

وأثبت المؤرخون أيضا أن قد جاءت قبائل تترى من عرب اليمن والحجاز بعد الفتح الاسلامى للاستيطان فى مصر وقد عقد المقريزى بابا لذلك وذكر أسماء القبائل التى وفدت على مصر وأسماء الجهات التى استوطنتها أولا وأسهب غيره فى هذا الباب إسهابا كثيرا

وخلاصة هذا وذاك ان اكثر مسلمى مصر من اصل سكانها الذين كانوا اهلها قبل الفتح الاسلامى وان الذين اسلموا من قبط مصر كانوا أكثر ممن بقوا على النصرانية حتى الآن

وعليه فكثيرون من مسلمى مصر يلتقون مع قبطها فى عنصر واحد سواء كان هذا العنصر من أبناء مصر القدماء أو خليطا من أجناس مختلفة تعاقبت عليها الازمان والدهور فيها وأما من عداهم من المسلمين فينتهى فى الغالب الى أصول قبائل العرب التى جاءت عقب الفتح الاسلامى واتخذت مصر وطنا لها انساها على ممر الزمان أنسابها واوطانها الأولى

ومن خواص مصر التى ميزها الله بها على سائر الاوطان والبلدان أن تتناسخ فيها صور سكانها متى مرت عليهم الاجيال فلا تبقى لهم بعد ذلك الا الصورة المصرية تحمل الذكاء المصرى والأخلاق المصرية الكريمة التى زادها الاسلام جمالا وتساميا

فأى لفريق من أهلها ان يفخر على فريق آخر بأصله والكل صاروا ابناء مصر الحسناء من بضعة عشر قرنا وقد اختلطوا حتى مع اختلاف اديانهم فى أحوالهم الاجتماعية وأمورهم المعيشية اختلاط العائلة الواحدة فى البيت الواحد

وأى اختلاط واتفاق اكثر من أن جميع سكان مصر قد اتخذوا لغة واحدة هى لغة العرب الفاتحين منذ ثلاثة عشر قرنا لايعرفون غيرها فى التخاطب والتراسل حتى ان الانجيل والتوراة لايقرآن فى الكنائس الا بلغة القرآن وحتى ان الصلوات ترتل فى جميع معابد المسيحيين بهذه اللغة الشريفة كما يصلى بها المسلمون فى مساجدهم على السواء

بل أى اتحاد وائتلاف اعظم من أن يتحد جميع سكان القطر المصرى فى العادات القومية فأفراحهم ومآتمهم على مثال واحد ومظاهر الأعياد والمواسم متماثلة عند الجميع ويختن النصارى أبناءهم كما يختن المسلمون ابناءهم وهم يتوارثون على مقتضى أحكام شريعة الاسلام؟ الخ الخ

كل ذلك جعل المصريين أمة واحدة فى جميع الصفات والأخلاق والعادات والمقومات فلم نسمع أن القبطى أذكى بفطرته من المسلم الافى هذا الزمان ولم يجرأ كاتب على الدعوى بأن المسيحى المصرى أكثر استعدادا للترقى وقبول المدنية العصرية من المسلم المصرى الافى هذه الأيام

ولقد كان يخطر بالبال أن تقوم الأدلة الحسية والعقلية والتاريخية على عكس تلك الدعوى التى صار يلهج بها فى الأيام الأخيرة بعض كتاب الأقباط وأنصارهم ومأجوروهم فيقال ان المسلم المصرى أكثر مزايا وفضائل من المسيحى المصرى لأن الأول يشعر من نفسه : (أولا) بأنه من الامة الفاتحة الغالبة بينما الثانى لايشعر الا بأنه من الامة المغلوبة و (ثانيا) أن الأول يعلم أنه من فريق الأكثرية القوية بينما الثانى يعلم انه من فريق الاقلية الضعيفة و (ثالثا) أن الأول يرى فى نفسه أنه من القوم الذين نسخت لغتهم لغة غيرهم بينما الثانى يرى أنه من الفريق الذى محيت لغته من الوجود و (رابعا) أن الاول يعتقد أنه حامى غيره بينما الثانى يشعر بأنه عائش تحت حماية المسلم وفى كنف سلطانه و (خامسا) أنه فى الثلاثة عشر قرنا الماضية أنشأ المسلمون فى مصر الألوف من المدارس العلمية والفنية والصناعية عاش بعضها أعصارا كثيرة وتخرج منها كبار الفلاسفة والعلماء وأرباب الحكمة والكلام والفلكيون والرياضيون والشعراء والكتاب والمؤرخون . وناهيك بالأزهر الشريف الذى يحوى الوفا من الطلبة وقد مضى عليه نحو ألف سنة وهو مشرق العلوم الشرعية والعقلية والأدبيات العربية وفى كثير من الأزمان نبغ منه الأطباء والكيماويون وعلماء الهيئة والحساب الخ الخ — بينما غير المسلمين من المصريين يسبحون فى تيه الجهالات لايدركون من العلوم والمعارف الامايعيش به أقل البشر حظا منها فلا مدارس لهم ولا معاهد علمية يطرقون أبوابها

فاذا ما ادعى المسلمون على هذا أنهم يتوارثون عقولا أرق ونفوسا أذكى واستعدادا أقرب لمعالى الأمور مما عند سواهم من ذلك فلهم الأدلة التى لاتمحض والبراهين التى لاتنقض قائمة على صحة دعواهم

واذا ماقال المسلمون ان الاقباط عاشوا معنا معيشة الضعيف مع القوى ثلاثة عشر قرنا كاملة ففقدوا من صفات الانداد مافقدوا وكمنت بين جوانحهم خلال الضعفاء مع الاقوياء لوقفوا بين قومهم هذا وبين نواميس الطبيعة التى لاتتغير فى جميع أطوار البشر

الا أن المسلمين لم يقولوا هذا ولا أقل منه واعتبروا أنفسهم والأقباط سواء فى كل شئ من مقومات الاقوام والأمم ولكنهم لما سكتوا نطق غيرهم بالبهتان فقال الأقباط فى جرائدهم ان المسلمين جبناء فزوا من دينهم الاصلى واعتنقوا الاسلام هربا من ظلمه وان المسلمين متأخرون بينما الأقباط قد سبقوهم فى النهضة العلمية الحديثة بمراحل فهم أحق من أولئك بالقبض على أزمة أمور البلاد وادارة أحكامها وان لهم لذلك لمطالب شتى وهم لابد مدركون مايطلبون

تاريخ النهضة العلمية الحديثة فى مصر

ان مايدعيه الأقباط من السبق والتفوق على المسلمين فى النهضة العلمية الحديثة يدعونا الى البحث فى منشأ هذه النهضة وبدء خطواتها فى مصر ليعلم الناس حظ كل فريق من المصريين من هذه النهضة وليقدروا عمل السابق حق قدره فانه الأساس الذى يشاد عليه بناء رقى مصر الحالى والمستقبل

تولى المغفور له محمد على باشا أمور مصر فى أوائل القرن الماضى وهى فى أنزل درك الانحطاط وقد أخذت عليها مظالم المماليك ووباء الطاعون الفتاك الذى كان يجيق بها كل بضع سنين فيخلى ألوف المنازل من أهلها ويكاد يخلى بعض البلدان من سكانها ويدعها خرائب لاأنس بها ولا أنيس حتى انحط عدد سكان القطر المصرى فى ذلك العهد الى مالا يزيد عن مليونين من الانفس شيئا مذكورا وكانت نسبة الأقباط الى المسلمين اذ ذاك كنسبتهم اليهم فى عصرنا الحاضر لان المصائب الارضية والآفات السماوية كانت تصيب جميع سكان القطر على السواء

ولقد كان الأقباط فى ذلك العهد أيضا يشتغلون بمهنة الكتابة البسيطة فى الدواوين ودوائر الامراء ولدى ذوات البلاد وأعيانها كما كانوا يشتغلون بالصناعات اليدوية من حياكة وصباغة وصياغة ونجارة وغير ذلك مما يأتى بالكسب الكثير ولا يحتاج للعناء الكبير

فلما رأى محمد على باشا أن ينهض بالامة نهضة عصرية تأخذ بيدها الى مصاف الامم الراقية وقد ظهر سلطان العلم فى أوروبا وعلم كل ذى عقل سليم أنه لم تبق حياة للامم الا بمعونة ذلك السلطان القدير — فكر فى أن ينشئ المدارس العلمية على الطراز النافع فى البلاد وأن يجلب لها أساتذة من أوروبا تعلم الناشئة المصرية العلم النافع لها فى ميدان هذه الحياة الجديدة . وأن يرسل البعثات العلمية من أبناء مصر الى بلاد أوروبا حتى يتعلموا تعلما كافيا ويعودوا أساتذة لابناء البلاد فى معاهد التعليم بها

من ذلك التاريخ خطت الأمة المصرية فى سبيل النهضة الحاضرة الخطوة الاولى تلتها خطوات ينفسح مجالها حتى الآن ولا تزال محتاجة الى خطوات أوسع وجد أعظم وسعى أرقى وأعم حتى تصل الى الغاية التى تتمناها من حضارة المدنية العصرية وحتى تضمن وجودها فى مصاف الامم الراقية كما يليق بها وكما هى جديرة به

أنشأ محمد على باشا المدارس الكثيرة العالية والابتدائية فدخلها أبناء وادى النيل على اختلاف أديانهم وأجناسهم حتى الشركس والروم والارمن الا الأقباط وحدهم فانهم عافوها ولم يدخلوها كأنهم خافوا أن يشغلوا أولادهم عن الكسب زمنا ما وكأنهم رأوا أن لاحاجة لهم بالعلم مادامو قادرين على الكتابة البسيطة التى مبلغها وضع سطر تحت سطر وضم رقم الى رقم أو طرحه منه أو ضربه فيه أو قسمته عليه

أرسل محمد على باشا البعثات العلمية الى أوروبا فذهب فيها المشايخ من الازهر الشريف وابناء العمد والاعيان وأبناء الشركس والروم والارمن والسوريين ولم يذهب بينهم قبطى واحد لأن هؤلاء رأوا أن لاحاجة لهم بالسفر الى أوروبا ولو على نفقة الحكومة مادامو قادرين على حلب درها هنا بالوظائف الكتابية الكثيرة التى كان يتسع مجالها أمامهم كلما وضع نظام جديد فى مصر

وماذا كان يريد القبطى من اوروبا وعلمها اذا كان يكفى له ان يكون تلميذا بسيطا لكاتب من ابناء طائفته فى الديوان أو لصراف فى البلدة بضعة أشهر يتعلم فيها الخط و يعرف كيف يضع الرقم بجانب الرقم أو يحفظ صورة القدان أو يعرف كيف يكتب خانات القروش والبارات بازاء خانات القدان والقيراط والسهم فى دفتر الصراف واذا شئتم ايضاحا لهذا المقال فدونكم التفصيل الآتى :

البعثات العلميـــــة المصرية منـــذ نشأتها للآن

أول بعثة علمية أرسلها المغفور له محمد على باشا الى أوروبا كانت فى ســنة ١٢٤١ هجرية وكان عدد طلبتها ١٣٧ طالبا وقد لبثت فى اوروبا مدة ثمانى ســنوات وتسعة أشهر وهى البعثة التى نبغ منها امثـال رفاعة بك ومظهر باشا و بهجت باشا وغيرهم من كبار العلماء أصحاب اليد البيضاء على مصر

وقد كان فى هذه الارسالية أربعة من الارمن أحدهم ارتين بك والد سعادة يعقوب ارتين باشا وواحد من الاروام وعدة من أبناء الشركس وثلاثة من الاحباش ولم يكن بينهم قبطى واحد

ثم تلت هذه البعثة عدة بعثات أخرى كان فى الثانية منها محمد على باشا الحكيم وعارف باشا وغيرهما وفى الثالثة منها كان المرحوم على باشا مبارك والسيد صالح مجدى بك وحسين عوف بك وأفلاطون باشا وعبد العزيز باشا الهراوى واسماعيـل باشا الفلكى ومحمود باشا الفلكى وغيرهم من فطاحل العلماء . وكان فى هاته البعثات أيضا من كل الاجناس على اختلاف أديانهم حتى بلغ عدد تلاميذ الارساليات التى وجهها المرحوم محمـد على باشا الى أوروبا ٢٩٠ [1] ليس بينهم قبطى واحد مع كثرة ما كان يشوق والى مصر العظيم اذ ذاك جميع الطوائف الى ارسال أبنائهم الى أوروبا ليتعلموا على نفقة الحكومة

وقد بلغ ماأنفق على هذه البعثات الاولى مبلغ ٢٧٣٣٦٠ جنيها وهو مبلغ قليل فى جانب ماعاد بالنفع العظيم على البلاد لان هذه البعثات أنتجت عددا عظيما من كبار العلماء فى كل فن والاساتذة الذين عادوا الى بلادهم قد انكبوا على التأليف والترجمة وتنظيم المـدارس والتعليم فيها فكانوا أس النهضة العملية الحاضرة وكواكب سماء مصر المشرقة بنور العلم والعرفان

ثم جاء المرحوم عباس باشا وأراد أن ينسج على منوال سلفه الكريم فأرسل بعثة علمية بلغ عددها ٤٨ تلميذا أضيفت الى بقية البعثات السابقة وبلغ ماأنفق على هذه البعثة العباسية ٨٢٩٢٣ جنيها ولم يكن بين تلاميذهـا قبطى واحد أيضا

وفى زمن المرحوم اسماعيل باشا بلغ عدد المرسلين من التلاميذ الى أوروبا ليتعلموا فيها العلوم العالية المختلفة ١٥٥ تلميـــذا أنفق عليهم مبلغ ٣٣٧٣٨٦ جنيهـا ولم يكن بين جميع طلبتها من الاقباط ســوى ثلاثة أحدهم جرجس قدسى وهو أول تلميـذ قبطى بعث به الى أوروبا . وثانيهم مسيحه افندى لبيب . وثالثهم نسيم بك وصفى . والثلاثة قد عادوا من اوروبا كما يقول المثـل الافرنكى ثمرة جافة لانهم لبثوا فى وظائف الحكومة التى قلدوها حتى ظهر ضعفهم الكلى وانتهى أمرهم الى مايعلمه عارفوهم

وفى زمن المرحوم توفيق باشا قلّ عدد البعثة العلمية الى أوروبا فلم يرسل اليها فى عهده سوى أربعة وثلاثين طالبا على نفقة الحكومة ولم يكن للاقباط فيها حظ يذكر أيضا لانهم لم يكونوا قد ذاقوا لذة العلم الى ذلك العهد ولا صبوا اليه بميولهم للاسباب التى أشرنا اليها آنفا

ثم انقطعت البعثات من قبل نظارة المعارف العمومية زمنا بعد ذلك ولم تعد اليها الا منذ سنين قلائل وكانت فى تلك الفترة قاصرة على افراد يعدون على الأصابع من متخرجى دار العلوم ومدرسة المعلمين ليتلقوا مبادئ فن التربية فى فرنسا أو انكلترا . ثم اتسع نطاق البعثة العلميـة من قبل الحكومة بعد ســنة ١٩٠٧ حتى وصل عددها الآن الى ٥٩ طالبا يتعلمون على نفقة الحكومة علوما مختلفة فى بلاد مختلفة

على أنه فى عهد المرحوم توفيق باشا قد أرسل بعض الاغنياء أبناءهم الى أوروبا ليتعلموا فيها العلوم العالية على نفقة آبائهم فبلغوا اذ ذاك ٨٣ طالبا

---

(١) حصل خطأ فى الرقم وقت القاء الخطبة وصوابه ماذكر الآن

والى هنا يحق لنا أن نقول ان البعثات العلمية التى نقلت العلوم والمعارف من أوروبا الى مصر وكان لها أعظم عمل فى تكوين مصر الحديثة بدورها الجديد كانت اسلامية محضة ليس بينها الا نحو عشرين طالبا من الأرمن والروم والسوريين والاحباش وثلاثة من الاقباط وهؤلاء كانوا طلاب وظائف لاناشرى علوم ومعارف فى البلاد ولا آخذين بيد مصر الى ذرى الارتقاء العصرى الذى نشاهده الآن وان كان هو دون ما تطلب بمراحل

ولكن فى هذا العهد الاخير قد توجهت رغبات الاقباط كالمسلمين الى هجرة الاوطان فى طلب العلوم والمعارف وان لم يبلغوا فى هذا الصدد شأوا يضاهى شاوهم فى رغبة التعليم فى مصر

فقد بلغ عدد الطلبة المصريين فى العهد الاخير أى الى سنة ١٩١٠ بفرنسا وسويسره والمانيا وبلجيكا وانكلترا وايطاليا وأمريكا والاستانة وبيروت على نفقة آبائهم ٦٨١ طالبا . وباضافة هذا العدد الى البعثة المرسلة من قبل الحكومة يكون عدد جميع البعثات العلمية المصرية الحاضرة خارج القطر المصرى ٧٤٠ طالبا .

واذا شئت أن تعرف مقدار عدد الاقباط فى البعثات العلمية الموجودة الآن فى القارات المختلفة سواء على نفقة الحكومة أو على نفقة آبائهم فانهم لم يبلغوا خمسين طالبا أكثر من نصفهم فى كلية بيروت وأكثر من ثلثها على نفقة الحكومة . فنسبة الاقباط الى المسلمين فى البعثات العلمية الحاضرة كلها لاتكاد تبلغ ٧ فى المئة

وها كم جدولا احصائيا رسميا بعدد الطلبة المصريين فى كل الجهات التى أشرنا اليها وهم يتعلمون فى كل جهة منها (انظر الجدول رقم ١)

متى نهض الاقباط نهضتهم العلمية الحاضرة

أسلفت أن الاقباط لم يدخلوا المدارس العلمية التى أنشأها المرحوم محمد على باشا لتحصيل العلوم والمعارف اكتفاء بوسائل الكسب السهلة التى ألفوها فى البلاد

وأقول الآن انهم كذلك ظلوا على طريقتهم هذه فى عهد عباس الاول وسعيد وفى عهد اسماعيل أيضا الا أن بعض أبنائهم دخلوا المدارس فى عهد المرحوم اسماعيل باشا ثم فى عهد المرحوم توفيق باشا وكان بعضهم على قلتهم يتعلم قبل ذلك فى مدارس الفرير والجزويت تعلما محدودا . ولم يشتهر منهم الى آخر عهد المرحوم توفيق باشا كاتب ولا شاعر غير ميخائيل أفندى عبد السيد منشئ الوطن ووهبى بك ناظر المدارس القبطية

كانوا الى عهد الاحتلال واقفين موقفهم الاول جامدين عليه يخافون ان هم تعاموا العلوم العصرية خسروا مراكزهم فى دواوين الحكومة . ولكن منذ دخل الانكليز القطر المصرى وتداخلوا فى شؤون ادارة البلاد وباشروا قلب نظامات الحساب والكتابة فى السجلات الى الطرق الجديدة أجفل الاقباط إجفالا كبيرا وصاح رؤساء الاقسام منهم فى المالية يومئذ بالظلم الانكليز وبالخراب البلاد . ثم انتبهوا الى أمرهم فظهر لهم أنهم قد فرطوا فى طلب العلم تفريطا مضيعا فرأوا أن يتنبهوا شوطهم من جديد وأن يضاعفوا همتهم لتلافى بعض مافاتهم

وكان قد نبغ فيهم رجل عصامى قد رزقه الله ذكاء ممتازا وعقلا راجحا ونظرا بعيدا فى عواقب الامور ألا وهو الطبيب الذكر بطرس غالى باشا الذى كان قد وصل قبل عهد الاحتلال الى مركز سكرتير عموم نظارة الحقانية والى باشكاتب مجلس النظار ثم الى وكيل نظارة الحقانية بعناية كل من المرحوم شريف باشا ونوبار باشا اللذين كانا يحبانه كثيرا

ثم وصل من الرتب والالقاب الى رتبة ميرميران الرفيعة فى عهد الثورة العرابية (أى فى يونيو سنة ١٨٨٢) وقد طلبها له من المرحوم الخديو السابق عرابى باشا ويروى أنه يوم نال هذه الرتبة السامية جمع اليه الرؤساء الدينيين من طائفته وكثيرا من أعيانها ووقف بينهم خطيبا فقال :

« ان الأمة الاسلامية قد اغتصبت منا السلطة فأعينونى ببذل كل مجهوداتكم النافعة لأرد لكم ماقد تم »

سمعت هذه الرواية من أحد النظار الحاليين قبل نحو عشرين سنة وكان يومئذ فى وظيفة عالية بالنيابة العمومية نقلا عن المرحوم شفيق بك منصور فعلقت بذهنى علوق الدرن بالرئة حتى اتفق أنى قابلت ذلك الرجل الكبير بطرس غالى باشا فى مدينة فيشى سنة ١٩٠٣ وكانت قد تأكدت المودة بيننا هناك لكثرة ما كنا نجلس معا ونتسامر فعنّ لى أن أسأله بلطف عن مركز تلك الرواية من الصحة أوعدمها فتأوه تأوه السياسى المحنك وقال :

« أين نحن الآن وقد اغتصبت السلطة من صاحبها بيد الاحتلال فالواجب علينا جميعا أن نعمل لردها الى صاحبها الشرعى مولانا الخديوى المعظم »

وسواء كانت الرواية صحيحة أو لا فان المعلوم عند جميع الواقفين على الحقائق أن يقظة الأقباط التى ملأت عواطفهم بعد الاحتلال كانت كلها دلائل قوية على أن بطرس غالى باشا هو موقظ هذه الطائفة من سباتها العميق وأن الاحتلال كان هو الانذار الشديد لوجوب تلك اليقظة

فانه لما شرع فى تشكيل المحاكم الاهلية سنة ١٨٨٣ كان بطرس باشا يسعى جهده لادخال عدد كبير من الأقباط بين قضاتها وموظفيها دون أن تكون لهم معارف تؤهلهم للجلوس فى صفوف اخوانهم المسلمين على كراسى القضاء . ولكن أحد النظار عارض فى ترشيح العدد الكثير منهم وأقنع المرحوم شريف باشا أن لا يقبل كشف أسماء مرشحيهم بواسطة بطرس باشا على علاته

على أنه لم يتم أمر تشكيل المحاكم اذ ذاك حتى تغيرت وزارة المرحوم شريف باشا بالوزارة النوبارية بسبب مسئلة السودان فساعد نوبار باشا يومئذ على تحقيق آمال الطيب الذكر بطرس باشا غالى وعين عددا وافرا من الأقباط بين قضاة المحاكم حتى أنهم أخذوا حرقيال بك خليل من وظيفة بلوك أمين الى وظيفة قاض

غير أن عميد الأقباط الكبير لم يرضه أن يزج أبناء طائفته فى ميدان المنافسة الجديدة من غير أن يتسلحوا بسلاح العلم فكان يجمع اليه أعيانهم وأذكياءهم بين حين وآخر ليبث فيهم روح الغيرة والتدافع لتعليم أبنائهم

وقد أحسن كثيرا فى استنهاض أبناء طائفته ذلك الاستنهاض المحمى لأن فى نهوضهم نفعا كبيرا للبلاد مهما طوحت بهم الآمال والمطامع بعد ذلك

ومع هذا كله فقد أبطأوا كثيرا فى طرق أبواب المدارس العالية لتكون نهضتهم صحيحة وها كم خلاصة من تاريخ دخولهم المدارس المصرية العالية ومقدار ما أحرزوا من الشهادات فيها حتى الآن :

فمدرسة الحقوق الخديوية التى كان اسمها مدرسة الالسن والادارة قبل ذلك . وهى المدرسة التى كان يجب أن يرغبوا فيها قبل كل شئ منذ شعروا بحاجتهم للعلوم والمعارف لم يدخلها الأقباط الا فى سنة ١٨٨٥ وكان أول من تخرج منها اثنان منهم سنة ١٨٨٨ ثم اثنان أيضا سنة ١٨٨٩ ثم واحد فى سنة ١٨٩٠ ثم توالى دخولهم فيها بعد ذلك بكثرة

وقد بلغ عدد الذين تخرجوا منها ونالوا شهادة الحقوق منذ ١٨٨٧ أى منذ صدر الامر العالى باعطاء الشهادة العالية منها حتى الآن ٦٥٥ طالبا عدد المسلمين منهم ٤٩٨ وعدد الاقباط ١٣٧ والباقون من مسيحيين غير أقباط ومن اسرائيليين كما هو مبين فى الاحصاء الآتى (انظر الجدول رقم ٢)

وأما مدرسة الطب التى أنشئت فى عهد المرحوم محمد على باشا سنة ١٨٢٤ فلم يدخلها الاقباط الا فى سنة ١٨٨٨ وكان قبل هذا العهد قد دخلها ممرض قبطى رآه المرحوم محمد على باشا الحكيم رئيس هذه المدرسة ذكيا نشيطا نظيفا فساعده على مزاولة القراءة والكتابة وعلى تعلم الطب فى المدرسة حتى خرج منها طبيبا وكان هو الطبيب القبطى الوحيد فى ذلك العهد فوظفته الحكومة بوظيفة حكيمباشى لمديرية المنيا وقد ظل فيها زمنا مديدا واسم هذا الطبيب ابراهيم بك لبيب وكان محبوبا من جميع حكام المديرية وأعيانها .

وأول من نال من الاقباط شهادة الطب المصرية كان واحدا فقط سنة ١٨٩١ وقد بلغ عدد حاملى هذه الشهادة حتى الآن منهم ٦٦ طبيبا . أما حائزو هذه الشهادة منذ سنة ١٨٨٦ فيبلغون ٣٢٧ طبيبا من المسلمين سوى ٢٦ طبيبا من المسيحيين غير الاقباط كما هو مبين فى الجدول الآتى (انظر الجدول رقم ٣)

وأما مدرسة المهندسخانة فعلى قدم عهدها فى مصر اذ أنشئت سنة ١٨٣٤ أى فى عهد المرحوم محمد على باشا كمدرسة الطب لم يدخلها قبطى الا فى سنة ١٨٩٦ وكان أول من تخرج منها ثلاثة منهم سنة ١٨٩٨ وبلغ عدد من نالوا شهادتها (التى أنشئت بأمر عال فى سنة ١٨٨٧) حتى الآن ٣٦ مهندسا مقابل ١٤٨ مهندسا من المسلمين تخرجوا فى هذه المدة كما يعلم ذلك من الجدول الآتى (انظر الجدول رقم ٤)

وأما مدرسة المعلمين الخديوية التى كان اسمها قديما (مدرسة قلم الترجمة) وسميت باسم (مدرسة المعلمين الخديوية) فى سنة ١٨٨٩ فقد دخلها الأقباط فى سنة ١٨٨٨ وكان أول من تخرج منها واحد سنة ١٨٩١ ولم يتخرج منها حتى الآن منهم سوى أربعة فقط مقابل ٨٣ من المسلمين نالوا شهادتها فى هذه المدة التى أقفلت خلالها تسع سنوات كما هو مذكور فى الجدول الآتى (انظر الجدول رقم ٥)

وكذلك قل عن مدرسة المعلمين التوفيقية فانها من سنة ١٨٨٨ حتى الآن لم يخرج منها سوى ١٨ معلما قبطيا مقابل ٨٨ معلما من المسلمين كما تراه فى الجدول الآتى (انظر الجدول رقم ٦)

وزد على ذلك أن هناك مدرسة خصوصية عالية تخرج أساتذة للمدارس الأميرية لايدخلها الأقباط لان عمادها تعلم الآداب العربية والمبادئ الدينية الاسلامية مع علوم الحساب والجبر والهندسة والفلك والجغرافيا وكل مايلق فى المدارس الأميرية باللغة العربية وأعنى بها مدرسة دار العلوم الخديوية

وجملة الذين أحرزوا شهادتها منذ أنشئت (سنة ١٨٧٢) حتى الآن ٤٢٢ أستاذا يوجد منهم اليوم فى مدارس الحكومة بين نظار مدارس ومدرسين ومفتشين ومديرى كتاتيب ٢٩٤ شخصا وهم عمدة نظارة المعارف فى وظائفهم . والباقون ترقى أكثرهم فى وظائف الحكومة بين رؤساء محاكم وقضاة فى محكمة الاستئناف وقضاة فى بقية المحاكم الاهلية وبين رؤساء أقلام وكتبة فى مصالح الحكومة الخ كما تراه فى الجدول الآتى (انظر الجدول رقم ٧)

فأنتم ترون من هذا الملخص التاريخى للتعليم فى مصر أن الفضل كل الفضل فى ارتقاء مصر الحاضر للوظيفة الكبرى التى قام بها المسلمون وقد أحسنوا أداءها مدة قرن كامل سواء كان فى جلب أنوار المدنية والعلوم والمعارف من الخارج أو فى تأسيس المدارس وتنظيمها وتعليم أبناء مصر العلوم المختلفة فى الادوار المتعاقبة مع اشتغالهم بالتأليف وترجمة الكتب النافعة وأنهم الآن أساتذة المدارس النافعون المفيضون على الناشئة المصرية بركة العلوم والتربية ولم يشترك الاقباط فى أداء هذه الوظيفة السامية مع المسلمين بل كانوا عالة عليهم أولا ثم تلامذة لهم فى العهد الأخير

نعم انهم يمثلون دورهم فى تحصيل العلوم الآن كتلاميذ بغاية الهمة والنشاط وأنهم يتكبون على التعلم متكالبين لنيل الشهادات وسيلة لأخذ الوظائف

ولكن يخطئ من ينظر الى زيادة نسبتهم العددية فى مدارس الحكومة الآن فيجعلها مقياسا لدرجة تهذيبهم ويقول انهم أرقى فى درجات العلم والتهذيب من المسلمين

يخطئ من ينظر الى ثورتهم الحاضرة ولا يرجع بنظره الى الماضى الطويل الذى كانوا فيه واقفين جامدين لاهين بما تصل اليه أيديهم من فوائد الكسب بالوسائل والمهن التى ألفوها من قديم الزمان

يخطئ من ينظر الى ازدحامهم على أبواب المدارس وداخلها ولايلفت نظره الى الوراء ليرى الفراغ الفسيح الذى كان واجبا عليهم أن يملؤوه بجانب المسلمين الذين كانوا يشغلون مراكزهم فى تلك المعاهد العلمية زمنا طويلا

ويخطئ أكثر من ذلك من ينظر الى نهضتهم الحاضرة بعين الحسد والبغضاء فانما هم يتداركون فائتا كان فواته مخلا بصفوف الناهضين بالأمة فى سبيل رقيها وحضارتها ولكن من الواجب عليهم مع هذا أن لايجعلوا حركتهم العلمية السريعة الاخيرة كسلاح ذى حدين أحدهما لتوثيق عرى التضامن فما بينهم الى حد الافراط المضر الذى يسمى تعصبا والثانى لمحاربة اخوانهم المسلمين به فى سبيل نيل الوظائف والاستئثار بمصالح الحكومة فان كلا الغرضين مضر مفرق ممزق لأوصال الجامعة ومن الواجب عليهم أيضا أن يعلموا أنهم اذا أحرجوا صدور المسلمين فى الأمرين لم يحدوا مغبة عملهم والجاهل المغرور من يعتقد أن الفئة الصغرى يمكنها أن تزحزح الفئة الكبرى من مكانها بالعنف والمغالبة

ولقد بقى بعد ذلك أن ننظر نظرة عامة لحظ المسلمين والأقباط من التعليم فى العصر الحاضر ضاربين المثل بما فى مدارس الحكومة على اختلاف درجاتها لأنها الميزان الحقيق لمعرفة النصيب العلمى لكل من الفريقين ولانه موضع انتباه العنصرين وهو الذى ينفق عليه من خزينة الحكومة

ونكتفى فى ذلك ببيان تلاميذ العنصرين فى سنة ١٩٠٠ وفى سنة ١٩٠٥ وفى سنة ١٩١٠ حتى يكون لدينا ثلاثة أمثلة بين الواحد والآخر خمس سنوات

فقد كان مجموع التلاميذ المسلمين فى مدارس الحكومة الابتدائية والثانوية والخصوصية والعالية سنة ١٩٠٠ بالغا ٥٩٨٤ تلميذا ومجموع الطلبة الاقباط فيها أيضا ١٥٥٥ تلميذا وكانت نسبة الطلبة المسلمين يومئذ الى مجموع ما فى مدارس الحكومة منهم ٧٧,١ فى المائة حيث كانت نسبة طلبة الاقباط فيها الى المجموع العام ٢٠ فى المائة والباقى من أهل الديانات الاخرى

وكان مجموع التلاميذ المسلمين فى كل مدارس الحكومة سنة ١٩٠٥ بالغا ٧٩٨٩ تلميذا ومجموع طلبة الاقباط يومئذ ١٨١٥ تلميذا . وكانت نسبة التلاميذ المسلمين الى مجموع تلاميذ مدارس الحكومة يومئذ ٧٩,٥ فى المائة حيث نزلت نسبة الطلبة الاقباط مع ذلك المجموع الى ١٨,١ فى المائة والباقى من أبناء الديانات الاخرى

ثم ترقى عدد الطلبة المسلمين بكل المدارس المذكورة فى السنة الماضية وهى سنة ١٩١٠ الى مبلغ ١١٠٣٨ تلميذا حيث بلغ عدد الطلبة الاقباط فيها ٢٢٥٦ تلميذا فكانت نسبة الطلبة المسلمين الى مجموع تلاميذ المدارس كلها ٨١,٩ فى المائة ونزلت نسبة الطلبة الاقباط فيها الى ١٦,٨ فى المائة

وهذا يدل على أن نسبة الطلبة الاقباط قد نزلت فى السنوات العشر الماضية من ٢٠ فى المائة الى ١٦,٨ فى المائة وان نسبة الطلبة المسلمين فى مدارس الحكومة قد زادت فى تلك المدة بقدر ٤,٨ فى المائة

ولكنه من جهة أخرى يدل أيضا على أن الاقباط يتعلمون فى مدارس الحكومة لا على نسبتهم العددية مع المسلمين ولا على نسبة ثروتهم فى البلاد بل على مقدار ثلاثة أضعاف النسبة العددية وعلى الضعفين من نسبة ثروتهم الخاصة بهم

وليس هذا وحده الذى يتمتع به الاقباط فى نهضتهم العلمية من خزينة الحكومة على حساب المسلمين بل هناك تمتع آخر يتمتع به الاقباط على حساب اخوانهم هؤلاء ولا يكادون يذكرون فضلهم عليهم فيه

هناك مدارس كثيرة ينفق عليها من أوقاف المسلمين ويتعلم فيها أبناء الاقباط بجانب أبناء المسلمين كتفا لكتف وعلى نسبة عددية مرتفعة خلافا لنص شروط الواقفين ولم يفكر الاقباط يوما بأنهم مدينون فى ذلك لاخوانهم المسلمين فيعرفوا لهم كرمهم وتسامحهم

ولو أنهم فكروا فى ذلك ماشنوا الغارة على الحكومة وعلى مجالس المديريات منذ صدر قانون مجالس المديريات الجديد وأباح لها أن تجبى خمسة فى المائة من ضريبة الاطيان ينفق بعضها على التعليم الاعلى فى الكتاتيب وقالوا كيف تكون هذه الكتاتيب اسلامية تعلم القرآن ونحن ندفع حصة من هذه الضريبة التى تنفق عليها

ولقد ظلوا على نغمتهم هذه يشكون ويتظلمون من جور المسلمين قبل جباية ضريبة الخمسة فى المائة وقبل انفاق درهم منها على الكتاتيب وبعد ذلك حتى مع نيلهم حقهم منها كما أفاض تقرير لجنة المؤتمر فى بيانه وأظهر أنهم حاصلون على أكثر من قسطهم من هذه الضريبة أيضا فى أكثر المديريات بينما بعض المديريات الاخرى لم تبدأ فى العمل حتى الآن لا لمصلحة المسلمين ولا لمصلحة الاقباط . ولا حاجة لان أعود الى موضوع قد شرحه الخطباء قبلى شرحا وافيا

ولكنى أرى من تمام الفائدة أن أبين لحضراتكم ماهى المدارس التى حقها أن تكون خاصة بالمسلمين وقد أخذ فيها الاقباط نصيبا يوازى نصيبهم من مدارس الحكومة التى ينفق عليها من خزينتها العامة

المكاتب الأهليـــــة

يوجد نوع من المـدارس التى تديرها نظارة المعارف تسمى المكاتب الاهليـة وتسمى أيضا الآن مـدارس مضافة الى أسماء الاماكن التى هى فيها . وهى الآن :

(١) مدرسة المنيا (٢) مدرسة بنى سويف (٣) مدرسة أسيوط (٤) مدرسة الفيوم (٥) مدرسة الجيزة (٦) مدرسة السويس (٧) مدرسة طنطا (٨) مدرسة شبين الكوم (٩) مدرسة الزقازيق (١٠) مدرسة دمنهور (١١) مدرسة القربية (١٢) مدرسة الجمالية (١٣) مدرسة عابدين (١٤) مدرسة الحسينية (١٥) مدرسة باب الشعرية (١٦) مدرسة بنها وكانت فى قليوب أولا (١٧) مدرسة دمياط (١٨) مدرسة سوهاج (١٩) مدرسة بور سعيد (٢٠) مدرسة حلوان

تلك عشرون مدرسـة كانت تسمى المكاتب الاهلية وكان ينفق عليها ولا يزال ينفق عليها من أموال أوقاف اسـلامية منها ريع تفتيش الوادى الذى لايزال وقفه تحت نظر الجناب العالى ومسجلا فى سجلات الاوقاف ولكن الحكومة تديره بواسطة نظارة الاشغال العمومية وتعطى فاضل ريعه كما تقول الى نظارة المعارف لتنفقه على هذه المدارس فوق ماتأخذه من مصاريف التلاميذ

ولتفتيش الوادى وانشاء المكاتب الاهلية حكاية تاريخية نوردها هنا لتعلموا أصـلها وفصلها . ان أراضى وادى الطميلات المعروفة الآن بتفتيش الوادى كان يبلغ مسطحها قبل الآن ٢٢ ألف فدان ووصلت فى مساحة فك الزمام الاخير سنة ١٨٩١ الى ٢٠٥٣٩ فدانا وهى من ضمن الاراضى التى كانت أخذتها شركة قنال السويس بثمن بخس فى عهد المرحوم سعيد باشا

وكان غرض الشركة أن توجد فى تلك الارض مستعمرة فرنساوية تساعدها على القيام بأعمال انشاء القنال خصوصا وأنها كانت فى ذلك الوقت أرضا خصبة تفيها حاجتها من المؤونة والخضر والحوم و يقوم الفلاحون فيها بخدمة الشركة خدمة كبيرة

ولكن بعـد أن تم للشركة أخذ امتياز القنال ورأت أن أرض التفتيش تفسـد بعـد انشاء الترعة الاسماعيلية ومرورها عليها [1] فضلت أن تترك هـذه الارض للحكومة المصرية وأن تحـل نفسها من قيودها الطويلة ووسـطت فى ذلك نابليون الذى رضيه المرحوم الخديو الاسـبق حكما بين الشركة وبين الحكومة الخديوية فقضى لصالح الشركة وكان هو صالح الحكومة أيضا لأنه لايعـلم أحد ماذا كانت مغبـة اسـتعمار الفرنساويين لعشرات ألوف من الأفدنة لأن الاجارة لم تكن قاصرة على أراضى وادى الطلميلات

على أنه كان لابد من حيلة قانونية لابطال العقد بجمع المرحوم اسماعيل باشا كبار أعيان الوجه القبلى والوجه البحرى من المسلمين الى مأدبة كبرى فى المولد الأحمدى وفى هذه المأدبة السامية حسن لهم أن يشـتروا أرض تفتيش وادى الطميلات المؤجر للشركة الفرنسـاوية وأن يجعلوا ريع هـذا التفتيش وقفا على تعليم أبنائهم فى مدارس تنشأ لهذا الغرض فجادوا بالمـال الكثير وكان الذى يدفع ٥٠٠ بنتو يومئذ يحق له الجلوس على المـائدة الخديوية التى يرأسها الخديو نفسـه والذى يدفع أربعمائة بنتو يحق له الجلوس على المـائدة التى يرأسها رئيس الحكومة اذ ذاك والذى يدفع أقل من ذلك يجلس على المـائدة التى تليهـا وكان أقل مبلغ يدفع اذ ذاك مائة بنتو ودافعها يجلس على آخر مائدة يرأسها مدير المديرية وقتئذ

وعلى ذلك دفعت الاموال وفوض المتبرعون بها المرحوم اسماعيل باشـا فى شراء تفتيش الوادى هبة لتعليم أولادهم فى مدارس تنشأ لذلك وتسمى بالمكاتب الاهلية . وكان مدير المدارس يومئذ المرحوم شريف باشـا فأمره الخديو الأسبق باتمـام أمر شراء التفتيش وبعمل الوقفية المذكورة

واتمـاما لهذا العمل صدر أمر عال فى ٩ رمضان سنة ١٢٨٣ (١٥ يناير سنة ١٨٦٧) يتضمن هبة أرض هذا التفتيش للصرف من ايراداته السنوية على المكاتب الاهلية

---

(١) واتفق أن الدولة العلية اعترضت على أخذ الشركة أرضا واسعة بهذا المقدار لتستعمرها

على أن مصروفات تلك المكاتب لم تكن قاصرة على ريع هذا التفتيش بل هناك ايرادات أخرى ناتجة من أملاك اشتريت من ايراداته ومن أملاك أخرى آلت للحكومة من أسر اسلامية انقرضت وحولها بيت مال المسلمين يومئذ بمقتضى أوامر عالية على المكاتب الاهلية

ولما فتح شارع محمد على فى عهد الخديو الأسبق وكان على رأسه من جهة الازبكية مقبرة واسعة للمسلمين تسمى مقبرة المناصرة صدرت أوامر الحكومة اذ ذاك بمنع الدفن فيها. ثم صدر الامر أيضا بنقل رفات الأموات منها الى الجامع المشهور الآن بجامع العظام قريبا من شارع عبد العزيز وسلمت أرض المقبرة وقدرها ١٩٩٥٠ مترا الى ادارة المكاتب الأهلية للانتفاع بها بمقتضى أمر عال صادر فى ١٥ صفر سنة ١٢٨٧ هجرية (١٦ مايو سنة ١٨٧٠) ثم ضمت اليها ٢٧٣٥ مترا اشتريت بجانبها من مال المكاتب الأهلية

وبمقتضى اتفاق حصل بين ادارة المكاتب الأهلية اذ ذاك وبين ديوان الأوقاف بنى سوق الخضار الجديد مكان مقبرة المناصرة ثم بنيت العمارة التى أمامه على نفقتهما وصار نصف ايراد سوق الخضار ونصف ايراد العمارة الجديدة من الموارد التى ينفق منها على المكاتب الأهلية

ومن الأطيان التى آلت الى المكاتب الأهلية بواسطة اقراض عائلات اسلامية ماتبلغ مساحته ألف فدان بمديريات الجيزة والفيوم وأسيوط والقليوبية والمنوفية والغربية وأملاك عقارية بطنطا وأرض خالية من الزراعة وحصص شائعة فى منازل بالقاهرة مما آل للمرحوم حليم باشا وحصل التنازل عنها للمكاتب الأهلية بمقتضى أمر عال صادر فى ١٠ شوال سنة ١٢٩٠ هجرية (أول دسمبر سنة ١٨٧٤)

وهناك أملاك وعقارات مختلفة بالقاهرة والأقاليم آلت أو تنازل عنها ملاكها للمكاتب الأهلية وصرح القاضى الشرعى ببيعها وصدر أمر عال فى ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٨٨ (٣ يونيو سنة ١٨٧١) بأن يشترى بقيمتها سندات من الدين المصرى على ذمة المكاتب الأهلية

ولقد بلغ مجموع ايرادات تفتيش الوادى وبقية الأطيان والعقارات التابعة للمكاتب الأهلية وفوائد سندات الدين المصرى فى سنة ١٨٩٥ مبلغ ٢٥١٢٥ جنيها مصريا بعد الذى صرف على ادارة تلك الأطيان والأعيان وبعد أموالها وعوائدها

وأما الآن فقد بلغت ايرادات تفتيش الوادى الذى تديره نظارة الأشغال وحده مبلغ ٥٤٥٠٠ جنيه مصرى أعطت منه نظارة المعارف هذه السنة نحو ٢٢ ألف جنيه واختصت بالباقى فى نظير ادارة التفتيش واصلاحه

ولقد كانت ادارة المكاتب الأهلية مصلحة قائمة بنفسها تحت مراقبة ادارة المدارس العمومية من عهد انشائها الى سنة ١٨٨٦ حيث صدر أمر كريم باتباعها الى ديوان الأوقاف العمومية اذ ذاك

والى ذلك الوقت لم يكن بالمكاتب الأهلية تلاميذ من الأقباط لأنها كانت خاصة بالمسلمين تبعا لمصدر ايراداتها ثم تسومح فى دخولهم بعد ذلك مع أنها كانت تابعة لديوان الأوقاف الذى كان يعد فى ذلك الحين نظارة من نظارات الحكومة

فلما فصلت الأوقاف عن الحكومة رأت هذه أن يستقل ديوان الأوقاف باستغلال ايراداته وأن لا يشتغل بالتعليم فصدرت ارادة سنية فى سنة ١٨٨٩ باعادتها مرة أخرى الى نظارة المعارف ولكنها كانت مستقلة بميزانية على حدتها

وفى تلك السنة كان عدد المكاتب الأهلية ١٨ مدرسة فقط وعدد من بها من التلاميذ ٢٢٠٢ بلغ عدد الأقباط بينهم ١٤٥ أى على نسبة ٦,٥٨ ٪

أما الآن فعدد مدارس المكاتب الأهلية قد عاد الى عشرين كما كان حين انشائها وبلغ عدد جميع تلاميذها ٤٩٤٢ تلميذا بينهم ٩١٢ تلميذا من الأقباط أى بنسبة ١٨,٤٥ فى المائة

مدارس الاوقاف وكتاتيبها

وهناك نوع من المدارس يسمى مدارس أو مكاتب الاوقاف غير مدارس المكاتب الاهلية . وهذه المدارس قد أنشأها ديوان الاوقاف قديما بموجب نصوص وقفيات أهلية كوقف السلطان قلاوون ووقف شيخون وغيرهما ومن أوقاف خيرية أخرى نص الواقفون فيها على أن ريعها ينفق على تعليم أولاد فقراء المسلمين

وكانت تتعاقب ادارة هذه المدارس أيضا بين نظارة المعارف ونظارة الاوقاف خصوصا وأنه فى كثير من الاحيان كان يتولى النظارتين ناظر واحد

وفى سنة ١٨٨٩ صدر أمر عال بأن ديوان الاوقاف لايباشر التعليم وأن تضاف ادارة مدارس الاوقاف كالمكاتب الاهلية الى نظارة المعارف ومن تلك السنة أخذ ديوان الاوقاف يدفع لنظارة المعارف مبلغ ٤٦٠٠ جنيه سنويا ثم تدرج فى الزيادة حتى وصلت فى السنة الحاضرة أى سنة ١٩١١ الى مبلغ ١٩٦٠٠ جنيه ينفق منها على مدارس الاوقاف وعلى كاتيب الاوقاف التى تبلغ ١٤٤ كتابا وهذا خلاف مبلغ الاعانة السنوية التى يدفعها ديوان الاوقاف الى نظارة المعارف لينفق على ترميم أماكن تلك المدارس وقدره خمسة آلاف جنيه فيكون مجموع مايدفعه الاوقاف سنويا لهذا النوع من المدارس والكاتيب ٢٤٦٠٠ جنيه

أما مدارس الاوقاف هذه فهى :

(١) مدرسة محمد على (٢) مدرسة المحمدية (٣) مدرسة عباس للذكور (٤) مدرسة عباس للاناث (٥) مدرسة معلمات الكاتيب ببولاق (٦) مدرسة العقادين (٧) مدرسة النحاسين

ولم يكن بمدارس الاوقاف حينما أتبعت بنظارة المعارف العمومية سنة ١٨٨٩ تلميذ واحد غير مسلم عملا بشروط واقفى موارد ريعها وكان مجموع تلاميذها اذ ذاك ٦٧٢ تلميذا

أما الآن فقد بلغ عدد تلاميذها ١٨٨٧ تلميذا بينهم ٢٤٢ من الاقباط فنسبة الاقباط فيها الآن الى مجموع تلاميذها ١٢,٨٢ فى المائة

هذا وقد بلغ ريع جميع الاطيان الموقوفة على المكاتب الاهلية ومدارس الاوقاف فى سنة ١٩١٠ مبلغ ٣٤١٠٥ جنيهات يضاف اليها ريع الاملاك الموقوفة العقارية وقدره ٥٨١٠ ويضاف اليها المخصص من ديوان الاوقاف وقدره ٢٤٦٠٠ فيكون مجموع ماتأخذه نظارة المعارف من ريع الاوقاف الاسلامية ٦٤٥١٥ جنيها

فاذا أضفنا الى هذا المبلغ مجموع مصاريف التلاميذ الذين يتعلمون فى المكاتب الاهلية ومدارس الاوقاف زاد ايرادها على مائة ألف جنيه وهو يوازى ميزانية نظارة المعارف كلها قبل خمس عشرة سنة

من هذا البيان التفصيلى ترون أن المسلمين تسامحوا كثيرا الى حد أن يحق لغيرهم أن يرميهم بالغفلة ويحق للاقباط خصوصا أن ينكروا جميلهم معهم وأن يطمعوا فيهم هذا الطمع الاشعبى وأن يصيحوا فى وجوههم صيحة السخرية والاستهتار وكيف لايكون ذلك والحكومة تساعدهم على صيحتهم هذه فتقرر مع هذا كله أن يعلم الدين المسيحى للتلامذة الاقباط فى هذه المدارس التى ينفق عليها من أوقاف المسلمين

ماهو الدين الذى يجب تعليمه فى مدارس الحكومة

الدين الرسمى للحكومة المصرية هو الاسلام أولا بحق الفتح الاسلامى الذى استمر حكمه من سنة ٢٠ هجرية حتى الآن . وثانيا بحق حكم الاغلبية للامة المصرية التى يبلغ عدد المسلمين فيها الى نسبة ٩٢ فى المائة من مجموع سكانها بين قبط ويهود ونزلاء من كل الطوائف والاديان . وثالثا لان السيادة على مصر فى هذا العصر لخليفة المسلمين مولانا السلطان محمد الخامس كما كانت لخلفاء آل عثمان منذ بويع فيها السلطان سليم الاول فى سنة ٩٢٣ هجرية وليس للامتيازات التى نالتها العائلة الخديوية الكريمة من عهد المغفور له محمد على باشا وضمنتها الدول بمؤثرة شيأ فى هذه السيادة لأنها خاصة بكيفية ادارة مصالح الحكومة وحافظة مع ذلك لحقوق السيادة العليا على مصر للدولة العلية التى دينها الرسمى الاسلام حفظا تاما وهذا الخراج الذى تدفعه مصر سنويا . وهذه الراية الهلالية التى تخفق على رؤسنا . وهذه السكة المضروبة على نقودنا باسم السلطان محمد الخامس . وهذه العلامات الرسمية للجيش وفى كساوى الرتب التى تحلى بها . وهذه القيود المقيدة بها مصر فى عقد المعاهدات التجارية مع منعها من عقد المعاهدات السياسية . وهذا القاضى الأكبر الذى يعين لمصر من قبل جلالة الخليفة كلما خلا منصبه منه الخ الخ كلها صكوك رسمية تسجل على مصر أنها لاتزال تحت سيادة الدولة العلية الاسلامية بالرغم من وجود الاحتلال الانكليزى الذى أعلن مرارا أنه لايمس تلك الحقوق المقدسة بشئ

وأنه لايزال المعتمد الانكليزى فى مصر يعين بتصديق جلالة السلطان الاعظم فان لم يصدر فرمان شاهانى بالتصديق على تعيينه فلا يمكن لخديو مصر أن يقبله معتمدا لدولته بل ان هذا الفرمان يسجل فى سجل المحكمة الشرعية الكبرى بأمر قاضى مصر كما يسجل فى سجلات المعية السنية بأمر الحضرة الخديوية

فالقول بأن حكومة مصر لادين لها أو لها دينان لادين واحد قول لايصدر الا عن شخص لايدرى مايقول

وفى كل الممالك المتدينة بدين رسمى يمنع قطعيا تعليم دين سواه فى مدارس حكومتها فما فعلته نظارة المعارف فى هذا الباب من جواز تعليم الدين المسيحى للاقباط فى مدارسها لاينطبق على القواعد المرعية فى جميع الحكومات والممالك ويعد اخلالا بحقوق الأمة والحكومة الأساسية وامتيازا لطائفة من طوائف الأمةلامسوغ له على الاطلاق

ولما تقدم كله

أتمس من المؤتمر المصرى أن يقرر مايأتى :

أولا ـ فصل جميع مدارس المكاتب الاهلية ومدارس الاوقاف عن نظارة المعارف وجعلها ادارة قائمة بذاتها يراعى فيها تنفيذ شروط الواقفين

ثانيا ـ ابطال تعليم الدين المسيحى من جميع مدارس الحكومة لانه لايجوز تعليم غير الدين الرسمى فيها كما هو المتبع فى الممالك المتمدينة

جدول احصائى نمرة ١

احصاء البعوث المصرية فى سنة ١٩١٠

اسم جهة التعليم	آداب	أعمال كاوتشوك وما يلحق	تجارة	صناعة التعليم	علوم	اقتصاد سياسى ومالى	هندسة	صناعة اسنان	طب	زراعة	حقوق	جملة
فرنسا وبلادها	...	١٤	٨	٣	٥	...	٥	...	٤٠	...	١٩٤	٢٦٩
سويسرا	...	١٠	...	...	...	...	...	...	٤	...	٦	٢٠
المانيا	٢	...	...	...	...	...	١	...	٧	...	..	١٠
النمسا	...	٥	...	...	...	...	٥	...	٤	...	٦	٢٠
أمريكا	...	...	...	...	...	...	...	٧	١٨	...	...	٢٥
انجلترا	٣	١٥٤	...	٣٩	...	٤	٣٢	...	١٨	٤	١	٢٥٥
ايطاليا	...	...	...	١	...	...	...	...	...	...	...	١
جهات مختلفة مثل بلجيكا وغيرها والقسطنطينية	...	٥٠	...	...	...	...	...	...	...	...	...	٥٠
كليات الشام	...	٩٠	...	...	...	...	...	...	...	...	...	٩٠
	٥	٣٢٣	٨	٤٣	٥	٤	٤٣	٧	٩١	٤	٢٠٧	٧٤٠

جدول احصائى نمرة ٢ عن مدرسة الحقوق الخديوية
عن الطلبة الحاصلين على دبلوم

السنوات	مسلمون	أقباط	غير أقباط	اسرائيليون	جملة
١٨٨٧	١٤	...	...	...	١٤
١٨٨٨	٩	٢	...	...	١١
١٨٨٩	١٠	٢	...	١	١٣
١٨٩٠	١٠	١	...	...	١١
١٨٩١	٦	٦	...	...	١٢
١٨٩٢	٥	٢	...	...	٧
١٨٩٣	٥	...	...	...	٥
١٨٩٤	١٢	...	...	...	١٢
١٨٩٥	١٨	٧	٢	...	٢٧
١٨٩٦	٢٥	٤	٢	...	٣١
١٨٩٧	١٩	١	...	...	٢٠
١٨٩٨	١١	٦	...	...	١٧
١٨٩٩	١٢	٣	...	...	١٥
١٩٠٠	٢١	١	...	...	٢٢
١٩٠١	٩	٤	...	...	١٣
١٩٠٢	٨	٤	١	...	١٣
١٩٠٣	٢٦	٦	١	...	٣٣
١٩٠٤	٢٣	١٠	...	...	٣٣
١٩٠٥	٢٢	٨	١	...	٣١
١٩٠٦	٣٣	٦	١	...	٤٠
١٩٠٧	٣٨	١٣	٢	...	٥٣
١٩٠٨	٤٥	١٤	٢	...	٦١
١٩٠٩	٥٥	١٦	...	١	٧٢
١٩١٠	٦٢	٢١	٤	٢	٧٩
	٤٩٨	١٣٧	١٦	٤	٦٥٥

أنشئت هذه المدرسة فى سنة ١٨٦٧ ميلادية باسم مدرسة الادارة والالسن ولم يدخلها طلبة أقباط لغاية سنة ١٨٨٥ الا جرجس قدسى ونسيم وصفى اللذين أرسلا مع أقرانهما الى فرنسا وعادا بعد أن تمما بها وخدما الحكومة كأقرانهما ثم فصلا منها للاسباب الخاصة بكل منهما

فانه بعد فتح المحاكم ابتدأ دخول الاقباط فيها من سنة ١٨٨٥ وكان أول خروجهم منها فى سنة ١٨٨٨ وكان يبعث أغلب طلبة هذه المدرسة بالقرب من عهد افتتاحها وتتميمهم دروسها الى فرنسا وكان متوسط طلبة كل فرقة والذين يخرجون منها سنويا ومن تلك البعثات نحو عشرة تقريبا. وكان يعطى لمن يتم ولم يرسل الى فرنسا شهادة نهائية ومن أول سنة ١٨٨٧ صدر أمر باعطاء دبلوم فى الحقوق لمن يتم دراسته بها وجملة من خرج بعد صدور هذا الامر الاخير للآن موضح أعلاه من مسلمين وأقباط وغير أقباط

جدول احصائى نمرة (٣) عن مدرسة الطب

عن الطلبة الحاصلين على دبلوم

السنوات	مسلمون	أقباط	غير أقباط	اسرائيليون	جملة
١٨٨٦	١٥	٠	١	...	١٦
١٨٨٧	٢١	٠	١	...	٢٢
١٨٨٨	٢٥	٠	٢	...	٢٧
١٨٨٩	٣٢	٠	٢	...	٣٤
١٨٩٠	١٣	٠	٠	...	١٣
١٨٩١	٢٩	١	٠	...	٣٠
١٨٩٢	١٠	٠	١	...	١١
١٨٩٣	٣٢	٣	١	...	٣٦
١٨٩٤	١٣	٢	١	...	١٦
١٨٩٥	٩	١	٠	...	١٠
١٨٩٦	١٤	٠	٤	...	١٨
١٨٩٧	٦	٠	٣	...	٩
١٨٩٨	٣	٢	١	...	٦
١٨٩٩	١	٠	١	...	٢
١٩٠٠	٧	٤	١	...	١٢
١٩٠١	٩	٢	٠	...	١١
١٩٠٢	٩	٣	٠	...	١٢
١٩٠٣	٧	٥	٠	...	١٢
١٩٠٤	١٠	٢	٢	...	١٤
١٩٠٥	١٠	٦	١	...	١٧
١٩٠٦	١٢	٧	١	...	٢٠
١٩٠٧	١٣	٨	١	...	٢٢
١٩٠٨	٥	٤	١	...	١٠
١٩٠٩	٨	٨	٠	...	١٦
١٩١٠	١٤	٨	١	...	٢٣
	٣٢٧	٦٦	٢٦	...	٤١٩

أنشئت هذه المدرسة فى سنة ١٨٢٤ ميلادية وتخرج منها أطباء فى سنة ١٨٣٠ وكان متوسط من يخرج منها سنويا ومن الارساليات التى كانت ترسل منها الى أوربا ٢٥ طبيبا سنويا لخدمة الجيش المصرى وحكومة مصر والسودان ولم يكن بين طلبة هذه المدرسة قبل سنة ١٨٨٦ طالب قبطى بل كان قد رأى المرحوم محمد على باشا رئيس المدرسة الطبية ممرضا قبطيا اسمه ابراهيم لبيب فاستنبهه فساعده فى مزاولة تعلّم القراءة والكتابة وظل طالبا ملحقا بالمدرسة حتى حصل على الشهادة النهائية وخدم طبيبا وكان آخر خدماته حكيمباشى مديرية المنيا وهو الطبيب الذكر ابراهيم بك لبيب والذين خرجوا من المدرسة منذ افتتاحها لغاية سنة ١٨٨٥ ولم يرسلوا الى أوربا كانوا يمنحون شهادة نهائية دراسية ثم فى سنة ١٨٨٦ صدر أمر باعطاء من يتم دراسته بها (دبلوم طبيب) وقد وضح أعلى هذا عدد من حصل على دبلوم طبيب من المسلمين والاقباط وغيرهم من سنة ١٨٨٦ لغاية سنة ١٩١٠ ومنه يعلم أن أول دخول طلبة أقباط بهذه المدرسة كان فى سنة ١٨٨٦ فقط وخرج هذا الطالب من المدرسة فى سنة ١٨٩١

جدول احصائى نمرة (٤) عن مدرسة المهندسخانة

عدد الطلبة الحاصلين على دبلوم

السنوات	مسلمون	أقباط	غير أقباط	اسرائيليون	جملة
١٨٨٧	٨	٠	٠	...	٨
١٨٨٨	٧	٠	٠	...	٧
١٨٨٩	٥	٠	٠	...	٥
١٨٩٠	٧	٠	٠	...	٧
١٨١١	٩	٠	٠	...	٩
١٨٩٢	٣	٠	٠	...	٣
١٨٩٣	٧	٠	٠	...	٧
١٨٩٤	١٠	٠	٠	...	١٠
١٨٩٥	٤	٠	٠	...	٤
١٨٩٦	٣	٠	٠	...	٣
١٨٩٧	٢	٠	٠	...	٢
١٨٩٨	٢	٠	٠	...	٢
١٨٩٩	٥	٣	١	...	٩
١٩٠٠	٢	٠	٠	...	٢
١٩٠١	٨	٢	٠	...	١٠
١٩٠٢	١٢	٢	١	...	١٠
١٩٠٣	٦	٣	١	...	١٠
١٩٠٤	٨	١	٠	...	٩
١٩٠٥	٢	٠	١	...	٣
١٩٠٦	١	٣	٠	...	٤
١٩٠٧	١	٢	٠	...	٤
١٩٠٨	٥	٥	١	...	١١
١٩٠٩	١٦	١٢	٠	...	٢٨
١٩١٠	١٤	٣	٠	...	١٧
	١٤٨	٣٦	٥	...	٨٩

انشئت هذه المدرسة فى سنة ١٨٣٤ فى بولاق وألغيت سنة ١٨٥٤ ثم فتحت سنة ١٨٥٨ بالقلعة السعيدية ثم ألغيت فى سنة ١٨٦١ ثم فتحت سنة ١٨٦٦ بالعباسية ونقلت سنة ١٨٦٨ لدرب الجاميز ثم نقلت أخيرا بالجيزه ولم يدخلها تلاميذ أقباط الا فى سنة ١٨٩٦ وأول سنة خرج منها طلبة أقباط هى سنة ١٨٩٩ وكان يعطى لمن يخرج منها شهادة نهائية وفى سنة ١٨٨٧ صدر أمر باعطاء دبلوم لمن يتم دروسها وكذلك ينال الدبلوم كل من نجح ممن بعث به الى أوربا

وكان متوسط من يخرج من المدرسة سنويا عشرة قبل سنة ١٨٨٧ وموضح أعلاه احصاء من حصل على دبلوم من المسلمين والاقباط وغيرهم من وقت صدور الامر باعطاء دبلوم لغاية الآن ولم يبعث بطلبة أقباط ضمن بعثات أوربا الخاصة بالمهندسين مطلقا ولا لمهندسين الطبجية ولا لأركان الحرب ولا للفروع الحربية الأخرى

جدول احصائى نمـــرة ٥

عن مدرســـة المعلمين الخـــديوية

عدد الطلبـــة الحاصلين على دبلوم

السنوات	مسلمون	أقبـاط	غير أقبـاط	اسرائيليون	جمـــلة
١٨٨٨	١٩	...	...	...	١٩
١٨٨٩	٩	...	...	...	٩
١٨٩٠	...	...	...	...	...
١٨٩١	٧	١	...	...	٨
١٨٩٢	١٢	١	...	...	١٣
١٨٩٣	٦	...	...	..	٦
١٨٩٤	٤	...	...	...	٤
١٨٩٥	٢	...	...	...	٢
١٨٩٦	...	...	...	...	...
١٨٩٧	٣	...	...	...	٣
١٨٩٨	٢	٢	...	...	٤
١٨٩٩	٢	...	...	...	٢
١٩٠٠	...	...	...	...	...
١٩٠١	...	...	...	...	...
١٩٠٢	...	...	...	...	...
١٩٠٣	...	...	...	...	...
١٩٠٤	...	...	...	...	...
١٩٠٥	...	...	...	...	...
١٩٠٦	...	...	...	...	...
١٩٠٧	...	...	...	...	...
١٩٠٨	...	...	...	...	...
١٩٠٩	٩	...	...	...	٩
١٩١٠	٨	...	...	...	٩
	٨٣	٤	...	...	٨٨

فتحت هذه المدرســـة سنة ١٨٨٩ باسم مدرسة المعلمين الخديوية بعد أن كان اسمها قلم الترجمة الذى كان أصله مدرسة الالسن

وأول طلبة تخرجوا منها بعد حصولهم على دبلوم المدرسة كان فى سنة ١٨٩١

وجملة من تخرجوا منها الى الآن هو ٦٠ من بينهم ٤ أقباط

جدول احصائى نمـــرة ٦

عن مدرســـة المعلمين التوفيقيـــة

عدد الطلبة الحاصلين منها على دبلوم

السنوات	مسلمون	أقبـاط	غير أقبـاط	اسرائيليون	جـــملة
١٨٨٨	٧	...	...	...	٧
١٨٨٩	٧	٢	...	...	٩
١٨٩٠	...	...	...	...	...
١٨٩١	٩	٤	...	...	١٣
١٨٩٢	٤	...	...	...	٤
١٨٩٣	٥	١	...	١	٧
١٨٩٤	٥	١	...	...	٦
١٨٩٥	٤	...	...	...	٤
١٨٩٦	٣	١	١	...	٥
١٨٩٧	١	١	٢	...	٤
١٨٩٨	٢	٢	...	...	٤
١٨٩٩	٧	...	١	...	٨
١٩٠٠	٥	٢	...	...	٧
١٩٠١	٦	١	...	...	٧
١٩٠٢	٥	١	...	...	٦
١٩٠٣	٤	...	...	...	٤
١٩٠٤	٢	٢	...	...	٤
١٩٠٥	...	...	...	...	...
١٩٠٦	٢	...	...	...	٢
	٧٨	١٨	٤	١	١٠١

هذه المدرسة أنشئت فى سنة ١٨٨٠ وأول سنة تخرج من طلبتها مدرسون هى سنة ١٨٨٨ . وقد بعث بعض المتخرجين منهم الى فرنسا وكان من بين هؤلاء المبعوثين المأسوف عليه غالى افندى باخوم وحضرة ميخائيل افندى فرج والاخير خدم مدرسا بالمعارف ثم انتدب ليكون ناظرا لمدرسة الاقباط الكبرى بالبطرخانة وبعد تجربته سنة فصل منها وقبلته نظارة المعارف بها مدرسا ثانيا

وجملة المتخرجين من هذه المدرسة الى الآن (١٠١) مدرس من بينهم (١٨) من الاقباط

جدول احصائى نمرة ٧

عن مدرسة دار العلوم

السنون المكتبية	عدد المتخرجين	ملحوظات	السنون المكتبية	عدد المتخرجين	ملحوظات
١٨٧٢ – ١٨٧٣	٢		١٨٩١ – ١٨٩٢	١	
١٨٧٣ – ١٨٧٤	...		١٨٩٢ – ١٨٩٣	٩	
١٨٧٤ – ١٨٧٥	٥		١٨٩٣ – ١٨٩٤	٢١	
١٨٧٥ – ١٨٧٦	٨		١٨٩٤ – ١٨٩٥	١٦	
١٨٧٦ – ١٨٧٧	٣		١٨٩٥ – ١٨٩٦	٦	
١٨٧٧ – ١٨٧٨	٣		١٨٩٦ – ١٨٩٧	١٠	
١٨٧٨ – ١٨٧٩	٦		١٨٩٧ – ١٨٩٨	٩	
١٨٧٩ – ١٨٨٠	٣		١٨٩٨ – ١٨٩٩	٨	
١٨٨٠ – ١٨٨١	١٨		١٨٩٩ – ١٩٠٠	١	
١٨٨١ – ١٨٨٢	٢		١٩٠٠ – ١٩٠١	٦	
١٨٨٢ – ١٨٨٣	٢٣		١٩٠١ – ١٩٠٢	٤	
١٨٨٣ – ١٨٨٤	٦		١٩٠٢ – ١٩٠٣	٨	
١٨٨٤ – ١٨٨٥	١٠		١٩٠٣ – ١٩٠٤	١٠	
١٨٨٥ – ١٨٨٦	٢		١٩٠٤ – ١٩٠٥	١٦	
١٨٨٦ – ١٨٨٧	١		١٩٠٥ – ١٩٠٦	١٦	
١٨٨٧ – ١٨٨٨	٨		١٩٠٦ – ١٩٠٧	٢٩	
١٨٨٨ – ١٨٨٩	٧		١٩٠٧ – ١٩٠٨	١٠	
١٨٨٩ – ١٨٩٠	٦		١٩٠٨ – ١٩٠٩	٤٠	
١٨٩٠ – ١٨٩١	١١		١٩٠٩ – ١٩١٠	٤٤	

جملة المتخرجين ٤٢٣ منهم ٢٩٤ موظفون بنظارة المعارف فى وظائف تختلف ما بين مدرسين ومفتشين ومديرى كتاتيب و ٩ موظفون بنظارة الحقانية ما بين مستشارين وقضاة و رؤساء محاكم ورؤساء أقلام وكتبة وواحد بنظارة الخارجية واثنان بنظارة الداخلية واثنان بديوان عموم الاوقاف وواحد بالخاصة الخديوية وواحد وكيل دائرة شقيقة الجناب العالى الخديوى واثنان بحكومة السودان واثنان موظفان بكليتى كمبردج واكسفورد بانجلترا وواحد مدرس بالمانيا و ١٩ طلبة بأوربا بعضهم بارسالية الحكومة وبعضهم بارسالية الجامعة والبعض على نفقة نفسه وثلاثة بمجلس شورى القوانين وتسعة يشتغلون بالمحاماة وسبعة بأشغال حرة و ٤ تحولوا على المعاش و ٢٤ توفوا الى رحمة الله و ٣٠ يشتغلون بأشغال متنوعة

جـــدول احصـــائى نمرة ٨

دبانات التلاميذ المقيدين بالمدارس فى آخر ديسمبر من سنة ١٩٠٠ لغاية سنة ١٩١٠

السنوات	مدارس ابتدائية للبنين			مدارس ابتدائية للبنات			مدارس ثانوية			مدارس خصوصية			مدارس عالية			الجملة			النسبة فى المائة لمجموع التلاميذ		
	مسلمون	أقباط	دبانات أخرى	مسلمات	قبطيات	دبانات أخرى	مسلمون	أقباط	دبانات أخرى	مسلمون	أقباط	دبانات أخرى	مسلمون	أقباط	دبانات أخرى	مسلمون	أقباط	دبانات أخرى	مسلمون	أقباط	دبانات أخرى
١٩٠٠	٤٥٦٥	٢٦٧	١٣٧	٢٠٩	٨	٧	٧٠٩	١٣٤	٣٦	٢٩٠	٩٢	٣٥	٢١١	٥٤	٩	٥٩٨٤	١٥٥٥	٢٢٤	٧٧٦٣	٢٠,٠	٢,٩
١٩٠١	٤٤٧٣	١١٣٣	١١٣	١٨٢	١٢	٧	٥٨١	١٣١	١٦	٣٠٠	١٠٦	٣٤	٢٤٢	٦٠	١١	٥٧٧٨	١٤٤٢	١٨١	٧٤٠١	١٩,٥	٢,٤
١٩٠٢	٤٥٩٤	١٠٧٢	١١٩	٢٣٢	١٨	٧	٦٤٤	١٥٥	١٧	٣١٥	١١٨	٣٣	٢٩٦	٧٢	١٣	٦٠٨٠	١٤٣٥	١٨٩	٧٧٠٤	١٨,٦	٢,٥
١٩٠٣	٤٨٥٣	١٠٨٢	١٣٥	٢٧٧	١٧	١٠	٧٠٩	١٦٠	١٤	٣٦٨	١١٦	٤٠	٣٢٩	٨٥	١٢	٦٥٣٦	١٤٦٠	٢٠١	٨٢٠٧	١٧,٨	٢,٦
١٩٠٤	٥١٦٨	١١٨٨	١٣٨	٢٩٥	٢٢	١٠	٨٣٠	١٩٠	١٣	٤٩٢	١١٤	٥٨	٤٥٥	١١١	١٨	٧٢٤٠	١٦٢٥	٢٣٧	٩١٠٢	١٧,٩	٢,٦
١٩٠٥	٥٤٥٠	١٢٣١	١٣٤	٣٣٠	٢٣	٧	١٠٤٨	٢٧٩	١٨	٥٨٨	١٤٩	٥٩	٥٧٣	١٣٣	١٩	٧٩٨٩	١٨١٥	٢٣٧	١٠٠٤١	١٨,١	٢,٤
١٩٠٦	٦٠٢٧	١٤٣٨	١٢٤	٣٢٤	١١	٢	١٠٧٣	٢٩٠	٢١	٦٦٠	١١١	٤٩	٦٩٤	١٧٢	١٨	٨٧٧٨	٢٠٢٢	٢١٤	١١٠١٤	١٨,٤	١,٩
١٩٠٧	٦٤٤٩	١٥٧٦	١٣٦	٣٧٩	٢٠	٢	١٤٩٥	٣٩٢	٢٩	٩٢٦	٩٠	٤٣	٩٤٨	١٧٦	١٩	١٠١٩٧	٢٢٥٤	٢٢٩	١٢٦٨٠	١٧,٨	١,٨
١٩٠٨	٦٦٤٢	١٥٣٦	١٢٩	٤١٠	١٧	٢	١٦٠٩	٤٨٤	٣٠	٩٧٠	٧٧	٢٩	١١٠٩	١٨٣	١٩	١٠٧٤٠	٢٢٩٧	٢٠٩	١٣٢٤٦	١٧,٣	١,٦
١٩٠٩	٦٣٩٥	١٤٣٣	١١٣	٤٣٠	١١	٤	١٦٩٨	٥١٨	٢٧	٩٧٥	٨٩	٢٢	١١١٢	٢٠٦	٢٢	١٠٦١٠	٢٢٥٧	١٨٨	١٣٠٥٥	١٧,٣	١,٤
١٩١٠	٦٦٣٩	١٣٨٤	١٠٩	٤٩٣	١٥	٤	١٦٢٨	٥٤١	٢٨	١١١٣	٩٠	١٠	١١٦٥	٢٢٦	٢٦	١١٠٣٨	٢٢٥٦	١٧٧	١٣٤٧١	١٦,٨	١,٣

أسماء مدارس الاوقاف والمكاتب الاهلية وبيان من بها من التلاميذ وديانتهم

جدول احصائى نمرة (٩) مدارس الاوقاف

أسماء المدارس	الحالة فى سنة ١٩١١					الحالة فى سنة ١٨٨٩				
	مسلمون	اقباط	مسيحيون من اجناس اخرى	امر اليون	المجموع	مسلمون	اقباط	مسيحيون من اجناس اخرى	امر اليون	المجموع
مدرسة محمد على	٤٩١	١٤	٠		٥٠٤	١٤٢				١٤٢
« المحمديه	٢٩٦	٥	٠	٢	٣٠٢	١٦٨				١٦٨
« عباس الذكور... ...	٢٧١	١٧٩	٢	١	٤٥٢	١٠٠				١٠٠
« عباس الاناث... ...	١٥٢	١٤	٠	١	١٦٨	٠٠				٠٠
« معلمات الكتاتيب ببولاق	٥٨	١	٠	٠	٥٠	٠٠				٠٠
« العقادين	١٤٥	٧	٠	٢	١٥٤	١١٢				١١٢
« النحاسين	١٧٨	٢٣	٠	٤	٢٠٥	١٥٠				١٥٠
الجملة	١٥٩١	٢٤٣	٢	١٠	١٨٤٦	٦٧٢				٦٧٢

جدول نمرة (١٠) مدارس المكاتب الاهلية

مدرسة المنيا	١٨٠	٥٩	٠	٠	٢٣٩	٦٩	١	٠	٠	٧٠
« بنى سويف	٢٢٨	١٣٨	٢	٠	٣٧٣	١١٦	٢٤	٢	٠	١٤٢
« أسيوط	١١١	١١٤	٠	٠	٢٢٥	٧٧	١	١	٠	٧٩
« الفيوم	٨٦	٦	١	٠	٩٣	٨٧	٩	١	٠	٩٧
« الجيزه...	١٦٦	٣٤	١	٠	٢٠١	٦٣	٤	٩	٠	٧٦
« السويس	١١٦	١٢	٧	٠	١٣٥	١٢٤	٦	٢	٠	١٣٢
« طنطا...	٤٠٥	٣٤	١	٥	٤٤٥	١٩٨	٨	٠	٠	٢٠٦
« شبين الكوم	١٩٤	٥٣	٠	٠	٢٤٧	٦٩	٣	٠	٠	٧٢
« الزقازيق	٤١٣	٤٦	٠	٠	٤٥٩	١٤٤	٢٥	٤	٠	١٧٣
« دمنهور	١٠٢	٤٣	١	٠	١٤٦	١٠٠	١٤	١	١	١١٦
« القربية	٣٧٨	٢٩	٠	٣	٤١٠	٢٩٣	٠	٠	٠	٢٩٣
« الجمالية	٢١٠	٥	٦	١٢	٢٣٣	١٤٨	٠	٠	٠	١٤٨
« عابدين	٣٠٩	٤١	١	٠	٣٥١	١٨٥	١	٠	٠	١٨٦
« الحسينية	٢٣٢	٣٣	٠	٥	٢٧٠	٨٠	٠	٠	٠	٨٠
« باب الشعرية	١٦٤	٧٦	٢	٠	٢٤٢	٨٣	٠	٠	٠	٨٣
« بنها وأصلها قليوب	١٦٤	٨٠	٦	٠	٢٥٠	٩٦	١١	٣	٠	١١٠
« دمياط	١٨٦	٢٧	١٢	١	٢٢٦	٧١	١	١	٠	٧٣
« سوهاج	٧٢	٥٨	٠	٠	١٣٠	٢٥	٣٧	٤	٠	٦٦
« بور سعيد...	٩١	٨	١٨	٢	١١٩					
« حلوان...	١٣٥	١٦	٠	٢	١٥٣					
الجملة	٣٩٤٢	٩١٢	٥٨	٣٠	٤٩٤٢	٢٠٢٨	١٤٥	٢٨	١	٢٢٠٢

جدول نمرة ١١

ملخص لمدارس الاوقاف والمكاتب الاهلية وكاتيب الاوقاف

أنواع المدارس والكاتيب		عدد المدارس والكاتيب	عدد التلاميذ	عدد من بها من الاقباط	النسبة فى المائة للاقباط
مدارس الاوقاف	الحالة فى سنة ١٨٨٩	٥	٦٧٢		
	» » ١٩١١	٦	١٧٨٧	٢٤٢	١٣,٥٤
مدارس المكاتب الاهلية	» » ١٨٨٩	١٨	٢٢٠٢	١٤٥	٦,٥٨
	» » ١٩١١	٢٠	٤٩٤٢	٩١٢	١٨,٤٥
كاتيب الاوقاف		١٤٤	١٣٥٤٥	٣٧	٠,٢٧

ولما انتهت تلاوة هذا التقرير فى الساعة السادسة والدقيقة ١٥ قام على افندى الشمسى فألقى خطابا له موضوعه «التعليم العملى النافع للصناعة والزراعة والتجارة» وهذا نصه :

التعلـــــيم العملى

وفروع العلوم النافعة للصناعة والزراعة والتجارة لحضرة على بك الشمسى

دولة الرئيس ـ أيها السادة

طالما كنت أتمنى أن يجتمع فى مصر عدد عظيم من المفكرين والاعيان من أبنائها للداولة فى الشؤون التى ترقى البلاد اجتماعيا واقتصاديا وقد حادثت بعض ذوى الحيثيات فى هـذا الشأن واقترحت عليهم عقد مؤتمر مصرى فى هـذا العام للنظر فى مسئلة التعليم ولكن بعض العقبات التى تصادف دائما مثل هـذه المشروعات الكبيرة جعلتنا نؤجل الى العام المقبل ظهور هذا المشروع من حيز الفكر الى حيز العمل

أما وقد انعقد المؤتمر المصرى وصرح فى قانونه أن وظيفته ليست فقط مناقشة مطالب مؤتمر أسيوط بل النظر فى الشؤون التى ترقى بلادنا فانى أنتهز هذه الفرصة لاطرح أمامكم فكرى فى التعليم العملى

ان الحركة العلمية التى قامت فى بلادنا فى العشرين سـنة الاخيرة رفعت درجة التعليم وجعلت الاباء يعتقدون بفائدته فصاروا يرسلون أبناءهم الى المدارس من تلقاء أنفسهم بعد أن كانت الحكومة تستعمل سلطتها لاجبار الاباء على تعليم الأبناء. عرفت الامة المصرية أن لاسبيل لتحقيق آمالها الوطنية الا بالعلم فطلبت من الحكومة نشر المدارس فى انحاء البلاد وقام الاغنياء بتأسيس المدارس فى البنادر والكاتيب فى القرى ثم أرادت الامة أن يكون لها فى عاصمة البلاد جامعة أهلية فاكتتب الاغنياء منهم وأسسوا الجامعة المصرية

فالآن وقد برهنت الأمة على ميلها الى الرقى بالعلم يحسن بقادة الافكار أن يدرسوا هـذه المسـئلة من كل وجوهها حتى اذا وجدوا نقصا فى فرع من فروع التعليم أرشدوا الامة الى اصلاحه

الباب الاول

ان الغرض من التعليم هو تحضير الافراد للحياة . ومدارسنا الحالية لا يمكنها أن توصل تماما الى هذا الغرض فالكتاتيب التى أسست فى القرى والتى يدخلها فى الغالب الفقراء لايدرس فيها الا القرآن الشريف والقليل من القراءة والكتابة فاذا عاد الفلاح الى حقله وهو ما يجب أن يعمله فلا تمضى عليه بضع سنين الا وقد نسى ماتعلمه فى الكتاب

انى لا أطلب تعليم هـذه الطبقة تعليما عاليا بل أقول : ان الوقت الذى يصرف فى الكتاتيب هو وقت ضائع لا تستفيد منه الهيئة الاجتماعية فائدة تذكر واذا صرف هذا الوقت فى التعليم العملى استفادت البلاد من ذلك فائدة عظيمة

كلنا نعرف أن الفلاح المصرى أقل فلاحى العالم علما بالزراعة وأكثرهم تمسكا بالقديم حتى ان بعض الآلات الزراعية الحالية كانت تستعمل فى زمن الفراعنة

كلنا نعرف أن زراعة الفواكه والزهور قد أهملت حتى ان أغلب الفواكه التى تباع فى مصر مستحضر من الخارج وأن ميل الفلاح الى تربية المواشى والغنم والخيل والدجاج والنحل قد تلاشى

كلنا نعرف أن الحرف الصغيرة كالنجارة وغيرها لم تتقدم خطوة الى الامام وأن الصانع المصرى أقل من أخيه الاوربى دراية بحرفته حتى ان المصنوعات الدقيقة ترد الينا من الخارج أو يصنعها الصناع الاجانب فى مصر

وكلنا نعرف مقدار تأخرنا ولم يهتم القائمون بالحركة العلمية فى مصر بمسئلة التعليم العملى قدر اهتمامهم بنشر الكتاتيب والمدارس

نعم توجد فى القاهرة مدرسة للزراعة وأخرى للصنائع وقد تأسست أخيرا فى بعض البنادر مدارس أهلية للصناعة ولكن هذه المدارس لاتفى تماما بالغرض المطلوب منها لانها علمية أكثر منها عملية واذا كان احتياج البلاد الى علماء فنيين شديدا فاحتياجها الى رجال عاملين أشد ولذلك أعتقد أن انتشار المدارس الفنية التى هى على نمط مدرستى الزراعة والصنائع لا يفيد كثيرا المزارع الصغير أو الصانع اذ لوحظ أن الذين يتخرجون منها يحتقرون المحراث والمنشار

فالمدارس الفنية التى يجب تعميمها لترقية الزراعة والحرف الصغيرة هى المدارس التى يدرس فيها صغار المزارعين والصناع ويجب أن لاتكون مدة التعليم فيها طويلة — بل سنتين مثلا — حتى لايحجم الآباء الفقراء عن ارسال أبنائهم اليها

ويمكننا من الآن أن نجعل الكتاتيب الحالية أساسا للتعليم العملى وذلك بأن نخصص له ساعتين أو ثلاث من ساعات الدراسة فيها

ففى كتاتيب القرى يدرس للتلاميذ مثلا فوائد السماد الكيماوى وأنواعه وكيفية استعمال الآلات الزراعية الحديثة وتربية المواشى والغنم والدجاج والنحل وتجنيب النضامن اليهم وشرح فوائد صناديق الفلاح شرحا بسيطا تقبله عقولهم وأنواع البذرة وكيفية فرز الحبوب الضعيفة منها وبعض مبادئ الزراعة وغير ذلك مما يضيق المقام عن شرحه ويجب أيضا أن لايكتفى المعلم بالشرح بين حيطان الكتاب بل يكثر من الخروج مع التلاميذ فى الغيط حتى تكون الفائدة أتم

وفى كتاتيب المدن يضاف الى تعليم القراءة والكتابة كيفية زراعة الزهور واستخراج مياهها وزراعة الخضروات وتعليم الحرف الصغيرة كالنجارة وغيرها ويكون التعليم عمليا أى أن التلاميذ يشتغلون بأنفسهم تحت ملاحظة المعلم ويجب أن التلميذ عند دخوله فى المدرسة يشتغل فى كل حرفة مدة أسبوع أو أسبوعين ثم يسأل عن الحرفة التى يريد أن يتخصص لها

ولأيجاد المعلمين الاكفاء للقيام بالتدريس فى الكتاتيب الفنية يمكننا من الآن اتخاذ الطريقة التى اتبعت لتكوين معلمى الكتاتيب

الباب الثانى

ينقسم المتخرجون من المدارس الابتدائية والثانوية الى قسمين قسم يدخل فى المدارس العالية وقسم يقف عند التعليم الابتدائى أو الثانوى وانى أقصر الكلام فى هذا الباب على القسم الثانى

يخرج الطالب من المدرسة وهو لايصلح الا لبعض الوظائف الكتابية واذا أضفنا الى ذلك حب المصريين للتوظف فى الحكومة فلا نستغرب تسابق هؤلاء الطلبة الى التوظف فى المصالح الاميرية حتى انه كلما خلت وظيفة تقدم لها العشرات من الحائزين على الشهادة الثانوية ومن النتائج الطبيعية لفساد نظام التعليم فى مصر أن العلوم التى تدرس فى المدارس الابتدائية والثانوية والتى لم تجعل الا لتكون أساسا للتعليم العالى تدخل الغرور عند بعض الطلبة فيظن الواحد منهم أن من العار أن يقبل وظيفة فى محل تجارى أو فى دائرة من الدوائر الزراعية فتمضى سنو الشباب وهو فى انتظار مرتب من ٦ الى ٨ جنيهات فى الحكومة

فلو أسست مدارس معلمى الكتاتيب الفنية وهو ماقترحته فى الباب الاول واهتم الاغنياء بتأسيس مدارس للتجارة لما اختل التوازن الذى يجب أن يكون موجودا بين فروع حياة أمة حية وأمكن الحاملون للشهادة الابتدائية الدخول فيها والحصول فى زمن قصير على شهادة تسمح لهم بتعاطى مهنة التدريس فى الكتاتيب الفنية أو التوظف فى المصارف والمحلات التجارية الكبيرة

ان المصارف المالية تفضل استخدام المصريين على الاجانب لان أكثر أعمالها مع أبناء البلاد ولكنها كما قال لى أحد مديرى المصارف فى مصر — قلّ أن تجد مصريا له بعض الالمام بالمسائل المالية والاعمال التجارية

ان لتأسيس المدارس التجارية فوائد أخرى أهم من الاولى لأطيل شرحها لاننا نشعر بها جميعا وهى تربية فئة منا تربية تجارية حتى يمكنها الدخول فى المعترك التجارى واسترداد ماتركناه للغير وهى تجارة بلادنا

ان التجارة أساس عظمة انكلترا وعماد النهضة الالمانية الحديثة والشغل الشاغل للدول المتمدينة فأمتنا المصرية لاتكون أمة قوية الا اذا قبضت على زمام تجارتها

الباب الثالث

ينحصر التعليم العالى فى مصر فى ثلاثة فروع : الحقوق والطب والهندسة . ولكل فرع منها مدرسة خاصة به تابعة لنظارة المعارف وقد ازداد فى السنين الاخيرة عدد الطلبة الذين يريدون الالتحاق باحدى هذه المدارس زيادة عظيمة وخصوصا فى فرع الحقوق حتى ان نظارة المعارف قررت أخيرا قبول الطلبة الذين يدرسون فى منازلهم فى امتحان مدرسة الحقوق فاذا استمر الحال على هذا المنوال وأهملت الشبيبة المصرية العلوم العالية الاخرى بتنا فى زمن لايمكن للحاصل فيه على شهادة عالية الحصول على قوته اليومى الا بجهد جهيد وعناء شديد

ليست الشبيبة التى تتعلم فى مصر ملومة على هذه الحالة السيئة لعدم وجود مدارس عالية أخرى بل اللوم كل اللوم على الذين هاجروا وتركوا وطنهم لتحصيل العلوم فى أوروبا لانهم لم يتهيزوا فرصة وجودهم فى تلك البلاد لتعلم العلوم العالية الاخرى كالاقتصاد بأنواعه والكيمياء الصناعية والصيدلية والتجارة والهندسة الكهربائية وهندسة المناجم وغيرها

يبلغ عدد الطلبة المصريين فى أوربا نحو سبعمائة طالب تقريبا ولا أكون مبالغا اذا قلت ان سبعة وتسعين فى المائة من هذا العدد يدرس الحقوق والطب وهندسة الرى والباقى وهو ثلاثة فى المائة فقط ومعظمه فى انكلترا يدرس الاقتصاد والتجارة

فى سنة ١٩٠٩ كان عدد الطلبة المصريين فى ليون ٧٠ طالبا — ٦٠ يدرسون الحقوق و ٩ يدرسون الطب وواحد فقط يدرس التجارة

أيها السادة

فى الشرق أمة أدهشت العالم برقيها السريع وأظهرت للامم الغربية أن الشرق لايقل ذكاء عن أخيه الغربى هذه هى الامة اليابانية

فى سنة ١٩٠٥ عند ما كنت طالبا فى ليون تعرفت بشاب يابانى فسألته يوما عن طريقة التعليم فى بلاده وعن عدد الطلبة اليابانيين فى أوربا

فكم كانت دهشتى أيها السادة عند ما أخبرنى هذا الشاب أن فى ليون فقط ٦٠ شابا يابانيا نصفهم على مصاريف الحكومة والنصف الآخر على مصاريف الامبراطور ويتعلمون جميعا صناعة الحرير

عرفت هذه الامة الحية أن قوة جيشها واستعداد أسطولها وكثرة المتشرعين والاطباء والمهندسين من أبنائها لايكون أساسا متينا لعظمتها ما دامت الصناعة الاهلية متأخرة مهملة . وهذا أيها السادة هو سر تقدم اليابان

ربما يقول معارض ان بلادنا زراعية ويلزم أن نوجه كل قوانا لترقية الزراعة فقط — فأقول نعم بلادنا زراعية والزراعة مصدر ثروتنا ويلزم الاهتمام بتحسينها ولكن كيف تزداد ثروة البلاد ما دام ما تجود به الأرض من الثروة نصرفه فى الخارج لشراء احتياجاتنا التى ستزداد فى المستقبل بانتشار المدنية

لست أول من تكلم فى هذا الموضوع فى مصر بل قام غيرى من قبلى ونبه الأمة على موطن الضعف وحضها على الاهتمام بالصناعة وحث الاغنياء على تأسيس جامعة أهلية تدرس فيها العلوم العالية التى تنقصنا وقد أجاب الدعوة بعض ذوى الغيرة وا كتتبوا بينهم وأسسوا الجامعة المصرية الا أن مجلس ادارتها لم يراع الضروريات وفضل المهم على الأهم وأنشأ عدة محاضرات فى الفلسفة وآداب اللغات وأحضر لذلك علماء من أوروبا يشهد الجميع بفضلهم وعلمهم

انى لا أقول بعدم فائدة تدريس الفلسفة وآداب اللغات ولكن الذى أريد أن أقوله هو أن احتياجنا الآن الى علماء مصريين فى علوم الكيمياء الصناعية والاقتصاد وخصوصا الاقتصاد الزراعى أكثر بكثير من احتياجنا الى متعلمين قادرين على شرح مؤلفات «شكسبير» و «فولتير» و «جوته» أو المقارنة بين فلسفتى «كانت» او «أوجوست كونت»

فأملى عظيم أن دولة رئيس الجامعة وحضرات أعضاء مجلس ادارتها الذين يعترف الجميع بفضلهم واخلاصهم سيعيرون هذه المسئلة ما تستحقه من الالتفات ويكثرون من الارساليات فى أوروبا لدراسة الكيمياء والصيدلة والاقتصاد الزراعى والكيمياء الصناعية والهندسة الكهربائية والهندسة الميكانيكية وهندسة المناجم وغير ذلك وياحبذا لو أنشأت الجامعة من الآن محاضرات فى هذه العلوم وأحضرت من أوروبا بعض العلماء لتدريسها اذ تحقق لنا أن قد أصبح لديها الآن معمل كيماوى كامل المعدات يسمح لها بعمل التجارب التى تقتضيها مثل هذه المحاضرات

الخاتمة

الآن وقد ظهر لكم أيها السادة نقص التعليم فى مصر نقصا تقع مسؤوليته على الاغنياء فأقترح تأليف لجنة من أعضاء هذا المؤتمر لدرس هذه المسئلة الحيوية وانى مستعد أن أقدم لها تقريرا مفصلا عن المدارس الفنية فى أوروبا

ان ما يصرف على التعليم يستفيد منه الاغنياء قبل الفقراء فالاختراعات العظيمة التى لولا العلم لما ظهرت فى عالم الوجود كالبخار والكهرباء وغيرها استفاد منها الاغنياء أكثر من الفقراء

انى لا أريد أن أعتقد لحظة واحدة انكم لم تجتمعوا الا لمناقشة مطالب فئة منا لها ما لنا وعليها ما علينا ثم ينفض هذا الجمع الذى يمثل الثروة والعلم فى مصر بدون أن ينظر فى المسائل الحيوية التى ترقى بلادنا بل الذى أعتقده أن احساسا آخر دفعكم من أطراف البلاد الى الاجتماع فى هذا المكان لدراسة شؤوننا الاجتماعية والاقتصادية والسعى فى تحقيق آمالنا الوطنية وان الرابطة التى تربطنا الان جميعا هى حب الوطن

فالى هذا الاحساس الحى أوجه كلامى وأقول ان قيمة الانسان بقدر نفعه فاعملوا لخير بلادكم ترتفع قيمتكم فى نظر أمتكم وفى نظر العالم بأسره اذ هو ينظر الآن اليكم وينتظر نتيجة اجتماعكم ليحكم لكم أو عليكم

على شمسى

وبعد أن انتهى هذا الخطاب فى الساعة السادسة والدقيقة ٤٠ قام الاستاذ أحمد بك مصطفى فتلا ملخص تقرير لحضرة ابراهيم بك رمزى موضوعه «الصناعة فى مصر» وهذا نص التقرير

الصـــناعة فى مصر

لحضرة ابراهـــيم بك رمزى

سـلام على الفكرة النيرة التى جمعت الكلمة وضمت المتفرقين وقربت المتباعدين ومحت عار الكلمة التى قيلت فى وقتها بحق وهى قولهم : «اتفق المصريون على أن لا يتفقوا»

سلام على المؤتمر المصرى لا لأنه مؤتمر دينى اسلامى قام ليشد أزر هذا الدين وينشر دعوته ويقوى عصبيته ويبسين للناس أصوله وفروعه ليتغلب على غيره من الاديان التى يدين بها المصريون بل لانه اجتماع عام مصرى يبحث فى أمور الدنيا لم يسبق له مثيل فى بلادنا فهو فتح جديد ومصلحة عامة تعود على الوطن وأهله بالخـــير العظيم اذا أحسن المجتمعون صنعا وأصابوا رأيا

سلام على المؤتمر المصرى الذى أوسع صـدره للبحث فى كل موضوع حتى موضوع الصناعة الذى هو خير موضوع أخرج للناس فى هذا العصر . سلام على ذلك الشيخ الجليل الذى قبل أن يكون رئيسا لهـذا المجتمع القومى فى وسط الزوابع السياسية وأبى ألا ان يكلل أعماله بتاج يفوق تيجان الملوك

وبعـــد

فهـذه كلمتى فى الصـناعة وقد مارست العمل فيها زمنا طويلا ودرست أحوال الامـــة المصرية وعرفت أسباب انحطاطها ووضعت الحجر الاول فى أساس مدنيتها ألقيها فى مجتمعكم هذا لتبحثوها وتقرروا فيها مايتفعنا وانى لأنبه احساسكم واستفز حميتكم وأناشدكم الله وأدعوكم باسم الوطنية وهو ذلك المعنى المقدس الا ما جعلتم موضوعى هذا أهم موضوع تنظرون وتقررون فيه أمرا بانا يرفع شأن البلاد على أيديكم ويصعد بالامة الى سماء السعادة التى هى ضالة الانسان

من الغريب أن تترقى الامم القريبة منا فى مدارج المدنية منذ مئات السـنين ونحن نحن لانتال من رقيهم الا مايتال الفيران من فتات مائدة ديوجين ذلك الفيلسوف الزاهد

من الغريب أن تأتينا العلوم والفنون والصناعات محمولة على أيدى الفرنساويين وغيرهم من أهل أوروبا ونحن نحن لا نأخذ عنهم ولا نعمل عملهم

من الغريب أن نرحل الى أوروبا ونعود كل سنة زرافاتٍ ووحدانا نرى بأعيننا ما يلفت الفكر وينبه العقل ونحن نحن لا نتقدم الى الامام خطوة ولا نعتبر بما نراه بعبرة

من الغريب أن فينا من حملة الشهادات العالية ألوفا ومن الشهادات الصغرى مئات الآلوف ومن القارئين الكاتبين زهاء مليون ومع ذلك فنحن نحن على ما كنا عليه من الحيرة لا نهتدى الى سبيل نسلكه نكون آمنين فيه من العثار

من الغريب أن فينا من ندعوهم النوابغ فى التحرير والتحبير لانهم يعبرون عما فى ضمائرهم بكل وضوح ويؤثر كلامهم فى عقول سامعيهم أشد تأثير وفينا من اذا ارتقى منبرا أسمعك الحكم الغوالى وأعجبك حسن بيانه وذلاقة لسانه ومع ذلك فلا نرى المجموع قد همّ بعمل جدير بأن يكون أساسا يبنى عليـــه تقدم مصر تقدما نأمل معه وصولنا الى مدنية أدنى أمة من أمم أوروبا

من الغريب أن منا الاغنياء الذين يزيد دخلهم فى السنة على العشرة والعشرين والثلاثين والاربعين ألف جنيه ومع ذلك فغناهم هذا لم يفد الأمة الفائدة المرجوّة

من الغريب أن لنا من الجرائد عددا زائدا عن حاجتنا مملوءا من موضوعات السياسة والأدب والمناقشات والمباحثات بما أثقل ظهر الامة منذ عشرات السنين ومع ذلك فنحن نحن

من الغريب أن ما عندنا من الاحزاب السياسية والجمعيات الخيرية كان كافيا لأن يسير بالبلاد فى طريق النجاح ومع ذلك فلم يكن

ولماذا ؟

ألأن كل هذه الوسائل غير نافعة ؟ كلا . ولكنها مع الأسف الشديد متجهة الى جهة غير نافعة وغير موصلة الى الغرض المقصود من تقدم البلاد ورقيها . نعم اننا بهذه الوسائل نصل الى درجة راقية من درجات المدنية فى نحو مائة عام أو مائتين ومع شرط أن لايزاحمنا الغير . ولكن هذا الشرط مفقود لأن مزاحمة الغير لنا سريعة الخطى نحونا فكل هذه الوسائل ضائعة سدى

اشتغل قادة الأمة ومرشدوها بالسياسة والأدبيات وتركوا الماديات نسيامنسيا فأصبح مجموعنا سياسيا أدبيا وأصبح كل مصرى سياسيا أدبيا الصغير منا قبل الكبير ولكننا لاندرى كيف نحفظ كياننا ونتقى شر الفقر الذى كاد يذهب بما نملك فكانوا كمن يقول للريض كل واشرب ولا تتنفس كأنهم نسوا أن له رئة يجب أن يتنفس بها والافسد دمه فمات . انا لاأقول بهجر السياسة والادبيات نسيا منسيا كما هجرواهم الماديات وانما أقول بوجوب اهتمامهم بالماديات كما يهتمون بالسياسة فتاخذ كل وسيلة قسطها من العناية

جنى المرشدون وما جنت الامة

لأن الأمة تسير على مايرسمون لها من الخطط فهى كالجندى البسيط الذى يأتمر بأمر قائده . الغريب يزاحمنا فى مرافق حياتنا ومصالحنا ونحن أقدرعلى مزاحمته فى تلك المرافق والمصالح وأحق بهامنه فيجب على المرشدين منا أن يوجهوا عنايتهم الى مايفيد الأمة ويوقف هذه المزاحمة وأن يفتحوا لنا طريقا نصل منها الى سعادتنا فى القريب العاجل قبل أن يتغلب علينا المزاحمون فنصبح كزنوج أميركا غرباء فى بلادنا لاحول لنا ولا قوة . وما هى هذه الطريق يارى ؟ هى توفير المال بين جميع طبقات الامة

اعطنى مالية حسنة أعطك سياسة حسنة

ولا يمكننا الوصول الى هذه الغاية الا من ثلاثة مصادر وهى : الزراعة والصناعة والتجارة . أما الزراعة فو إن لم نصل فيها الى آخر درجات التحسين فان ماوصلنا اليه كاف لأن يجعل بلادنا فى مقدمة البلاد الزراعية فى العالم لخصوبة أرضنا وموافقة أقليمنا لتوالزرع وانباته نباتا حسنا ومع أن بلادنا زراعية نستغل من ريعها من صنف القطن نحو الثلاثين مليونا من الجنيهات فانك تجد الامة مدينة لأوربا ولا تكاد تحصل على ما يسد حاجتها من المال فلا بدّ لنا اذا من الالتجاء الى مصادر أخرى حتى لانستغرق ديون أوربا ثمن الارض الزراعية فى مصر والعياذ بالله حيث نصبح عبيدا لمالين الاجانب . وأما الصناعة والتجارة فهما الملجأ الذى نلتجئ اليه وانى لأرى لى حقا فى تقديم الصناعة على التجارة لأن هذه لاتكون الا بتلك فالتاجر الذى يزاحمنا فى مصر هو تاجر المصنوعات الاجنبية فاذا أصبحت لنا مصانع وطنية أصبحت لنا مصنوعات تتجر فيها وعندى أن فكرة تأسيس بنك أهلى تكون أمواله مصرية جديرة بالاستحسان وهى من الحاجات الضرورية لمصر ولكن قد يكون أمامها عقبات صعبة التذليل على أن توجه أنظارنا الى تأسيس بنك أهلى لا يمنعنا من العمل لجمع مبلغ قد لايتجاوز نصف مليون من الجنيهات نصل به الى غاية من الغايات الشريفة وهى تأسيس عشرين أو ثلاثين صناعة من الصناعات التى يضمن كل خير نجاحها فى وادى النيل

فى الصناعة

وان أول اعتراض يعترضه بعض الباحثين المثبطين للهمم فى موضوع الصناعة هو قولهم ان مصر لايمكن أن تكون وطنا للصناعة لانها ليست وطنا لمناجم الفحم والمعادن وأظننى غير محتاج الى دفع هذا الاعتراض بأكثر من مثل واحد أضربه وأترك الحكم بعد ذلك للمتبصرين وهو أن الآلة البخارية التى تساوى من الثمن ألف جنيه لا يلزمها من الصلب والحديد والزهر والنحاس مايزيد على مائتى جنيه واذ فرضنا أنها تحتاج فى صنعها من الفحم مالا يزيد عن مائة جنيه وفرضنا جلب هذا كله من الخارج كان الباقى مما تساويه سبعمائة جنيه فى مقابل أجرة

العمال وربح صاحب العمل . ضربنا هـذا المثل لابطال الاعتراض السابق فلم يبق ثمّ الا أن نقول ان الصناعة لازمة لمصر وان درجة لزومها تلى درجة لزوم النيل مباشرة

وليس غرضى من الكلام فى الصـناعة أن اشرح كل صناعة وما تحتاجه من المعدات والادوات وغير ذلك وانما غرضى ان تندفع الامة الى الاخذ بناصر الصناعة حيث كانت وأن تبنى أعمالها فيها على درس المشروعات والنسج على منوال الناجحين فيها وأن تؤسسها على أحسن القواعد الثابتـة التى ترسخ رسوخ الجبال لا يزعزعها خطر ولا يلحق بها فشل وهذه القواعد هى :

الاشـــتراك والتضامن

فأما الاشتراك فهو أن تكون الاعمال لشركات حتى يعم نفعها . وأما التضامن فهو أن يكون العمال متضامنين مع أرباب المال بأى طريقة من طرق التضامن وعنـدى الآن مثال لشركة من الشركات أعرضه عليكم ليكون قولى هذا مبنيا على البرهان الفعلى وانى لأستغفر الله أن اكون فى مثالى هـذا ممن يقصدون الشهرة باعلان أعمالهم على أننى لاأرى ممـا يعاب أن يعلن الانسان عن عمله اذا كان فيه ما ينفع بلاده بل أرى أن من يكتم عملا فى إذاعته خير لوطنه يأثم اثما كبيرا وها كم ذلك المثال

شـــركة مصـــرية

هى شركة التمدن الصناعية التى أصبحت ملكا للمساهمين والعمال معا هى شركة مالية صناعية ومدرسة اخلاقية يتخرج منها رجال ينفعون وطنهم

وها هو تاريخها وها هى أعمالها

منذ اثنى عشر عاما قام بنفسى أن أخدم وطنى من طريق الصناعة لمـا رأيت فى أوربا من أن أهلها لم تقم لهم قائمة وأن أممها لم تتمتع بالسعادة الا من ورائها يعلم ذلك كما علمته أنا كل من تتبع أخبار الدول العظام ووقف على أسباب اتفاقاتها ومعاهداتها وعداواتها ومنافساتها ومزاحماتها وسلامها وحروبها فكل هذه الاعمال مسببة عن رواج المصنوعات وما الاستعمار الا وسيلة يقصدبها (أولا) رواج تلك المصنوعات . علمت ذلك فقلت لابدّ لى من القيام بعمل أحول به دفة الافكار الى الاشـتغال بالمـاديات فى بلادى فأنشأت مصنعا لحروف الطباعة وأدواتها . بقيت ست سنوات وأنا أقابل من الصعوبات فى نجاح هذا العمل مالو صادفه انسان قليل الثبات واهن الصبر لقضى على عمله . فما مضت علىّ بعض سنوات أخرى حتى وقفت على أسرار النجاح وما تمت لى عشر سنوات حتى فكرت فى تحويل هذا العمل من ملكية انسان واحد الى ملكية أناس كثيرين فاتفقت مع نفر من اخوانى على تحويل هـذا العمل الى شركة وقد تم ذلك فعلا وتأسست شركة التمدن الصناعية فى ١٨ مايو سـنة ١٩٠٩ ورأس مالها ثلاثة عشر ألف جنيه لتشـتغل بالصناعات على وجه العموم وغرضى من ذلك (أولا) وجود الاشتراك بين عدد كبير من الامة للتعاون على الربح جماعات لأنها هى الطريقة الوحيدة التى تمكن من القيام بأكبر الاعمال . و (ثانيا) عدم ضياع أهلية الامة لعدم وجود أعمال تشتغل بها أفرادها

طريقة تضامن العمال والمساهمين

ولما كانت هذه الشركة كغيرها من الشركات معرضـة لاعتصاب العمال ولاهمالهم وكان عمالها كبقيـة العمال المصريين طبعا معرضين للفقر عند مايبلغون الشيخوخة حيث يكونون غـير قادرين على العمل ولا حاصلين على مال يقوم بمعاشهم فكرت فى أمر يضمن بقاء الشركة ودوامها والتوسع فى أعمالها ويكون واسطة فى اتحاد العمال مع أصحاب المال ويجعل مجموعهم يدا واحدة يعمل للصلحة العامة ويضمن للعمال معاشهم فى مستقبل حياتهم ويدفعهم الى النشاط واتقان الصناعة . فوجدت طريقة تتكفل بهذا الغرض عرضتها على الجمعية العمومية للشركة فى أول سنتها الثانية فقررتها وهى أن تخصص الشركة مقدارا من المال فى كل شهر لكل عامل تبرعا منها وأن يشترى بما يتوفر من هذه التبرعات أسهم من أسهم الشركة نفسها وأن تبقى هذه الاسهم تحت يد الشركة باسم العامل يستغلّ ريعها سنويا وهى تزداد كل سنة لمدة خمسة عشر عاما وبعد ذلك تصبح أسهم كل عامل ملكا له يتصرف فيها كما شاء

فكأن الشركة جمعية خيرية تهبهم فى كل شهر مالا ولكنها بالفعل شركة مالية تربح من وراء هذا التبرع ربحا طائلا وهو اتقان العمال فى عملهم وحرصهم على أسهم الشركة وأموالها ومستقبلها

عناية الشركة بعمالها

ومن عناية هذه الشركة بعمالها فتح صندوق للجزاآت والاعانات ومورد هذا الصندوق مستمدّما يستقطع من مرتبات العمال جزاء اهمالهم أو غيابهم عن العمل بغير عذر شرعى أو انقطاعهم عن العمل أو إضرابهم فجعلنا عقاب المقصرين من العمال فائدة للمجتهدين الثابتين والغرض من هذا الصندوق هو اعانة المعوزين منهم فى أوقات الضيق المالى أو الشدة التى يصادفونها من كوارث الزمان فاذا توفرفيه مال كثير جعلناه مصرفا ماليا يستدين منه المحتاج منهم و يضمن بعضهم بعضا والذى يعرف أنه قدأصبح فى هذا الصندوق نحو مائة وعشرين جنيهاوأصبح للعمال من التبرعات نحو خمسمائة جنيه فى نحو سنة ونصف سنة يعلم أنه بعد زمن يسير سيتهافت على هذه الشركة خريجو المدارس بدلا من تهافتهم الآن على أبواب دواوين الحكومة لوجود الفارق الكبير بين الاستخدام فى الوظائف الاميرية والالتحاق بشركة كهذه فذلك يميت الفكر و يظلم العقل وهذا يحيي الشعور ويظهر المواهب العقلية فضلا عن أن عمال هذه الشركة ومساهميها يعتبرون أنفسهم كأنهم أفراد عائلة واحدة يهتم كل واحد منهم بمصلحة الآخرين

شركة التمدن مدرسة أخلاقية صناعية

من نظامات شركة التمدن الصناعية أن يجتمع عمالها فى مركزها كل أسبوع مرتين مساء تلقى عليهم النصائح الاخلاقية العامة والدروس الصناعية من رئيسهم العام والغرض من هذه الاجتماعات هو تقويم أخلاقهم وتفهيمهم معنى النجاح وطرقه وارشادهم الى ماتستقيم معه أعمالهم فى صناعاتهم ونقد كل معيب فى أخلاقهم وأعمالهم خارج الشركة وداخلها وكيف يعامل بعضهم بعضا حتى لقد أصبحوا يعتقدون أن نجاح مصر موقوف على نجاحهم فى شركتهم هذه وكفى بالوصول الى هذه الدرجة نجاحا لمشروعنا هذا

بماذا تشتغل الشركة

بدأت الشركة تشتغل بصنع الحروف والادوات المطبعية ودرست فى سنتها الاولى بعض صناعات أخرى فكان ربحها الذى أعلنته فى سنتها الثانية على نسبة خمسة ونصف فى المائة من رأس المال وهذه خطوة من خطى النجاح المنظور وهذا الربح وان لم يكن كثيرا الا أنه يدل على مستقبل هذا العمل لأن الناس قد اعتادوا أن لايسمعوا عن ربح مثل هذه الشركة الا بعد مرور زمن طويل من تأسيسها

أما فى سنتها الثانية فقد قررت الاشتغال بعدة صناعات وهى

١ ـ سباكة الحروف والادوات المطبعية
٢ ـ الحدادة لتصليح الآلات والوابورات والماكينات
٣ ـ النجارة لعمل الموبليات ولوازم العمارات
٤ ـ الحفر على المعادن لعمل الكليشيهات واليافطات والصور
٥ ـ صنع الاحذية للرجال والنساء والاطفال

وكل هذه الصناعات الجديدة لم تتوسع فيها بدرجة عظيمة قصد التأنى فى العمل ودرس كل مشروع قبل التوسع فيه حتى تأمن الشركة مايصادف غيرها من الخسارة والفشل وتكون على بينة من الامر وقد تم لها ما تريد فان سيرها فى درس هذه الصناعات أوقفها على كل ما تحتاجه متى أرادت توسيع أى فرع من هذه الفروع

وقد صار عدد العمال فوق الثمانين بزيادة الصناعات وهم أيضا متضامنون على طريقة التبرعات المسنونة لعمال الشركة فكلما زادت صناعة زاد العمال وأصبح العمل مضمونا لزيادة المتضامنين ولذلك فاننا لا نخشى التوسع فى الصناعات وعلى هذا أوجدنا

مطعم شركة التمدن

وهو فى مركز الشركة يقدم للعمال كل أنواع طعامهم وعلى الشركة مراقبته فلا يصنع به طعام الا بعد اقرار الادارة عليه وانتخاب مواده وفى ذلك اقتصاد لوقت العمال وهو ثمين وراحة لهم وربح لشركتهم وقد يكون بعد زمن قا من أكبر المطاعم وأحسنها

مشروعات المستقبل

وعندنا من المشروعات عدة لابأس من ذكرها هنا توضيحا لما نحن شارعون فيه وهى

فابريقة الورق

لأجل تأسيس فابريقة لصنع الورق نحتاج الى مال وافر والمطلع على رأس مال شركتنا يجده قليلا الآن ولكن قلة المال لاتقف أمامنا كعقبة كؤود فيجب أن نفكر فيما يزيل هذه الصعوبة ويجعلنا نتخطى هذه العقبة لذلك قررنا ايجاد فرع للطباعة وقد أعددناه فعلا وهانحن آخذون فى الاتفاق مع نفر من أصحاب المطابع المستعدين لتوحيد أعمالهم معنا وضم ماعندهم من الآلات والادوات الى فرع الطباعة بالشركة وتقدير أثمان مطابعهم والاكتتاب بقيمتها فى أسهم الشركة وزيادة رأس مال الشركة بهذه القيمة فان فى هذه الطريقة ربحا لهم وللشركة معا وهاهو مانراه من مزاياها

أولا ـ اقتصاد أجرة مكان كل مطبعة

ثانيا ـ اقتصاد نفقات الادارة

ثالثا ـ استعدادهذا الفرع من مجموع المطابع التى تنضم اليه بحيث يصبح أقدر من غيره على القيام بأى عمل طباعى عظيم

رابعا ـ قدرة هذا الفرع على ترقية حالة الطباعة

خامسا ـ شهرته باسم الشركة عن كل مطبعة على حدتها فمتى قدرنا على ضم عدة مطابع الى استعدادنا الحالى تمكنا من جلب كميات وافرة من أنواع الورق من أوروبا مباشرة وحينئذ تكون الشركة متجرا لبيع الورق لبقية المطابع بعد أخذ مقطوعيتها منه وبعد ذلك يمكننا تأسيس مصنع الورق ونحن على يقين من نجاحه فاذا أنشأناه خصصناه فى بادئ الأمر لصنع نوع أو نوعين من أنواع الورق الكثير المقطوعية فى مصر وهكذا نتدرج فى عمل الأنواع الأخرى الى ماشاء الله

سكنى العمال وحاجتهم المنزلية

ومن مشروعاتنا أخذ قطعة من الأرض وبناؤها مساكن للعمال ومتى تمكنا من مشروعنا هذا نظرنا فى أمر احتياجات منازلهم فأوجدنا لهم خبزا وقدمنا لهم غذاءهم وأعددنا لغسيل ملابسهم الآلات الاقتصادية اللازمة فتصبح نساؤهم وأطفالهم عطلا من الأعمال المنزلية غير تربية الأطفال والعناية بأمر النظافة وحينئذ نتمكن من ايجاد فروع لصناعات أخرى تنفع للعمال والشركة فى آن واحد مثل

صناعة التطريز والتفصيل

لان نساء العمال وبناتهم يشتغلن فى هذه الصناعات فيصبح الصانع ذا أجرين أو ثلاثة أجور وفى ذلك من أسباب غنى العامل مافيه مما لايخفى على مفكر وهكذا نتوسع الشركة فى الصناعات فيأخذ بعضها برقاب بعض على قواعدها التى شرحناها وتصبح شركة التمدن بعناية الله وبفضل العاملين فيها من عمال ومساهمين بلدة فيها كل مايحتاجه أهلها من أمور الدنيا وأسباب الراحة والسعادة

والخلاصة

ان زيادة عدد العمال على هذه الطرق وفى مثل هذه الشركة يكون من ورائها تأسيس البنوك الاقتصادية بل قد يؤسس البنك الوطنى الذى هو ضالة المفكرين فى ترقية الشؤون المصرية

الى المؤتمر والشئ بالشئ يذكر

لقد جمع المؤتمر مالا كثيرا فعساه أن يفكر فى أن يضعه فى موضعه ويعمل به عملا صناعيا ينفع البلاد لاأن يقذف به الى جمعية من الجمعيات الخيرية التى تقضى عليه بلا نظر الى جعله أساسا تحصل منه على ربح دائم يحفظ كيانها وانى لأذكر المؤتمر بأن رأس مال شركة التمدن هو ١٣٠٠٠ جنيه وقد قامت وستقوم بما شرحناه من الأعمال الخالدة فليكن عمل المؤتمر فيما جمع من المال ومايجمع موجها الى عمل كهذا يدوم وينفع

كلمتى الختامية

ان من أكبر رغائب المؤتمر أن ينظر فى شؤوننا وأن يقرر فيها مايراه من مصلحة الأمة وهاأنا قد قدمت لكم اقتراحى هذا وهو أن تشتغل الأمة بالنافع من الأعمال وأن يرشدها المرشدون الى ذلك وقد شرحت لكم نموذجا من الأعمال التى ظهر نجاحها وخططت لكم خطة السير وتبهتكم الى الطريق الذى نحن فيه سائرون وهوواجب علىّ قمت به ولاذنب لى اذا قصرتم أنتم فى الواجب فهذه الأمم ترمقكم عن كثب ترى ماذا تصنعون فهل أنتم بالعمل فى السياسة والأدب مكتفون وعن العمل النافع معرضون أم قد أيقظتكم الحوادث واعتبرتم بالعبرفأنتم مقتنعون وهاأنتم قد جمعتم لمؤتمركم مالا لبدا فماذا أنتم به فاعلون قرروا فيه ماشئتم فانا منتظرون

ابراهيم رمزى
مدير شركة التمدن الصناعية

وبعد اتمام تلاوة هذا التقرير فى الساعة السادسة والدقيقة ٥٠ قام الاستاذ محمد بك يوسف فتلا تقريرا للاستاذ جبرائيل بك كحيل موضوعه «حماية وترويج المصنوعات الوطنية» وهذا نصه :

اقتراحان

لحضرة الاستاذ جبرائيل كحيل بك المحامى بمصر

الاقتراح الاول

تكليف الحكومة بتعديل المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية بالنظر الى تعريفة الرسوم الجمركية بكيفية يكون مؤداها حماية وترويج المصنوعات الوطنية

ان من ينعم النظر فى الاحصاء العام الذى تقوم به ادارة عموم الاحصاء المصرية سنويا تبدو له حقائق جديرة بالاعتبار توجب على أهل البلاد المصرية أن يوجهوا اهتمامهم وعنايتهم الى النظر فى شؤونها الاقتصادية فى مقدمة أهم أمورها الحيوية

ومن هذه الحقائق ازدياد عدد سكان القطر المصرى ازديادا سريعا وجسيما معا كما ترى مما يأتى :

تعداد السكان[1]

٦,٨٣١,١٣١	سنة ١٨٨٢
٩,١٣٤,٤٠٥	سنة ١٨٩٧
١١,٢٨٧,٣٥٩	سنة ١٩٠٧

ففى مدة الخمس عشرة سنة الأولى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٧ زاد عدد السكان بما يقارب الثلاثة ملايين وفى مدة الخمس والعشرين سنة من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٠٧ زاد عددهم بما يقارب خمسة ملايين ونصفا

ولم تختص هذه الزيادة بجهة معينة من جهات القطر بل كانت فى انحائه كله وبالأخص فى المدن الكبيرة كما ترى فى المثال الآتى

	القاهرة	الاسكندريه[2]
سنة ١٩٠٧	٦٥٤,٤٧٦	٣٣٢,٢٤٦
سنة ١٨٩٧	٥٧٠,٠٦٢	٣٠٠,١٧٢
الزيادة	٠٨٤,٤١٤	٠٣٢,٠٧٤

(١) كتاب الاحصاء السنوى العام لسنة ١٩١٠ — وجه ٣٧
(٢) كتاب الاحصاء السنوى العام لسنة ١٩١٠ — وجه ٣٨

وغنى عن البيان أنه على نسبة هذه الزيادة قد زاد مايحتاج اليه السكان من لوازم المعاش فضلا عما يقتضيه تقدم البلاد فى المدنية الحاضرة والتعليم

الا أن هذه الزيادة فى عدد النفوس لم يرافقها على النسبة الواجبة لها ماتقتضيه من زيادة وسائل العمل وطرق الكسب فكثر بالطبع عدد الذين لاعمل لهم من الفلاة والمتشردين والنصابين الى حدمدهش حتى انك لتستغرب ان يكون عدد (المتعطلين والمجهول الصنائع) فى احصاء سنة ١٩٠٧ الاخير ٢٦١٦٦٤٠ نفسا من الذكور فقط[1] وهو عدد يفوق عدد كثير من سكان الممالك الصغرى

ولهذا فلا عجب اذا كنا نرى عدد الجرائم من جنح وجنايات آخذا فى الازدياد سنة عن سنة ولا سيما الجرائم التى من باب الاعتداء على المال كالسرقة والنصب والاختلاس والتزوير وهذا رغماعما تبذله الحكومة من الجهد الجهيد فى انشاء القوانين التى أساسها الارهاب وتشديد العقاب مع أنها لا تجدى نفعا لانها لا توجد للمجرم رزقا

وعلى ذلك ينتظر أن هذه الحالة السيئة تتفاقم يوما عن يوم وسنة عن سنة بحيث تصير خطرا على راحة البلاد العامة اذا لم يتدارك عقلاء البلاد والحكومة هذا الويل المهدد قبل نزوله

ولا يقتضى كثير من الفكر للوصول الى معرفة الدواء الناجع فهو بلا جدال العمل لكسب الرزق

ومصر وهى بلاد زراعية فيها مجال كاف لشغل الفلاح ولكنه شغل شاق على أبناء المدن فلا يمكن ارسال المتشردين والمتعطلين عن الاعمال الى الغيطان ليقوموا بفلاحة الارض لانهم لم يخلقوا لهذه الاعمال فلايقوون عليها ولا يحسنونها ولزم اذا أن نوجد لهم عملا آخر يقوم بأودهم ويمنع اعتدامهم

وليس ايجاد هذا العمل أيضا بالامر الهين فان مصر فاقدة على نوع تام ركنا مهما من أركان الرزق والثروة وهو الصناعة . فالصناعة هى أحسن وسيلة بل الوسيلة الوحيدة لضمان رزق المتعطل وكف شره

ولا يكفى أن تنشئ الحكومة بعض المدارس الصناعية وان تعلم الصنائع فى السجون فان الفائدة التى تنتج عن ذلك هى بهذا المقدار قليلة بل هى فى حكم العدم تجاه السيل الجارف من البضائع المصنوعة الاجنبية التى ترد الى مصر فان أهل القطر يبتاعون جميع حاجاتهم تقريبا فضلا عن كمالياتهم من البضائع المصنوعة فى الخارج

وسبب رواج هذه المصنوعات فى مصر ليس لانه لاصناعة فى مصر أو لان هذه المواد لاتصنع فى مصر كلا بل لان البضاعة الاجنبية أرخص ثمنا وأحسن صنعا

فى مصر خياطون وصناع أحذية يتقنون مصنوعاتهم ومع ذلك نلبس الثياب والأحذية المجلوبة من الخارج . ولماذا ؟ لان الصانع الوطنى لا يستطيع أن يبيع مصنوعاته متقنة كاتقان المصنوعات الاجنبية بالثمن الذى تباع به هذه المصنوعات الاخيرة ولذا فلا يقدم على صناعة لا رواج لها ولا ربح منها

فالبلاد الاجنبية تستطيع لدى المزاحمة أن تنال الفوز دائما على مصر لما عندها من المعامل والمعدات التى تجعل نفقة المصنوعات قليلة فتكون المصنوعات رخيصة ولكن اذا كنا لا نقدر أن نوجد فى مصر من المعامل والمعدات مايمكننا من المزاحمة من هذه الوجهة فلا يجب أن نفشل ونرضخ لحكم التجارة الاجنبية فينابل يجب علينا أن نتخذ طرقا أخرى تساعدنا على نيل هذا الغرض

ومعلوم أن الصناعة قسمان القسم الاول تحويل المواد القطريه الى مواد صناعية أولية وهذا ما يسمونه (الصناعة الكبرى) والقسم الثانى تحويل المواد الصناعية الاولية الى مواد معدة للاستعمال (وهو الصناعة الصغرى) فالقطن مثلا يتحول الى خيوط وقماش بالصناعة الكبرى والقماش يتحول الى ملابس بالصناعة الصغرى

واذا كانت مصر غير قادرة على استعمال الصناعة الكبرى فهى قادرة بلاشك على استعمال الصناعة الصغرى لانه اذا لم يكن فى أرض مصر من الفحم الحجرى ما يمكنها من انشاء المعامل ومزاحمة أوربا وأميركا فى نسيج

---

(١) كتاب الاحصاء السنوى العام لسنة ١٩١٠ — وجه ٤٠

القطن فان فيها من العمال من يقدرون على تفصيله وخياطته . وهكذا يقال فى مواد أخرى اساسية كثيرة كالصوف والحديد والجلد والخشب والورق والحنطة والزيوت حيث يمكن أن تشتغل الأيدى العاملة فى تحويل هذه المواد الاولية الى جميع المواد اللازمة للاستعمال

فالصوف يمكن تحويله الى ملابس والحديد الى ادوات كثيرة لازمة والجلد الى احذية وسروج وغير ذلك والخشب الى أثاث على اختلاف أنواعه والورق الى أظرف ومطبوعات تجارية والقمح الى دقيق والدقيق الى بسكويت وماكارونا وخلافه والزيوت الى صابون على اختلافه . ومعظم هذه المصنوعات تأتى من الخارج

ورد الى مصر فى سنة ١٩٠٩ من الملبوسات المجهزة فقط ما قيمته ٢٦٦٠٢٠ جنيها مصريا ومن دقيق القمح والذرة ما قيمته ١٧٩٢٢١٤ ج م[1] مع انه كان يمكن صنع هذه الملابس بمصر وطحن القمح والذرة فيها

فاذا تجلت لنا هذه الاحوال بما تقدم بيانه من الوضوح وأجلنا نظرنا فى الممالك الاجنبية التى تكون حالتها من هذا القبيل مشابهة لحالتنا رأينا تلك الممالك تحمى الصناعة الوطنية وتقويها بتخفيض الرسوم الجمركية على مايرد اليها من الخارج من المواد الصناعية الاولية وتثقيل تلك الرسوم على مايرد من المواد المصنوعة المعدة للاستعمال بحيث تجعل فرقا كبيرا بين رسوم الخشب الخام والقماش الخام مثلا وبين رسوم الاثاث الخشبى المصنوع والملابس وقد تعفى بعض الاصناف الأولية من الرسوم بالمرة وتمنع بعض المواد المصنوعة من الدخول بالمرة وعلى هذه الطريقة يتكاثر ورود الصنف الاول ويباع بثمن رخيص ويقل ورود الصنف المصنوع أو اذا ورد فيباع بثمن غال فيتسع المجال حينئذ لسكان البلاد فى العمل بالصناعة الصغرى ولا يبقى فيهم متعطلون ولا متشردون فيعم الأمن وتزداد الثروة

أما فى مصر فان الرسوم الجمركية فيها على نسبة واحدة بين ٨ و ٩ فى المائة على شكل المواد الواردة من الخارج مصنوعة أوغير مصنوعة ولذا فالصناعة الوطنية فيها فى حكم العدم

ولهذا نرى أنه يجدر بالمؤتمر المصرى أن ينظر الى هذا الاقتراح المتعلق بأهم ركن من أركان عمران البلاد بعين الاعتبار ويعطيه حقه من البحث ويطلب الى الحكومة أن تتخذ الطرق السياسية الفعالة لتعديل المعاهدات الجمركية مع الدول الأجنبية بكيفية توصل الى هذا الغرض المفيد

وهنا يمكن أن يسأل سائل هل تملك مصر حق إبرام المعاهدات التجارية بحيث يمكنها ان تتوصل الى هذا التعديل ؟ فنقول نعم ان لها هذا الحق بمقتضى الفرمان الصادر فى ٨ يونيو سنة ١٨٦٧ الى الخديوى اسماعيل باشا والفرمان الصادر فى ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ الى الخديوى محمد توفيق باشا وبدليل أن مصر قد عقدت بنفسها معاهدات تجارية مع كثير من الدول الاجنبية كما ترى مما يأتى :

معاهدة تجارية بين مصر وبريطانيا العظمى فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٩ ومعاهدة تجارية بين مصر والبرتغال فى ١١ مايو سنة ١٨٩٠ ومعاهدة تجارية بين مصر والنمسا والمجر فى ١٦ أغسطس سنة ١٨٩٠ ومعاهدة تجارية بين مصر والبلجيك فى ٢٤ يونيه سنة ١٨٩١ ومعاهدة تجارية بين مصر وايطاليا فى أول فبراير سنة ١٨٩٢ ومعاهدة تجارية بين مصر واليونان فى ٢١ مارس سنة ١٨٩٥ ومعاهدة تجارية بين مصر والجمهورية الفرنساوية فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ ومعاهدة تجارية بين مصر والجبل الاسود فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٠٥ ومعاهدة تجارية بين مصر واليونان فى ٤ يونيو سنة ١٩٠٦ فمصر اذا تملك هذا الحق بلا نزاع

بقى سؤال آخر وهو هل يمكن أن تقبل الدول بهذا التعديل المطلوب؟ والجواب عليه هو أن قبولها ممكن مادام يمكن لمصر أن تقنعها بموافقته وعلى كل فالمسئلة هنا سياسية ولا يصعب حلها بالطرق السياسية . وكلمتنا الختامية فى هذا الاقتراح هو أنه يجدر بالمؤتمر المصرى أن يلفت أنظار الحكومة الى هذا الموضوع الخطير وهى جديرة باعطائه حقه من البحث واذا اقتنعت بلزومه وفائدته فهى خبيرة فى اتخاذ الطرق الموصلة الى النجاح فيه

(١) كتاب الاحصاء لسنة ١٩١٠ — وجه ٢١٦ و ٢١٧

الاقـــتراح الثانى

تعديل تعريفة نقل البضائع فى مصلحة السكة الحديد

معلوم أن مصلحة السكة الحديد تأخذ على نقل البضائع اجرة مختلفة على نوع واحد منها وأساس هذا الاختلاف عندها ماتسميه شحنة كاملة وشحنة غير كاملة والمفهوم أن الشحنة الكاملة هى التى تملا عربة بقدر ماهو مقرر لها من الحمل والشحنة غير الكاملة هى ما تقل عن القدر المعين لحمل العربة فتأخذ السكة الحديد على البضاعة المنقولة التى هى شحنة كاملة أجرة أقل مما لو كانت شحنة غير كاملة بالنسبة للقدار والوزن

وبديهى أن الشحنة الكاملة تكون لكبار التجار والشحنة الغير الكاملة لصغارهم

ففى هـذا الاختلاف فى قيمة اجرة النقل مساعدة للتاجر الكبير تعطيه قوة لمزاحم التاجر الصغير وهذا اجحاف فى حقوق السكان لأن سكة حديد الحكومة يجب أن تكون لمصلحة السكان على السواء لا أن تكون سببا لتقوية القوى واضعاف الضعيف

ولهذا يجدر بالمؤتمر المصرى أن يلفت أنظار الحكومة الى هذا الامر جبرائيل تكيل

وقد انتهى محمد بك يوسف من تلاوة تقرير جبرائيل بك تكيل فى الساعة السابعة والدقيقة ٥ وبدأ يتلو خطابا له هو موضوعه « ضرورة ترك بدع المآتم والمقابر » وهذا نصه

اقـــتراح

تقرير ترك بدع المآتم والمقابر

لحضرة محمـــد بك يوسف المحامى

انه يجب على كل مصرى أن يرحب بهذا المؤتمر وأن يحييه من صميم فؤاده وأن يشكر الله أن يسر ذلك السبب الذى حمل المصريين على عقده وانى مبتهج مسرور برؤية هذا الجمع العظيم من أبناء وطنى فى صعيد واحد وهو مالم أتخيله فى عالم الرؤيا

انه يجب على المسلمين أن ينتقلوا من أقطارهم المتنائية الاطراف وأن يجتمعوا فى مكان واحد كل سنة لاقامة شعائر فريضة عظيمة الشأن والتعاون فيما بينهم وللنظر فى أمورهم الاجتماعية ولنا أن نهتدى بهذا الفرض الدينى الى فوائد الاجتماع لأجل المصلحة مطلقا ولما كانت العناصر المصرية جميعها محتاجة لمشاورة فى المصالح العامة كان اجتماعنا اليوم اجتماعا ضروريا ونتمنى أن يتكرر على مدى السنين والايام

قد اجتمعنا اليوم اجتماعا نريد به البحث فى ترقية احوال المصريين العلمية والاقتصادية والاجتماعية ويدخل فى هذه المسئلة الخاصرة المسئلة القبطية

قد شعرت كغيرى من المؤتمرين بواجب علىّ لاهل وطنى أردت تنبيه أفكارهم اليه

سبقنى كثير من الفضلاء فى بيان عدة أمور عامة تعود على المجموع المصرى بالفوائد الجزيلة ومن المؤكد أن الوصول الى تحقيقها يتوقف على عمل كبير وبذل مال كثير وهو وان كان سهلا على همتكم العالية ونفوسكم الكريمة لايمنعنى أن أقترح على حضرتكم تقرير أمر لا يقتضى أعمالا تتعب ولا نفقات تبهظ

فالذى أعرضه عليكم عكس ما اقترحه غيرى ليس هو عملا وانما ترك للعمل فيه راحة. وحفظ مال فيه قصد . هذا فضلا عن ثواب الدنيا والآخرة بطاعة الله ورسوله

كلنا نعلم أن دين قدماء المصريين كان وثنيا ثم جاء بعده الدين المسيحى وقد دالت على مصر دول عديدة وكان أول دولة ملكتها قبل الاسلام دولة الرومان الى أن فتحها المسلمون فى خلافة سيدنا عمر على يد عمرو بن العاص لعشرين عاما من الهجرة

وكان اكثر المصريين وقت الفتح من القبط وقد أسلم منهم من اسلم وبقى منهم من بقى قبطيا الى وقتنا هذا

اختلط المسلمون من العرب والقبط بمن بقى قبطيا فورثوا كلهم عادات مصرية وثنية قديمة سرت من الوثنيين الى القبط المسيحيين ومن القبط الى المسلمين وكان سريانها تدريجيا فكان ضعيفا عند ما كان المسلمون عالمين عاملين بدينهم والحكومة رقيبة عليهم بالمحتسبين والحكومة الاسلامية كانت تحرض المسلمين على عقائدهم وتقاليدهم فبقى القبط على حالهم ولما كثر المسلمون وقل العلم بالدين فيهم وسرى الفساد الى حكومتهم ظهرت تلك العادات الضارة وانتشرت فى جميع المصريين

أما الآن وقد رأينا بأعيننا ولمسنا بأيدينا اضرار تلك العادات السيئة ووهبنا الله من العقل والحكمة ماندفع به هذا الأذى عن أنفسنا فلا عذر لنا أمام الله وأمام ضمائرنا اذا تقاعسنا عن الاقلاع عن هذه الآفات والكف عنها

العادات فى مصر كثيرة ولا أريد الخوض فيها دفعة واحدة بل أقتصر على عادة واحدة منها ولعلها أكثر العادات ضررا

انى لا أشير عليكم بأن نعامل الاقباط فى مرافق الحياة لما ارتكبوه من الاعتيات والعدوان على المسلمين كما يعامل بعض الشعوب المجاورة لبعضها فى مثل هذه الحال لأن التقاطع لاتقبله سجايا المسلمين الكريمة ولأنه مخالف لما جاء فى كتاب عمر رضى الله عنه الى عمرو بن العاص بالنص الآتى :

«وان معك أهل ذمة وعهد وقد أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم وأوصى بالقبط فقال (استوصوا بالقبط خيرا فان لهم ذمة ورحما) ورحمهم أن أم اسماعيل منهم وقد قال صلى الله عليه وسلم (من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طاقته فانا خصمه يوم القيامة) احذر يا عمرو أن يكون رسول الله لك خصما فان من خاصمه خصمه »

بل الذى أدعوكم اليه معاشر المسلمين هو أن تقاطعوهم فى عادات لايصيبهم من ترك المسلمين لها أقل ضرر فللمسلمين الحرية أن يتركوها وللقبط الحرية أن يحافظوا عليها اذا شاؤا

ألا وهى عادات :

(١) المناحات والحداد

(٢) المآتم

(٣) تشييد القباب والمقابر

(٤) خروج النساء للجنازة وزيارتهن للقابر والمبيت فيها

١

المناحات والحداد

أثبت علماء التاريخ أن نساء قدماء المصريين الوثنيين وتبعهن نساء القبط كن يجلسن فى مكان واحد متقابلات وينحن على الشكل الذى نراه الآن . وقد ذكر هيرودوت المؤرخ من عادات المصريين أنه : «اذا مات أحدهم تضع النساء الطين على رؤوسهن ويطفن بالمدينة أو القرية حاسرات الوجوه ويضربن صدورهن ووجوههن ويشققن جيوبهن وهكذا يفعل الرجال أيضا وكانوا جميعا يلبسون السواد سنين عديدة»

وقد كرت الدهور على هذه العادة وترقت مصر فى المدنية ولم يمح منها شئ بل نراها تزداد كل يوم فى العائلات رفعها ووضيعها

فاذا مات الميت كان أول مايحتفل به هو إحضار النائحات والناديات والصياح والندب والنياح بالكيفية المزعجة التى يراها كل منا ولبس السواد لكل أفراد العائلة من الخادم الى الحوذى الى الخادمات الى السيدات الى الاطفال حتى الذى لم يبلغ عشرة أشهر من العمر الى كل من حضر المناحة من المعزيات صغيرة كانت أو كبيرة ويدخل فى اللبس ما يتحلين به من الحلى الثمينة السوداء ويلبثن على هذه الحال سنين عديدة بهيئة كئيبة ومنظر مريع

ليس الامر قاصرا فى السواد على هذا بل انهن يجللن المقاعد والستور والسجف والمصابيح بالنسيج الاسود ويزلن البسط أو يقلبنها وتظل الدار على هذه الحال المنكرة أزمانا طويلة

وأعجب ما رأيته فى هذا أن بعض النساء مات عمها فى بيته وقد كانت متزوجة ببلدة أخرى فبعد أن حضرت المناحات والمآتم عادت الى بيت زوجها فى البلد الأخرى وجعلته على ذلك النحو بالسواد وكانت تلبس زوجها ثوبا أسود فى الليل ولبثت على ذلك سنة وقد أراد أن يتخلص زوجها من هذه الحالة الرديئة فنقل بيته الى بلدة أخرى فما كان منها الا أن فرشت البيت الجديد بالسواد وجعلته كالبيت الاول على السواء ولبث ذلك المسكين على مضض تلك الحال نحو سنة أخرى حتى قضى نحبه وذهب حزينا كئيبا بسبب تلك العادة الرديئة وقد كان رحمه الله كارها لها متبرئا منها ولكنه جارى امرأته لئلا يكسر خاطرها كما يقال

كذلك نرى الرجال عندنا يجارون النساء ولا يرضون بالقضاء ولا يتجملون بالصبر على مصيبة الموت الذى هو حق ومنهم فى بعض القرى من يلطم وجهه كالنساء وكلهم يتركون شعورهم بدون حلق ولا قص ويلبسون السواد أياما طويلة

مناحات النساء تستمر ثلاثة أيام ثم تتجدد كل أسبوع الى الاربعين وينفق عليها كثير من المال فى غير الوجه الشرعى وليست المناحة قاصرة على الميت بل ان كل واحدة من المعزيات تعمل مناحة فى تلك المناحة خاصة بمن مات لها فى تلك السنين الماضية وتتفق هى من جيبها على هذا للنادبة التى تندب لكل منهن على ما يوافق هواها

هذه العادة لا تزال تموج بين ظهرانينا سواء كان فى البيوت القبطية التى تولدت فيها أو البيوت الاسلامية التى أخذت عنها

ان الشرع الشريف قد نهى عن هذه العادات المرذولة بالنصوص الآتية :

روى البخارى ومسلم عن ابن مسعود رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : «ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوة الجاهلية» ودعوة الجاهلية النعى والنياحة والندب وما أشبه ذلك

وروى البخارى ومسلم عن أبى بردة رضى الله عنه : «أن النبى صلى الله عليه وسلم برىء من الصالقة والحالقة والشاقة » الصالقة التى ترفع صوتها بالبكاء والحالقة التى تحلق شعرها فى المصيبة والشاقة التى تشق ثوبها

وروى أبوداود عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : «لعن رسول الله النائحة والمستمعة»

وروى البخارى ومسلم عن حميد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة أنها قالت دخلت على أم حبيبة (زوج النبى صلى الله عليه وسلم) حين توفى أبو سفيان (والدها) فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق وغيره فدهنت منه جارية ثم مست بعارضيها ثم قالت : «والله مالى بالطيب من حاجة غير أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر (لايحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا)»

الحداد الشرعى هو ترك الزينة والطيب لا لبس السواد ولا سائر العادات الوثنية المعروفة

وروى الامام أحمد عن ابن عباس رضى الله عنه قال «ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبكت النساء فجعل عمر يضربهن بسوطه فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده وقال : « مهلا ياعمر ـ ثم قال ـ إياك ونعيق الشيطان انه ما كان من العين والقلب فمن الله عز وجل ومن الرحمة وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان»

فيجدر بنا نحن المسلمين والحالة هذه أن نترك هذه العادة المنافية للعقل والدين

٢

المآتم

أريد بالمآتم معناها العرفى وهو القسم الخاص بالرجال من أهل الميت اذا مات الميت فأول مايهتمون به هو دعوة القراشين والطباخين وضرب الخيام وتعليق الفوانيس داخل البيت وخارجه وفى الشارع الى آخره بهيئة لاتقل عن هيئة الأفراح ثم يهتمون بدعوة رجال البوليس والضباط مشاة وركبانا ودفع أجورهم معجلا وكذا حملة القاقم والمباخر ـ ولكنهم يضعون فيها الريحان بدل البخور ويكتفون بهذا فى مخالفة القبط وغيرهم من أهل

الكلاب ـ وكذا رجال الطريق وحملة الأعلام وأصحاب التراتيل والأنغام ومنهم من يحضر جوق الموسيقى يعزفون أمام النعش بنغمة الحزن وتساق أمامه الجاموسة لتذبح على القبر عملا بسنة الجاهلية ، ويرسلون أوراق النعى لمن يعرفون ومن لا يعرفون من أرباب الوجاهة والوظائف ويزخرفون نعش الفقيد بملابسه المقصبة وعلامات رتبه ونياشينه الى غير ذلك من الزهو الباطل واذا لم يتمكن أهل الميت من عمل كل ذلك يؤخرون الدفن يوما أو يومين

يسيرون بالنعش فى هذه المواكب الفخمة التى لم يعمل مثلها لميت فى حياته وتكرّ النساء وراءه ماشيات على الأقدام أو ممتطيات عربات البضاعة أو عربات الركوب المختلفة الانواع

بعد ذلك يعود أهل الميت الى بيوتهم فى غاية التعب والاعياء من طول المسافة الى المقابر والمشى على الأقدام ومن السهر السابق على الوفاة مع المريض قبل وفاته أو من بعد وفاته الى وقت الدفن وكان المعقول حينئذ أن يستريحوا فى مخادعهم ولكنهم يجتدون التعب والمشقة بأن يجلسوا فى الخيام المضروبة للاقاة المعزّين وتوديعهم الى نصف الليل وهكذا الى ثلاثة أيام عند الأغلب أو أربعين عند بعضهم

الذى يدل على أن عادة المناحة والمأتم قبطية هو أن لافرق بينهما الآن الا فى تلاوة القرآن فى المأتم ولا أدرى كيف ينفع القرآن فى احتفال مكروه ينهى عنه الدين

النفقات

ان عدد المتوفين من المصريين على اختلاف أديانهم فى القطر المصرى يبلغ زهاء ٢٩٤١١٨ نسمة حسب احصاء مصلحة الصحة العمومية سنة ١٩٠٩

ينفق بعض الأغنياء فى مصاب ميته نحو ألف جنيه وهم الذين يقيمون المأتم للاربعين والبعض أقل من هذا . هؤلاء يمكننا صرف النظر عنهم لأنهم عدد قليل فى القطر المصرى فلا يصح أن يعتبروا ميزانا لمعرفة الحد المتوسط

وانما على أقل تقدير نفرض أن مايصرفه السرى فى المناحة والمأتم ٥٠ جنيها وأن مايصرفه الفقير ثلاثة جنيهات ولو فرضنا أن المترين يبلغ عددهم ١٥٠٠ نسمة وضربناه فى ٥٠ جنيها لكان الحاصل ٧٥٠٠٠ جنيه والفقراء حينئذ يبلغ عددهم ٢٩٢٦١٨ نفسا ولو ضربناه فى ٣ جنيه لكان الحاصل ٨٧٧٨٥٤ جنيها ولأجل تسهيل الحساب نرسمه هكذا

جنيه	
٧٥٠٠٠	نفقات الأغنياء
٨٧٧٨٥٤	نفقات الفقراء
٩٥٢٨٥٤	

هذا مليون من الجنيهات تقريبا ينفق سنويا عدا مايُنفق على المقابر الآتى ذكرها وقدره ٣٠٠٠٠٠ جنيه أيضا وهو مال جم ينفقه الناس مرضاة للشيطان فى غير وجه شرعى حتى عبروا عن ضرره بمثل عامى (موت وخراب ديار)

ضرر المآتم فى التقاطع والبغضاء

زد على ذلك أن الذين ينعى لهم الميت بالبريد أو الجرائد وهم أصحاب ومعارف أهل الميت أغلبهم لايحضرون للتشييع الجنازة ولا للمأتم فى السرادقات المضروبة إما قلة وفاء وإما كسلا وإما لان أهل الميت ليس فيهم ذوجاه عريض أو منصب رفيع فينجم عن هذا كدر أهل الميت والتقاطع والتدابر بينهم وبين أصحابهم بل يترتب على ذلك عند بعضهم العداوة والبغضاء

ان جماهير الناس لم يصلوا الى الكمال فى الاخلاق فلا هم أصحاب يشاطرون صاحبهم فى الحزن والاسى ولا هم أوفياء يجاملون بمثل ماجاملهم به الغير فى المعاملات القومية

ولعمر الحق أن أهل الميت هم الذين يخلقون الأسباب لهذا التنافر والتباغض وهم في يدهم ان يحفظوا أصحابهم وأن لا يكلفوهم ما لا يطيقونه بأن يتبعوا العقل والحكمة وأن ينتهوا كما نهاهم الشرع

ان الكف عن هذه العادات والحالة هذه أمر واجب وقد سبق به كثير من العلماء في القطر المصري وكان أول من عرفته جاهر بإماتة هذه البدعة والعمل بالسنة على أكمل وجه هو الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده رحمه الله مات والدته وكان بيته وقتئذ بشارع الناصرية بالقاهرة فلم يخبر أحدا ولم يشيع الجنازة الا من علم بالأمر بالمصادفة وبعد الدفن لم يعد الى بيته توا بل تسلى عن المصيبة بالرياضة والتنزه مع بعض اخوانه ولم يقم مأتما ولم يستقبل أحدا في بيته للعزاء ولم ينشر في بعض الجرائد الا الشكر لمن حضر الجنازة عفوا ولمن عزاه بالكتابة معلنا أنه لم يعمل بعد الدفن شيأ

وقد ترك كثيرا من هذه البدع غيره كصاحب السعادة سعد باشا زغلول عند وفاة والدته وصاحب الدولة رياض باشا وأحمد بك تيمور ثم ان الاستاذ الشيخ طنطاوي جوهري الذي مات زوجته قريبا لم يعمل شيأ من تلك الخرافات وتصدق ببعض المال عن روحها للجمعية الخيرية الاسلامية

ويقال ان السابق الى ابطال هذه البدعة المغفور له الشيخ عليش الكبير رحمه الله فلأي شئ لا نهتدي بشرعنا القويم ولا تكون لنا أسوة حسنة فيمن عمل به من هؤلاء العلماء الأعلام

ان الذي يدل على أن هذه العادات وثنية قبطية وليست من الاسلام في شئ هو أنها لا توجد في سائر بلاد الاسلام على هذا الوجه الذي يذهب بالمال الكثير ويسلب الراحة

فأهل الحجاز من أقل الناس عناية بعادات الجنائز . وكذا أهل الأستانة وكثير من بلاد الترك يحمل الجنازة بعض المستأجرين بغير جلبة ولا ضوضاء ولا مواكب ويشيعها من حضر وينتهي بذلك كل شئ

في بعض بلاد العرب اذا ثكلت المرأة ولدها أو زوجها أو غيرهما تلبس البياض وتتخضب ولا تقام مناحة ولا مأتم وبعد الدفن كل يذهب لحاله رضاء بقضاء الله وقدره

وفي سورية يمشي أمام النعش أهل الطريق يذكرون الله ويقف أهل الميت بعد الدفن بقرب المقبرة فيعزيهم الناس ويجلسون بعد الظهر وبعد المغرب في أحد المساجد يسمعون تلاوة القرآن من بعض الحفاظ (الفقهاء) الى ٣ أيام . وبعض الأصدقاء يذهبون الى المقبرة بعد الظهر يقرؤون مع بعض الحفاظ سورة (يس) ولا نفقات للجنازة عندهم الا أن بعض الموسرين يطبخون في اليوم الثالث والسابع طعاما يوزعونه على الفقراء صدقة على الميت

هذا وان كان المسلمون في مصر يريدون عمل شئ بدل المآتم المعروفة الآن فلهم أن يعزي بعضهم بعضا بارسال بطاقات الزيارة بواسطة البريد على مثل ما يعملون في الاعياد ولعلهم يرون في المستقبل هذه الوسيلة غير مفيدة فيرجعون عنها أيضا

٣

تشييد القباب والمقابر

ان هذه عادة وثنية ودليلها محسوس أمام أعيننا وهو الاهرام والمقابر التي أنشأها ملوك مصر لكي يتميزوا بها بعد موتهم عن سائر الناس كما كانوا مدة حياتهم لهذا تبعهم القبط وصاروا يبنون مقابرهم على ما تسمح به ثروتهم واتبعهم في هذا المسلمون الى الآن

ان ما ينفقه المسلمون في هذا السبيل لا يقل عن ٣٠٠,٠٠٠ جنيه سنويا لأنه اذا فرضنا أنه يبنى منها كل سنة ١٠,٠٠٠ مقبرة وكانت كل مقبرة وما حولها من القاعات والحوش ٣٠ جنيها لكان الحاصل كما قدمنا

هذه المقابر والقباب على الكيفية التي يعملها المصريون الآن مخالفة للشرع بالنصوص الآتية

روى أحمد ومسلم وأصحاب السنن عن جابر رضي الله عنه قال : «نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجصص القبر وأن يعقد عليه أو يبنى عليه»

وروى مسلم فى صحيحه انه صلى الله عليه وسلم قال : «لاتجلسوا على القبور ولاتصلوا اليها او عليها »

وروى أيضا أنه قال ذلك فى مرض موته قبل وفاته بخمسة أيام : « لا تتخذوا القبور مساجد فانى أنها كم عن ذلك »

وروى أحمد وأصحاب السنن الثلاث عن ابن عباس أنه قال : «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج »

والذى يدل على أن هذا ليس من الاسلام فى شئ هو انه لاتوجد بلد تشيد المقابر والقباب بالقدر الذى تعمله مصر

فى بلاد العرب لايعتنون بتشييد المقابر والبناء عليها بل أكثر قبورهم دارسة لاقباب عليها ولا أحواش لها والقباب القليلة التى فى الحجاز هى فى الغالب من بناء الامراء والملوك لامن بناء أهل الحجاز

وفى البلاد التركية ترى المقبرة ليس فيها شئ من البنيان ولكنهم يعلون قبور بعض الكبراء وأكثر القبور فى الأستانة ليس عندها الا حجر مرتفع أو حجران ووضع حجر واحد كبير عند رأس الميت سنة لان النبى صلى الله عليه وسلم وضع بيده صخرة على قبر عثمان بن مظعون رضى الله عنه

وفى سورية يبنى بعض الاغنياء قبورهم بالرخام أوغير الرخام فيرفعونها ذراعا او ذراعين أو أكثر ولا يبنون عندها ولا عليها وبعض القبور دارسة ويقل مابنى عليه من قبور الصالحين

وهكذا فى بلاد المغرب

٤

خروج النساء للجنازة وزيارتهن للقابر

ان نساء مصر يخرجن للجنازة ويزرن المقابر فى اوقات متواليـة وأعياد ومواسم عديدة وأكثر النساء يبتن فى المقابر وفى هذا ضرر على الشرف ومخالفة للشرع

فقد جاء فى هذا مانصه

روى ابن ماجة وابو يعلى عن انس باسناد صحيح أن النبى صلى الله عليه وسلم قال للنساء اللواتى خرجن للجنازة : « ارجعن مأزورات غير مأجورات » أى ارجعن الى بيوتكن حاملات للوزر اى الذنب لا للاجر والثواب

وروى الامام احمد والترمذى وصححه عن أبى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور

وروى الامام احمد عن ابن عمر رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتبع جنازة معها رانة اى مصوتة باكية برفع الصوت والنياحة

وروى ابن ماجه ان ابا موسى الاشعرى رضى الله عنه نهى أن تتبع جنازته بمجمر (أى مبخرة) وصرح بأنه أخذه عن النبى صلى الله عليه وسلم

وبناء على ذلك يجب منع خروج النساء للجنازة وزيارتهن للقابر والمبيت بها عملا بظاهر الحديث الذى قدم وأخذ به بعض العلماء وقد خص بعضهم بالكثرة واتفقوا على منعهن من الخروج الذى يترتب عليه الفتنة أو أى منكر من منكرات الشرع ولا يجهل أحد منا أن فى خروج النساء الى المقابر منكرات كثيرة وليس فيه مصلحة قط . وكانت زيارة القبور فى أول الاسلام محرمة ثم أبيحت لأجل الاعتبار بالموت وتذكر الآخرة فهل يزورها نساؤنا ورجالنا اليوم لأجل ذلك ؟

وليس فى بلاد الاسلام الاخرى شئ من هذه العادة القبيحة مطلقا

الخاتمة

بعد هذا البيان أقترح على المؤتمر أن يقرر الاقلاع عن تلك العادات المنكرة المخالفة للشرع والعقل

وأن يقرر :

أولا — ابطال المناحات والحداد المعروف الآن والمآتم بتاتا

ثانيا — أن لا يبنى على المقابر بيوت ولا قباب وأن لا ترفع القبور عن الارض كثيرا

ثالثا — منع خروج النساء لجنازة وزيارتهن للمقابر والمبيت فيها

انى أخاطب بهذا المقال أولا نساء مصر فهن اللائى تبعن عادات الجاهلية الأولى ويحملن الرجال على أتباعهن فيها والا عكن صفاء المعيشة الزوجية فيضطر الرجال مكرهين على مطاوعتهن ولنا الأمل فى أن يرزقهن الله عقلا يرجع بهن الى الرشد والحكمة فيمتنعن عن عمل يغضب الله والرسول والملائكة والناس أجمعين ولهن ان رغبن أن يأخذن من رجالهن لأجل زينتهن التى أحلها الله عشر ما يتفق على تلك العادات التى حرمها الله ويقتصدن التسعة الأعشار لأهلهن لانفاقه فيما هو ضرورى للحياة فهو فى الحقيقة لهن أيضا لأنهن يقاسمن الرجال السعادة والشقاء

ثم أخاطب بهذا المقال ثانيا رجال مصر عامة ورجال هذا المؤتمر خاصة فان بعض الناس سرى الى عقله هذا الفساد حتى صار كالنساء فى اعتقاد عادات الجاهلية وقدماء المصريين والقبط والأكثر مسوق للعمل إما طوعا أو كرها تحت هيمنة النساء فعلكم أيها الرجال العقلاء المفكرون أن تكونوا القدوة الحسنة وأن تقفوا فى سبيل أولئك النساء وهذا البعض الأحمق من الرجال لابطال العادات الضارة السابق ذكرها وأن يكون كل منكم شجاعا شهما فى اعلاء كلمة الحق ومحو تلك العادات من بيته وبيوت أهل جيرته وعشيرته وسائر قومه وأن يكون كل رجل فيها ورئيسا لبيته عملا بقوله تعالى : «الرجال قوامون على النساء» فلا يقبل منهن ارتكاب هذه الآثام اذا اتبعنها بعد الان وقد تبين الرشد من الغى

يرى أحدنا من العار أن يترك وحده تلك العادات دون الآخرين فلنكن كلنا يدا واحدة فى الاقلاع عنها رفعا لذلك الحرج وازالة لتلك العلة ويد الله مع الجماعة

هذا ما عنّ لى من الأدواء الاجتماعية فى مصر وما رأيته من الدواء لترقية حال المسلمين عرضته على المؤتمرين خدمة خالصة للدين والوطن وأرجو أن ينال قبولا وتصديقا من المجتمعين فيعاهدوا الله ويتعاهدوا على البر بما يقررونه والوفاء بما يقولون «ان العهد كان مسئولا»

محمد يوسف المحامى

وبعد أن انتهى الأستاذ محمد بك يوسف من القاء خطابه فى الساعة السابعة والدقيقة ٤٥ قام عبد الستار أفندى الباسل وتلى تقريرا لموضوعه « اصلاح القضاء » وهذا نصه :

تقـــرير للمؤتمر المصـــرى

فى اصلاح القضاء

لحضرة عبد الستار أفندى الباسل

القضاء أكبر أساس لحياة الأمم ومن أهم الوظائف التى تبنى عليها عمارتها بل لا ابالغ اذا قلت ان لكل غريب الحكم على درجة الأمة من الرقى بمجرد اطلاعه على قضائها . القضاء أساس العدل بل هو العدل بنفسه والعدل أساس الملك قال تعالى « واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل »

ان من شروط مؤتمرنا البحث فى رقينا الاجتماعى وأظن كما قلت أولا ان القضاء اذا رقى عندنا كان من أهم وسائل رقينا الاجتماعى

ربما يستغرب عرض مشروع كهذا من رجل ليس من رجال القانون ولكن الحاجة للسعى ومكابدته تجعل الانسان ملما به وان كانت هذه لم تكن فى المسائل الفنية حتى يصح هذا الاعتراض ولكنها فى الأحكام العامة التى ربما كان كل منا أشد ارتباطا بها من الفنية

ان الفلاح فى مزرعته والتاجر فى حانوته صارا يشعران بأنهما فى حاجة لاصلاح القضاء ومع الأسف نشاهد ثقة الناس بالقضاء فى بلادنا أقل مما ينبغى له وربما يكونون فى اعتقادهم هذا ظالمين للقضاء ومجحفين بحقوقه ولكن الذى لايستطاع دفعه ان هذا الاعتقاد منتشر بين نفوس أهل المدن والقرى ولا يمكن أن يكون هذا الرأى العام وجد فى الناس عبثا وتفشى بينهم اعتباطا والناس معذورون فى هذا الاعتقاد اذا رأوا أن أحكام القضاة تخالف فى كثير منها الواقع المشاهد ولو كان للقاضى فى هذه المخالفة ألف عذر

والذى يبين لى أن العلة فى ذلك ترجع لأمرين الأول كيفية انتخاب القضاة والثانى تحميل القضاة من العمل فوق طاقتهم

عن الامر الاول

رجال القضاء فى مصر الآن يؤخذون من النيابة العمومية بعد أن يمضوا فيها بضع سنين رجال نيابة لايشتغلون بالقضايا المدنية مطلقا فبالطبع هم لا يأخذون من التجارب فى المسائل المدنية ما يكفيهم لأن يكونوا قضاة صائبى الحكم فيها ولا يكفى أن يكونوا درسوا القانون وتضلعوا فيه فان دراسة القانون اذا لم تشفعها التجربة وكثرة الاختبار والاضطلاع بكثير من عادات القوم وعرفهم فى معاملاتهم المدنية فانها لا تكفى لاقامة الدعوى بين الناس

حاش لله أن يتطرق للفكر أن الشباب ومايظن من أحواله هما العائقان لهم عن اصابة الحق فانى أعترف بأنهم أهل فضل وذكاء ولكن هذا شئ وممارسة القضايا التى يحكمون فيها شئ آخر

على أنا كلنا نعلم أن وكلاء النيابة بجميعهم متعودون بمقتضى المصطلح عليه من واجباتهم أن يؤيدوا الاتهام دائما والانسان انسان ينطبع فى نفسه مانعود عليه والقاضى يلزمه أن يكون تعود الدفاع أكثر من الاتهام حتى ينطبع على دره الحد بالشبهة وعلى أن الخطأ فى العفو أولى من الخطأ فى العقوبة

اذا كان من يعين قاضيا على هذا الوجه لم يباشر فى حياته العملية قبل تعيينه شيئا مما يعرض عليه وهو قاض الا القضايا الجنائية دون المدنية واذا كانت عادته فى القضايا الجنائية هى ما أسلفنا ومدة اشتغاله فيها قد لاتتجاوز بضع سنوات فكيف نطلب منه فى قضائه أن يكون له صبر الحليم وتجربة المجرب لئن كان عنده كما هو الواقع فى معظم حضرات قضاتنا قوة الذكاء وحسن التوجه وارادة الخير فى عمله فانه لا لوم عليه اذا كان ينقصه التمرن والزمن الطويل اللازم له فان ذلك ليس بيده لاجرم اذاً أن يخطئ كارها

الامر الثانى

ان القضاة عندنا تحسبهم الحكومة آلة بخارية من حديد فهى تكلفهم العمل مادام فيهم نفس ـ انك اذا حضرت جلسة من جلسات المحاكم الجزئية أوالكلية وجدت جدول قضاياها مشحونا لدرجة مزعجة فاذا ما أبصرت القضاة وجدت علامات الضعف واحتراق الاعصاب بادية عليهم وما ذلك الا نتيجة إجهاد قواهم الفكرية اجهادا مستمرا للقيام بانجاز عملهم الذى لايأتون له على آخر ومهما كدوا وكدحوا فانه يتجدد دائما ـ الاحصائيات السنوية تدل على ان القضاة بعددهم الموجود الآن ينجزون فى الغالب قضايا محاكمهم ولا يؤخرون منها الامقدارا قليلا. أمر مدهش جدا فان هذه القضايا من شأنها أن تشغل أضعاف عددهم لو أريد بحثها كما ينبغى ولكن الواقع انها تبحث كما يكون لا كما ينبغى اذ يقول كثير من الناس ان لدى القضاة فكرا سائدا وهو يحزنهم كثيرا ان قيمة عمل العامل منهم لا تقدر الا بكمية ما يعمل لا بكيفية ما يعمل فلا جرم اذًا ان كان قضاتنا فى صحتهم من أشق الناس وفى قضائهم من المعرضين لخطأ العجلة

هـــذا

وليس الخطأ فى الاحكام المدنية بأقل ضررا منه فى الاحكام الجنائية فان القضايا المدنية كثيرة جدا بين العائلات فاذا لم يكن الحكم فيها مطابقا للواقع فان صاحب الحق لا يقنع به ويرى أن يأخذ حقه ولو بالقوة فيتحين الفرص حتى اذا بدر له موضع ضعف من خصمه انتهزه لاخذ هذا الحق. من ذلك تتولد الشحناء بين العائلات ولو حصرنا أسباب الجنايات لكان معظمها ناتجا من الخطأ فى الأحكام المدنية

أنا لا ألقى المسئولية على القاضى وانما المسئولية كلها على من اختاره للقضاء وحمله من العمل فوق طاقته

لذلك أقترح على المؤتمر أن يطلب من أولى الامر شفاء هذه العلة وأرى الدواء فى الاتى :

أولا ـ يعين القضاة من المحامين حسنى السمعة بشرط أن يكونوا قضوا فى مهنتهم على الأقل عشر سنوات وأن تعطى لهم المرتبات التى تفى بحاجتهم وتجعلهم يقبلون أن يتركوا المحاماة ليتولوا القضاء ـــ انهذا المحامى الذى نختاره للقضاء درس فى المدرسة نفس العلم الذى درسه وكل النيابة الذى يعين الآن قاضيا وزاد عليه انه اشتغل بنفسه ومع زملائه فى القضايا على اختلاف أنواعها واختلط كثيرا بموكليه وأخصامه وأمكنه أن يعرف أخلاق المتقاضين وعاداتهم. بهذا يكون قاضيا علميا وعمليا

ثانيا ـ أن تكون الترقية لهؤلاء القضاة الجدد بالاقدمية بحيث لا توجد ترقية مطلقا على طريق الاستثناء

ثالثا ـ أن لا يكون هذا القاضى قابلا للعزل

رابعا ـ أن تصرف إيرادات المحاكم على قضائها وعمالها لان هذه الايرادات لم تكن من ايرادات الحكومة الثابتة وانما هى مبالغ ندفعها من أموالنا رسما لاخذنا الحق فلا اقل من أن تصرف فى تحسين حال القضاة وتكثير عددهم

ما سمعت أن رسوم القضايا تكون مورد رزق للحكومات الا فى حكومتنا هذه فانى الذى أدفعه وقد يكون مقترضا لاتوصل به لحق لى ضائع يؤخذ ويصرف فى غير حصولى على هذا الحق !

ان نظارة الحقانية توفر كل عام من ايرادات المحاكم ما يزيد عن نصف مليون من الجنيهات ولو صرف نصف هذا المبلغ على اصلاح المحاكم لما وجدت هذه الشكوى ولكان عندنا قضاء نطمئن اليه

هذه فكرتى أقدمها للمؤتمر وأترك له النظر فيها وفقنا الله جميعا لمصلحة هذا البلد انه سميع مجيب

عبد الستار الباسل

ولما تمت تلاوة هذا التقرير فى الساعة السابعة والدقيقة ٥٥ أذنت دولة الرئيس لعبد الخالق بك مدكور بتلاوة خطاب له موضوعه «ضرورة معاونة الشركات التجارية» ولم يكن هذا الخطاب واردا ضمن برنامج المؤتمر ولكن لوحظ أن الوقت يسع تلاوته وهذا نصه :

وسيلة ترقية التجارة والصـــــناعة فى مصر

لحضرة عبـــد الخالق بك مدكور

أيها السادة الأجلاء

أفتتح قولى بحمد الله والدعاء لخير الأمة المصرية التى اجتمعنا الآن للنظر فيما يؤدى بها الى النجاح

لقد كان حقا علينا هذا الاجتماع من زمن طويل للوصـول الى تلك الغاية فحمدا لهذه الفرصة الثمينـة التى هيأها لنا فريق من مواطنينا الأقباط الذين عقدوا المؤتمر القبطى بمدينة أسيوط فى الشهر الماضى فلنتهزهـا ولا ندعها تمر بدون أن نستفيد منها فائدة صحيحة تعيد لبلادنا ما كان لها فى سالف الأزمان من السؤدد والمجد وشكرا لمؤتمر أسيوط فانه وان كان اجتمع وانفض عن طلباته التى علمتموها ولكن هو الذى كان له من التأثير فى نفوس المصريين عامة والمسـلمين منهم خاصة ما حركهم لهذا المؤتمر الذى يجمع كل طـبقات المصريين على اختلافها فى العناصر والمذاهب للنظر فى الشؤون العامة التى تدوّنت فى برنامجه

أيها السادة ـ نحن اجتمعنا ويد الله مع الجماعة فيجب علينا أن نضحى فى سبيل خدمـة بلادنا اعز عزيز لدينا فلا نبخل عليها بأوقاتنا وآرائنا ومساعداتنا المـادية والأدبية

أجل لقد كنا فى سبات عميق اذ أسلمنا زمامنا الى غيرنا فقادنا الى حيث لا نريد واعتمدنا على غير أنفســنا وتوكلنا على ما تأتى به الصدف وفاخرنا بعظام سـلفنا الصالح وأعمـال من سـبقونا فتأخرنا كل ذلك كان نتيجة ضرورية لعدم الاعتماد على النفس فيجب علينا اذًا أن لا نترك حبل الشؤون العامة على غاربها بل نتعهدها فى كل حين متى رأينا أن الضرورة تقضى علينا بذلك وكفانا من كل الذى مضى أدلة قاطعـة على هــذا الوجوب

اننا اذا اجتمعنا لذلك أيها السادة فانما اتمرنا أيضا لنجمع على الصفح عمـا فرط منهم اذ نحن أعضاء عائلة واحدة يجمعنا بلد واحد وترفرف على رؤوسنا راية واحدة وتظلنا وتظلهم سمـاء مصر وطننا المحبوب

اجتمعنا لنسعى بكلياتنا فى تضميد الجروح التى أسالوها ولترتق الفتق الذى أحدثوه فى جسم الأمة

نعم يجب علينا أن نعمل للوفاق الذى نرجوه ما استطعنا الى العمل سبيلا

هانحن أولا أيها السادة قد وجدنا من جرائد أوربا فريقا يعزز مطالب الأقباط وطائفة تخطئهم فى مزاعمهم ولولا أن تدارك مسلمو مصر بحكمتهم هذا الأمر وفكروا فى ايجاد المؤتمر المصرى لكانت النتيجة غير مرضية لانه انما أنشئ لاصلاح ذات البين وتقويم الوحدة القويمة التى كاد يضرّبها مؤتمر الأقباط . اذًا فسبب مؤتمرنا هذا شريف وغرضه سام ووجهته حسنة وسعيه مشكور وغايته حميدة

فالى سادتى الأفاضـل أتقدم طالبا تحقيق أمانى ورغائب كل مصرى يحب بلده ويحترم أمتـه راجيا تقرير الطريق الواجب علينا اتباعها لرقينا فنبحث فى التعليم العام وننظر فيما يسد النقص ويجعله وافيا بالغرض الذى نرمى اليه . نبحث فى ترقية الزراعة لأن بلادنا زراعية محضة محتاجة لعناية خاصة فاذا ما وفيناها حقها من البحث والخدمة كانت الفائدة عظيمة وتضـاعفت ثروتنا وحسنت حالتنا وأمكننا أن نعمل بعـدئذ كل ما تطمح اليــه أنظارنا

نبحث كذلك فى الصـناعة عليها تصـل الى درجة تقلل احتياجنا الى صنائع الخارج . نبحث فى علة تأخرنا فى التجارة عن غيرنا ونضع القواعد الاقتصادية الصحيحة الثابتة التى تكون أساسا لسيرنا

أريد أن أقول كلمتى عن الحركة التجارية والصناعات الوطنية ومايجب علينا نحوها لنهض بتجارتنا وصنائعنا الى الدرجة اللائقة بها فلستنهض همم أولى اليسار من المصريين الذين ملأوا المصارف الأجنبية بأموالهم الطائلة بلا فائدة لهم ولا لوطنهم ولا لمواطنيهم لتأسيس شركات تجارية تكون رؤس أموالها من تلك الأموال الكثيرة ولاضرر اذا ابتدأت شركات برؤس أموال صغيرة لأنها اذا أصبحت صغيرة أمست بهمة القائمين بادارتها كبيرة وبذلك تتقدم التجارة شيأ فشيأ وما الرقى الا بنسبة اهتمام الأمة بشؤونها وشعورها بمواطن حاجتها

ماذا عليهم اذا اشترك بعضهم مع من تكون لهم بهم ثقة من اخوانهم التجار وساعدوهم بأموالهم بالشروط التى يحدونها موافقة لهم ليأخذوا فائدة أموالهم حتى بذلك يكثر عدد الشركات التجارية الوطنية فى البلد ويتسع نطاقها ويكون بيدنا بعض مابيد الأجانب اذ أننا لانكاد نرى متجرا كبيرا أوحانوتا عظيما فى جميع الأحياء التجارية الا كان لهم وهيهات أن يصلح لنا حال الا اذا اجتمعنا وتعاضدنا لأن الانقسام والتفريق من موجبات الفشل والدمار

أيها السادة

يجب أن يزيل أغنياؤنا من أوهامهم ان لم يكونوا محتاجين بسبب مارزقهم الله تعالى أن لايشتغلوا لان فى اشتغالهم بأوقاتهم وأموالهم وآرائهم نقصا لهم. كلا! بل من أوجب الواجبات أن لايألوا جهدا وراء الأعمال التى تعود على أمتهم بالرفعة والمجد وأن يتركوا من مخيلتهم أن اشتغال أمثالنا بالتجارة والصناعة عار عليهم. كلا! بل العار فى أنهم يقون بلا عمل وأن لايساعدوا أولئك الذين هم عالة على الهيئة الاجتماعية وكثير ماهم

انكم اذا فعلتم ذلك أيها السادة انتشلتم كثيرين من شبان مصر من مخالب الفقر ومصيبة البطالة باستخدامهم فى تلك المحال وتكونون بذلك قد خدمتم أنفسكم قبل كل شئ وأعليتم شأن الوطن بعملكم هذا

انه لايكاد يقع نظر عابر سبيل على محل تجارى صغيرا كان أوكبيرا فى أكثر ممالك أوروبا الا ويراه لشركة لا لمالك واحد وما ذلك الا لانهم يقدرون فائدة الاشتراك فى الأعمال والتضامن بجلب المنفعة والتعاضد لخدمة أنفسهم وتجارتهم حق قدرها ووجود الشركة هو أول أساس للثقة فى المعاملات فما بالنا نقلدهم فيما لا ينفع ولانتبعهم فيما ينفع ان استغلال بعض تلك الأموال المودعة فى المصارف بلا فائدة بتوسيع نطاق الحركة التجارية فى البلاد لأكبر فائدة نرجها فلا تخيبوا هذا الرجاء واعملوا لتحقيقه لان الفائدة ستعود عليكم

ماذا عليكم اذا شددتم إزر المصانع والمعامل وساعدتم الصناعة المصرية بتلكم الأموال الطائلة ؟

الحركة الآن مائلة بكلياتها الى ترويج الصناعة البلدية وقد ابتدأ الكثيرون يتخذون ملابسهم الافرنكية من مصنوعات المحلة الكبرى ودمياط وصهرجت وغيرها فأسسوا لعملهم هذا المبرور موارد الكسب لابناء جنسهم وسعوا على صغار العمال الذين وجدوا لهم مجالا للعمل وسببا للارتزاق ولكن تلك الأنوال التى أخرجت لنا هذه الأقمشة الجميلة لاتكفى لحاجة البلاد ولذلك يجب كل الوجوب الاستعاضة عنها بالآلات البخارية حتى تكون بضاعتنا أجود مما هى عليه الآن وتكثر الرغبة فيها وتروج فيقل احتياجنا تدريجيا الى أمثالها من مصنوعات الخارج وذلك لايكون الا بالسعى جهد الطاقة وراء تأسيس شركات ومعامل لهذا الغرض

هذا قليل من أمثال كثيرة تقع تحت نظرنا كل يوم وما جاز على منسوجاتنا جاز على غيرها من الصناعات الأخرى المختلفة كالنجارة والحدادة وغيرها

يجب أن لانذخر وسعا فى تعضيدها وترويجها حتى بذلك يتيسر لنا الوصول الى الضالة المنشودة من الاستغناء بنفسنا عن غيرنا

ألا ان من جدّ وجد وكل من سار على الدرب وصل ولقد دلتنا الحوادث المتتابعة على أننا كلما قصدنا عملا واستعملنا فيه مواهبنا العقلية والمادية لانجد عقبة تحول بيننا وبين وصولنا الى غايتنا وهذا أكبر دليل على أننا اهل للعمل النافع وأنه متى وجدت الارادة والثبات بلغ المرء منتهى الغايات وهذه هى سنة الله فى خلقه

أيها السادة

انى فى هذا المقام ألفت أنظاركم الى تعضيد مواطنيكم من التجار والصناع فى تجارتهم وصناعتهم بأن تكون احتياجاتكم على قدر الامكان كلها مشتراة من محل تجارى وطنى ومصنوعة فى معامل أهلية لان هذا هو المبدأ الصحيح للنهضة الحقة بالتجارة الوطنية والصناعات البلدية

أيها السادة

هذه هى رغائبى ألقى بها بين أيديكم فان قبلتموها ففضل منكم وان أعرضتموها جانبا من عنايتكم شكرت لكم الأمة التى أنتم خلاصة أبنائها جميل مسعاكم وحمدت كبير عنايتكم ووقفنا الله تعالى جميعا الى مافيه صالح الأمة وخير الوطن وهدانا سواء السبيل

عبد الخالق مدكور

وعند الفراغ من تلاوة هذا الخطاب فى الساعة الثامنة والدقيقة العاشرة أعلن دولة الرئيس انتهاء الجلسة الرابعة

الجلسة الخامسة

فتحت هذه الجلسة فى الساعة الرابعة والنصف من يوم الثلاثاء ٢ مايو سنة ١٩١١ برياسة حضرة صاحب الدولة مصطفى رياض باشا رئيس المؤتمر المصرى وبحضور نحو ٣٥٠٠ من أعضائه العاملين والمساعدين وبينهم نواب الأقاليم

أذن دولة الرئيس للشيخ عبد العزيز جاويش فألقى خطابا له موضوعه « ضرورة مراعاة أحوال الزمان والمكان فى تطبيق الاحكام الشرعية » وهذا نصه

خطبة حضرة الاستاذ الشيخ جاويش

وجوب مراعاة أحوال الزمان والمكان فى تطبيق أحكام الشريعة الغراء

أيها السادة

ما قمت فيكم مقامى هذا لأحل حراما أو أحرم حلالا كما عسى أن يزعم مسيئو الظن بمن يتصدى لمثل هذا الموضوع فانه ما كان لذى مسكة من عقل أن يخالف ما أمر الله به ورسوله أن يتبع ومن فعل فهو ردّ عليه . ان الحلال بين والحرام بين والسبيل واضحة للبصرين

كذلك ما قمت لآتيكم بشئ ليس له فى الشريعة أصل ثابت فيظن بى الابتداع وما أنا بمبتدع وكيف وكلّ محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار

ولا جئتكم مبصرا بما آل اليه أمر الأمة الاسلامية من الضعف والوهن وغيرهما من دوىّ أدوائها التى جلبها عليها الجمود وأخذ الشئ بالعين لا بالعقل فانكم أعلم بما صار اليه هذا الأمر ولا حاجة بنا الى الاسهاب فى هذا الباب

ولم يكن لى فى هذا المقام أن أندب تلك القوة العظيمة التى فقدها المسلمون بخذلان من أنفسهم بعد أن كانوا أقوى الامم فان الوقوف بالاطلال البالية من صناعة أهل الشعر لا من وظيفة طلاب الاصلاح

الا ليسكن روع أولئك الذين يتقدون غيرة على الدين كلما عرضت حال يدعو فيها داع الى الاصلاح واهمين أنه لا يكون شئ من ضروب الاصلاحات الا حيث يكون المساس بأحد أصول الشرع

واذا لم يكن بد من أن يغار فان أحق ما تحق عليه غيرة المؤمن بل أولى ما تسكب عليه حبات القلوب دما من المحاجر هذا الشرع الذى لحق به التوهين وتلك الامة التى كادت تكون فى الغابرين

ليسكن روعهم وليخففوا عنهم بعض ما بهم وليعلموا أن من الواجب تطهير الشرع من بعض الاحكام الاستنباطية التى قررها نفر من أهل العلم دون رعاية للمصلحة العامة التى هى أصل من أصول الشرع الشريف

ذلك أمر حقيق بأن يغاروا له وليعلموا أن الوصول الى علاج شاف يبرئ أمراضنا الاجتماعية من غير مساس بالدين من أية جهاته أمر سهل ميسور بل انه لا علاج لنا مما نحن فيه من هذا البحران الاجتماعى الا ما أمر به الدين فلا يتسرب اليأس الى هؤلاء الغيورين

ان ماجئتكم به أيها السادة ليس من قبيل حديث النفس ولا هو أمر تفردت بالنزوع اليه فانه كثيرا ما فكر المصلحون فى هذا الامر فكانت الغاية التى التقت عندها سوابق أفكارهم وأشعة أبصارهم وجوب مراعاة أحوال الزمان والمكان فى تطبيق أحكام الشريعة الغراء

نعم انهم فكروا كثيرا فى هذا الايجاب وقد عنت لى فكرة ألقيها فى هذا المؤتمر بعد جهد بذلته ونظر أطلته وبحث واصلته وكلما ازددت على سنن الكون اطلاعا ازددت بصحتها اقتناعا

يرى الباحث فى شؤوننا المتعلقة بالاجتماع أننا نحدر سراعا الى هوة بعيدة الغور . فاذا ماحلل أسباب هذا الانحدار السريع وجد جماعها فى حيدنا عن طريق السلف الصالحين فى رعاية الأصلح الأليق بحال الزمان والمكان فاننا لم ننظر الى المصلحة العامة من حيث نظروا ولم نقدرها الامم كما قدروا ولو أننا درنا مع هذه المصلحة فى الدائرة التى رسمتها الشريعة ولم نتجاوزها لأمنا هذا المصير ولم نقع فيما نحن واقعون من التخبط الشديد

قد يحسب بعضهم ان القول برعاية الأصلح بدع واقتيات فى الدين لما ألفنا من الجمود على القديم . ألا ليعرف هؤلاء أن رعاية الاصلح قاعدة شرعية تكاد حكتها تلمس بالأيدى فان فيها من دفع المفسدة ودفع الحرج عن الأمة ما لا يخفى على أولى النظر الصحيح

لقد سنت لنا شريعتنا أن نأخذ بالأصلح الملائم للازمنة والامكنة حتى لا يكون على الناس حرج ولا ضرار . بل رخصت أن يعدل عن النص اذا ثبت ثبوتا قاطعا أن الضرورة توجب هذا العدول وكانت المصلحة التى تنتج من اتباع النص أقل مما ينتجه هذا العدول وما فى هذا الشرع من السماحة واليسر (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر)

ان رعاية المصلحة أو الأخذ بما يلائم حال الزمان والمكان ميزة امتازت به هذه الشريعة الغراء فهى لم تلجئ أتباعها الى المضايق ليمكن انطباقها على مقتضيات الأحوال ورخصت بالعدول عن النص فيما نص عليه الشارع الى ما هو أصلح وأعود على الأمة بالخير متى تحقق ذلك تحققا كافيا . وان شريعة تقدر الضرورات بقدرها وتجعل لكل منها حكما يطابق مقتضاها لهى القابلة للتطبيق على أحوال كل مجتمع الصالحة للأخذ بها فى كل زمان ومكان

فليس ما أصاب الأمة من المصائب آتيا اليها من جهة شريعتها كما يرمى الاسلام بذلك الجاهلون فمن أى جهاتها اذا أخذت ؟

ان للمسلمين قوانين شرعية هى مناط الأحكام ومآخذها . والذى نص عليه من أحكام التعامل قليل . وقد لاحظ الشرع أن سيجد للناس أقضية بمقدار ما يجد من الضرورات والحاجات ولذلك وضع قوانين كلية جعلت مرجع جماعات المسلمين فى استنباط ما يناسب طوارئ الضرورة والحاجة من الأحكام

ولقد استنبط فقهاؤنا الأقدمون من أحكام المعاملات ما يناسب الأحوال والمصالح فى أزمانهم . وقد كان فى هؤلاء بالطبع من لم يقدروا الضرورة بقدرها ويلحظوا فيما استنبطوه من الأحكام مصلحة وقتهم اذ لا يخفى أن هؤلاء يجوز عليهم الخطأ فى اجتهادهم فلا بدع اذا وجدنا كثيرا من التضارب فى احكامهم والتباين فى مذاهبهم على أنهم جميعا عليهم الرضوان مثابون على اجتهادهم ولهم أجرهم عند ربهم

ولقد خلف من بعد هؤلاء خلف وقفوا عند الألفاظ ولم يستأنسوا بالكتاب والسنة والقواعد العامة التى بنى عليها الشرع . ولو فعلوا ما فعل سلفهم فقدروا للضرورة أحكامها ولحظوا أن حالات الازمنة والامكنة تتفاوت سعة وضيقا ولينا وشدة وأن النظام الاجتماعى كثير التشكل والتطور بل لو أنهم رجعوا الى ما سنه الشارع من رعاية المصلحة وعدم الاعتماد على نص فقيه بعينه ولم يتقيدوا بقول فقيه دون آخر ولو أنهم أخذوا من أقوال السلف الصالح ما يناسب الحال الحاضرة ومصالحهم العامة فى أوقاتهم فأجمعوا على الفصل بين الناس بالأرجح لما أصابنا هذا الوهن الذى نشاهد آثاره السيئة منذرة العالم الاسلامى بعاقبة غير محمودة

تقيد بعض فقهائنا بذلك الضرب من الاحكام غير مترخصين ولا قادرين للضرورات والحاجات أحكامها وألزم المسلمون أن يأخذوا بها على علاتها فكان أثر هذا التقيد فى الحكومات الاسلامية أن اضطرت الى الأخذ بالقوانين المقتبسة من تجارب أمم لا يتفق نظامها الاجتماعى ونظامنا ولا تلائم أمزجتنا أمزجتهم ولا تحاكى شريعتهم شريعتنا . وكان أثره فى مجاميع الأمة الاسلامية هذا الحرج الذى لا مسوغ له من الشرع على الاطلاق

ترخص الشرع وتشددوا ووسع وضيقوا وأطلق وقيدوا . وانا ذاكرون لكم أمثلة تدل على عناية الشارع صلى الله عليه وسلم وعناية السلف الصالح رضوان الله عليهم بتقرير تلك القاعدة قاعدة رعاية الأصلح تقريرا عمليا ومعقبون على هذه الامثلة ما ينشذ فيه بعض فقهائنا

(ا) نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تقطع الايدى فى الحد فى حالة استثنائية هى الحرب لان ما كان ينتج اذ ذاك من العدول عن النص الى المصلحة أكبر مما كان مترتبا على الأخذ به

(ب) نهى عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن يجلد فى حد من كان مباشرا لحرب سواء كان أميرا لجيش او من عامة الجند للسبب المتقدم

(ج) أسقط عمر بن الخطاب رضى الله عنه حد القطع فى عام المجاعة للضرورة

(د) منع سعد بن أبى وقاص أن يقام الحد على أبى محجن فى واقعة القادسية أخذا بالأصلح فى ظرف معين

هذه أمثلة تدل على أن الشارع وصحابته الراشدين قد كانوا يراعون فى أحكامهم الأصلح والأمثل بالزمان والمكان ولو شئنا لذكرنا من أشباهها كثيرا

ولكن الذين عدلوا عن رعاية المصلحة فيما استنبطوه من الاحكام التى يتبرم بها المسلمون لم يلحظوا ما أوجبه الشارع أن يلحظ على علمهم بأن مآخذ الاستنباط منها القوى ومنها الضعيف وأنه ليس شرطا أن يكون الراجح أكفل بمصلحة الامة وأوسع منه صدرا للضرورة والحاجة فى أوقات معينة

ولقد كان استنباط بعض أولئك المستنبطين مقترنا بالحرج لسببين اثنين

أولهما — أنهم لورعهم وزهدهم كانوا فى عزلة عما يحيط بهم من مناشئ الضرورات التى هى فى كل زمان ومكان بحسبهما

ثانيهما — تفردهم بالاستنباط وعدم الاستعانة على ذلك بغيرهم من ذوى الرأى والنظر فيما لم يرد فيه نص صريح

فقد كان أبو بكر الصديق وهو على ما علمتم من البصيرة فى الدين والتقوى والعدل وسعة العلم الى ما شئتم من الصفات والمزايا لا ينفرد باستنباط حكم فيما لم يرد فيه نص صريح بل كان يحكم برأى جماعة من الصحابة ينعقد برأيهم الاجماع وكذلك كان شأن عمر بن الخطاب . على أنه كان لهما من أدوات الاجتهاد وفيهما من شروطه ما كان لهما معه أن يجتهدا ولكنهما آثرا الأخذ برأى الجماعة تباعدا منهما عن أدنى اشتباه ومبالغة فى الاحتياط

فقد أخرج البغوى عن ميمون بن مهران قال :

« كان أبو بكر اذا ورد عليه الخصوم نظر فى كتاب الله فان وجد فيه ما يقضى بينهم قضى به وان لم يكن فى الكتاب وعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك الامر سنة قضى بها فان أعياه خرج فسأل المسلمين وقال أتانى كذا وكذا فهل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فى ذلك بقضاء ؟ فربما اجتمع عليه النفر كلهم يذكر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه قضاء .

فيقول أبو بكر الحمد لله الذى جعل فينا من يحفظ عن نبينا . فان أعياه أن يجد فيه سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رؤوس الناس وخيارهم فاستشارهم . فان أجمع رأيهم على أمر قضى به . وكان عمر رضى الله عنه يفعل ذلك فان أعياه أن يجد فى القرآن والسنة نظر هل كان فيه قضاء لأبى بكر فان وجد قضى به والا دعا رؤوس المسلمين فاذا اجتمعوا على أمر قضى به

ولو أن أولئك الفقهاء كانوا يخرجون من عزلتهم ليشرفوا على هذا المجتمع ويتعرفوا أعراضه وأطواره ويختلطون بسائر طبقات الأمة ليعرفوا عناصر الحياة الاجتماعية وممّ تتركب وكيف تمتزج وما يطرأ عليها من التغيرات وكيف تترقى ويرجعون الى أهل الرأى فى الأمة ليستعينوا بهم على مراعاة المصلحة العامة فيكون تقريرهم مجمعا عليه لانطباقه على الحاجات المتنوعة والضرورات المتعددة . لو فعلوا ذلك لما كان لأحكامهم ذلك الاثر المشاهد فى الحكومات والشعوب

أيها السادة

إن عرْض حياتنا الاجتماعية مظهرا مظهرا لفحص أشكالها والاحاطة بما تستلزمه من العدول فى المعاملات الى ما هو أصلح للزمان وأليق بالمكان مما لا يحتمله هـذا الموقف . ولذلك أكتفى بأن أعرض أحد هـذه المظاهر ولنا أن نقيس عليـه سائرها ألا وهو مظهر حياتنا الزوجية وما قيدت به من الاحكام التى قد تنافى فى الوقت الحاضر المصلحة العامـة للامة منافاة لا ينبغى السكوت عليهـا مع وجود المخارج الكثيرة من هـذا الحرج اذا نحن رجعنا الى أقوال كثير من علماء المسلمين السابقين

وانمـا آثرت عرض هذا المظهر على غيره لمـا أنه قريب التناول من الاذهان ويكاد يكون موضـع شكوى كل انسان

ان هذه الجهة من جهات حياتنا الاجتماعية محفوفة بصنوف المحن والأذى التى ما كان ليكون لهـا وجود لو قدّر مستنبطو بعض أحكامها كل ضرورة بقدرها وجعلوا لكل ذريعة سدا ولكل حاجة وضرورة حكما

عدة المطلقة

فمن ذلك :

أولا ـ الأخذ بقول الزوجة المطلقة فيما يتعلق بانقضاء عدتها أخذ ثقة وتسليم باعتبار أنها أمينـة على نفسها ومن المعلوم أن ذلك الزمن الذى كانت النساء يخشين فيه نذر القرآن الكريم ولا يجترئن على أن يكذبن على الله فيتكرن ماخلق فى أرحامهن فرقا من عذابه وشديد وعيـده قد انصرم وانقضى أما المطلقات اليوم فكثير منهن من يردن مضارّة المطلقين

تدعى المطلقة أنها لم تخرج من عدتها ليتسنى لها ارهاق زوجها انتقاما منه واعتصارا لكسب يده فتظل تقاسمه ثمرات كده وكدحه بمـا لتقاضاه من نفقة العدة التى تفرضها لها المحكمة الشرعية زمنا ليس بالقليل تستحل فيه من ماله ماليس لها فيه حق

نعم ان التعديل الذى أدخل حديثا على لائحة المحاكم الشرعية يزيل بعض الشرّ ولكنه لايستأصله . على أن استئصاله ميسور اذا أريد رفع الحرج عن الأزواج ودرء الأذى فى المعاملة

يقول الله تعالى «ولا يحل لهنّ أن يكتمن ماخلق الله فى أرحامهن ان كنّ يؤمنّ بالله واليوم الآخر» فماذا يمنع جماعة المسلمين أن يقرروا جواز احالة المعتدّة اذا وقع الريب فى أمرها على من يوثق بدينهن وخبرتهن من الطبيبات يعرفن جلية أمرها ويحلن بين من لايتقين الله من النساء وكيدهن بمطلقيهن

ان رعاية الأصلح تقتضى ذلك كفا لزوجات السـوء عن مضارة مطلقيهن ومقاسمتهن أرزاقهم بغيا وعدوانا

الطـــلاق على المعسر

ثانيا قد يتزوج الرجل ثم يعسر فلا يجد ماينفقه على زوجته . فاذا رفعت أمرها الى القاضى طالبة أن يفرق بينها وبين زوجها امتنع واضطرت المرأة الى التماس قوتها من كل سبيل

وان مراعاة أحوال الزمان والمكان لتقتضى ان يفرق بينهما القضاء لعلها تجد من الأزواج بعد ذلك من يعز عليها كرامتها ويؤدى اليها حاجتها أو أنها تشتغل بمـا تحصل منه على قوتها غير مقاسمة فيه .

ومستند ذلك من السنة ماروى عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم سئل فى الرجل لايجد ماينفقه على امرأته فقال يفرق بينهما . وقد قال بذلك كثير من الأئمة كمالك والشافعى على تفصيل فى القول وقال الشوكانى فى نيل الأوطار ليس للزوجة تخليص نفسها من زوجها الا اذا دل الدليـل على جواز ذلك كما فى الاعسار من النفقة ووجود العيب المسوّغ للفسخ وهكذا اذا كانت المرأة تكره الرجل كراهة شديدة

الطلاق الثـــلاث

ثالثا ـ قد يغضب الرجل على زوجه غضبة شديدة فيقول لزوجته أنت طالق ثلاثا نتبين عنه بيانا على ماهو معمول به اليوم

يقع هذا من الرجل وهو غاضب ثم لايلبث أن يندم على مافعل ويحزن على مافرط منه . فان كان على وفاق مع زوجه سلك السبيل الذى يكره الشارع وتمقته المروءة فاستخدم طريقة المحلل المقوتة. ولو أنا أردنا بالحياة الاجتماعية خيرا لعملنا بما ارتآه كثير من السلف الصالح وفى مقدمتهم ابن عباس . فان هؤلاء على أن الطلاق الثلاث اذا نطق دفعة واحدة لايقع الا مرة أخذا من قوله تعالى « الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح باحسان » على ذلك سنة الرسول الأكرم. فقد أخبر أن رجلا طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان ثم قال « أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم »

فلو أن جماعة من ذوى الرأى والفضل راعو المصلحة العامة فى هذا العصر الذى كثر فيه هذا المرض مرض التطليق لقرروا اعتبار الطلاق الثلاث اذا وقع جميعا طلقة واحدة رجوعا الى كتاب الله وتيسيرا على عباده وفرضوا عقوبة تعزيرية لمن يقع منه فان أكثر العلماء على أن جمع الثنتين والثلاث من البدع المحرمة وعليه أكثر الصحابة فاذا قلنا ان لنا أن نقرر مايناسب هذا المستبين بكتاب الله من التعزير لم يكن قولنا بدعا وبذلك يسلم النساء من هذا العبث الضار والتفريق الذى مقته الشرع الشريف

رابعا ـ من الرجال من همهم فى هذه الحياة الدنيا ايقاع ذوات الثراء فى أيديهم باسم الزواج . يتظاهر أحدهم بالجاه والثراء فاذا استهوى امرأة وعقد له عليها ينقلب مضاربا بما فى يده من عصمة المرأة يساومها على قدر من مالها تفتدى به نفسها مهددا اياها اذا هى لم تفعل بأن تبقى متعلقة لا متزوجة ولا مطلقة . وقد يؤذيها بهجر القول ويجعل حياتها سلسلة شقاء متصلة الحلقات اذا هى لم تفتد نفسها من اساره بالقدر الذى يرضيه

تضيق المرأة ذرعا بوحشية زوجها وشراهته فترفع أمرها الى القاضى فيردها خائبة ويرجعها الى قبضة ذلك الذى تجرد من المروءة والانسانية فتبقى عنده على ماكان من الأذى « وتبقى حزازات النفوس كما هيا »

فلو اتبع المنصوص عليه فى القرآن الحكيم وعنيت الحكومة بالتحكيم عملا بقوله تعالى «وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها » لما كان من النساء من يأسرها زوجها بقرة حلوا فى يده يعتصر درها ويستدر بلاحق خيرها وهى لاعون لها على الخروج من هذا السجن المظلم والعذاب الأليم . وكيف يجمل الصبر على بقاء المرأة فى يد أمثال ذلك الرجل الذى يجبر بعصمتها ويحارب الله جهرة بعد أن أمره بالسماحة فى قوله : «وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا » وبعد أن أمره بحسن المعاشرة فى قوله : «ولاتمسكوهن ضرارا لتعتدوا»

فماذا علينا لو قررنا مبدأ التحكيم وأعطينا أولئك المحكمين حق الفصل والوصل فيما يستلزم أحدهما اتباعا لنص القرآن وجريا على ماجرى عليه السلف الصالح ؟

روى ابن عباس قال : «بعثت أنا ومعاوية حكمين فى عهد عثمان فقال لنا ان رأيتما أن تجمعا جمعتما وان رأيتما أن تفرقا ففرقا »

وروى عن أبى عبيدة أنه قال: «شهدت عليا وجاءته امرأة وزوجها مع كل واحد منهما فئام من الناس فأخرج هؤلاء حكما وهؤلاء حكما فقال على للحكمين أتدريان ماعليكما ؟ ان عليكما ان رأيتما أن تجمعا جمعتما . فقالت المرأة رضيت الله لى وعلى . وقال الزوج أما الفرقة فلا فقال على كذبت والله لاتبرح حتى ترضى بكتاب الله لك وعليك»

وقال ابن كثير فى تفسيره : « وقد أجمع العلماء على أن الحكمين لهما الجمع والتفرقة »

ذلك مافعله السلف الصالح فصينت به حقوق الضعيفات من النساء وحيل بينهن وبين من لايتقون الله من المتاجرين بالمزاوجات من شرار الناس

هذه أمثلة أربعة لأربع علل تستوجب الجرى على مايوافق المصلحة و يطابق أحوال الزمان والمكان فى بعض الأحكام المستنبطة من الشرع . ولوشئت لذكرت لكم من أشباه هذه الامثال الشئ الكثير

دعونا نذكر مانجم من المفاسد التى تهدد نظام الاجتماع بالاختلال اذا كثر مثل من ضربناهم مثلا من المتزوجين وسادت فى المزاوجات هذه الأ لاعيب

اذ كروا مايصيب الأخلاق والأمن وهما من أخص العناصر فى تركيب الاجتماع من جراء هذه المشاحنات والبليات

اذ كروا مايصيب البنين الذين ينشأون فى حجور أولئك الأزواج من إلفة الشر والذهاب مع هوى النفس والجرأة على تجاوز حدود الله بغير مسوغ تلك الحدود التى ضربت حول المجتمع الانسانى وقاية له وصيانا

اذ كروا مايعود على الأمة من الضعف الاخلاق العام لسيادة فى فريق غير قليل من بناتها العابثات و بنيها العابثين

اذ كروا أن مستوى الأمة الأدبى انما يسفل بكثرة وجود أمثال هؤلاء الأزواج الذين يحنون على الأوساط التى يترعرعون فيها جناية غير معاقب عليها الآن

اذ كروا ذلك كله تقدروا معى شديد الحاجة الى مراعاة أحوال الزمان والمكان فى تطبيق أحكام الشريعة الغراء ذلك التطبيق الملائم الذى يأمرنا به الشرع نفسه تطلبا للاصلح ودرأ لأسباب الفساد عن الأمة

أيها السادة

هذه صورة لأحدى قطع حياتنا الاجتماعية . عرضتها لأن الخطب فيها عام لاتخلو منه قرية صغيرة ولامدينة كبيرة وهى تصلح فى خلالها واحتياجها الى الاصلاح أن تكون نموذجا لصور أخرى

ألم يكن الأجدر بالأمم الاسلامية أن تأخذ من أحكام الفقه مايناسب مصالحها وزمانها ومكانها غير مبالية من أى مذهب اسلامى اقتبست ولابقول أى مستنبط أخذت ؟

ألم يكن هذا أولى بها من أن تجمد على طائفة من أقوال الفقهاء الذين بذلوا جهدهم وراعوا مصالح زمانهم ودونوا مابلغ اليه اجتهادهم دون تقصير ولاتفريط ؟

ألم يكن أحرى أن تستمسك بالأصول الاسلامية العامة من أن تأخذ بأقوال أصحاب التجاريب من الأمة غير الاسلامية ثم ترضى بها شرعا ترجع اليه فى الفصل فى خصوماتها راضية أن تعطل فى جانبه أحكام شريعتها المطهرة ؟

ماذا عليهم لوعدلوا عن رأى أبى يوسف وأخذوا برأى محمد مثلا متى اقتضت المصلحة ذلك العدول ؟

ماذا عليهم لو اقتبسوا من مذهب مالك ماعسى أن يلائم عصرهم من الأحكام اذا لم يجدوها فى مذهب أبى حنيفة مثلا ؟

أليس جميع هؤلاء مسلمين ؟

أليس كل ماجاؤا به أحكاما اسلامية اتحدت فى مبانيها الأصلية واختلفت باختلاف درجات اجتهاد مستنبطها ؟

أليس الاجماع فى الاسلام مأخذا من مآخذ الأحكام الفرعية ومرجحا لما عسى أن يكون ضعيف السند منها ؟

ذلك القرآن الحكيم يقول :

«ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» قال عطاء انهم أولو الفقه والعلم وقال جابر أهل العلم وقال صاحب فتح البيان : « ان هذه الآية تدل على أن اجماع الأمة حجة لأن الله أمر بطاعته على سبيل الجزم وهذا يفضى الى اجتماع الأمر والمراد بأولى الأمر أهل الحل والعقد »

وجاء فى المستصفى ما نصه : «ذهب داود وشيعته من أهل الظاهر الى أنه لا حجة فى اجماع من بعد الصحابة وهو فاسد لأن الأدلة الثلاثة على كون الاجماع حجة أعنى الكتاب والسنة والعقل لا تفرق بين عصر وعصر » . وفى الحديث : «لا تجتمع أمتى على خطأ »

وجاء فيه أيضا ما يأتى بتصرف : «ان الحق فى المعاملات كالبيع والتدبير والاستيلاد هو ما اجمع عليه أهل الحل والعقد لا يضمرون فيه خلافا أصلا وبذلك يتم الاجماع »

وروى عن على أنه قال : «اجتمع رأيى ورأى عمر على منع بيع أمهات الأولاد وأنا الآن أرى بيعهن فقال عبيدة السلمانى رأيك فى الجماعة أحب الينا من رأيك فى الفرقة»

وخلاصة القول أن الذى أراه أن يقرر المؤتمر أن تؤلف الحكومة طائفة صالحة من جلة علماء الأمة وأصحاب الرأى فيها وبعض ذوى الحل والعقد من المسلمين لتنظر فى مصالح الأمة الاسلامية وتنقب عن الأحكام التى لا تنافر تلك المصالح سواء أخذتها من مذهب أبى حنيفة أو غيره وسواء كانت راجحة فى رأى أهل المذهب المأخوذة منه أو مرجوحة ثم تدون هذه الأحكام فى مجموعة على النحو الذى عليه المجلة العثمانية فانها فى بلاد الدولة ألفت على النسق الذى نقترحه الآن هنا

نعم ان ما فيها من الأحكام قاصر على مذهب الحنفية ولكن القوم اليوم يشتغلون هناك بالنظر فى تعديلها وادخال ما يناسب العصر الحاضر من الأحكام الفرعية التى فى المذاهب الأخرى مما لم ينص عليه فى المجلة الحاضرة

ويجمل أن تراعى تلك اللجنة التى اقترحنا تأليفها ما وضعه الأصوليون من القواعد العامة الأساسية ودونكم نماذج منها

(١) لا ضرر ولا ضرار

(٢) الضرورات تبيح المحظورات

(٣) يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام

(٤) يختار أهون الشرين

(٥) درء المفاسد مقدم على جلب المصالح

(٦) الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف

(٧) الأمر اذا ضاق اتسع

(٨) الضرورات تقدر بقدرها

(٩) لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان

أيها الاخوان

انى لا إخالكم بعد ما قدمت من التفاصيل الا مستنين سنة أبى بكر وعمر ومن تبعهما من السلف الصالح فى تقرير الشورى فى أحكام المعاملات حتى اذا اعتصمتم بهذه القاعدة الشريفة أمكنكم أن تكون جميع الأحكام التعاملية فى هذه البلاد الاسلامية غير خارجة عن حدود شريعتكم ولا مباينة لتعاليم قرآنكم

لا إخالكم الا آخذين بمبدأ الشورى الذى جعله القرآن الكريم ميزة لأهل هذا الدين اذ قال : «وأمرهم شورى بينهم» وقال : «وشاورهم فى الأمر» فاذا قررتم مقترحى هذا فانكم سترضون الله الذى أمركم بالشورى ورسوله الذى حث على الشورى وصحابته الذين أخذوا فيما لم يرد فيه نص صريح بالشورى

ولما انتهى هذا الخطاب فى الساعة الخامسة والدقيقة ١٥ وقف الأستاذ عبد العزيز بك فهمى وتلا ترجمة تقرير ليوسف بك نحاس موضوعه «حالة مصر الاقتصادية والمالية» وهذا نص ترجمته .

ترجمة تقرير مقدم للمؤتمر المصرى

من يوسف نحاس بك دكتور فى الحقوق عن حالة مصر الاقتصادية والمالية

ايها السادة

رأيت أن ألقى فى هذا المؤتمر كلمة عن حالة مصر الاقتصادية والمالية وأن ماقدرت عليه من وقتى وان كان أضيق من أن يسمح باستيفاء البحث فى هذا الموضوع المترامى الاطراف ولكن لشدة شغفى به عزّ على أن أترك هذه الفرصة تمرّ بدون أن أسرى عنى فيها بعض ما أجد فأنتم جميعا من علية القوم ومن القادرين على القيام بجلائل الأعمال . وكل ما أبتغيه هو اقناعكم بما أنا مقتنع به واستمداد قوة تضافركم لتنفيذه. أمنية أن بلغتها صوتى الضعيف أكون اذن قمت بأبرّ خدمة

انى لست من المتطيرين الذين يملكهم الحذر فينظرون من كل شئ جانبه الأسود . كلا وا أسفاه لن يكون منا نحن المصريين من تفتاده شدّة الحذر الى تلك الدرجة ما دامت تشرف علينا هذه السماء الباسمة الصافية الأديم .

على أنى وان لم أكن من المتطيرين الا أنى لو رسمت أمام أعينكم صورة لحالتنا الأقتصادية فالصورة لاتكون الا سوداء

انى ليحزنى أن أرى كثيرا من مجهوداتنا تضيع هدرا فى أمور قليلة الأهمية أو فى مجادلات ان لم تكن مصابة بالعقم فهى لا تنتج الا الشقاق والقطيعة بين أبناء الوطن الواحد

يحزنى بعثرة تلك المجهودات التى أراها أنها متى جمعت وتضافرت لما كانت كثيرة فى جنب ما يلزمنا من الجهاد لعلاج مرضنا الاقتصادى الذى يخر عظامنا واذا ترك أودى بنا لا محالة ونحن عنه لاهون

لا حاجة بى الى القول بأن لا قوام لأى أمة الا بوفر ثروتها فذلك أمر مقرر مفروغ منه. بل هو أمر صار بديهيا لدرجة أن المسائل الاقتصادية أصبحت أهمّ ما تشتغل به حكومات الأمم العصرية بل لا أبالغ ان قلت انها أصبحت الشاغل الوحيد لتلك الحكومات فانها جميعا لا تعمل الا لغرض وحيد هو الاستزادة من علاقاتها الاقتصادية وفتح أسواق البلاد الأخرى لتصريف حاصلاتها وتشغيل أموالها . هذا الفتح الاقتصادى يحل لديها الآن شيأ فشيأ محل فتح الأراضى والحرب بالسلاح يتراجع اليوم ليفسح المكان للحرب الاقتصادية ومقذوفات المدافع استعيض عنها بقذائف التعريفات الجمركية . أمر أدركته تلك الأمم ورسخ فى غرائزها حتى أصبحت اذا جهلت احداهن على أخرى وأقامت فى سبلها العراقيل السياسية فان خصيمتها لا تعمد الى جلل المدافع بل تردها الى الصواب بطريقة اخترعتها هى أشد وقعا وأنكى أثرا هى المقاطعة التجارية

هذا أمر تلك الأمم. أما ما كان من أمرنا فاننا متفرجون سذج بالنا خال. نشهد هذا المعترك الاقتصادى ولا نضرب فيه بسهم بل كأننا لا نحس بأنه قائم على نفقتنا وأننا نحن الغنيمة المتهالك عليها

انهم يطاردوننا فى ثروتنا فيبتزونها شيأ فشيأ. أستغفر الله اننا نحن الذين نتقدم لهم بها ونتزلف لهم ليمنوا بقبولها ونجزع ان أبطأوا فى أخذها

اننا نستعمل كل الوسائل لاستجلاب الأموال الاجنبية لا لنستعملها فى مشاريع جليلة الثمرات بل لنبعثرها هباء أو لنستعملها فى أمور لا تنتج حتى ولا فائدة الأصل

إن أبوابنا لارتاج عليها بل هى مفتحة لا للاشياء الضرورية التى لا تخرجها بلادنا فقط بل للاشياء التى هى من حاصلات بلادنا والتى نصرفها بأبخس الاثمان بسبب مزاحمة مثيلها الوارد من الخارج

أرضنا من اخصب بلاد الله ومع ذلك فلا نعرف أن نستغلّ منها ولو نصف ما تجود به لو عالجتها أيد غير أيدينا

ليس لنا أدنى عناية بانتقاء النقاوى والبذور ولا نبالى أن تضعف الارض بزراعة الاصناف المنهكة ولايخطر ببالنا أن هـذه الارض المنهوكة يلزمها تغذية لتعوض ما يفقد من عناصرها المخصبة . لم نخط أى خطة جديدة لتنوير العامة وتعليمهم زراعة أى صنف آخر غير القطن فى بلدنا هـذه الجيدة التربة مع ما نشاهده من أن الاقتصار على هذا الصنف دون غيره فيه كثير من المعاطب التى لا ترد فى الحسبان — لم يهتم أحد منا بتربية طائفة للوظائف الزراعية تخرج عمـالا تتوفر فيهم شروط الاستقامة والكفاءة يحوزون ثقة الأهالى و يطمئن اليهم كبار المزارعين و يركنون لمعارفهم فى ادارة أملاكهم الواسـعة . لم يعمل شئ لحماية الفلاح من أفاعيـل طائفة النهمين الذين لا يقنعهم إثقال كاهله بالربا الفاحش بل يميلون عليه فى حاصلاته الزراعية فيأخذونها بأدنى الأثمـان بعد ما يزنونها كما يشتهون . الى غير ذلك من المصائب التى لا يتسع المقام لتعدادها والتى أنتم أعلم بها منى . فانه لا أحد منكم تخفى عليه سلسلة تلك المصائب الغيرالمتناهية الحلقات والتى لاسبب لها الا فقدتربيتنا الاقتصادية والمـالية

لا أريد بخطابى هذا الا البحث بكل ايجاز طبعا فى أمرين مهمين . هما :

أولا — تناهينا فى سوء استعمال السلفة

ثانيا — الخطر العظيم من مد يدنا للاموال الاجنبية بلا روية ولا تبصر ثم طريقة علاج هـذا الداء بانشاء مصارف وطنية للتسليف

الأمر الأول

تناهينا فى سوء استعمال السلفة

أيها السادة

قال كولبير وهو من رجال القرن السابع عشر : «ينبغى لمن تصدى للمسائل المـالية أن يبسطها ما استطاع حتى يفهمها جميع الناس على اختلاف طبقاتهم»

على أن موضوعى فى ذاته بسيط لا أحتاج فيه للتحدى بشئ من دقائق علم الاقتصاد كى أفهم أجهل فلاح من أهلنا أن السلفة سلاح خطر لايصح استعماله الا مع كمال الاحتراس وشدة الحذر . وان أنكى أنواعها هو السلفة العقارية . هذا شئ كان يدركه آباؤنا الأولون بمجرد غريزتهم الفطرية من قبل أن يصل اليهم نور التمدن الأوروبى . كان الرجل منهم اذا رهن أرضه سقط فى عين الأهالى واعتبروه أنه خرب بيته . وبعض الناس لايزالون محافظين على عادة استبشاع الرهن العقارى والفزع منه وفى يقينى أن هذا الفزع كان مبارك الأثر عليهم ولم ينلهم منه أدنى ندم

والسبب أن الرهن فى الواقع مشئوم حتى لو كانت فائدته بأدنى سعر معروف عندنا وهو ستة بالمـائة

وبيان ذلك أن الرهن يحصل فى العادة لمدة مستطيلة تتولد فى أثنائها من العوارض ما لم يكن يخطر للراهن فى الحسبان عند عقده القرض

انه عند توقيع العقد أخذ على عهدته دفع قسط سنوى مقداره كذا . ووطن نفسه على السداد من المحصول ولكن لسوء الحظ هذا المحصول معرض عندنا لكثير من الاخطار . كالتلف وبخس الثمن . كثيرا مارأينا الأطيان بعينها يعطى الفدان منها فى سنة خمسة قناطير وفى أخرى قنطارين فقط . كما شاهدنا أن القنطار بيع مرة بسعر ١٧٠ قرشا ومرة أخرى بسعر ٦٠٠ قرش — . وفوق هذا فقد يتفق أن يموت رئيس العائلة أثناء مدة الرهن فينحس الملك . وذلك بأن موته من شأنه بداهة أن يحدث اضطرابا فى نظام سير العائلة . وقـد يكون ورثته عديمى الخبرة بالأمور أومن المبذرين السفهاء فتتراكم الاقساط السـنوية وتختل ميزانية العائلة التى جهد المورث نفسه وعانى من المشاق ماعانى فى سبيل ترتيبها وإحكام وضعها

زد على ذلك أن سعر الفائدة حتى فى أخف صوره المعتادة انما هو سعر باهظ بنسبة غلة الأرض . لا لوم على أرباب الأموال اذا طلبوا منا فوائد أزيد مما يحصلون عليه لو استثمروا أموالهم فى بلادهم . هذا حق لهم لانكره عليهم . ولكننا نحن هل لنا أن نرهن أملاكنا بلا ترو فى الحساب ؟

اذا تعاقدنا على فائدة بسعر المـاية سـتة فاننا فى الحقيقة ندفعها سبعة بسبب ما يحسب علينا من المصاريف والسمسرة ونفقات الانتقال وارتفاع سعر الفائدة الى تسعة فى المـاية فى حالة التأخير فى السداد بدل أن كان ستة، وغير ذلك من هذه الاضافات. فهل أرض مصر تعطى هذا الايراد ؟

قال حضرة الدكتور الفريد عبد فى كتابه المفيد (ثروة مصر العقارية وديونها المضمونة بالرهون) : «ان قيمة الايجار تبلغ ستة ونصف بالمـائة من قيمة الأطيان»

ولكن هـذا تقدير لا يرتكز على أساس ثابت لأن قيمة الأراضى عندنا أخذت من بضع سنوات تتراوح بين الصعود والانخفاض ولم تستقر فى تقلبها على حال. الا أننا مع ذلك لو اعتبرنا هذا التقدير صحيحا (على خلاف رأيى الشخصى من أنه مبالغ فيـه) فـاذا ترى ؟ نرى أن الفلاح يخسر نصفا بالمـاية فى أهون الحالات وهى التى يدفع فيها سـبعة بالمـاية من فوائد وملحقات فـما ظنك بما يخسره وهو يدفع تسعة بالمـاية أو ثمانية بالمـاية للبنك الزراعى ذلك المصرف الذى قيل انه أنشئ رحمة بالفلاح

قد يقال ان أقصى مايمكن للفلاح أن يستدينه هوستون فى المـاية من قيمة أرضه وبنى حضرة الدكتور عبد على هذا أن فائدة القرض اذا وزعت على عموم الملك فانها فى أسوأ الصور لاتكون الا من ٤,٢٥ فى المـاية الى ٥ فى المـاية فقط وفى الصور الهينة تكون ٣ فى المـاية ليس الا

ولكن هل هذا يقلل شيئا فى الحقيقة من خسارة الفلاح التى شرحناها ؟

ان كان مرادهم أن يقولوا ان القرض لا يثقل كاهله كما نتصور اذ هو لمـا كان لا يأخذ الا ما يوازى ستين بالمـاية من قيمة العقار فان ٤٠ بالمـاية من هذه القيمة تبقى حرة تساعد غلتها ماتحمله الى ٦٠ بالمـاية — فانا نجيب من فورنا هذا بأن المقترض لايدفع الفائدة فقط بل عليـه أن يدفع أيضا جزأ من رأس المـال ليستهلكه وحسب ال ٤٠ بالمـاية المذكورة ما تحمله لهذا الاستهلاك

أضف الى ما أسلفناه من أخطار العوارض ومن فداحة سعر الفائدة عدة اعتبارات أخرى ناشئة عن طبيعة فلاح بلادنا — انه كما تعلمون غير بصير فهو يلقى حبلها على غاربها ولا يهتم بمـا يأتى به الغد

قد يكدح حتى يجمع ماعليه من القسط السنوى فاذا ماحصـله فى يده ساورته الاهواء فغلبتـه فأنفق ماجمع امانى زيجة لنفسـه أولبنيه وإما فى عمل وليمة أوزينة لأحد العظماء — اذا وقع له هذا (وكثيرا مايقع) انقلبت الحالة الاقتصادية لهـذا المسكين رأسا على عقب . — توائرت عليه طلبـات الدائن المرتهن فأفقدته الصواب فالتجأ للراين ووقع لهم بيده على صك خرابه

لهذه الاعتبارات لايسمح علماء الاقتصاد بالرهن العقارى ولا يأتيه فلاحو أوربا الا اذا كان الغرض منه تحسين نفس العقار المرهون ولكنهم لايسمحون به ولا يزاولونه أبدا للدخول فى مضاربات جنونية ولا لشترى أملاك جديدة كل ثمنها مقترض

إن تساهلنا فى اتباع تلك العادة المنحوسة عادة رهن أملاكنا قد جرّ علينا كثيرا من الويلات وأخطرها فى نظرى هو انحطاط أخلاق عامة الأمة . فان الفـلاح متى أتاه رسول الخراب فقد دم الوجه وكرامة النفس وأصـبح مشاغبا ميالا للخاصمـات لايبالى بغشـيان مجالس القضاء بل ولايخجل ممـا هو مهدد به من نزع ملكيته . انه لنزع ملكيته ويخرب فعلا ومع ذلك فانه يمشى الخيلاء بين الناس متشامخا متوقحا فى مظهره الفاش كأنه لم يضربه الدهر بنكبته

هذا هو الخطر الحقيق الذى يجب علينا أن نبادر باستئصال شأفته — مثل هـذا الرجل الوغ الذى يصادر الأدب ويهزأ بفضيلة الاستقامة فى المعاملات يجب نبذه من الهيئة الاجتماعية وان يفر المستقيمون منه فرار السليم من الأجرب

لاأنكر مزية الرهن اذا استعمل بغاية الاعتدال ونهاية الحذر والتدبر ولكن مهما يكن من مزاياه فانى أفضل عليه الاقتراض على طريقة النقابات الزراعيـة وهى طريقة يتيسر بها للفـلاح الحصول على مايلزمه من المـال لتدارك حاجات العام أولتحسين مزرعته

أيها السادة

لاشك مع ماقدمت أنه ينبغي لنا السعي فى وقاية أهالى بلادنا من شر القرض وذلك بتفهيمهم أضراره الواقعية — ينبغي أن نعلمهم على الأقل أن يعملوا لأنفسهم حسابا بحيث لايتعهدون بدفع شئ الااذا كان أقل بكثير من أدنى غلة تأتى بها أرضهم

وان لايتداينوا لمشترى أرض الااذا وثقوا من غلتها وأنها تزيد زيادة محسوسة على سعر الفائدة التى يدفعونها — على أنى كما أسلفت لاأشير مطلقا بالتداين لهذه الغاية — ليت شعرى ماذا يجدى أن يقترض الانسان بسعر المائة ستة اذا كان لايربح من استعمال القرض الا ٧ أو ٨ بالمائة ؟

هل هذا الفرق التافه يمكن أن يكفى لسد خروق العوارض التى تطرأ وماهى بقليل ؟

أيها السادة

أرجو أن تفقهوا قصدى — انى لاأقول ان الخطر يأتى من سهولة الاقتراض بل أقول انه يجئ من جهة سوء استعمال القرض . فالوسيلة المثلى بل الوحيدة للوقاية من هذا السوء انما هى طريقة الاقتراض التى تجرى عليها النقابات الزراعيـة — على أن هذه ليست وحدها مزية تلك النقابات بل هى أيضا من شأنها أن توجد بين المزارعين تضامنا وثيقا تقرع همتهم وترقى حالهم أدبيا وماديا — ولذلك فلا أتردد فى القول بأن تعميمها فى مصرنا من أشد الضروريات — وانى لأجهر بامتداح أولئك الذين وقفوا أنفسهم من زمن على نشر منافع هذه الطريقة فى البلاد وأعلن الثناء عليهـم على رؤس الاشهاد — ولكن هؤلاء الغيورين رسل التعاون لايلبثون أن يروا أعمالهم حابطة ان لم تمد لهم يد المعونة الصحيحة من جانب أهل النفوذ والهمم العالية من المصريين ثم من جانب الحكومة

على ذلك فانى أدعوكم أيها السادة لتساعدوا بكل مالديكم من الوسائل على انشاء النقابات الزراعية المصرية ولست أمل من تكرار أنها هى الوسيلة لانتشال الفلاح من وهدة انحطاطه المالى والادبى معا

الأمر الثانى

الخطر العظيم من مد يدنا للاموال الأجنبية

بلا روية ولا تبصر وطريقة علاج هذا الداء بانشاء مصارف وطنية للتسليف

أيهـا السادة

ما كان ولن يكون لى أن أنكر أن الاموال الاجنبية قد أدت لهذا البلد خدما جليلة . إن فعلتُ إنى اذا لمن الظالمين قصار النظر — من ذا الذى ينازع فى أن الفضل هو لهـذه الاموال فى ازدياد ثروة مصر العقارية ذلك الازدياد السريع وفى حلول بعض الرفاه بعد أن نامت زمنا طويلا بجهل تير المظالم التى هدت قواها وقصمت ظهرها

ولكن مثل القرض كمثل بعض الجواهر الدوائية ان أخذت بمقدار معلوم كانت علاجا شافيا وان زاد المقدار عن الحد تحولت فصارت سما زعافا

ابتليت مصر بهذه المحنة فى زمن المغفورله اسماعيل باشا ومن المدهش أن تلك التجربة مرت ولم تتعظ بها . فاننا أن نستفيد منها أن كل بلاد بكر غنية كبلادنا من شأنها أن تهيج الاطماع وأن رؤس الاموال التى تقدم اليها انما هى أشبه شئ بالطعم يلقى لها ليسهل اصطيادها . اذا تمرنت أمة بعادات من النظام والاقتصاد أصلها فى نفوس أفرادها مرّ الزمن وجودة التربية فان بنيها لايلجؤن للاقتراض الا وهم على بينة من أمرهم متى وثقوا أنه الوسيلة الوحيدة للربح العظيم المؤكد

أقول والاسف ملء فؤادى اننا لسنا من بنى مثل هـذه الأمة التى وصفت لأننا كان أدمغتنا تنقصها خلية الحساب والاقتصاد نقصا تاما — انا نتلقف النقود من أى فج أتت نستعملها فى شر مايكون — ولقد أصبحنا بعملنا هـذا تابعين لأوروبا التى وضعت أموالها عندنا بفوائد مرضية لها جدا ورتبت لنفسها علينا هذا الحق المقرر لكل دائن فى مراقبة ضمانة دينه واتخذته وسيلة لاخضاعنا لها اخضاعا ينافى كرامتنا الوطنية

الحق أقول ان الاحتلال المـالى أشد وقعا من الاحتلال العسكرى وأفعل تحقيرا . لأن هذا الاحتلال المالى قد آل الى حال ربما كانت تطاق فى ذاتها اولا أن من أثرها فقدانا كل روح للاقدام الوطنى والعزيمة الاهلية

أريد أن أشير الى وضع الاحتلال يده على المالية المصرية والى ما احتكره لنفسه من انه صاحب القول الفصل فى كافة أعمال الحكومة بسبب أنه مسئول أمام أوربا عن حالة مالية مصر وهو سبب جدى ومعقول فى اليوم الذى لاتكون فيه أوروبا دائنة لنا هل يكون لهذا الأشراف والقول الفصل من مسوغ بل هل يكون للاحتلال نفسه من حجة جدية يدلى بها لاطالة أمده

هاك ايطاليا انها لم تسلك مثلنا سلوك العمى الذين لايبصرون ـ انها بمجرد ماتكونت وحدتها حصرت همها فى أمر واحد هو شراء دينها وتخليص نفسها من كابوس التداخل الأجنبى بأن ترد لاوربا الأموال التى كانت أخذتها منها لتسوية حالة الفوضى والخلل اللذين كانا ضارين بها

ولقد رأينا الأمة الايطالية عملت على تحقيق هذا الغرض فاشترت دين حكومتها شيأ فشيأ وعكفت على الاقتصاد حتى صارت هى الأخرى غنية ووحدتها موطدة الدعائم لاجرم اذا رأينا الايطاليين يحتفلون بعيد مضى الخمسين سنة على تكوين وحدتهم احتفالا تتجلى فيه الحماسة والأنفة والعزة فى أبهى مظاهرها ورأينا جلالة الملك فيكتور ايمانويل الثالث يطنب بكل عظمة وافتخار فيما وصلت اليه أمته من الرقى الأدبى والمادى فى مدى الخمسين سنة ويقول بحق ان العزائم الوطنية قد خلقت له أمة حرة أدبية تغار على حقوقها بعد أن كانت همجا عليها ثياب الذل والمسكنة

فهنيئا للامم التى لاتعول الا على نفسها من ادراك أمانيها !!!

أيها السادة

من منا فكر مرة فى حياته أن يشترى شيأ من دين الحكومة ؟ كم تحت أيدينا من سهام الدين الموحد الذى تهالك عليه الأوربيون لما يرونه بحق من أنه أرقى رتبة بين الأوراق المالية ذات الريع الوفير ؟

ان أغنياءنا لا يهتمون بشئ من ذلك بل همهم الوحيد جمع الأموال وكنزها ـ انهم يضعون بالبنوك على سبيل الامانة الحرة المجردة مبالغ طائلة تستثمرها تلك البنوك لحساب نفسها ومانجنيه منها من الربح الوفير ترسله غنيمة باردة لمساهميها بأوربا

أنشأوا عندنا بنكا أهليا بادارة رئيسية بلوندره وله محافظ ووكيل وعمال للادارة العالية وكلهم من الانكليز وكان لنا نصيب من سهامه ولكنها لم تلبث فى أيدينا الا الزمن المقدر لخرابنا اذ اشتريناها بأبخس ثمن وبعناها لاوربا بأبخس قيمة

ولقد نفض كل أغنيائنا الوطنيين يدهم من هذا البنك وأصبح وليس للوطنى منه الا الاسم ـ اذا فليس لنا أى محل وطنى للتسليف ولم يستعمل شئ من أموالنا لمعونة المحتاجين للسلفة من المصريين ـ كل أموال البنوك الموجودة عندنا ترد من أوربا وكل الفوائد التى ندفعها تصدر طبعا لأوربا

لما بلغت الأزمة الأخيرة شدتها حنقنا على انكلترا لانها لم ترسل لنا كثيرا من الذهب ونسقنا الثناء أكاليل لفرنسا لانها قدمت للبنك العقارى المصرى أربعة ملايين من الجنيهات كأن هذه الملايين الأربعة لم يكن يتهسر وجودها عند كبار أغنيائنا الذين لم نرمتهم ونحن نعانى تلك الشدة الا أن أحكموا سد خزائنهم و بالغوا فى كتمان مخابىء أموالهم .

قد يقال ان هذه الملايين خففت شيأ من وطأة الأزمة ولكن أتدرون كم تكبد المعترضون من الخسائر بسببها ؟

ان كل من طرق باب البنك العقارى فى ذاك الحين اضطر أن يقبل رفع معدل الفائدة بحيث لم يعط سلفة بأنقص من ٧ فى المائة والسبب فى ذلك أن هذه الأربعة ملايين لم يحصل البنك عليها الا بنفقات عالية ومن المعلوم أن هذا البنك هو بيت مالى خصوصى ليس خاضعا لمراقبة الحكومة كما هو الحال فى فرنسا وفى كثير من البلاد الأخرى التى تراقب حكوماتها البنوك العقارية مراقبة شديدة كما أنه أيضا لايناله من الحكومة ولا من أرباب الأموال الوطنيين أدنى تعضيد . من أجل ذلك كان كل همه محصورا فى الاستفادة من تشغيل أمواله واستثمارها على أحسن وجه يرضى مساهميه واذا كان هذا البنك لم يحصل على المال الا باصدار سندات بسعر

مرتفع فمن الطبيعى أن يرفع معدل سعر السلف فهو اذا غير ملوم فيما كان منه انما اللوم كل اللوم علينا لاننا نحن المفرطون فى شؤون أنفسنا ـ والمفرط أولى بالخسارة

أيها السادة

ان استيرادنا من الخارج كل ما يلزمنا من النقود هو السبب فى فقرنا وظلام مستقبلنا . فى سنة ١٨٩٤ أبدى مجلس شورى القوانين هذه المخاوف اذ رأى أن الديون المضمونة برهون عقارية بعد ان كانت ١٢ مليونا فى سنة ١٨٨١ قد بلغت ٢٠ مليونا فى سنة ١٨٩١ ـ ان كان ذلك هال المجلس فى سنة ١٨٩٤ فما ظنك بحالنا اليوم والى أى مقدار يبلغ دينا ؟

ليس بكل أسف احصاء رسمى يمكن الرجوع اليه فى معرفة هذا المقدار بالضبط ولكن ابحاثى تدلنى على أن هذا الدين يمكن الآن تقديره بخمسين مليونا على الأقل فما أبهظ هذا الرقم وما أشده قصما للظهور !! خصوصا اذا أضيفت اليه الديون العادية التى لابد أن تكون جسيمة ومصيبتها انها حاصلة بالربا الفاحش واذا علمنا أن ثروة مصر العقارية مقدرة بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه وان هذا التقدير ربما كان زائدا عن حقيقة الواقع فى الوقت الحاضر واذا علمنا أيضا أن نظام الرهن العقارى لم يوجد بمصر الا من نحو ٣٠ سنة وان العمل به لم يتدئ دوره الصحيح الا من عشر سنوات فقط ؟؟

نعم ان بعض بلاد أوربا فيها نسبة الدين العقارى الى الثروة العقارية أكثر مما عليه الحال فى مصر ولكن تلك البلاد لاخوف عليها من هذا لانها من جهة هى بلاد صناعية ومعادن فالمبالغ يستعملها أهلها فى مشاريع من أفيد مايكون ومن جهة أخرى فان أموال المقرضين فى تلك البلاد هى أموال أهاليها وفوائدها ترجع لنفس أهاليها فشتان اذا بيننا وبينهم

اذا كان الدين العقارى المصرى هو ٥٠ مليونا ففائدته ٤ ملايين وهذا المبلغ الجسيم يخرج سنويا من جيوبنا ويجتاز البحر ويغلق فى أيدى الدائنين ولا يعود ؟

أضيفوا الى هذه الديون دين الحكومة الذى يبلغ ثلاثة ملايين ونصفا سنويا تقريبا ثم أضيفوا فوائد الديون العادية ثم تصوروا الحال لا شك انكم تجدون معى أن من الجرائم التى لا تغتفر أن نتقاعس ولا نسعى لنحول لنفسنا جزأ من هذا النهر الذهبى الذى يجرى بلا انقطاع من مصر الى أوربا ـ تصوروا الحالة واحكموا هل تقصيرنا هذا التفظيع هو الذى يوصلنا لحرية والاستقلال ؟

كثيرا ماسمعت أناسا من العقلاء يتوجعون لحالتنا المالية التى وصفتها ويقولون أن لادواء لها سوى انشاء مصارف أهلية للتسليف ثم يعودون خائرى العزم فيقولون ان هذه أمنية مستحيلة المنال

مستحيلة ؟ ولماذا ؟

يقولون مصارف التسليف تقتضى استعمال الفوائد والدين الاسلامى يحرمها ـ ياسبحان الله ؟ أو هل هذا الدين وكله حكمة وجمال لايأمر الا بالافتراض بالفوائد ؟ هل يريد أن المسلم الموسر لايعين أخاه المسلم اعانة يكون له فى مقابلها أجر هو فى ذاته طبيعى ؟ هل يريد اذا أنه يلقى بالمضطر من المسلمين بين يدى الاجانب وأن يحرم المسلم الموسر من استثماره ماله ؟ هل هذا الدين المتين يكون اذا أراد أن يسجل الخراب على أبنائه ؟ كلا ثم كلا !

اذا كان الدين الاسلامى حرم الربا والربا فى ذاته شنيع ممقوت . فما أظن أنه حجر على أصحاب الأموال استثمار أموالهم ـ لو كان الامر على خلاف ماأظن وكان القصد ترك روح التشريع والأخذ بظاهر الألفاظ لما حل لمالك أن يأخذ أجرة بيته أو غيطه لأن هذه الاجرة ليست فى الحقيقة سوى فائدة رأس المال الذى استعمل فى تشييد البيت أو شراء الغيط

استغفر الله من أن أدعى لنفسى حق الخوض فى مناقشة تعاليم دين لست من أتباعه ولكنى أظن أن العقلاء علماء الدين الاسلامى لو أمعنوا النظر فى الضرورات المحيطة بنا الآن لما وسعهم الا القول بأن صاحب المال الذى يتقاضى عن ماله فائدة معتدلة لايخالف أصول الدين — ألم يروا كيف أن شيخ الاسلام وهو فى دار الخلافة نفسها أصدر فتوى صرح فيها بامكان انشاء بنك أهلى فى بلاد البوسنه والهرسك ؟ فهل أنا فى حاجة لتأييد رأيى بأعظم من فتوى شيخ الاسلام ؟

اعترض أيضا بأن هذا العمل ينقصنا فيه فضيلة التضامن والاتحاد — لكن مايعترض به ولكن أليست هذه الفرصة السانحة من خير مايتهز لايجاد هذه الفضيلة ان لم تكن فينا من قبل ؟ أليس ان اشتباك المصالح يولد التضامن حتما ؟ — اذا توافق عدة أشخاص على وضع أموالهم وصرف مجهوداتهم لتنشية حركة بيت مالى فان مصلحتهم تقضى عليهم طبعا بالتآلف والتوافق ليتم لهم النجاح

لاأحب أن أسمع مايدور على الالسنة من أنه ليس فينا اختصاصيون ولا اكفاء لهذا العمل اذ الواقع أننا من هذه الوجهة بخير ولله الحمد لان فينا من الرجال من يقدر على ادارة أكبر مشروع مالى — من المصريين الآن من هم مديرون للبنوك ومنهم كثير من كبار الموظفين فى بيوت مالية عديدة وكلهم أظهر فضله ودل بعمله على كفاءته

فمن المهم اذا بل من الضرورى بل من الحيوى الذى لاقوام لنا بدونه ان ننشئ بنكا وطنيا بمعنى الكلمة يكون رأس ماله وطنيا صرفا وادارته العليا مصرية بحتة . اذا كانت البنوك الأهلية لازمة فى كل بلاد الله وهى موجودة فيها فعلا فانها فى بلدنا ألزم ووجودها ضرورى محتم

نعم انه ليتحتم تشغيل رؤوس الاموال المصرية فى ترقية حال مصر الاقتصادية والا فان هذه الترقية ان أتت على يد الغير فلا يكون نصيبنا منها شيأ مذكورا

انه يجب علينا أن نقبض بيدنا على أسواقنا المالية لنسوسها نحن بأنفسنا ولا نكون فى ذلك ذنبا لأوربا ينجر وراءها

يجب أن لا يكون سعر النقد عندنا عبدا رقيقا تابعا لسعر القطع بباريس أو لوندره وبالاجمال يجب أن ذلك البنك المصرى الاهلى يكون هو عمدتنا فى تحسين شؤوننا الاقتصادية والمالية

فهلموا بنا لتحقيق هذا المشروع السعيد — هلموا لحمل وحدنا كل مسئولية لنحوز كل فخار

هلموا غير معتمدين الا على أنفسكم دون غيرها

لاتنتظروا من الحكومة الترياق الشافى من كل داء فليس فى العالم حكومة تملك هذا الترياق

لست أقول كما يقول بعضهم ان الحكومة دواء لازم بل أقول كما يقول كبار علماء الاقتصاد ان من أشد السخافات اعتبار الحكومة قادرة على كل خير مطلوب

ان الحكومة مهماحسنت أميالها فهى فاقدة كل كفاءة لتحسين شؤوننا الاقتصادية والمالية . انها ينقصها روح الاقدام والاستنباط وروح المثابرة

انها تكاد لاتدرك أبدا مصالح الجمهور على صورة كلية شاملة

ليس لموظفيها فيما يزاولون من الأعمال مصلحة شخصية كالافراد تدفعهم للاجادة أوتصدهم عن الاساءة — وبالاختصار فانه لن يؤمل منها شئ فيما يتعلق بلب الامور الاجتماعية وكل ماقد يرجى منها فى هذه الشؤون أن تكون سياجا حافظا لكيان التقاليد الاجتماعية وأداة لنشر المبتكرات النافعة للامة وتعميمها

لاتطلبوا اذا من الحكومة الا القيام بواجبها الصحيح وهو المحافظة على النظام والأمن العام وما أسعدنا لو قامت بهذا الواجب كما ينبغى !

أما رقينا الاقتصادى والمالى فلا تطلبوه الا من أنفسكم ولا تعتمدوا فيه الا على أنفسكم وهذه امنية لاتنال الا بانشاء البنك المصرى الوطنى

وليت شعرى ماذا يلجئنا للغير فى تحقيقها ؟

يالقومى . الا أن أشد مايضرّ بنا فى حياتنا الاجتماعية انما هو قلة ثقتنا بأنفسنا . انما هو ذلك الخوّر بل اليأس الذى يستولى على نفوسنا فيسلبها الهمة والاقدام كلما بدا لنا مطلب من مطالب الحياة يقتضى بعض العناء

انما هو تلك العادة المشؤمة التى ألفناها من الاستنجاد دائما أبدا بالغير بوهم أننا لانقدر على شئ بذاتنا — الا أن ثقة المرء بنفسه أينما كان هى سرّ النجاح فلا نحط اذا من أقدار أنفسنا ولانسئ حالنا أكثر مما هى عليه — وكونوا على ثقة من أننا أحسن من بعض الامم التى صحت عزيمتها وحسنت ثقتها بنفسها ففازت فى مضمار الحياة (وفاز باللذة الجسور)

أيها السادة

أخاطبكم بكمال الصراحة فأنتم صفوة القوم ومن قلة التأدب معكم استعمال الاساليب الملتوية المبهمة لاقناعكم بما يراد منكم

من أجل ذلك لست أخشى أن أعلن صراحة أن قعودنا الى اليوم عن انشاء مصرف انما هو عار عظيم تسودّ منه الوجوه

اننا قصرنا أشد التقصير فى القيام بواجب حيوى لبلدنا هذه التى نحن وحدنا المسؤلون عن إسعادها . اننا نحن الذين مهدنا السبيل للأزمة الاخيرة التى نشرت الويل والخراب على ربوع الضعفاء — الا أن أولئك الضعفاء الذين نزعت أملاكهم المساكين الذين ذهبوا فريسة لجياع المرابين لكل منهم حق أن يرفع صوته صارخا فى وجوه أغنيائنا «انكم أيها الاغنياء أنتم الذين أسلمتمونا لتلك النسور الجياع وان ماحل بنا من الخراب لهو نتيجة اهمالكم وتركيكم اياناً بلا مساعد ولا معين»

أيها السادة

الى هنا انتهى بى الحديث وقد تفضلتم فأحسنتم الاستماع الىّ فلا أريد أن أملكم . ولكنى أكون سعيدا لو عرفت قبل تركى هذه المنصة أنى بلغت الغرض الذى من أجله تشرفت بالوقوف اليوم بين أيديكم . نعم انى أكون سعيدا لو أننى نجحت فى اقناعكم بوجوب معالجة داء الافراط فى الاستدانة بأنجع الوسائل الفعالة

يلزمكم أن تقنعوا فلاحينا بأن لايلتجئوا للبنوك الا عند الضرورة القصوى وأن لايفرطوا مع ذلك فى الاستدانة بل يقتصروا منها على أقل قدر ضرورى وأن لايتعاملوا أبدا مع مرابى القرى الذين لايستحقون الا الهجران والقطيعة

قاطعوا المرابين مقاطعة كلية

يجب عليكم أن تنبهوا الاهالى الى انشاء النقابات الزراعية وتعميمها وتعضيدها فانها هى وحدها سلم النجاة للمضطرين من الفلاحين

أيها السادة

انى لأكون سعيدا جدا اذا سمعتكم بلا تريث ولا تسويف (فقد طالما سوفنا)

اذا سمعتكم فى هذه الجلسة قررتم انشاء بنك وطنى مصرى برأس مال لا يقل فى أى حال عن مليونين من الجنيهات تكتتبون بها أنتم واخوانكم المصريون

اكون سعيدا جدا اذا نهضتم من فوركم وشكلتم لجنة لوضع نظام لهذا البنك يؤسس على قواعد الانصاف والرحمة بالانسانية

انكم لو فعلتم لبرهنتم للعالم المتمدين بأسره على أننا أمة حية شاعرة بما تحتاجه عارفة كيف تسد حاجتها

هذا دون غيره الامر الذى لو قام به مؤتمركم يكون حقيقة قد أتى عملا حيويا مباركا خالد الاثر يستوجب لكم الحمد والثناء ممن يخلفكم من الاجيال

يوسف نحاس

وبعد الفراغ من تلاوة هذا التقرير فى الساعة السادسة والدقيقة ٣٥ تلا الاستاذ عمر بك لطفى تقريره الذى ساعده فى تلاوته الاستاذ أحمد بك مصطفى وموضوعه «التعاون المالى والنقابات الزراعية» وهذا نصه :

التعاون المالى والنقابات الزراعيـــة

لحضرة الاســـتاذ عمر لطفى

أيها السادة

يسرنى جدا اجتماعكم هذا للبحث فى شؤننا وفيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة . ان بلادنا فى حاجة شديدة للاتحاد والائتلاف وجمع الكلمة لاصلاح أحوالنا ودفع المضار التى تحدق بنا لاسيما من الوجهة الاقتصادية فان ثروتنا العمومية مهددة باخطار يجب تلافى أمرها من الآن خشية استفحال الداء فيعز الدواء

ان مصادر الثروة تكون من التجارة والصـــناعة والفلاحة ومن المعلوم أن التجارة فى بلادنا ليست بأيدينا وأن لا صناعة فى البلاد تذكر وأن أغلب لوازمنا وحاجاتنا نستجلبه من الخارج وأن ليس لنا مانعيش منه الا الزراعة وهى أيضا مهددة باخطار وأهمها دودة القطن وعدم جودة النيلة والاقتصار على زراعة واحدة دون تعدد الاصناف الزراعية هذا فضلا عن استغراق كبار وصغار الفلاحين فى الديون لا لانفسهم بل لارباب رؤس الاموال المستجلبة من الخارج

ولا سبيل لخلاصنا من هـذه الورطة الا بتأسيس معامل المصنوعات فى بلادنا والقبض بيد من حديد على تجارة بلادنا مع تشجيع المصـنوعات الوطنية منها وترقية الفلاحة المصرية وتحسين حالة صغار الفلاحين وكبارهم وانتشالهم من يد المرابين وتخليصهم من الديون التى أثقلت كواهلهم

ولا سبيل الى تحسين حالة كبار المزارعين الا بانشاء مصرف أو مصارف عقارية تقرضهم المال بفوائد لاتزيد عن الاربعة ونصف أو خمسة فى المائة حتى يستطيعوا القيام بسداد الأقساط بسهولة ولا يكونوا عرضة فى سنوات الجدب وعدم وجود محصول الى نزع ملكية أطيانهم من يدهم

ولا سبيل الى تحسين حالة الصغير بل والمتوسـط والكبير الا بانشاء النقابات الزراعية وشركات التعاون المالى أو بنوك التعاون

واذا كان المصريون غير قادرين اليوم أو ليسوا موفقين اليوم الى انشاء مصرف عام عقارى فعلى الاقل يجب عليهم أن يقوموا بتأسيس النقابات و بنوك التعاون الصغيرة ليتخلصوا على الأقل من شر المرابين

النقـابات الزراعيـــة

وانى أتلو عليكم فى هذا المعنى محاضرة لى عند ماتأسست أول نقابة مصرية وهى نقابة شبرا النملة فانى شرحت فيها حالة النقابات فى فرنسا وايطاليا وذكرت كيفية تأسيس النقابة المصرية الاولى

١ — تمهيـــد

يعتقد بعض الناس أن تفريج الازمة المـالية لايكون الا باستحضار رؤس المـال من البلاد الاجنبية واقراضها للاهالى حتى تدور حركة الاعمال كما كانت عليه قبل سنة ١٩٠٧ وفاتهم أن الديون التى على المصريين أثقلت عاتقهم وأنه كلما كثر الدين زادت الفوائد التى تدفع سـنويا لأرباب رؤس الاموال فالتفريج من هـذه الوجهة تفريج وقتى لاأساس له ونتيجته فى المستقبل ضارة وخيمة وفى اعتقادى أن أهم أسباب المضاربات قبل سنة ١٩٠٧ كان تهاطل الاموال الاجنبية على مصر واقراض بعض البنوك النقود دون التفات الى أوجه

استعمالها وبعبارة أخرى لو استعملت تلك الاموال لتنمية مصادر الثروة الحقيقية أى التجارة والصناعة والزراعة ماوقعت مصر فى الأزمة المالية الحاضرة بل كان حال مصر يتبدل من حسن الى أحسن وكان المصرى اليوم يرتع فى بحبوحة السعادة والهناء وأريد بالمصرى كل من استوطن مصر وأقام فيها وبالاجنبي من لم يقم بمصر وعندى أن أساس الاستقلال والحرية فى كل أمة هو الاستقلال الاقتصادى

فالواجب اذن لترقيـة شؤننا الاقتصادية أن يكون المـاضى درسا مفيدا للمستقبل وأن نوجه مجهوداتنا كافة لتقوية وتنميـة مصادر الثروة المصرية الحقيقية وعلى الأخص الزراعة مع تحسين حالة المزارعين حتى تجود أراضينا السخية بالمحصولات الجيدة فيساعدنا ذلك على تسديد ماعليها وما علينا من الديون وأن نسير فى هذا الطريق رويدا رويدا حتى تحرر البلاد من عبودية الدائنين

وفى اعتقادى أن هـذا لايتم الا بانشاء النقابات الزراعية وشركات التعاون والمصارف الأهلية . ان الفلاحة المصرية مصابة بآفات منها نقص المحصول ودودة القطن وعدم جودة تيلة القطن وعدم وجود المصـارف الكافية فى بعض الجهات وغير ذلك ـ والفلاح مصاب بكثرة الديون والاقتراض بالفوائد الفاحشة والاضطرار دواما الى بيع المحصولات قبل أوانها بأثمـان بخسة

ولا يوجد علاج لهذه الأمراض المتعددة الا بايجاد النقابات الزراعية لان فى استطاعتها :

أولا ـ تحسين المحصول باختيار البذرة الجيـدة غير المخلوطة أو غير المغشوشة وذلك يحسن نوع القطن ويجعله مطلوبا

ثانيا ـ تخليص الفلاح من أسر المرابين باقراضه مايلزم لزراعته بفوائد زهيدة تقل عن الفوائد القانونية

ثالثا ـ تنمية المحصول باستعمال الطرق الفنية اللازمة لذلك

رابعا ـ محاربة دودة القطن والآفات باتحاد جميع المزارعين بالقرية ومعاونة بعضهم البعض فى استئصـال جراثيم هذا العدو القاتل

خامسا ـ اتخاذ كل ما من شأنه دفع الاضرار وجلب المنافع للمزارعين كشـترى جميع اللوازم للزراعة مثل البذرة والسباخ والآلات الزراعية ومؤونة المواشى من أجود صنف وأرخص ثمن مع بيع محصولات المزارعين مع بعضهم البعض لترويج الاثمـان

٢ ـــ النقابات الفرنسـاوية

ولا حاجة لان أطنب فى مزايا النقابات الزراعية وما نجم عنها من الفوائد فى البلاد الغربية فان الاسـتاذ المسيو ريبو والاسـتاذ جرمان مرتن شرحا ذلك شرحا وافيا فى الجامعة المصرية ونشر حضرة الفلاح المصرى عثمان بك أبو شنب مقالات فى هـذا الشأن عن النقابات فى ايرلنده وانجلترا وفرنسا بما شاهده فى سياحته فى الصيـف المـاضى فأنا أشكره وأحث كل مصرى يزور تلك الديار على زيارة تلك النقـابات وعلى زيارة موارد الثروة والاقتصاد

ولو لم يشعر الفلاح الافرنسى بمزايا النقابات لمـا أقبل عليها ولا اندمج فى سلكها

والمشاهد يخالف ذلك فان عدد النقابات بفرنسا بلغ لغاية سـنة ١٩٠٠ ـ ٢١٢٢ نقابة انضم اليها ٨٠٠٠٠ مزارع وبلغت فى سنة ١٩٠٦ ـ ٤٥٦٠ نقابة زراعية وقد نتج عن اتحاد المزارعين وتأسيس النقابات فوائد مادية محسوسة أهمها تخفيض أسعار المواد اللازمة تخفيضا محسوسا فان الاسـتاذ روكيني يقول فى كتابه الشهير على النقابات ان أثمان السباخ نزلت الى أربعين أو خمسين فى المائة هذا خلاف الفوائد الأدبية العظيمة كنشر التعلم وتأسيس المدارس الزراعية العديدة ونشر المجلات والجرائد بالأفكار والمباحث والتجارب الخاصة بالزراعة

وعدا النقابات الصغيرة والكبيرة ففى فرنسا توجد نقابات عامة منضم اليها عدد كبير من المزارعين أو نقابات

زراعيـــة [١] مثل نقابة المزارعين العامة بباريس التى ينضم اليها ١٤٠٠٠ مزارع ويبلغ مجموع الاعمال التى توسطت فيها لاعضائها لغاية سنة ١٩٠٨ لمائة مليون وخمسة من الفرنكات ومثل نقابة ليون الشهيرة فى العالم التى انضم اليها ٢٥٠ نقابة زراعية مكونة من ٦١ ألفا و ٢٨٢ مزارعا يشترون مشترواتهم مع بعضهم البعض ويتعاونون على بيع محصولاتهم بالجملة

وقد تأسست النقابات الفرنسوية بمقتضى قانون خاص صدر فى سنة ١٨٨٤ يتضمن أحكاما عامة تسرى على كافة النقابات سواء كانت نقابات عمال تتألف فى المدن أو نقابات مزارعين تتألف فى بلاد الأرياف وأهم تلك الاحكام القواعد الواجب اتباعها لتأسيس نقابة من النقابات الأهلية القانونية التى منحها هذا القانون للنقابات حتى تستطيع أن تخاصم وتخاصم وأن تعامل وتعامل على أنها مع حيازتها لهذه الحقوق فهى جمعيات لاشركات فى نظر القانون

ومعنى ذلك أنها ليست مكلفة باتباع الشروط والقيود والاحكام المشروعة للشركات

وعلى الأخص الشركات التجارية كالتسجيل والنشر ومسك الدفاتر المخصوصـــة مما لايتفق مع طبائع الفلاحين وقد اضطرت النقابات الفرنسوية أن تؤسس بجوارها شركات تعاون للبيع والشراء وصناديق [٢] تعاون لاقراض الفلاحين لانه لايجوز لها أن تعمل هذه الأعمال بنفسها فالنقابات الفرنساوية ألفت لحماية الفلاح ومطالبة الحكومة بحقوقه

٣ — النقابات الايطالية

أما النقابات الايطالية فهى شركات لاجمعيات association تنطبق عليها أحكام القانون التجارى فهى تختلف عن النقابات الفرنساوية لأنها لاتهتم بأمر الحكومة ولا تنظر اليها

وهى على نوعين نقابات زراعية أساسها رأس المـال لاالتضامن بين الأعضاء

وهـــذا النوع يبدأ برأس مال غير محدد قابل للزيادة كل يوم بدخول أعضاء جدد واصدار أسهم جديدة ويستعمل رأس المـال فى شراء جميع اللوازم الزراعية للاعضاء وتباع لهم بأثمان معجلة وذلك كنقابة لودى و بياتشنسه ومارمه وغيرهـا .

وبجانب تلك النقابات توجد شركات تعاون مالى مستقلة عن النقابة برأس مال غير محدود وقابل للزيادة ووظيفتها تسليف أعضائها بفوائد قليلة مايلزمهم من النقود لحاجتهم الزراعيـة أو التجارية وقد تأسست مثل هذه الشركات شركة فى مصر مركزها الغربية ويديرها حضرة الفاضل حسن بك عبد الرازق

ويوجد بين النقابة وبين الشركة فى ايطاليا علاقة متينة فان النقابة تبيع بالنقد والشركة تقرض العضو أو تفتح له حسابا جاريا لتسديد ما يأخذه من النقابة

وتبدأ هذه النقابات برأس مال قليل وتزيد شيأ فشيأ مع الزمن واليك بيان حالة نقابة لودى القريبة من ميلانو وذلك عن ثلاث سنوات

سنة ٩٠١ رأس المال ٩١٧٥٠ فرنكا وكمية المبيعات والمشتروات ١٦٤٨٩٨ فرنكا والربح الصافى ٣٠١٦ فرنكا

سنة ٩٠٤ رأس المـال ١٦٧٧٢ فرنكا وكمية المبيعات والمشتروات ٣٠٤٧٠ فرنكا والربح الصافى ٣٥٧٥ فرنكا

سنة ٩٠٥ رأس المال ٣٥٧٦٤ فرنكا وكمية المبيعات والمشتروات ٤٢٨٩٢١ فرنكا والربح الصافى ٦٧٧٩ فرنكا

---

(١) وهنا يجب على أن أقدم وافر الشكر وجزيل الشكر لحضرة الفاضل المسيو شارم رئيس التعاون الزراعى بنظارة الزراعة الفرنساوية وجميع رجال المجمع الاجتماعى على ماتفضلوا على به من المعلومات والاوراق والمؤلفات الخاصة بالنقابات الفرنساوية

(٢) بلغ عدد صناديق التعاون المركزية لغاية سنة ١٩٠٨ أربعة وتسعين صندوقا سلفت الصغيرة خمسة وثلاثين مليون فرنك وبلغ عدد الصناديق الصغرى ٢٦٣٦ صندوقا سلف أعضاؤها فى سنة ١٩٠٨ واحدا وتسعين مليون فرنك وكسور

وتنضم النقابات الزراعية فى ايطاليا الى نقابة عامة تدعى جمعية النقابات المتحدة ومركزها فى بلدة بياتنسا وأسست فى سنة ١٨٩٢ وأعضاؤها نقابات لامزارعون ماعدا البلاد التى ليست فيها نقابة زراعية يصح لأهلها الدخول فى النقابات العامة واليك جدولا ببيان ما كانت عليه يوم التأسيس وما وصلت اليه لغاية ١٩٠٧

سنة ١٨٩٢ رأس المال ١١٢٢٥ واحتياطى ١٤٦٠ ومجموع البيع والشراء ٧١١١٤٧ والربح الصافى ١١٠٠٩ فرنكات وسنة ١٩٠٧ رأس المال ٢٢٨٤٠٠ واحتياطى ٤٣٤٤ ومجموع البيع والشراء ١٤٦٨٠٢٦ فرنكا والربح الصافى ٢٢٤٩١ فرنكا

ومدير هذه النقابة العامة أستاذ علامة شهير

ولا أنسى طول حياتى ما أبداه الىّ والى زميلىّ المحاميين عبد الحميد افندى فهيم وشركس افندى من المساعدة وحسن القيادة والاكرام

٤ — صناديق الفلاحين

و يوجد نوع آخر من النقابات فى ايطاليا مؤسس على طريقة رايفايزن الألمانى أى على مبدأ المسئولية بالتضامن بين جميع الاعضاء وقد أدخل هذه الطريقة فى ايطاليا المسيو فولبرج العضو بمجلس الأمة

وقد سمى هذا النوع بنقابات توسعا فان اسمه الحقيق صناديق الفلاحين والأصل فى وضعها هى فكرة التسليف فقط ولكن ضم بعضها الى ذلك مشترى اللوازم الزراعية للاعضاء وقد نجح هذا النوع أيضا وكيفية انشائها أن الاستاذ الالمانى رأى أزمة الفلاحين بجمع المزارعين وقال لهم انى أجد لكم المال دون أن تحتاجوا لأحد وذلك أن يضمن بعضكم بعضا ففعلوا ووجدوا المال

وقد بلغ عدد الصناديق الحرة التى للمسيو فولبرج اشراف عليها (هذا عدا الصناديق التابعة للاكليروس) لغاية سنة ١٩٠٥ — ١٩٥٧ صندوقا رأس مالها المكون من الحصص التى تدفع عند الدخول مبلغ ٢٠٦٧٠٨ فرنكات والاحتياطى ٨٩٣٨١٢ فرنكا وسلفت أعضاءها من نقود ومواد زراعية مايزيد عن الأربعة والثلاثين مليون فرنك وبها من الودائع ٣٢ مليون فرنك وكسور وصافى ربحها مليون ومائة ألف وكسور

وهذه الصناديق لها ادارة عامة فى روما تدعى بتعاون الصناديق الزراعية يرأسها المسيو فولبرج وهى جامعة أدبية الغرض منها نشر فكرة تأسيس هذا النوع من الصناديق وقد زرتها وحصلت على مجلتها المسماة التعاون الزراعى

ولكن لم يسعدنى الحظ بالتعارف بالاستاذ فولبرج لضيق الوقت ولم أقف على صناديق الاكليروس التى أرادوا من انشائها استمالة الفلاحين حتى ينتخبوا الكاثوليك للنيابة

---

٥ — الجمعية الزراعية

وتقرير السير غورست عن النقابات

هذا وقد فكرت الجمعية الزراعية من عامين فى أمر ادخال النقابات الزراعية فى البلاد المصرية فتكونت لجنة تحت رآسة سعادة بوغوص باشا نوبار وبحثت فى هذه المسئلة ورأت أن الأوفق هو وضع مشروع قانون كقانون سنة ١٨٨٤ فى فرنسا وفعلا عمل المشروع المذكور وقدم لنظارة المالية والحكومة رأت أخيرا (على ماعلمت) أن تخبر الدول حتى يكون القانون ساريا على الاجانب وعلى المصريين

على أنه كان فى الاستطاعة تأسيس نقابات حسب أحكام القانون الحالى واستصدار قانون جديد من قبيل الانتقال من الحسن الى الأحسن

وأهم ما كانت ترمى اليه أغراض اللجنة هو اعفاء النقابات من الرسوم أى رسوم التصديق على الامضاآت والتسجيل والنشر والرسوم القضائية والحصول على امكان تأسيس شركات مساهمة بأسهم من خمسين قرشا صاغا أو مائة قرش فقط وغير ذلك من التسهيلات التى لاتمنعنا الآن من البدء فى العمل ولا سيما بعد أن أجمعت الصحف والجرائد والأمة على صلاحية المشروع بل ان الحكومة أيضا موافقة على ذلك بدليل ماقاله المستشار المالى فى مذكرته عن الميزانية وما ورد فى تقرير السير الدون غورست فقد جاء به مايأتى بعد كلام طويل عن البنك الزراعى

«والمأمول أنهم يستطيعون وضع نظام تضامن وانشاء نقابات فى القرى تعامل البنك رأسا فان التضامن يضمن أن السلف مطلوب لأعمال ذات ربح»

٦

وكان أول من أجاب دعوة الداعين لهذا المشروع الجليل أهالى شبرا النملة الكرام بسعى الفاضل الهمام الوطنى الغيور على مصالح بلاده حضرة سليمان افندى زكى العبد الذى لم تقف مطامعه فى هذه الحياة عند حدّ الاهتمام بشؤن الفلاح وليس أحد منا الا وقد قرأ فى الجرائد خطبته الشهيرة فى نادى طنطا التى عنوانها « الفلاح »

فكان لتأسيسه أول نقابة زراعية الفضل الاول والأسبقية على غيره من اعيان البلاد وسيذكر له التاريخ أنه أول رجل فكر فى استقلال مصر من الطريق الصحيح السوىّ

كيف أسست نقابة شبرا النمله

ان كلمتى الآن موجهة للحقوقيين فأقول إن هذه النقابة الاولى وضعت على شكل شركة مدنية وكان احجامى عن تشكيلها بهذه الكيفية هو خوفى أن تكون عديمة الاهلية القانونية ولم يكن فى استطاعتى أن أجعلها شركة تجارية لأن الخطر من ذلك كبير فان أقل تقصير فى الاجراآت أو فى مسك الدفاتر يجرّ عليها اشهار الافلاس خصوصا لو كانت شركة تضامن فان افلاسها يجر حتما الى افلاس كل عضو من أعضائها ولكن بعد التروى والدرس بمعونة حضرة زميلى الاستاذ بيير أرمانجون وجدنا أن أحسن حل لنقابات القرى جعلها شركات مدنية وذلك بعد أن راجعنا أحكام المحاكم الفرنساوية وكثيرا من أحكام المحاكم المختلطة فوجدناها تحوّل الشركات المدنية الى جمعيات شخصية قانونية

ولما كانت الشركات المدنية تحلّ بسبب وفاة أحد أعضائها أو بافلاسه أو الحجز عليه فقد نصت المادة الثانية والعشرون على عدم جواز انحلال الشركة لأى سبب من الاسباب قبل الزمن المحدّد لبقائها

كما أن المادة الثالثة والعشرين قضت بأن الشركاء تنازلوا عن الحق الممنوح لهم فى المادة ٤٤٦ التى تجوّز لشريك أن يطلب من المحكمة حل الشركة اذا طلب ذلك من المحكمة أحد الشركاء لعدم وفاء شريك آخر أو لوقوع منازعة قوية بين الشركاء تمنع جريان العمل

وقد اتخذ لهذه النقابة أسلوب ريفايزن فى ألمانيا وفولبرج فى ايطاليا أى أن الاعضاء متضامنون مع بعضهم البعض فيما يطلب منهم للغير ولكن تلطيفا لهذا التضامن ورد فى القانون أن النقابة لا تستطيع أن تقرض أو أن تستدين أكثر من ألف جنيه وعلاوة على التضامن جمع رأس مال قدره ٨٠٩ جنيهات و ٦٠٠ مليم مقسم الى حصص قدر الحصة الواحدة عشرون قرشا صاغا حتى لايحرم الفقير من الدخول فى النقابة

ونظرا لوجود التضامن يجب أن تكون منطقة النقابة محصورة أى لايقبل فيها الا من كان داخلا فى تلك المنطقة وذلك ضرورى ليكون الاعضاء المتضامنون عارفين بعضهم البعض وواقفين على حركات وسكنات وسلوك بعضهم البعض فى كل لحظة وفى كل وقت فيساعدون من كان حسن المعاملة ويخرجون من كان سيئ السلوك . ولذلك نقابة شبرا النملة لايدخل فيها الا أهالى شبرا النملة نفسها وبعض كفور مجاورة

أما موضوع النقابة فهو :

أولا — أن تسهل لأعضائها الحصول على البذرة والسماد والآلات والماشى وجميع المواد اللازمة للزراعة سواء كانت بالتوسط فى مشتراها للاعضاء أو أن تشتريها النقابة لحسابها وتبيعها لأعضائها

ثانيا — الحصول على آلات زراعية للرى ولغيره لأجل تأجيرها لأعضاء الشركة

ثالثا — تسهيل بيع محصولات الاعضاء

رابعا — تشييد أو بناء مخازن أو شون أو معامل كيماوية أو معامل حليج أو غير ذلك مما هو لازم للزراعة

خامسا — تشجيع وتقدم وترقى الفلاحة بواسطة القاء محاضرات أو دروس زراعية أو عمل تجارب زراعية واعطاء الاستعلامات اللازمة عن أثمان المحصولات وغيرها مما يهم الشؤن الزراعية

سادسا — تسليف الأعضاء مايلزمهم من النقود بشرط أن تستعمل فى الشؤن الزراعية وتقبل حفظ نقودهم بصفة وديعة بخزينتها

ويدير أعمال النقابة مجلس ادارة مركب من ثلاثة عشر عضوا تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات ويمضى الرئيس بالنيابة عن النقابة بمقتضى قرارات تصدر من مجلس الادارة بلا حاجة الى امضاء أو تعاقد كل واحد من أعضاء المجلس

والجمعية العمومية تنعقد فى كل سنة مرة ولكن يجوز لمجلس الادارة أن يأمر بانعقادها انعقادا فوق العادة وتوزع الأرباح الصافية فى آخر السنة بالكيفية الآتية

٢٠ فى المائة للاحتياطى

٢٠ فى المائة لأرباب الحصص

٢٠ فى المائة توزع على الاعضاء بنسبة معاملاتهم مع الشركة فى بحر السنة

٥ فى المائة لتكوين صندوق اعانة للاعضاء الفقراء ولأجل مساعدة كل عمل من شأنه ترقية أمر الزراعة اما مجلس الادارة فيشتغل مجانا بلا أجر

هذا واذا انحلت الشركة فلا يقسم الاحتياطى بين الاعضاء ولكن يعطى لأى عمل زراعى نافع أو يودع فى مصرف حتى تؤسس نقابة زراعية فى شبرا النملة فيعطى لها المبلغ

ان الغرض من هذا النص أن لاتحول النقابات الى شركات مضاربات وأرى أنه بتوزيع ٢٠ بالمائة من الارباح على كمية المشتروات تزول عقبة الفائدة والربا وذلك أن الانسان يأخذ من هذا الربح على قدر مااشترى وبهذه الوسيلة قد يتوصل الى أن لايدفع فائدة بالكلية لأن مايأخذه من الارباح يعادل الفائدة

هذه هى أهم نصوص قانون النقابة الاولى

مساعدة البنك الاهلى للنقابة

وقد ساعدتى البنك الاهلى فى شخص مديره الهمام المستر رولت فأقرض النقابة ماطلبته من النقود باسم رئيسها فقط بناء على قرار من مجلس الادارة وكان القرض بفائدة قليلة لايستطيع أكبر غنى أن يحصل عليه اذا اقترضه بمفرده وهذا هو سر التضامن فانه يحول الفقراء الى أغنياء اذا تضامنوا فما بالك بالاغنياء اذا تعاونوا بأثمان قليلة

وقد اشترت النقابة البذرة لجميع أعضائها وكذلك القول فالماشية أما الفائدة فهى ستة بالمائة واضطر البنك لدفع ١٦٢ قرشا لتسجيل الامضاء من طرفه والمبلغ كله ٦٠٠ جنيه وبقدرتها استلاف ألف جنيه وما هى بالشئ الذى يذكر حيث ان أعضاءها يملكون أكثر من ثمانمائة فدان

وهذه الفوائد تكون محسوسة فى العام الآتى عند ماتستحضر النقابة جميع لوازمها فى وقت رخص الاثمان وقبل الطلب

وقد أرسلت شركات بيع الآلات الزراعية للنقابة تعرض عليها بيع الالات الزراعية بأثمان ممتازة ويحسن بنا الآن أن نترك للمستقبل بيان فوائد هذا العمل الجليل

مشروع النقابات برأس المال

انى أرى أن أحسن طريقة للنقابات أن تؤسس فى القرى على مبدأ التضامن بين الاعضاء لما فيه من الفوائد الجليلة ليس فقط من جهة المصلحة المادية بل من الجهة الأدبية فان التضامن يزيل العداوة ويحبب الناس بعضهم الى بعض ويؤلف بينهم . واذا ما انتشرت النقابات فى القرى استراحت المحاكم واستتب الأمن وتخلصت الداخلية من شرور الجنايات التى تقع على الدوام بسبب الخصومات والاحقاد

ولكن النوع الثانى وهو أعمال نقابات تسرى على بلاد متعددة فهذا يتعين فيه جعل النقابة برأس مال ويكون مركزها بالبندر التابعة اليه تلك القرى

وفائدة هذا النوع لاتنكر أيضا لأنه كلما اتسع نطاق النقابة وكثر عدد أعضائها أمكن الحصول على فوائد أكثر لأن مشترى العدد الكبير يجعل التخفيض فى الاثمان محسوسا

ومثل هذه النقابات يجب أن تكون على شكل شركات المساهمة برأس مال يزيد كل يوم بدخول اعضاء جدد وقد وضعت مشروعا لذلك أقدمه لمن يتفضل بطلبه

الامم الرشيدة تنهض بنفسها بلا دافع من الحكومة

ان النقابات الزراعية الاوروبية انما تأسست بناء على نهضة الأفراد وتحزك الأمة بدون مدخل للحكومة او لرجالها فى شئ من ذلك

ان النقابات الايطالية وجدت بمحض ارادة الشعب ولم يكن الدافع لايجادها نصح الحكومات أو ارشادها أو معونتها أو مد يد المساعدة لها بأموالها أو بنفوذها

والنقابات الفرنساوية قام بتأسيسها أهالى فرنسا بلا مدخل للحكومة الفرنساوية

نعم ان الحكومة أمدت النقابات بالمال الذى يقرضه لها بنك دى فرانس ولكن متى كان ذلك ؟ انما حصلت تلك المساعدة للنقابات بعد أن أثبتت الأمة أهليتها واخلاصها لهذا العمل وبعد أن تأسست عدة نقابات فعند ذلك شعرت الحكومة بضرورة مساعدتها فاشترطت على بنك دى فرانس عند تجديد امتيازه سنة ١٩٠٠ أن يقرضها الملايين من الفرنكات بلا أجر ولا فائدة

فالأمم الرشيدة هى التى تقوم بنفسها باصلاح المعوج من أحوالها بدون انتظار مساعدة أحد لها طبقا لقول الشاعر

وانما رجل الدنيا وواحدها من لايعوّل فى الدنيا على رجل

وعلى العكس الأمم التى لايحزكها الا الحكومة تضع نفسها فى موضع القاصر الذى لايستطيع التصرف بنفسه لنفسه بل هو فى حاجة على الدوام الى وصاية الوصى الذى يدير شؤونه وأحواله

فعلينا اليوم أن نفيق من سباتنا العميق وأن ننهض الى العمل لنرى الأمم الراقية أننا أمة حية نعمل مثلها ونسير على منوالها وعلينا أن نسير فى هذا الطريق طريق تحرير البلاد من الوجهة الاقتصادية فانه طريق الاستقلال والحرية الشخصية

وقد سارت النقابات التى تأسست بعد شبرا النملة على القواعد التى شرحتها وقد نتج عن عملها تخفيف ويلات المزارعين كما ترونه مفصلا فى تقريرى الجمعية العمومية لنقابتى شبرا النملة وناهيا الموزع اليوم على حضراتكم

التعاون المالى أو بنوك التعاون

ان التعاون فى البلاد الغربية قوة من قواها الحيوية سواء كان من جهة مساعدة الناس بعضهم لبعض مساعدة خيرية أو من جهة تكافلهم فى أمورهم المعاشية وتخفيف ويلاتها وأثقالها أو من جهة تآزرهم وتآلفهم لتحسين وإنماء ثروة البلاد بمساعدة الزراعة والتجارة والصناعة

وهذه الشركات تتكون من رأس مال غير محدود يدفعه المشتركون اليها مع اشتراط التضامن بين الاعضاء فيما يقترضونه من الآخرين (كما هى الحال فى ألمانيا) أو بغير تضامن (كما هى الحال فى البلاد الايطالية)

والغرض من تكوينها هو اقراض الاعضاء بعضهم لبعض مع أخذ الضمانات التى تكفل السداد فاذا لم يف رأس المال بحاجات الاعضاء اقترضت الشركة مايحتاجون اليه من المصارف الكبرى بفوائد زهيدة . وبالطبع أن تلك المصارف تعتمد الشركات وتساعدها بالمال أكثر مما تساعد فردا واحدا يقترض منها مهما كان مثريا غنيا . فمصدر الثقة اذن بالأعضاء هو اتحادهم وتكاتفهم الذى يفتح الأبواب المغلقة فى وجه غير المتضامنين من الافراد

وقد بدأت تلك الشركات فى البلاد الالمانية بفضل مؤسسها العلامة شيلسن دلتش سنة ١٨٥٠ ثم انتشرت فى أرجاء ايطاليا بهمة وثبات الرجل الفاضل الكبير الاستاذ لويجى لوتزاتى الذى كان معجبا كل الاعجاب بحركة التعاون فى الجهات الالمانية فأسس أول شركة من هذا القبيل سنة ١٨٦٤ بلودى من بلاده ثم وقف حياته على خدمة هذا المشروع الجليل حتى انتشر انتشارا عظيما فى أنحاء ايطاليا وكان من الاسباب التى أفضت الى ترقية شؤون التجارة والصناعة والزراعة فيها . واذا ذكر اسمه اليوم فلا يعبر عنه مواطنوه الا بلقب ملك التعاون

أما كيفية تكوين هذه الشركات فانها تقوم بجمع رأس مال يكتتب له الأعضاء بحصص أو سهوم لاتقل الحصة أو السهم منها عن خمسة فرنكات ولا تزيد عن مائة فرنك ليستطيع كل انسان فقيرا كان أو غنيا أن يكون عضوا فى تلك الجمعيات . ومتى تكونت أجازت زيادة رأس المال بدخول مكتتبين جدد وهذه مزية لهذا النوع من الشركات التى رأس مالها محدود غير قابل للزيادة كالشركات التى توجد الآن فى القطر المصرى

وهذه الشركات بعيدة عن المضاربين والمضاربات ولا يعنيها شئ من صعود أو هبوط أوراق البورصات لأن الاسهم والحصص فيها اسمية لاحاملها فلا يجوز بيع السهم الا لشخص يقر عليه مجلس الادارة على أن زيادة ثمن السهم يحدد سنويا بقرار من مجلس الادارة تبعا لآراء الشركة من الربح أو الخسارة

ولا يقبل فى الشركة أعضاء الا ممن يزكيهم اثنان من الأعضاء الآخرين بشرط أن لايكون طالب الدخول مفلسا أو محجورا عليه أو قاصرا أو محكوما عليه بأحكام جنائية أو مخلة بالشرف والناموس . وذلك لكى لاتضطر الشركة لاقراض أو مساعدة من لايستحق الاقراض والمساعدة

ويجب على من يقبل عضوا أن يكتتب بسهم على الأقل وأن يدفع رسم دخول يضاف فورا الى احتياطى الشركة . على أن له أن يدفع ثمن السهم أقساطا أسبوعية أو شهرية

ولا يجوز للعضو أن يكتتب بأسهم تزيد قيمتها عن خمسة آلاف فرنك حتى لاتصبح الشركة احتكارا لافراد من أرباب الاموال والثروة يصرفونها فيما يشاؤون فتضيع المزية من وجودها ألا وهى تعميم المساعدة بين الكثيرين من الناس المحتاجين اليها

وليس للعضو أيا كان فى الجمعية العمومية أكثر من صوت واحد حتى يكون لجميع النظر فى مصلحة الشركة ومستقبلها بحيث تكون فى أعمالها مثال الديمقراطية التى نادى بها ذلك الاستاذ العظيم لويجى لوتزاتى طول حياته

ويدير كلا من الشركات مجلس ادارة ولجنة خصم ولجنة محكمين

ويلاحظ النظر فى ادارة الشركة بوجه عام ومراقبة مستخدميها وتعيينهم ورقيهم وقبول الاعضاء وغير ذلك من الاعمال الادارية

ولجنة الخصم تقوم بتحديد اعتمادات السلف فلها أن تقبل أو ترفض وتخفض مايطلبه العضو من القرض

أما لجنة المحكمين فتنظر فى كل شكوى يقدمها أحد الاعضاء من أعمال مجلس الادارة أو لجنة الخصم

أعمال الشركة هى تسليف أعضائها مايحتاجون اليه من المال حسب استعداد كل منهم وحاله بخصم كمبيالات وأخذ الكفالات الضرورية من مثل البضائع أو الأوراق المالية المأمونة وأسهم نفس الشركة ولا تسلف غير أعضائها شيأ الا أن بعض تلك الشركات لما أصبحت فى يسر تسامحت فى اقراض الاجانب عنها لان ما لديها من الاموال زاد عن حاجات أعضائها

وقد زرت فى يوليه الماضى شركة تعاون بولونيا مزودا بالجواز الذى بيدى من ملك التعاون فتقدمت لحضرة الفاضل الخواجه جورجى منتو مدير تلك الشركة وهو رجل حاز من صفات الكمال ومن النباهة مازادنى به إعجابا فأحسن وفادتى وأطلعنى على كل ماأحتاج اليه وألخص لكم الآن ماشاهدته من أحوال هـذه الشركة التى شيدتها ارادة الامة وتضامن الشعب بلا تداخل الحكومة

ابتدأت هـذه الشركة برأس مال قدره ٥٢٠٠٠ فرنك وبلغ الآن رأس المـال مليونا ونصفا من الفرنكات مع احتياطى يربو على رأس المـال وبلغت الأمانات لغاية سـنة ١٩٠٨ أربعة وعشرين مليونا من الفرنكات وكانت قيمة السهم الاسمية عند افتتاح الشركة سـتين فرنكا فأصبحت قيمته اليوم مائة وسـتة وأربعين فرنكا وقد سلفت الشركة أعضاءها فى سنة ١٩٠٧ أموالا بفائدة لاتزيد عن خمسة فى المائة ومدة السلفة من ٤ الى ٦ أشهر وأجازت مد الاجل بدفع العشر من الدين كل أربعـة شهور وبهذه الكيفية تسمح لأعضائها بمد سلفتهم الى أربعين شهرا وقد بلغت أرباح السهم سنة ١٩٠٧ اثنى عشر فى المـائة

ويجدر بالذكر أن هذه الشركة ساعدت الزراعة فى السـنة المذكورة بمليونين وسبعمائة ألف فرنك وألف وأربعمائة وثلاثة وتسعين فرنكا

وللاستاذ لويجى لوتسانى أفكار ومباحث جليلة فى هذا الباب ترمى كلها الى غاية واحدة هى إحياء الصناعة والتجارة وتحسين حالة العامل الصغير والزارع الصغير لان تحسين حالتهما يساعد على ازدياد الثروة العمومية فان التاجر الكبير لايعيش الا من التاجر الصغير وكذلك المزارع وكل ذى شأن حتى الحكومة كل أولئك لاتقوم ثروتهم ولا جاههم ولا سطوتهم الا على العامة من أصاغر أولئك الفلاحين والصناع

هذا وقبل أن نختم هـذا الموضوع نقول إنه يوجد نوع آخر من أنواع التعاون المـالى ظهر أيضا فى المـانيا لمؤسـه الفاضـل الخواجه رايفايزن انتشر فى ايطاليا بهمة الفاضـل الخواجه فوللنبرج وهو مايسمى بالصناديق الزراعية وهى شركات أساسها التضامن والتعاون فى التعهدات نحو الآخرين ومن أوضاعهـا أنه ليس من الواجب أن تؤسس برأس مال بل يجوز أن تتكون بدونه وبيان ذلك : أن يشترك جماعة من الناس بعضهم مع البعض وأن يكونوا ضامنين متضامنين لكل دين يستدينونه لمصلحتهم من الآخرين ويكونون منهم مجلس ادارة يقوم بالاعمال مجانا فاذا احتاج أحدهم الى سلفة اقترضوا له باسم الشركة مايحتاج اليه مع أخذ الكفالات اللازمة عليه . والشركة تقترض لأعضائها بفائدة قليلة وتقرضهم بفائدة أكثر فهى تأخذ مثلا بسـتة فى المـائة وتعطى بتسعة فالفرق وهو ثلاثة يتكون منه فى نهاية السنة بعد المصاريف الضرورية مال احتياطى نحو سنة فسنة حتى يغنيهم عن مد يدهم الى المصارف لكن هذا الاحتياطى ليس ملكا لأحد بمعنى أنه اذا انحلت الشركة آل الى المنافع العمومية الضرورية لتحسين حالة البلدة أو الجهة التى يقطنها أولئك الاعضاء

وهذه الطريقة لم تنجح الا فى القرى الصغيرة وبين جماعة من الفلاحين الصغار لأنهم يراقبون بعضهم البعض حق المراقبة فلا يضيع للشركة مال تقرضـه لأخذها كل الاحتياطات الواقية من ذلك وقد نجح هذا النوع من التعاون نجاحا باهرا فى القرى الالمانية

وفضلا عما تقدم من مساعدة تلك الشركات للتجارة والصناعة والزراعة فان لها الأيادى البيضاء على أعمال البر والاحسان وتحسين حالة أعضائها ماديا وأدبيا فان فى جميع نظامات تلك الشركات جزأ من الارباح قد خصص بالمبرات

وقد وفق الله بعض كبار القوم الى تأسيس شركة من هـذا النوع فى الغورية بقصد اعانة التجار وقد بدئت برأس مال قدره ثلاثة آلاف جنيه وكسور وبدأت أعمالها فى شهر ابريل سنة ١٩١٠ ويزيد أعضاؤها كل يوم لانها لاتقرض الا من يدخل فيهـا عضوا أو يكتتب بسهم واحد على الاقل فبلغ رأس المـال بزيادة الاعضاء اليوم نحو الخمسة آلاف والخمسمائة جنيه وسلفت أعضاءها من ابريل لغاية ديسمبر نحو السبعة آلاف جنيه بفوائد لاتزيد عن السبعة فى المـائة ولم يتأخر واحد من المقترضين عن سداد ما عليه لغاية السنة المذكورة وقد عقدت الشركة جمعيتها العموميـة فى شهر مارس الماضى وطبعت نشرة مقدمة لحضراتكم بها بيان الميزانية وتقرير عن أعمالها لغاية ديسمبر سنة ١٩١٠

وانى أنصح لجميع مواطنىّ أن ينشئوا شركات من هذا النوع أى بنوك تعاون فى كل مديرية واحدة فهى كفيلة بقطع دابر المرابين كما حصل فى البلاد الاخرى

شركة التعاون المنزلى

ان هذا النوع الغرض منه محاربة غلاء أسعار المأكولات والملابس وقد نجح هذا النوع نجاحا باهرا فى بلاد الانجليز حيث وجد بها من الشركات لغاية ١٩٠٥ شركات دخل بها نحو أزيد من اثنين مليون جنيه انجليزى وكسور روؤس أموالها ٦٨٩,٠٠٠,٠٠٠ مليون فرنك ومبيعاتها بلغت ١,٥٩٨ مليار وأرباحها ٢٥١ مليون فرنك

وهذا النوع كغيره من أنواع التعاون يؤسس بين أناس يدفع كل منهم جزأ من رأس المال وتشترى به حاجاتهم بالجملة فيكون الثمن رخيصا وتباع للاعضاء بسعر السوق والفرق بين الثمنين يعطى أرباحا للاعضاء فى آخر السنة بعد خصم المصاريف العمومية وجزء لتكوين الاحتياطى للشركة ولا تعامل هذه الشركات الا أعضاءها فقط

وقد تأسست فى مدينة الاسكندرية فى شهر يناير الماضى شركة من هذا النوع بين موظفى الحكومة وأسست شركة أخرى فى مدينة المنصورة وثالثة فى مدينة بنى سويف وستفتح محلاتها فى بحر هذا الشهر

النتيجـــــة

اقترح أولا — تشكيل لجنة مستديمة للبحث فى أمورنا الاقتصادية وعلى الأخص مسائل التعاون بجميع أنواعه

ثانيا — تشكيل نقابة عامة من جميع كبار المزارعين ويكون مركزها القاهرة وتكون وظيفتها مساعدة النقابات الصغرى بالارشاد ووضع النظامات المفيدة والتوسط لجميع النقابات الصغرى فى مشترواتها وفيما يلزم لتقدمها

ثالثا — رجاء الحكومة فى التعجيل بالتصديق على مشروع القانون الذى قدمته لها الجمعية الزراعية

رابعا — ايجاد مدرسة عملية فى مدينة القاهرة لتعليم مسك الدفاتر الزراعية والتجارية لأبناء القطر

عمر لطفى

وتمت تلاوة هذا التقرير فى الساعة السابعة . فوقف الاستاذ محمود بك أبو النصر وألقى خطابا له موضوعه « مستودعات التأمين » وهذا نصه

نوع من الشركات الاقتصادية

مســـتودعات التأمين

Entrepôts Warrants.

لحضرة الاستاذ محمود أبو النصر

أيها السادة

وقفت أمامكم اليوم هذا الموقف الرهيب أستنهض منكم الهمم . وأستمد العزائم لمشروع اقتصادى جليل أتقدم بعرضه على مسامعكم ولا إخالكم الا متفقين معى عليه

ذلك هو مشروع مستودعات التأمين

لقد أطلت تفكيرى فيما عساى أعده لمثل هذا المجمع المهيب غير عطلة يوم الأحد فلم أر بعد مشكلة التعليم واقتراح تأسيس بنك وطنى مقترحا آخر يحيى تحقيقه بالنفع العميم . والخير العظيم . أسهل وأفضل من مشروعى هذا وكل ماهو من واديه

ايها السادة

اجتمعتم فى هذا اليوم المشهود وأنتم صفوة أبناء الامة وخيرة رجالها الصادقين . اجتمعتم لتنظروا فى علتنا نظرات صادقات لايغشاها تمويه الرياء . ولايعترضها كاذب الحياء . ولتصفوا لتلك العلل أدويتها كل بما أوتيه من قدرة . ورزقه من علم وخبرة

تضافرتم لتحقيق آمال الأمة فيكم . فاعملوا موفقين فسيرى الله عملكم ورسوله . اعملوا جاعلين نصب أعينكم أن حياة الأمم انما هى بالمال والرجال

ولقد تعلمون كيف توالت النكبات على مصر فى أموالها وزراعتها وكيف تهافتت الشركات المتنوعة والمصارف الاجنبية على موارد الارزاق فيها حتى أصبح الناس فى أملاكهم أجراء لتلك المصارف . وعملاء لحانيك الشركات وياترى ماذا يكون مستقبلهم ان استمر الحال على هذا المنوال ؟

ليس الا أن يصيروا عما قليل فى أوطانهم غرباء

تلك هى حال بلادنا الاقتصادية أيها السادة . قد صارت كما ترون الى فوضى مالية خطرة . تكاد تذهب بما بقى فى يدنا من مال واستقلال اذا نحن لم ننهض من فورنا لتلافيها . ولم نجعل لمؤتمرنا هذا أثرا فعليا فيها . نعم إن تراخينا ولم نتضافر على الأخذ بأسباب العمل لانقاذ البلاد من هذه الغائلة جهد الطاقة . فقد يجىء يوم يكون القيام فيه للوطن بهذا الواجب متعذرا ان لم يكن مستحيلا

وهناك تكون الطامة الكبرى

ان صح أن تبقى مشكلة التعليم حتى يجىء أحدكم لها بحل يكون تام الوضع . وافى التفصيل . ممكن الانفاذ . فانه لايصح أن نبقى صابرين على فقد مادة حياتنا وضياع أموالنا تدريجا . هذا هو الخسران المبين

هذه الحالة المحزنة التى تغبط فيها ونخشى سوء عقباها . تتلخص أسبابها أيها السادة فيما يلى :

أولا ـ استحكام الجهل ولا سيما بضروب الاعمال الحرة . اذ لا يوجد لدينا حتى الان معهد أقيم لتعليم تجارة ولا صناعة

ثانيا ـ تأخر الزراعة وانحطاط الحاصلات بسبب فوضى نظام الرى والصرف حتى ان محصول الفدان الواحد تناقص عما كان عليه من زمن غير بعيد نحو الخمسين فى المائة . وهو مادلت عليه الاحصائية الرسمية لنظارة المالية فقد جاء فى تلك الاحصائية أن هذا المتوسط الذى كان فى سنة ١٨٩٥ ـ ٥ قناطير و٢٦٨ رطلا هبط تدريجا حتى صار فى الثلاث السنوات الاخيرة وهى سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩٠٨ وسنة ١٩٠٩ ثلاثة قناطير و٨٩٦ رطلا

ثالثا ـ القروض المتنوعة بتلك الفوائد الباهظة التى لايوجد لها فى بلد آخر نظير . وهى تستنزف الى الخارج نصف ايراداتنا الصافية تقريبا . وياليتنا نقترض الاموال لنتداولها فيما بيننا من المعاملات التى تنتج أزيد من فوائدها شيئا كما هو الحاصل فى أوروبا . ولكنا نستدينها لننفقها فى غير منفعة ومن غير حساب

رابعا ـ تقاعد الوطنيين عن الضرب بسهم فى حركة التجارة العامة فان نصيبهم فيها لايكاد يزيد عن الربع من مجموع قيمتها

هذه هى الأسباب الجوهرية لما نحن فيه من الانحطاط المالى . ذكرتها اجمالا وفى رأيى أن أفك هذه الأسباب بنا هى المرابحة . فيجدر بى أن أخصها بالبحث وان أدل على ماوجدته من خير الوسائل لمحاربتها

*
* *

لابد لى قبل الدخول فى الموضوع من وقفة أبين فيها بوجه خاص :

أولا ـ شأن المرابحة الفاحشة فى مجرى المعاملات بالقطر وهى هى تلك الحشرة السامة المندسة فى احشاء الشعب

ثانيا ـ علة انتشار المراباة وانها نتيجة ضعف الثقة المالية خصوصا بين أوساط المتعاملين وصغارهم وان فى تقوية هذه الثقة ووضع نظام عملى لها مايقضى على تلك الآفة القضاء المبرم

*
* *

المراباة كما تعهدونها فى مصر على نوعين : مراباة المصارف . ومراباة الافراد

فمراباة المصارف على ماهو ظاهر من اعتدالها مازالت فى حقيقتها فاحشة لأن أدنى مرتبتها ستة ونصف فى المائة عدا النفقات وما يسمونه بالقومسيونات وأعلى مرتبتها عشرة فى المائة . وقد تبلغ الاثنى عشر حتى فى بعض المصارف الكبيرة ومنكم من لايجهلها

هذه المراباة . أيها السادة . لم أبالغ حين نعتها بالفاحشة لانها سيف ذو حدين فهى من جهة ضائقة بتفوقها على متوسط الربح الذى يصيبه العامل فى هذا البلد الزراعى المحض . ذلك المتوسط الذى أصبح الآن لايربو على الستة فى المائة الا فيا ندر ومن جهة أخرى لاإمهال فيها عند الاستحقاق لأى عذر كان بل أنها لاقل تقصير مفضية الى افلاس التاجر أو نزع الملكية من غير التاجر

أما مراباة الافراد فقليل جدا أيها السادة أن تسمى باهظة غائلة . ولا احسبنى مبالغا اذا قلت ان حدها الادنى لايقل عن العشرين فى المائة غالبا . وان حدها الأعلى ... استغفر الله أن يكون لها حد تقف عنده

اذكر لكم مثلا وهو ويالاسف غير نادر . مثل رجل يقترض الجنيه انكليزيا ليرده بعد شهرين أو ثلاثة مائة وعشرين غرشا صاغا . يرده محصولا لانقدا والمحصولات لا تؤخذ بمعدل ثمنها ولا توزن بميزان الحق بل بميزان ذلك المشترى الغاصب . فكم تقدرون قيمة الفائدة فى المائة فى مثل هذه الواقعة ؟ لاترتاعوا أيها السادة فهناك ماهو أقبح وأفدح . هناك مثل رجل وهو غير نادر أيضا يقترض الجنيه انكليزيا ليعيده من الغد جنيها مصريا يعلوه شلن فكم ألفا تكون مواليد المائة فى أشباه هذه المنهبة ؟

علة انتشار المراباة هى عدم الثقة المالية

أسلفنا أن ضعف الثقة المالية هو من أكبر الاسباب لانتشار المراباة .

وهنا نأتى على بيان لابد منه لمعرفة حقيقة هذه الثقة فى مصر .

الثقة المالية هى مايسمى فى عرف العامة بالاعتماد وفى أكثر لغات أوروبا بكلمة Crédit أو Credito ومعناها ان يكون لرجل عند فرد أو مصرف محل من الثقة يتسع لاقراضه مالا الى حد معين فالرجل بناء على هذا يقترض من مال سواه ليشتغل به ويستثمره بمقدار مايعتقد مقرضوه أنه قادر على الوفاء به فى المواعيد

اذا نظرنا لأحوال تلك الثقة فى مصر وجدناها مفقودة تقريبا عند فريق وقليلة عند فريق آخر ومتوفرة عند فريق ثالث . ولكن مع قيود وروابط تجعل أعباءها ثقيلة وأخطارها شديدة بما يعتورها من المباغتات

نعم هى مفقودة عند صغار الملاك والمزارعين والمحترفين ولهذا اذا أعوزهم المال لجأوا الى المرابين فاذا اشتبكوا فى أشراكهم أخذوا أخذ الذباب فى نسج العنكبوت وظلوا يتخبطون الى أن يهلكوا

وهى قليلة عند الاوساط من الملاك والمزارعين والتجار ذلك بأن هؤلاء الملاك لاتقرضهم المصارف لتخوفها من نتائج النقص التى فى قواعد القانون . وعلى الاخص مايوجب منها الابطاء الطويل فى استعادة الحقوق . وكذلك هى قليلة عند الأوساط من المزارعين والتجار لان من مصلحة مقرضيهم أن لايوسعوا دائرتها لهم حتى يبقى المال عزيزا فيشترونه منهم شراء النادر العزيز

هذا فضلا عن أن للمصارف الكبيرة شغلا شاغلا عن هؤلاء الأوساط لتسليفها معظم نقودها على المحاصيل واعطائها اليسير الباقى منها لكبار التجار وبعض كبار المزارعين الذين تصادفهم العناية بالرقى اليها والاستمداد منها

(راجع آخر تقرير سنوى للبنك الاهلى المصرى عن سنة ١٩١٠ وعلى مثاله تقارير سائر بنوك القطر تتبين أن ماأقرضه البنك المذكور على المحاصيل هو تسعة أعشار ماأعطاه قرضا عاديا لكبار التجار والمزارعين)

بق أن الثقة تكاد تكون محصورة فى أغنياء التجار وعلى الخصوص منهم تجار المحاصيل وعلى الاخص تجار القطن . ولكنها كما قدمنا تعتورها مباغتات ثقيلة النتائج تجعلها متكافئة الضرر والنفع وتعتريها أخطار لا أريد الاطالة فى بيانها لكم حتى لاتملوا

ولكن أكتفى بالاشارة الى أنه بمقدار ماينال التاجر من الثقة عند البنك يكون أسيرا له فى كل حركاته وسكناته . ويضطر أن يحمل صاغرا كل مايحمله إياه البنك من الغرامات على أصناف بضائعه المرهونة لديه باسم كومسيونات وفروق أوزان وأجر متنوعة . وكذلك يحمل ما ينتج من تخوف البنك لأدنى حركة مريبة فى السوق وبيعه حينئذ بضاعة ذلك التاجر بأى ثمن حاضر من غير رعاية لما يحل به من الخسائر الفادحة فى مثل هذه الحال

تلك المتاعب والأخطار يتحملها التاجر الكبير بسبب الشروط السيئة التى يقيد بها البنك ثقته فيه . فما بال المزارع المسكين الذى يكون مرتبطا بذلك التاجر ولا نصيب له من الثقة الا عنده ؟

تلك حال الثقة المالية فى مصر . وبما أن الناس مضطرون دائما للمال لتمشية شؤونهم ولا بد لهم من ايجاده بأى وسيلة فهم مرغمون بطبيعة الحال على الالتجاء للمرابين الذين يتحكمون معهم فى معدل فوائد القرض على ما يشتهون

اذا تبينا ماتقدم من حال الثقة وأن ضعفها هو أساس المرابأة الفاحشة تتساءل بداهة ماهى الوسيلة التى نتوصل بها الى تحسين احوال تلك الثقة وتعميمها فى القطر حتى نبرأ من ذلك الداء الوبيل ؟

الجـــــواب

ان تلك الوسيلة فيما نعتقده هى تاسيس المستودعات التأمينية العامة . ليس هذا المشروع أيها السادة من مبتدعات فكرى

الغرب لم يبق شيئا عمليا اوعلميا تبتدعه . بل هو من الاعمال القائمة الآن فى كل مصر من أمصار أوروبا . وكانت الأمة الانجليزية أسبق الأمم الى استخدامه والانتفاع به فقد ابتدأ وجوده فيها منذ القرن الماضى

ماهى تلك المســـتودعات ؟

هى مخازن يؤسسها جماعة تتوفر فيهم شرائط مخصوصة بعد أخذ رخصة من جهة مختصة فى الحكومة ودفع تأمين نسبى تضمن به نزاهة العمل وسلامته من شوائب التلاعب

تبنى تلك المخازن على صفة مخصوصة فى جهة يسهل فيها اجتماع الآخذين والمعطين من تجار البضاعة أو المحاصيل . ويكون لها رأس مال معلوم وتعريفة مخصوصة ومدير مسؤل ودفاتر قانونية بالطبع

جاء فى كتب الاقتصاد السياسى أن المخازن العامة للتأمين والتضمين هى أمكنة تودع فيها الحاصلات والبضائع بصنوفها بأجر زهيد ليسهل من جهة على أصحابها جعلها ضمانة لما يريدونه من القروض . ولتكون من جهة اخرى معروضة للبيع فى تلك الامكنة التى هى مظان وجودها فيؤمها طلابها من كل جانب . وبذلك تروج سوقها ويرتفع ثمنها

ولقد كان وضع أول قانون لها بفرنسا فى ١١ مارس ســـنة ١٨٤٨ ثم عدل ذلك القانون تعديلات شتى أرشدت اليها الأطوار التى تقلب فيها ذلك المشروع فى نموه وترقيه الى أن رسخ الآن على قاعدة أساســية بسيطة وهى التى نراها أجدر بالذكر

تلك القاعدة هى أن من يريد تأسيس مخزن عام يرفع طلبا الى حاكم المقاطعة يستأذنه فيه بانشاء مستودع تأمينى فيحيل ذلك الحاكم ـ وهو أشبه بالمدير عندنا ـ الطلب الى الغرفة التجارية التى فى دائرة اختصاصه فاذا أبدت رأيها بالموافقة عليه وحددت تعريفته صــدر بهما اذن الحاكم بعد دفع تأمين أقله عشرون ألف فرنك وأعلاه مائة الف . وهذا التأمين لايعفى من تأديته سوى الغرف التجارية المحلية التى تنشئ مثل هذه المستودعات

تجلب المحاصيل والبضاعة الى تلك المستودعات وتؤخذ عنها قسيمة من قطعتين احداهما ايصال والأخرى ضمــانة

فى بيان الايصال

لما كان المقصود من انشاء المستودعات التأمينية هو عرض البضاعة فى مكان يعرفه التجار إما لرهنها أو لبيعها من غير أن يتكلف المتعاملون التنقل فى كل يوم الى بلدة أو بلاد متعددة جعلت قسيمة الصنف المودع من قطعتين إيصال وضمانة . وكل منهما عبارة عن سند تجارى يمكن بمقتضاه انفاذ أحد العقدين المذكورين عقد الرهن أو عقد البيع بكل سهولة ولهذا تجعل صورة الايصال بلفظة (لأمر) ليصبح بها قابلا للتحويل . واليكم الصورة المتفق عليها فى فرنسا

ايصال لأمر

قد أودع فلان التاجر أو المزارع المقيم فى بلدة ... ... شارع ... ... نمرة ... ... تحت رقم ... ... البضاعة التالى بيانها الواردة ثمن ... ... بيان البضاعة ... ... (توقيع المدير)

متى أمضى مدير المخزن التأمينى هذه الورقة فهو بها يصرح أن تلك البضاعة مودعة لا لأمر الذى جعلت الوديعة باسمه فقط بل لأمر كل من يحول اليه ذلك الايصال . والتحويل يكون بالصيغة الآتية ـ سلموا فلان المقيم فى ... ... الخ

على أن انتقال الملكية بمقتضى هذا التحويل يكون تاما فيما اذا تسلم المحول اليه الايصال والضمانة معا فاذا تسلم الايصال وحده كانت البضاعة تحت رهن لأمر حامل الضمانة بمفردها

فى بيان الضمانة

القطعة التى تكون ملصقة بالايصال تكون خاصة بالضمانة ومسماة بها وهى تعطى لحاملها حق الرهن على البضاعة المذكورة فيها من غير أن يحتاج الى نقلها من المستودع . وللضمانة المذكورة قانونان فى فرنسا أحدهما صدر فى ٢٨ مايو سنة ١٨٥٨ . والآخر فى ١٢ مارس سنة ١٨٥٩ . ومقتضاهما أن القطعة الخاصة بالضمانة يجب أن يذكر فيها اسم صاحب الوديعة وصناعته واقامته وصنف البضاعة والصفات التى تعرف بمقتضاها حقيقتها وقيمتها . فاذا حولت قطعة الضمانة فاما أن تحول مع الايصال المتصل بها وحينئذ يحل المحول اليه محل صاحب الوديعة فى الملكية وسائر الحقوق كأنه الأصيل

واما أن يحول الايصال على حدة والضمانة على حدة لشخصين مختلفين . ففى هذه الحالة لا يستطيع حامل الايصال التصرف فى المحصولات أو البضاعة الا بعد أن يوفى لحامل الضمانة حقه سواء وفاء ذلك الحق من وقت استحقاقه أو قبله . ومما قضى به القانونان المذكوران أن يذكر فى قطعة الضمانة مقدار الدين الذى يكون قد اقترض عليها وتاريخ الاستحقاق واسم الدائن وصناعته ومحل اقامته . ويعاد ذلك بتفصيله لدى كل تحويل

وقضى القانونان المذكوران على الأخص أنه عند أول تحويل بعد الايداع يجب على من تحولت اليه قطعة الضمانة أن يسجلها فى دفاتر المخزن العام . والمحول اليه أيا كان بصفته مرتهنا أن يحجز على البضاعة عند الاقتضاء فى مستودعها وأن يبيعها فيما اذا لم يسدد له دينه بميعاده وأن يكون له حق الامتياز فى ثمن المبيع

ولكل محول اليه الرجوع على من سبقه من المحول اليهم حين لا تفى البضاعة بقيمة الدين

مامقدار أهمية هذه المستودعات

أسعدنى الحظ بالاطلاع حين كتابة هذه السطور على مختصر لمحاضرة شائقة وافية فى هذا المعنى ألقاها الباحث المدقق موسيو بوليه المدرس فى الجامعة المصرية على جمعية الاقتصاد بالقاهرة . أبدى فيها تعجبه من عدم وجود مخازن كهذه فى القطر مع شدة ضرورتها لموازنة الثقة المالية والتطفيف استبداد المصارف سواء بعملائها أو بمن ترفض معاملتهم لعدم معرفتها بهم وهم الأكثرون والتسهيل اقتراض النقود على كل من لديه منقولات تضمن الوفاء من غير حاجة الى تزلفات ومتاعب كثيرة وقد قال فى جملة جامعة :

« حسب تلك المستودعات نفعا عميما انها تكون مخازن ومصانع واسواقا فى آن واحد »

وقال رجل آخر خبير بأحوال البلاد يتولى فى الاسكندرية ادارة شركة من أهم الشركات وأرسخها وهو مسيو ويلهوف فى نشرة نشرها حديثا : «ان تأسيس مستودعات تأمينية فى الاسكندرية يعود منه عوائد خير وفيرة على البلاد ولاسيما من حيث انها تعين على توسيع بعض المتاجر المتحدة التى أصبحت الاسكندرية مركزا لها»

ومن أكبر الأدلة على أهمية تلك المستودعات مانبأنا به روتر منذ بضعة أيام من أن الخلاف الذى وقع بسبب التلاعب فى تعداد البالات التى كانت تسحب عليها من أمريكا الاموال من أوربا قد حسم بالاتفاق على تأسيس مستودعات عامة للقطن فى أمريكا ترسل بلاغا بالتعداد الصحيح للبالات التى تدخل مخازنها وبمقتضاها تدفع أوربا النقود التى تسحب عليها بعد أن كان لا مستودع لها سوى المصارف التى ظهر تلاعبها

ما فوائد هذه المستودعات

ان هذه المستودعات لتفيد بوجه عام كل من عنده منقول ذو قيمة أية كانت ويريد الانتفاع اما برهنه من غير أن يتجشم مشاق الطواف به واما بيعه فى معرض رائع يطرقه الطلاب من كل صوب

أما من الوجهة الخاصة فانها

أولا — تفيد صغار المزارعين الذين اذا وجدوا وسيلة لايداع محاصيلهم والاقتراض عليها حتى يبيعوها باختيارهم أقبلوا عليها بلا نزاع مكتسبين منها علاوة على فرق الثمن منع السرقات فى الموازين والمغالطات فى فروق رتب البضاعة والاصناف وقيمتها غير زهيدة بالنسبة لامثالهم

ثانيا — تفيد المزارعين الأوساط الذين يتجر معظمهم فى الاقطان وهم كثيرون جدا فتظلمهم المصارف أو كبار التجار لاضطرارهم لأخذ المال منهم وهم يظلمون صغار عملائهم تبعا لذلك

ثالثا — تفيد التجار بأن ترفع عن أعناقهم نير العبودية للمصارف وتمكنهم فى كل وقت من الحصول بأقل أجر وبأدنى فائدة على مايحتاجون اليه من النقود

رابعا — تفيد السوق العامة ولا سيما سوق القطن من حيث ان المقادير الكبيرة التى تحملها المصارف عن عملائها وتضطر غالبا أن تعطيها ضدهم بالمضاربة تخفف عنها فيمتنع بذلك التجاؤها الى تلك المبيعات الوهمية التى تضغط على السوق الحقيقية ضغطا يضعضعها فى أكثر الاحيان ويحمل القطر كله خسارات طائلة من النزول بسببها

خامسا — تفيد النقابات وشركات التعاون وسائر أنواع الجمعيات المالية بما يمكن أن تأخذه من النقود على ماتودعه من المحاصيل والبضاعة لتعين به أعضاءها أو تروج به أعمالها

والنتيجة

انها كما أسلفنا تفيد فى الثقة المالية بين الزراع والتجار والمشترين فتقضى بذلك على المراباة التى لاحياة لها مع توفر تلك الثقة وسهولة الحصول على النقود

وهناك مزية قائمة برأسها تكتسبها البلاد من انشاء تلك المستودعات وهى تأليف الشركات الاهلية التى تقوم بها فتكسبنا روح التعاون والاتحاد . فضلا عن فوائد أخرى منها حصول المؤسسين لها على أرباح وفيرة محققة من غير أن يعرض لرؤس أموالهم أدنى خطر لأنه لم يسبق قط افلاس أحد هذه المستودعات . ومنها ايجاد أعمال لعدد كبير من الشبان الوطنيين الذين ينتفعون من خدمتهم فى هذه المخازن فى أرجاء القطر هذا فضلا عن تمرنهم فيها على الاعمال التجارية التى لايزال السواد الاعظم منا يجهلها

أيها السـادة

كان يؤدى أن يكون المقام متسعا لافصل لكم اقتراحى هذا تفصيلا وأبين وجوه منافعه لكل جزء من أجزاء حياتنا الاقتصادية وأقدم مشروع قانون يحيط بمقتضياته احاطة موافقة لاحوال البلاد وأخلاق أهلها. ولكننى رأيت وقت التحضير من جهة ضائقا بى . وراعيت من جهة أخرى كثرة ماسيعرض عليكم من المقترحات فاكتفيت بما أجملته فى هذه العجالة على أن أتمه بعد موافقتكم عليه مبدئيا وأنشره على أبناء وطنى وافى البيان. محيطا بكل الأغراض المقصودة منه

ليس هذا المشروع من مبتكراتى كما قدمت. ولكننى أرى فيه أعظم نفع للبلاد فى حالتها الاقتصادية الحاضرة

أرجو من اخلاصكم لوطنكم العزيز ورغبتكم الصحيحة فى خير البـلاد ورقيها أن توافقوا على انشاء تلك المستودعات التأمينية العامة وأن تتواصوا عليها وتوصوا الأمة بضرورة وجودها . لأنها اذا تحققت كانت أنجع دواء لاكبر علة من عللها الاقتصادية وأضمن ممهد لحفظ ثروتها العامة

ولتكن هـذه الباكورة احدى الثمرات التى تسـتفيدها مصرنا المحبوبة من هذا التضامن الشريف الذى سيكون ان شاء الله خالدا فى تاريخ مجدها وسعادتها

محمود أبو النصـر

ولما انتهى القاء هذا الخطاب أذن دولة الرئيس للاستاذ أحمد بك لطفى بالقاء خطابه ولم يكن هذا الخطاب مدرجا فى برنامج المؤتمر ولكن لوحظ أن الوقت يسـمح بالقائه وموضوعه « فى وسائل التوفيق بين العناصر فى مصر » وهذا نصه :

الطرق المؤدية لحسن الوفاق بين جميع عناصر الأمة وطبقاتها

لحضرة الاستاذ أحمد بك لطفى

ا ـ (الغرض من هذا البحث)

من الأغراض الرئيسية لانعقاد هذا المؤتمر البحث عن الوسائل المؤدية لحسن الوفاق بين عناصر الأمة وطبقاتها

وليس معنى هذا البحث انكار الوفاق الذى بين تلك العناصر والطبقات ولكن الغرض منه هو توثيق الروابط بينها وتمكينها وتأسيسها على قواعد متينة لاتسمح فى المستقبل بخروج فريق على الآخر بحجة ما ولو كانت حجة الأقلية الدينية

كذلك لانقصد بكلمة العناصر والطبقات المصرية قصر البحث فى هذا الموضوع على العلاقات بين الأقباط والمسلمين فانا نريد بها جميع الذين يشتركون فى الانتفاع بمرافق هذه البلاد

ان من الخطر وجود أقلية دينية فى أىّ بلد من البلاد تكون لهـا حقوق سياسية خاصة لمـا يترتب على ذلك من الاضرار الجسيمة وأنه لايمكن الاعتراف بالاقليات والأكثريات الا فى المذاهب السياسية. لهذا الاعتبار كان من أهم مطالب المؤتمر أن يبحث فى الوسائل المؤدية لمنع ما يمكن أن يحدث من صبغ الطوائف أعمـالها العامة بصبغة الدين وذلك حتى يعيش الناس فى مصر بسلام ولا يشـغلهم فى اتفاقهم واختلافهم غير مرافق البلاد ومصالحها

ب ـ (وسائل حسن الوفاق)

١ ـ بين المسلمين والأقباط

ما كان يدور بخلد أحد قبل انعقاد جمعية أسيوط أن مواطنينا الاقباط يتذرعون بالأقلية الدينية لنيل مطالب سياسية ومدنية تجعل لطائفتهم امتيازا خاصا على باقى سكان هذا القطر مما ينتج الضرر بمجموع الأمة لما تحدثه من التفريق والانقسام ولكن عمل هذه الجمعية ليس لحسن الحظ شائعا بين جميع أفراد الطائفة القبطية بل هو قاصر على فئة منها ولذلك يجب علينا المبادرة الى ايجاد الطرق الموصلة الى اتقاء خطر هذه النزعة فى مسـتقبل الايام

وفى رأيى أن أحسن الوسائل العملية المؤدية لايقاف هذه النزعة عند حدها وابعاد شرورها ينحصر فيما يأتى

أولا — العمل على توحيد أساس التربية والتعليم فى جميع بلادنا وذلك بأن يكون هذا الأساس هو محبة الوطن والتعلق به واعتباره أمّا يجتمع المصريون حولها لافرق فيهم بين مسلم ومسيحى ويهودى . اذا تمكن هذا الأساس وانغرس فى قلوب الناشئة من المصريين شبوا على حب المساواة والعدل ونسى كل فرد عصبية الطائفة أقلية كانت أو كثرية واذا اتحد الغرض الذى يرمى اليه كل مصرى فلايمكن أن تتغير القلوب باختلاف الطرق المؤدية اليه مهما كان هذا الخلاف شديدا

ان تحقيق هذه الواسطة ليس قريب المنال ولا يمكن الوصول اليه فى وقت قصير لان ذلك يدعو لتأسيس معاهد للتعليم على نمط جديد . يدعو الى قيام المفكرين بوضع برامج عملية للتربية على نظام يضمن تحقيق هذا المبدأ . يدعو الى قيام الأغنياء لتضحية جانب من أموالهم ليكون اساسا لهذا المشروع الجليل ولا بأس من أن يرجأ هذا الأمر الى الوقت الذى تسمح فيه الفرصة بانعقاد مؤتمر عام للتربية تبحث فيه هذه المسائل بحثا دقيقا وتوضع فيه الطرق العملية لجمع المال واقامة تلك المعاهد . انما ندعو الله أن يحقق هذا المشروع فى القريب العاجل

(وانى أرى مادام المال موجودا لدى المؤتمر) أن يخصص جانب منه وليكن ٤٠٠٠ ج لهذا الامر الحيوى فيصرف فى سبيل اقامة مؤتمر عام للتربية يعقد فى أقرب وقت وليكن فى الخريف المقبل

هذا غير أننا مؤقتا يجب أن نلفت القائمين بأمر التربية الدينية عند الفريقين المسلمين والأقباط الى أن يجعلوا غرس المبادئ الدينية قائما على مبدأ (ان حب الوطن من الايمان) وأن يعلموا من الدين ماهو خصيص بالدين دون مقارنة بين دين وآخر وأن يعلموا بجانب العبادات آداب كل دين فانها تكفل بنفسها محبة الانسانية والعدل والصدق فى المعاملة وهذه المبادئ كفيلة بسلامة العلاقات بين العنصرين

لاأكتفى بالفات نظر معلمى الدين الى ذلك بل أطلب الى الحكومة التى تعلم الدين فى بعض معاهدها أن تراقب ذلك التعليم فلا تترك أستاذ الدين دون مراقبة واشراف عليه فان المراقبة أدعى لاعتدال المعلم الذى اذا خلا لنفسه قد لايجيد ما كلف به كما اذا كانت عليه مراقبة فانها تجعله يشعر بالمسئولية

ثانيا — مراقبة التبشير فى مصر

اذا كانت حرية الاديان من المبادئ الاساسية فى هذه البلاد فليس معنى ذلك الخروج بالحرية عن حدودها فان الطعن على دين الغير محرم معاقب عليه فى جميع قوانين العالم . وقد لوحظ فى مصر التى بها مسلمون ومسيحيون ويهود من مذاهب مختلفة أن بعض المبشرين لايقتصرون فى محاضراتهم على بيان آداب المذهب الذى يدينون به والمزايا الأخروية التى يعتقدون أنها تحصل لمعتنقيه ثم يتركون الناس أحرارا ليذوقوا طعوم كلامهم ويأخذوا بها أو لايأخذون

نقول لايقتصرون على ذلك بل هم يجرحون احساس الجمهور لتسوئة مذهبه والحط من قدره واقامة الشبهات حول معتقده

أمر لاينال أمثال هؤلاء المبشرين منه فائدة فى الغاية التى يرمون اليها وهو فى نفس الوقت يدعو الى الامتعاض والاشمئزاز الزائد وتهييج العواطف الدينية التى ينبغى أن تكون كامنة والعواطف الدينية متى هاجت كان لتفعلها أثر سيئ فى النظام

الحكومة هى المسئولة عن هذا الأمر لانها هى القوامة على حفظ النظام فى البلد فنلفتها اليه حتى يكون التبشير وتعليم الدين على الصفة التى أرادها الرسل عليهم السلام أى هداية الناس الى الاعتقاد بالله ورسله ونشر مبادئ السلام والمحبة بين العالم

ولا يظن أحد أن الامتيازات الدولية تمنع من تنفيذ هذه المراقبة . كلا فان الحكومات الأجنبية لها أكبر مصلحة فى وجود السلام بهذه الديار

ثالثا — الصحافة القبطية بدأت من سنوات تبث بين طائفتها مايوجب انشقاقها عن باقى الأمة وتكوين شخصية خاصة بها وما فتئت تلك الصحافة تعمل لهذه الغاية كأن القائمين بها نسوا أنهم مصريون قبل كل شئ ولم تستطع بعض الصحف الاسلامية السكوت على رد المثالب التى كانت توجه للمسلمين حتى لقد صار الأمر بين الصحف فوضى فى هذا الصدد وهو أمر ضار جدا بالمصلحة العامة

وانى أعتقد أنه يمكن الوصول الى ملافاة هذا الضرر (أولا) بتأسيس نقابة صحافية مصرية لايكون همها فقط الدفاع عن مصالح الصحف بل يكون أول مبدأ لها تحريم البحث فيما يفضى الى المنازعات الدينية وأن يكون رائدها المصالح الحيوية للبلاد وهذه أمنية أرجو أن يحققها أرباب الصحف فانا الى تحقيقها محتاجون. (وثانيا) أن يعمل اخواننا الاقباط قلبا وقالبا على الاندماج فى مجموع الأمة فى كل مالا يتعلق بمعتقداتهم الدينية فلا يتخذون أندية وجمعيات خاصة بهم لايدخلها غيرهم ولايقيمون على تلك الفكرة الشائعة بينهم فكرة حصر وظائف الحكومة فى أيديهم والتفوق فى النيل منها على من عداهم وحض بعضهم البعض على الاستئثار منها بل واحتكارها فى بعض المصالح . اذا فعل اخواننا الاقباط ذلك ففتحوا أنديتهم لغيرهم من الأمة كما يفتح غيرهم أنديتهم ومجتمعاتهم لهم واذا اعتبروا باخلاص أن المسلم والمسيحى واليهودى كلهم أبناء هذه الأمة ومتساوون فى الحقوق والواجبات والمرافق بلا تمييز للمسيحى لانه مسيحى ولا للمسلم لانه مسلم . اذا ابتدؤا فى السير على هذه الخطة وعملوا فعلا لتحقيقها فان ذلك يكون من خير الوسائط لازالة كل امتعاض من مواطنيهم ولتحسين حالة مجموع الأمة وتشريف سمعتها وانى لمعتقد تمام الاعتقاد أن المسلمين يحبون ذلك من الأقباط ويسرون لليوم الذى يحقق لهم هذه الأمنية

٢ — الوفاق

بين المصرى والاجنبى

وعلى ذكر الوفاق بين العناصر المصرية لايجب أن نهمل الكلام على فئة أخرى تنتفع بمرافق هذه البلاد وتشاركنا فى الاقامة بها هى فئة الاجانب وذلك لان ارتباط المصرى بغيره ممن يعامله صباح مساء لمن أكبر العوامل على نشر السلام

أقصد بالاجانب من أقاموا فى مصر وخصصوا عملهم وثروتهم لها وأسسوا بيوتهم فيها واتخذوها وطنا ثانيا لهم

هؤلاء الذين لايقصدهم أن يكونوا مصريين الا التنازل عن تبعتهم الاصلية والتجنس بجنسيتنا

هؤلاء الذين متى وصلت مصر الى درجة الرقى المطلوب وتحققت للمصرى أسباب السعادة يكونون أول المطالبين بالتجنس بجنسيتها وحمل اسم المصرى

هؤلاء قوة فى بلادنا لايستهان بها لهم من المصالح فيها قسم عظيم تهمهم سعادة البلاد ورقيها اذ يستفيدون منهما

وقد كذب الذين يقولون أن لامصلحة للاجانب فى رقى المصرى وسعادته وترقية أخلاق الفلاح واتساع دائرة عرفانه بحجة أنه اذا صار كفؤا زاحم الاجنبى وقطع عليه أسباب الرزق لان هؤلاء الاجانب لايباشرون بأيديهم فلاحة الارض ولا صنع المصنوعات فهم دائما فى حاجة للمصرى وكلما كان هو ذا كفاءة تقدمت أحوال ذلك الاجنبى باعتباره رب مال وصاحب مصلحة فى تمنيته كذلك يهمه أن يعيش فى وسط راق ولا سبيل للحصول على ذلك كله الا برقى المصرى فالمصلحتان متفقتان اذا لم نقل انهما متلازمتان

ان هذه القوة يجب استخدامها لمصالح المتبادلة بين الافراد لتصير منفعة للمجموع ولا يمنع من استخدامها الآن سوى عدم ارتباطها بعضها ببعض فلا بد اذا من السعى لتوثيق عرى المودة والائتلاف بين الفريقين وذلك يكون بازالة كل سبب لسوء التفاهم والعمل على تبادل الثقة بينهما فانا نشاهد مع الاسف أن بعض صغار الفريقين لا يحسن الظن بالآخر وذلك لاختلاف اللغة والعادات وعدم الاختلاط بينهما

وعندى أن أهم وسيلة لتوحيد الرابطة بين الفريقين هو القيام بتأسيس جمعية مختلطة من المصريين والاجانب يكون همها العمل على اختلاط الفريقين وتبادل الثقة بينهما للبحث فى المنافع المشتركة بين المصريين والاجانب والعمل على الدفاع عنها . بهذه الوسيلة تتحد قوتان كبيرتان تعملان لخير البلاد وسعادتها

٣ — الوفاق بين طبقات الامة

ليس فى وسعنا أن نقدم للمؤتمر بحثا اجتماعيا دقيقا فى هذا الصدد ولكنا نرى فقط تنبيه طبقة السراة والمفكرين الى العطف على الفقراء وأبناء الامة الذين يعملون فى هذه الديار بأيديهم لانهم مصدر ثروة البلاد ونعمتها

لا نريد أن يعقد هذا المؤتمر العظيم الذى جمع خلاصة الامة وكبار رجالها دون تنبيه القائمين به لحالة البؤس والشقاء التى يكابدها الفلاح والعامل الصغير من ضيق الوسائل المعاشية والخطر الذى يتهدده من كل الوجوه

ضاقت أسباب العيش فى مصر وأصبحت الزراعة لا تكفى لعمل المصريين الذين ينمو عددهم كل سنة وليست فى البلاد صناعة ولا تجارة بالمعنى الصحيح تكفل عيش هذه الطبقة فقد أصبح البؤس مع غلاء العيش مستحكما وليس لهذه الحالة علاج نافع سوى اهتمام طبقتى المفكرين والسراة باعداد مواد العمل كتأسيس المصانع والمتاجر الكثيرة لاستخدام هذا الجمع العظيم وتسهيل أسباب العيش عليه — ولما كان هذا الامر غير ميسور فى الوقت الحاضر فيجب على الاقل أن يهتم مؤقتا بايجاد أى عمل للذين لا عمل لهم لمنعهم من التسول أو السير فى طريق الاجرام

يرى السائر فى أحياء هذه المدينة الآن صغارا وكبارا يطوفون بلا عمل ولا ذنب لهم فى ذلك الا عدم الاهتمام بشؤنهم ومتى قصدوا كبيرا من الأمة قد لا يستقبلهم ويسمع شكواهم وقد يعطيهم نزرا يسيرا من النقد يكاد يكفى لسد رمقه وليس هذا علاجا فاذا خصص بعضنا شيئا قليلا من الوقت أمكننا بحمد الله أن نخفف أعباء هذا الشقاء بتوظيف من لا عمل له فيما يحسنه من الاعمال

هكذا يفعلون بأوروبا — فلم لا نقتدى بهم ونؤسس جمعية تكون واسطة فى استخدام هؤلاء عند من يحتاج من كبارنا لكاتب أو صراف أو خادم أو غير ذلك

انكم اذا قمتم بهذا العمل الذى لا يكلفكم الا النزر اليسير من النفقات لاتتشلون من الجوع رجلا ولكنكم تسهلون أسباب العيش والتعليم للعائلات برمتها

واذا أهملتم هذه الحالة فان الخطر على الابواب يتهددكم — انى مقتنع تمام الاقتناع بان مبادئ الفوضى التى لم يفكر فيها أحد فى مصر من حسن الحظ أسبابها مهيأة الجوع واليأس وكلاهما من أهم عواملها . فيجب أن نتقى خطر الفوضوية التى اذا نزلت بلدا كانت خطرا كبيرا على أهلها

ألا ترون كيف يدمر الفوضويون فى أوروبا المساكن والطرق ويفتكون بمخلوقات الله ؟

ليس من وسيلة يتقى بها هذا الخطر فى بلادنا الا العمل على البر بالفقير والاحسان اليه فان الله يأمر بالبر والاحسان

وبعد الفراغ من هذا الخطاب فى الساعة ٧ والدقيقة ٥٠ ألقى الاستاذ هاشم افندى مهنا ملخص خطاب له موضوعه « الربا الفاحش وضرورة العقاب عليه فى مصر » وهذا نصه :

الربا الفاحش

وضرورة العقاب عليه واقتراحات اقتصادية

لحضرة الاستاذ هاشم محمد مهنا

---

١ — مقدمة

ايها السادة

هل فعل الاقباط بمؤتمرهم الاسيوطى ما يحمدون عليه ؟

أم خرجوا عن حدودهم وتجاوزوا الى ماأساء المسلمين الذين أحسنوا اليهم ولم يفعلوا معهم الا كل معروف ؟

اللهم ان العالم ينادى بأجمعه بخطأ الاقباط . وبكرانهم بجميل المسلمين الذين دافعوا ثلاثة عشر قرنا عن أموالهم وأعراضهم وأنفسهم

وهل كان جزاء الاحسان الا الاحسان ؟

قد عشنا زمنا ليس بالقصير ونحن غافلون عنهم آمنون منهم كرما منا وتسامحا . ولكن ذلك التسامح أدى بنا الى الضعف والتفرق . فوجب علينا أن نترك الافراط فيه . ونتوخى أحسن الطرائق للاحتفاظ بحقوقنا . وان نبحث فيما يرقى شؤوننا الداخلية ويحفظ ثروتنا من الاعتداء عليها بالطرق المختلفة

دفعتنى هذه الحاجة الى هذا الموضوع موضوع الربا الفاحش وضرورة العقاب عليه . علما منا أننا فى حاجة كبرى الى قانون تسنه الحكومة لنضرب به على أيدى المرابين الذين طغوا واستنزفوا الاموال بغير حق وجردوا كثيرا من الناس من أملاكهم التى حصلوا عليها بعد متاعب لا تعد ولا تحصى

كذلك رأيت من مستلزمات هذا الموضوع البحث فى أمر النقابات وجمعيات التعاون لتساعد على تحسين أحوالنا الزراعية والتجارية والصناعية

ثم رأيت أخيرا ضرورة ايجاد مصرف وطنى يقوم بأموال المصريين ومعظمها مودع الآن بالمصارف الاجنبية دون فائدة تذكر . هذا المصرف يكون من أهم أعماله امداد النقابات بالمال

فعسى أن تصادف اقتراحاتى هذه قبولا . ثم يتحقق الامل بعد ذلك بتنفيذها . فنكون جميعا قد أدينا الواجب نحو أنفسنا ونحو وطننا العزيز

٢ — مضار الربا الفاحش

أيها السادة

الربا الفاحش من أهم مبيدات الاموال من أيدى أصحابها وهو الذى كان ولم يزل أقوى عامل على ضياع أموال المصريين ووجودهم فى أزمة شديدة بدأت فى سنة ١٩٠٧ . وأخذت فى هذه الايام تتقشع شيأ فشيأ وقد عانينا فى هذه الازمة من الآلام ما عانينا

نعم ان الضرورة تدفع بالمرء الى الاقتراض بسعر يتبع القاعدة الاقتصادية المشهورة وهى نظرية العرض والطلب ولكن يجب أن يكون فى القوانين حدود يقف عندها المرابون

يتعامل الناس بالربا وهو محرم على اطلاقه فى كل الشرائع السماوية والربا الفاحش محرم أيضا فى أغلب الشرائع الوضعية

وليس مقامنا يسع ذكر النصوص الخاصة بذلك . ولكن يحسن أن نذكر بعض المضار لهذه الآفة المهلكة آفة الاقتراض بالربا الفاحش

فمنها أن الربا الفاحش يمنع الناس عن الاشتغال بالمكاسب من أوجه المعيشة الحلة كالتجارة والصناعة وغيرهما . ومن نتائج ذلك عدم انتفاع كثير من الناس بسبب عدم توسيع دائرة هذه الاعمال وعدم تقدم وسائل الكسب

ومنها أنه يفضى الى انقطاع المعروف والمواساة والاحسان بين الناس والى محو عاطفة الرحمة من القلوب . والواجب مساعدة البائس والملهوف بقدر الامكان حتى يتحقق التضامن بين أفراد الأمة

ومنها أنه يؤدى الى الضنك والفاقة . كذلك يؤدى الى الفتن والاضطرابات فى البلاد والدليل على ذلك ما أثبته التاريخ عن أمة الرومان . فقد وقع السواد الاعظم من الاهالى فى الرق والعبودية بسبب عجزهم عن أداء ديونهم للاغنياء لكثرة الارباح الفاحشة . وهى قاعدة فى قوانينهم تجعل الرجل عبدا لدائنه اذا عجز عن دفع ديونه

وتضيف على ما تقدم ازدياد الجرائم خصوصا السرقة والنصب والاحتيال والقتل وغير ذلك . لان الواقع أثبت أن هذه الجرائم نتيجة لازمة فى بلد يكون أهله مقترضين لامقرضين كما هو الحاصل فى مصر

لهذه الاسباب وغيرها جاءت الشرائع الوضعية بايجاد نصوص لمنع الضرر فى المعاملات

ونستطيع أن نقرر على الملأ هذه الحقيقة الثابتة وهى أن الربا الفاحش من أكبر أسباب خراب البلاد اذا تغافلت الحكومات عن ضبط التعامل به ولم تراقب أحوال المرابين

٣ — الربا فى نظر القانون المصرى

مصر كما يعلم الناس بلد اسلامى بحق الفتح الاسلامى فمن مقتضى هذه السيادة الاسلامية عليها وجوب تطبيق الشريعة الغراء القاضية بتحريم الربا ولكن ذلك وان كان متحققا شرعا الا أنه لم يتحقق فعلا لما هو معلوم من أن الناس كثيرا مايخالفون القوانين

وقد أصبح من مستلزمات عصرنا الحاضر اباحة الربا لحد معين تبعا لمقتضيات الظروف والاحوال والشريعة الاسلامية أباحت لنا تطبيق هذه القاعدة الحكيمة وهى أن الضرورات تبيح المحظورات

ولذلك لما صدر القانون المختلط فى سنة ١٨٧٦ وجدت فيه نصوص أباحت الربا

ثم أتى بعده القانون الاهلى سنة ١٨٨٣ فأباحه أيضا ولكن هذا القانون لم يكن وافيا بالغرض المقصود شأن كل قانون أجنبى عن البلاد

فياليت المشرّع المصرى حينما نقل هذا القانون عن قانون فرنسا نقل أيضا النصوص الخاصة بالعقوبات المقررة على المرابين بالربا الفاحش

فان ذلك النقص فى التشريع أدى الى الفوضى التى نعانى آلامها والتى نطلب الخروج منها بكل الوسائل الممكنة المشروعة

ما هى النصوص التى فى قانوننا

يوجد نصان فى مادتين

الاولى المادة ١٢٤ من القانون المدنى الاهلى المعدلة فى ٢١ دسمبر سنة ١٨٩٢ ان الفوائد القانونية يجب أن لا تزيد عن ٥ ٪ فى المواد المدنية و ٧ ٪ فى المواد التجارية ما لم يحصل الاتفاق على غير ذلك

الثانية المادة ١٢٥ قضت بأن اتفاق المتعاقدين لا يجوز أخذ فوائد أكثر من ٩ فى المائة سنويا فى المدنى و ١٢ فى المائة فى التجارى

هذان النصان الوحيدان ظهر أنهما غير كافيين لمنع أضرار الربا الفاحش حيث لاوازع لمن يخرج عن الحد فيستلب من الناس أموالهم بهذه الطرق المحرمة

والمحاكم الاهلية عندنا لم تزل تعتبر السندات بالقيم التى فيها مهما كان مقدار الربا. الا اذا اهتدت بدليل مقنع الى احتوائها على فوائد زائدة عن المقرر قانونا وقليلا جدا ماتهتدى. على أن بعض من اهتدى من قضائنا لوجود ربا فاحش فيما نظر من سندات المعاملات قد عملوا مايجب عليهم من محاربة المرابين فلا ننسى بهذه المناسبة أن نعلن لهم مزيد الشكر ووافر الثناء . فقد رأوا ماأصاب الفلاح من جزاء اقتراضه ربا فاحش فأضاع ماله وماشيته فى سبيل دفع الفوائد. وضاعت متاعبه فى تسديد بعض الديون

يشتغل الفلاح طول السنة هو وأولاده فى المزرعة يقاسون حرارة القيظ وبرد الشتاء ويجهدون أنفسهم فى حرث الارض وريها وزراعتها وحمايتها من الاعتداء عليها . ثم يبدأون بحصادها لينتفعوا بثمرة متاعبهم . ولكنهم لايلبثون أن يروا المرابى بالمرصاد يوقع على أملاكهم الحجوزات المتعددة إيفاء للارباح الفاحشة التى حل ميعادها ولم تدفع فماذا تكون النتيجة ؟

النتيجة أن الفلاح لايستطيع الدفع فى مثل هذا الوقت . وتباع المحصولات بواسطة المحضرين بثمن بخس لايتجاوز النصف عادة

وبهذه الطريقة وغيرها نرى الفلاح فى أسوإ الاحوال اذ تمضى عليه وأولاده الأيام الطوال وليس لديهم مايقتاتون به . ولولا أن مصر لم تزل عاطفة الكرم باقية فى أهلها لوجدنا أناسا كثيرين يموتون جوعا

فهذه الحال بل هذا الخطر المحدق بالمصريين يقضى بايجاد نصوص جديدة فى القانون لمنع أضرار الربا الفاحش بالضرب على أيدى المرابين الاقياط وغيرهم الذين يقرضون الفلاح بسعر ٦٠ ٪ على الاقل وفى مديرية قنا بسعر ٩٦ ٪ على الاقل سنويا . تخرجت بذلك أملاك كثير من الناس الى أيدى هؤلاء المرابين فى زمن قصير وبمبالغ زهيدة عظمت بسبب هذا الربا وبعملية الربح المركب

ولدينا القانون الفرنساوى الذى هو مصدر قانوننا المصرى. فمنه يمكن أن نستمد مايلزمنا فى هذا الصدد

٤ — النصوص الفرنسوية

أيها السادة

اننا نورد مجمل النصوص الفرنسوية لتعلموا مبلغ اهتمام الحكومات الاجنبية بهذه المصيبة الكبرى . ولنا الأمل فى الحكومة المصرية بادخالها فى قوانينها رحمة بالمصريين وخصوصا الفلاح فهو أساس الثروة فان شقى كان الشقاء على الكل وان سعد تقاسم الناس والحكومة معه هذه السعادة

أول قانون وجد فى فرنسا هو قانون سنة ١٨٠٣ . وكان هذا القانون ناقصا من حيث عدم تحديده للربح القانونى والربح الاتفاقى . ولكن المشرع الفرنسوى رأى استفحال الشر بسبب هذا النقص فأوجد قانون ٣ سبتمبر سنة ١٨٠٧ حيث حدد السعر فقرر فى المادة الاولى أن المتعاقدين لايجب أن يتفقا على أزيد من ٥ ٪ سنويا فى المواد المدنية و ٦ ٪ فى المواد التجارية (وعندنا ٩ ٪ و ١٢ ٪)

وفى المادة الثانية قرر أن الربح القانونى لايتعدى هذين السعرين (وعندنا ٥ ٪ مدنى و ٧ ٪ تجارى)

والمهم فى هذا القانون ماجاء فى المادة الثالثة حيث تقرر فيها أنه اذا ثبت أن المقرض أقرض بسعر أزيد من المقرر فى المادة الاولى فللمحاكم المطروح أمامها الدعوى أن تحكم على المقرض برد الزائد فى حالة استلامه اياه أو بتحميل انقاص الزائد من رأس المال ويجوز أيضا عند الاقتضاء احالته على محكمة الجنح لمعاقبته طبقا للمادة الرابعة من هذا القانون حيث جاء فيها : «ان كل شخص اتهم بتسليف الناس بربا فاحش واعتاد على ذلك يحال على محكمة الجنح حتى اذا ثبت عليه هذا الامر يحكم عليه بغرامة لاتتجاوز نصف المبلغ الذى أقرضه بالربا الفاحش. فاذا ثبت من المرافعة أن هناك توفرا لشروط جريمة النصب من قبل المقرض يعاقب زيادة عن الغرامة بالحبس مدة لاترد عن سنتين»

بعد ذلك جاء قانون ١٩ ديسمبر سنة ١٨٥٠ وعدل النصوص السالفة تعديلا فيه تشديد على المرابين

ومما جاء فيه بالمادة الثانية : «ان عقوبة الاقراض بالربا الفاحش هى الغرامة التى لاتتجاوز نصف الاموال المقرضة وبالحبس من ٦ أيام الى ٦ أشهر »

وفى المادة الثالثة بيان عن العقوبة فى حالة العود حيث يمكن أن تصل الى الضعف بغير اخلال بالقواعد العامة الخاصة بالعودة

وجاء أيضا فيه بالمادة الخامسة عقوبة فى غاية الحكمة حيث صرحت للقاضى أن يحكم على المتهم بخلاف العقوبات السالفة تبعا لجسامة الظروف بالزامه بنشر الحكم الصادر عليه فى جريدة أو أكثر تشهيرا به ليكون خير عظة لنفسه وللناس

هذا ملخص مايجرى فى فرنسا من الاحكام والقوانين

ولقد ظهرت فوائد تلك النصوص بتحسن حالة الفرنسويين وكثرة الأموال لديهم فكثرت المدارس والمصانع وتحسنت الزراعة ونمت التجارة وأصبحوا فى حالة يغبطون عليها

ألسنا أجدر من الفرنسويين باتباع قوانينهم حيث انها أكثر ائتلافا مع روح الشريعة الاسلامية ؟

وهل المؤتمر المصرى يبلغ حكومتنا هذه الأمنية الشريفة وأملى عظيم فى تنفيذ هذا الاقتراح الكبير الفوائد على مصر والمصريين

٥ — ضرورة انشاء نقابات وجمعيات تعاون

أيها السادة

اذا قامت الحكومة بايجاد هذه النصوص فى قانوننا فيكون من نتيجة هذا العمل امتناع كثير من الاقباط وغيرهم عن تسليف الاموال للفلاح والتاجر وغيرها

ولما كان هؤلاء فى حاجة مستمرة الى المال فاننا بعد ذلك نراهم قد وقفوا عن الاستمرار فى جهادهم . فمن أين يأتون بالاموال ؟

لابد من مورد جديد يأخذونها منه . ولا أرى أحسن من ايجاد النقابات الزراعية والتجارية والصناعية وجمعيات التعاون لمد يد المعونة الى الذين يحتاجون الى المال لترقية أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية

وحيث ان هذا المؤتمر المؤثر بجميع الآلاف من كل جهات مصر فأرى أن يكون فى كل مركز لجنة تابعة له لتقوم بتنفيذ هذا المشروع العظيم

٦ — ضرورة ايجاد مصرف وطنى

أيها السادة

ولما كانت هذه النقابات تحتاج الى المال وكان أغنياء مصر وهم أغلب أعضاء المؤتمر المصرى يودعون أغلب أموالهم فى المصارف الاجنبية بدون فائدة فأرى الموافقة على ايجاد مصرف وطنى يتكون رأس ماله من أموال المصريين المودعة فى المصارف الأجنبية وغيرها بالطريقة التى يقررها المؤتمر — وهى ليست بالقليل

٧ — النتيجـــة

فاليوم الذى تقوم فيه الحكومة بتقرير عقوبات بدنية ومادية للذين يشتغلون بالربا الفاحش

واليوم الذى تقوم فيه الحكومة بايجاد قانون للنقابات وجمعيات التعاون واليوم الذى يقوم فيه المؤتمر المصرى بتأليف النقابات الزراعية وغيرها فى كل أنحاء البلاد

واليوم الذى فيه يقرر المؤتمر ايجاد مصرف وطنى

هذا هو اليوم الذى نستطيع بحق أن نصرح فيه أننا نلنا الاستقلال الاقتصادى

وهو اليوم الذى نعتبره فاتحة الاستقلال المنشود . وليس ذلك ببعيد ان شاء الله مادمنا مخلصين لهذا الوطن العزيز

وفقنا الله الى مافيه خيرنا وفلاحنا وهدانا الى الصراط المستقيم آمين

هاشم محمد مهنا المحامى

وفى الساعة السابعة والدقيقة ٥٨ وقف الأستاذ محمد بك على وألقى خطابه فى « أضرار الربا الفاحش » وهذا نصه :

الربا الفاحش

تأثيره فى الحالة الاقتصادية والاخلاق والامن العام

خطبة حضرة محمد بك على المحامى

أيها السادة

ان نظرة بسيطة الى مركز الأمم الحاضرة تكفى لاقناعنا بأن لقال بيننا سلطانا قاهرا وهو نعم الأداة لرفعة الأمم وراحتها وتفاضلها فى القوة والمنعة . ولا تكون الدولة غنية بثروة حكومتها بل من ثروة شعبها الذى عليه مدار حياتها وحركة أعمالها اذ هو مرجع القوة وأساس البأس . لاغرو بعد ذلك اذا رأينا كلا يسعى سعى الجد فى تسهيل مرافق الحياة لشعبها وفى انماء ثروته وتذليل الصعاب التى تعترض ترقيه ولو سخرت لذلك جيوشها وأساطيلها

رأت حكومات العالم أن من أشد الامراض فتكا بالأمم وأمنع الأشياء حيلولة بينها وبين سعادتها وأدعاها الى سقوطها (الربا الفاحش) الذى ما انتشر فى بلد الا وحل به الخراب وما حل بقوم الا وأطفأ نور عقولهم وكسر من شكيمة إبائهم وأضاع ثمرة أعمالهم وأحل الحزن والكآبة فيهم وجعلهم أسرى لطغمة المرابين الذين لا يخشون دينا ولا يراعون ذمة ولا عهدا . لشرذمة من الكسالى لايتعبون الا فى تحرير صك بالدين هو مدرجة الفقر وسبيل الوبال

نظرت الى بلادى وما حادثت شخصا فى أمر الربا رفيعا كان أو وضيعا الا رأيته يتأوه من وطأته اما على نفسه أو قريبه أو صديق له . وجدت أغلب المعروفين بالثروة والجاه يرزحون تحت أثقال الربا ولاهم لهم الا الوصول فى آخر كل عام الى دفع أقساطه . علمت أن جزأ منهم قانع ببقاء تكليف الأطيان باسمه ولو كانت مثقلة بالدين وماهو الا مسخر لمرابيه فى استغلالها بلا أجر يبتغيه سوى أن يبقى باسمه ذلك التكليف الخداع . رأيت القضايا والأحكام تترى بنزع الملكية حتى أشرفنا على الافلاس العام

فطنت حكومتنا الى اعتبار الربا الزائد عن النصاب المحتمل غير شرعى ووضعت له نظاما لم يصل الى تخفيف ويلاته فهل ترضى بهذا النظام وتترك هذا الوباء يفتك بنا حتى تصير الى العدم أم نبحث عن دواء أشد فعلا وأظهر أثرا بأن نضع لهذه الجريمة عقابا شأن كافة الجرائم التى لاتكفى فيها الموعظة الحسنة بل لابد من الزجر والعبرة

وقبل أن نبدى رأينا يجب أن نعرف شيأ من تاريخ الربا وآثاره فى الأمم ونطلع على بعض أقوال الحكماء والفلاسفة فيه وننظر الى نظامات الحكومات قديمها وحديثها لنكون على بينة من أمرنا ثم نختار من النظام مايلائم أحوالنا الاجتماعية وعاداتنا القومية فنقول

الربا فى العصور الغابرة

(تاريخ اليونان القديم) كانت الأمة اليونانية القديمة فى بدء ظهورها على الفطرة الأولى من النظام الاجتماعى وما كان لتداول النقود عندها نظام وضعى . ومن ذلك كانت قيمة النقود عندها كقيمة البضائع تابعة فى هبوطها وارتفاعها للقانون المعبر عنه فى عرف الاقتصاديين بقانون « العرض والطلب » ومن ثم كانت قيمة فوائد القروض تتبع الحاجة اليها ومقدار النقود فى الأسواق ارتقاء يشهد لها به التاريخ

ارتقت الأمة اليونانية القديمة فبسطت نفوذها المادى والعلمى على العالم المعروف وقتئذ وكان من أسباب رقيها موقعها الجغرافى بتوسطها بين أمم البحر الأبيض المتوسط وتقدمها فى التجارة والملاحة تقدما جعل جل ثروتها من هاتين الصناعتين ورغما عما كانت تقتضيه تلك الأمة من الفوائد الجمة من تجارتها وملاحتها فانها أحست بثقل الربا غير المحدود وبالضيق الذى ألم بها الى أن ظهر فيها المصلحان « صولون » و « ليكورج » ذاك لمدينة (أثينا) وهذا لمدينة (اسبارطه)

حدد الأول قيمة الفائدة وأبطل أسر المدين واسقاطه فى العبودية اذا أعسر كما كان عليه النظام القديم أما ثانيهما فانه أبطل تعامل الاسبارطيين بالذهب أو الفضة وقضى على من يزاولها بالقتل عقابا

مضت الاحقاب بعدهذين المشرعين فتنوسى نظامهما وتأسست فى البلاد مصارف كثيرة تبعا لرقيها واتساع سلطانها ومع أن الأمة كانت تاجرة فانها كانت ترى فى تجارة النقود عارا وذلة

كانت ترى فى الربا انحطاطا أدبيا لما يرافق التعامل به عادة من الحيلة وقسوة القلب والتحكم فى ارادة المضطر فكان المرابون يهاجرون اليها من آسيا الصغرى وجزر البحر الأبيض المتوسط

أدى اتساع سلطان الأمة مع احتقارها لمهنة المراباة وتروح المرابين اليها أن امتلأت بطونهم وصاروا بحكم ثروتهم ذوى نفوذ فى ادارة الأعمال العامة فقام العلماء والفلاسفة بما أوتوا من قوة بيانهم حاضين أمتهم وحكومتهم على وضع حد لهذه الفوضى التى كادت تودى بثروة الامة حتى قال أحدهم (كزينوفون) ما معناه :

«ان الربا قد حاق ضرره بالأمة ضررا محسوسا بفقرها وثروة المرابين الذين اتخذوا من ثروتهم قوة فى ادارة شؤون البلاد . ومن دواعى خراب الوطن أن يكون أغنياؤه بهذا النفوذ المالى وليس فيهم شئ من الوطنية الصحيحة لبلادنا »

قام أفلاطون وارسطاطاليس من بعده بدعوة مصادرة الربا ومطاردة المرابين حتى وصف أولهما المرابى بأنه قاتل سفاك

الربا فى زمن الرومان

أيها السادة

كان تأثير الربا فى الرومان أشد منه فى اليونان ولو لم تكن قيمته فى أولئك بأكبر منها فى هؤلاء

ذلك لان اليونانيين كما أسلفنا وصلوا الى درجة لاتبارى فى التجارة والملاحة وكانت مكاسبهم العظيمة من نبوغهم فى تجارتهم مع الأمم الاخرى دواء فعالا ضد فتك الربا بهم

أما الرومان فكانوا أمة زراعية وحربية فقط فكان المرابون يقرضون الشعب ربا فاحش والمدينون لايعرفون الا أرضهم وسلاحهم وقد قصروا مستقبلهم على جودة المحصول أو رداءته واذا ما استنفروا للقتال وجب عليهم ترك أرضهم وماشيتهم بل وأولادهم تحت رحمة الاقدار

ثار الشعب مرارا من وطأة الربا حتى صدر قانون الاثنى عشرة لوحة Loi des douze Tables الذى حدّ قيمة الربا بعشرة أو باثنى عشرة فى المائة فى السنة (على اختلاف المؤرخين)

ثم صدرت بعده قوانين أخرى تخفيفا لويلات الفلاح ولكنها ما كانت تجدى نفعا نظرا لتأثير المرابين فى ادارة الشؤون العامة فى تلك العصور

وقد وصل أمر الربا بالرومان وفتكه بهم الى أنهم لم يجدوا فى بعض الاحيان مخلصا من ديونهم سوى الفتك بدائنيهم فقتلوا عددا عديدا منهم فى زمن التنازع بين القائدين الرومانيين ماريوس وسيلا

وصل أمر الربا فى الرومان الى أن أحد أمبراطرتهم أبطل سندات الديون على أبناء العائلات لما ظهر من أنهم — وقد ثقلت ديونهم وتكررت طلبات دائنيهم — كانوا يقتلون آباءهم ليرثوهم و يقتنوا ثروتهم والتاريخ يعيد نفسه

الربا والأمم الغربية فى الوقت الحاضر

أيها السادة

اتسع نطاق أعمال الامم الغربية من تجارية وصناعية وزراعية وغيرها اتساعا يناسب رفاهيتها وغزارة علمها وقام الاقتصاديون من زمن بعيد يحضون على اباحة الفوائد المعتدلة تسهيلا لتبادل المنافع وتشجيعا لحركة الرقى وما النقود الا مال يتجر به ولكل مال قيمة ومنفعة تقدر ثمنها الظروف والحاجة

لم يغب عن ذهنكم مما سبق بيانه أن الربا كان أقل فتكا بأمة اليونان منه فى أمة الرومان نظرا لاختلاف حالتيهما الاجتماعية والاقتصادية وقد ظهر فعلا للحكومات الحديثة أن الفلاح أولى الناس حماية من فتك الربا لسذاجته وعدم دربته على الاحوال المالية ولقلة النقود وعدم تزاحم أصحاب المال أمامه فهو بحكم سهولة أخلاقه خاضع لما يعرضه عليه مراب لايعرف هو فى الغالب سواه

لذا رأينا أمم أوروبا الآن بحكم اختلاف حالاتها الاجتماعية والاقتصادية قد اختلفت فى طرق الحيطة من الربا الفاحش

١ — فمنها انكلترا مثلا قررت حرية التعاقد على الفائدة بأى قيمة يراها المتعاقدان (قانون ١٠ أغسطس سنة ١٨٥٤) وما ذاك الا لأنها أمة تجارة وصناعة وملاحة أهلها على علم تام بأساليب تجارة المال واقراضه واقتراضه . وأسواق المال بها عديدة فالتزاحم موجود فى كل بقعة من بقاعها بكيفية تؤدى حتما الى نقص قيمة الفائدة

ومع أن انكلترا ليست وسطا قابلا لنمو المرابين فيه فان الأمة الانكليزية أحست بضيق منهم حتى تداركتها الحكومة بقانون فى سنة ١٩٠٠ أيد حرية التعاقد على الفائدة ولكنه جعل للقاضى حق ابطال عقد الدين أو انقاص قيمته كما جعل للمدين حق طلب هذا البطلان أو الانقاص ولو قبل حلول أجل الدفع

أوجب هذا القانون أيضا على من يحترفون بمهنة تسليف النقود أن يتخذوا دفاتر رسمية لارصاد اعمالهم بها والاعوقبوا بالغرامة أو الحبس . قضى هذا القانون أيضا بأنه اذا سعى مراب فى اقراض شخص بشروط ثقيلة تحت تأثير الحيلة أو الوعد الكاذب فانه يعاقب بالحبس لغاية سنتين أو بغرامة لغاية ٥٠٠ ليرة انكليزية أو بالعقوبتين معا

٢ — رأت حكومات المانيا والنمسا وبلجيكا تقرير حرية التعاقد على مقدار الفائدة

المانيا : قانون ١٤ نوفمبر سنة ١٨٦٧ والمادة ٢٩٢ من القانون التجارى

النمسا : قانون ١٤ يونيه سنة ١٨٦٨

بلجيكا : قانون ٥ مايو سنة ١٨٦٥

ولكن مالبثت تلك الحكومات أن رأت أن نتيجة تسرعها عادت على أممها بالوبال وأن كثيرين من المزارعين وابناء العائلات قد سقطوا بين مخالب المرابين وضاعت أموالهم قربانا للربا الفاحش فأصلحت ماأفسده نظام كهذا بأن وضعت نظاما يجمع بين الحرية والتقييد فتركت حرية التعاقد كما كانت ولكنها جعلت على المرابى عقاب الحبس والغرامة مع الحرمان من الحقوق السياسية أحيانا اذا انتهز فرصة اضطرار شخص أو ضعف ارادته أو قلة ذكائه وخبرته فأقرضه ربا فاحش لاتناسب بينه وبين الفائدة التى ينتظرها المدين من القرض وكان هذا الربا يؤدى الى خرابه

(أ) المانيا : قانون العقوبات الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٨٨٠ المعدل بقانون ١٩ يونية سنة ١٨٩٣ مواد ٣٠٢ وما بعدها

العقوبة : غرامة لغاية ٣٠٠٠ مارك (٣٧١٠ فرنكات) والحبس لغاية ستة أشهر مع الحرمان أحيانا من الحقوق السياسية وللعائد المحترف بالربا تكون الغرامة من ١٥٠ الى ١٥٠٠٠ مارك مع الحرمان من الحقوق السياسية وبطلان العقد ورد الربا المدفوع مع فوائده من يوم استلامه

وقد ورد فى القانون المدنى الأخير (المادة ١٣٨) حق الغاء الاتفاقات التى لاتناسب بين رباها وبين الربح المنتظر منه

(ب) النمسا : قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٨٨١ العقوبة : غرامة لغاية ٥٠٠ فلورين والحبس لغاية ثلاثة أشهر وفى بعض الحالات من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ فلورين مع الحبس لغاية ستة أشهر

وللعائد فى الحالة الأولى ٢٠٠٠ فلورين مع الحبس لغاية سنة وفى الحالة الثانية ٣٠٠٠ فلورين مع الحبس لغاية سنتين

(ج) بلجيكا : قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٨٦٧ المادة ٤٩٤ عقوبات

العقوبة : غرامة من ألف الى عشرة آلاف فرنك والحبس من شهر الى سنة أواحدى هاتين العقوبتين

٣ ـ رأت الروسيا أن تقتدى بالحكومات السابقة فى تقرير حرية التعاقد على الربا

فأصدر القيصر اسكندر الثانى أمرا عاليا بذلك فى ٦ مارس سنة ١٨٧٩ دون أن ينتظر تجارب هاتيك الحكومات ونسى أن فئة من المزارعين يلتهمهم الربا كما تلتهم النار الهشيم فعمت البلوى ولجأت الأمة الى حكومتها لتنقذها من أيدى المرابين . فأصدر القيصر بعد قرار مجلس الدولة أمرا فى ٢٤ مايو سنة ١٨٩٣ بأن من يجرأ على اقراض الفلاح حبوبا أو نقودا أو غيرهما ربا فاحش انتهازا لفرصة احتياجه أو فقره فانه يعاقب بالحبس لغاية ثلاثة شهور واذا عاد كان عقابه الحبس من شهر الى ستة أشهر مع الغاء العقد على كل حال وليس للدائن الا طلب ما أعطاه من الحبوب والنقود

وجاء أيضا بالمادة ١٨٠ من القسم الرابع من قانون عقوبات قاضى المصالحات أن من انتهز فرصة تعاسة شخص وأقرضه نقودا بشروط ثقيلة يعاقب بالحبس من شهرين الى ستة عشر شهرا مع جواز اضافة غرامة تصل الى ٣٠٠ روبل (٨٠٠ فرنك)

والظاهر من النصوص المتقدمة أن الحكومات التى تقرر حرية التعاقد فى الربا تراه بكريمة النصب اذا زاد عن المعقول وتعاقب عليه بهذه الصفة دون اشتراط توفر كامل ركن الطرق الاحتيالية التى يتطلبها قانون العقوبات فى مادة النصب

٤ ـ وأقوم مثال يظهر لنا ما رأته الدول الغربية من الاحتياط ضد الربا الفاحش والخضوع فى آن واحد لسنن الرقى والحرية انما هو نظام الحكومة الفرنساوية

ذلك أن قانونها الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٠٧ حدد قيمة الفائدة القانونية التى يمكن الاتفاق عليها بخمسة فى المائة سنويا فى المواد المدنية وبستة فى المائة فى المواد التجارية وقضى بالحكم بالغرامة على من يزاول الربا بأكثر من هذه القيمة ثم صدر قانون فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٥٠ جعل عقوبة الربا الفاحش بالصفة والشروط الآتية :

(ا) يعاقب المتهم بمزاولة الربا الفاحش بالحبس من ستة أيام الى ستة أشهر وبغرامة يجوز ابلاغها الى نصف المبالغ المقترضة مع جواز نشر هذا الحكم فى جريدة أو أكثر من جرائد فرانسا .

(ب) اذا عاد المتهم جاز الحكم عليه بالحبس لغاية ضعف المدة السابقة مع ضعف الغرامة

(ج) اذا استعمل المرابى النصب فى عمله عوقب بأشد العقوبتين أى بحكم جريمة النصب مع عدم الاخلال بقيمة الغرامة المقررة آنفا

(د) لكى يعاقب المتهم بالربا الفاحش يجب أن يكون من عادته مزاولة هذا الربا وتثبت العادة بما يراه القاضى الذى يجوز له اعتبارها من عملين فأكثر

(هـ) اذا حكم على متهم بجريمة الربا فانه يعتبر عائدا لو أتى ولو عملا واحدا فى خلال خمس سنوات بعد الحكم الاول عليه

(و) عند الحكم مدنيا فى قضية ربا فاحش وجب على قلم كتاب المحكمة المدنية التى أصدرت الحكم أن يرسل صورة منه الى قلم النائب العمومى فى ميعاد شهر واحد لتكون النيابة على بينة من سوابق المرابى واعتياده على المراباة واذا تأخر كاتب المحكمة المذكورة عن ارسال الحكم فى المدة السالفة الذكر حوكم بغرامة من ١٦ الى ١٠٠ فرنك ثم صدر بعد ذلك قانون فى ١٢ يونية سنة ١٨٨٦ ألغى عقوبة الربا الفاحش فى المواد التجارية وجعلها قاصرة على المعاملات المدنية

وبعد ذلك صدر قانون ١٣ ابريل سنة ١٨٩٨ جعل قانون ١٩ ديسمبر سنة ١٨٥٠ ساريا على بلاد الجزاير مع اعتبار الفائدة القانونية ٥ ٪ والاتفاقية ٨ ٪ على الاكثر فى المواد المدنية والتجاريه وأخيرا صدر قانون ٧ ابريل سنة ١٩٠٠ الذى حدد الفائدة القانونية (أى التى لم يحصل التعاقد عليها) ٤ ٪ فى المواد المدنية و ٥ ٪ فى المواد التجارية

أيها السادة

هذا هو نظام فرنسا وقد وصلت الى الدرجة التى نراها اليوم من الحرية والعلم والتجارة والصناعة . هاهى وقد وصلت الى ماوصلت اليه من المجد وبسطة السلطان لم تنس أن من بينها جزأ عظيما من المزارعين يجب المحافظة عليه بتحديد أكبر قيمة للفائدة التى يمكن التعاقد عليها

تلكم هى الاحتياطات التى اتخذتها فرنسا صيانة للحقوق المدنية وكان الباعث لها على ذلك أن المزارع لايعرف من تجارة النقود شيئا يوجب الاطمئنان على معاملاته وأنه بطبيعته بسيط سهل الانقياد أمام جماعة المرابين وأن النقود أمام عينيه قليلة فى قريته وأنه بعيد عن المدن التى هى مواطن الذهب والمصارف الكبرى وأنه قليل الخبرة بأحوال هذه المصارف شديد الحاجة غالبا الى سرعة الاقتراض لشراء آلاته الزراعية أو ماشيته له أو لفك الحجز عن محصولاته بخلاف التاجر فانه وان اشتد احتياجه أحيانا للنقود فان له من خبرته المالية وتراخم أصحاب المال أمامه مايدرأ بهما عن نفسه فناء ثروته . أضف الى ذلك ماأثبته التاريخ من أن الربا الفاحش كان أشد فتكا بالمزارعين منه بأهل التجارة أو الصناعة أو الملاحة

يستنتج أنه لاغرابة اذا رأينا الامم التجارية فى غير حاجة قصوى الى تقييد قيمة الفائدة لعدم الفائدة الكبرى من هذا التقييد ولكنها مع ذلك حافظت على بقيها بعقوبة تشبه عقوبة النصب ورأينا الامم الزراعية مهما ارتقت فانها فى حاجة كبرى الى صيانة حقوق مزارعيها ولكل مجتمع نظام يلائمه وينتفيه

الربا فى مصر

أيها السادة

الآن وقدعلمتم نظام أكبر الحكومات الغربية فى أمر الربا وهو ان اختلف فى احداها عن الأخرى فى المبدإ فانه يتفق فيها فى النتيجة . وعلمتم أن قوانين مصر نفسها حددت قيمة الفائدة مراعاة لحالتها الاجتماعية والاقتصادية (الفائدة القانونية المدنية ٥ ٪ والتجارية ٧ ٪ والفائدة التى يمكن الاتفاق عليها لاتتعدى ٩ ٪ فى الحالتين) وعلمتم ماقررته الجمهورية الفرنسية صيانة لابنائها المزارعين عن السقوط فى التعاسة والشقاء فما الذى يناجى به الآن ضمير كل واحد منكم بشأن مصر ؟

اذا لم يكن فى مصر فلاحون كما فى فرنسا أوالروسيا مثلا وكانت أعمالنا محصورة فى التجارة والصناعة والملاحة فقد حق علينا أن لانسعى فى حماية القانون كما تحمى الدول أبناءها من غوائل الربا الفاحش

اذا كان الفلاح الفرنسى أحط من زميله المصرى وأجهل منه بالأمور المالية وأبعد منه عن طرق الاقتصاد وكانت نسبة العلم فى فرنسا والمانيا وانكلترا أقل منها فى مصر وكانت طرق المواصلات فى هذه الدول أقل منها فى مصر وكانت الصعوبة أمام الفلاح الاوربى فى الاقتراض أشد منها أمام الفلاح المصرى نخير لنا أن لانطلب حماية القانون

كلكم يعلم حالة مصر وليس لبنيها تجارة ولا صناعة ولا ملاحة لايعرف ابناؤها الا الزراعة فهم بين فلاح يكدّ فى مزرعته طول يومه وسرىّ لاثروة له الا من غلة أرضه ولا عمل له الا قبض ريعها

لاإخالكم تجهلون ثروة أوروبا وكثرة مصارفها وتقلباتها المتنوعة وقد فاضت على العالم أجمع بذهبها الوفير كما لاإخالكم تجهلون أن نسبة المزارعين من بنيها أقل من نسبتهم فى مصر وهم مع ذلك لم يعدموا حماية حكوماتهم لهم من الربا الفاحش

كلكم يعلم فوق ذلك أن اغنياء مسلمى مصر (مع ماهى عليها من قلة ثروتها) يتعدون الى الآن عن اقراض النقود بالفائدة ولو كانت قليلة فلم يمدوا أيديهم لمساعدة المحتاجين من اخوانهم . لم يدخلوا فى مضمار تجارة المصارف وعرض ماأعطوه من ثروة ينالون منها فائدة لانفسهم ويسدون منها خيرا لاخوانهم ولقد نجم عن هذا الجمود ندرة النقود المعروضة فى الاسواق الوطنية وحصر الاتجار بها فى فئة قليلة قد احتكرته فزاد ارتفاع قيمة الفائدة وعمت بلوى الربا حتى صرنا لانرى الا خرابا يتلوه خراب وسقوط عائلة يعقبه سقوط أخرى ونحن أمام هذه المناظر لاهون غافلون

أرجو أيها السادة أن تلاحظوا فوق ذلك شيئا آخر حاصلا فى القرى بين صغار الفلاحين ذلك أن المرابين قد اصطلحوا على اختيار مناطق لهم بحيث لايتعدى أحدهم على الآخر فيما اختاره لنفسه . يحتل المرابى قريته فلا يزاحمه فيها زميله وأرض الله واسعة له فاذا احتاج الفلاح الى مايسد به حاجته لايرى أمامه غالبا الا مرابيا واحدا لين الملمس خافض الجناح عالما بأساليب الحيلة كريما فى ألفاظ التبجيل والاحترام لايبخل بسرد تاريخ المقترض وشرف محتده ووفرة محصوله المنتظر ولا يتأخر عن ادعاآت العسر لقلة النقود وانه سيضطر للاستدانة بالربا من بعض المصارف الصغيرة أو من بعض عارفيه الذين لايثقون الا به وذلك كله ارضاء لصديقه المضطر ومحافظة على سمعته من أن يعرف أحد أنه استدان وهكذا حتى ينال من بغيته باتمام الصفقة بالكيفية التى يراها وتارة يكتب الدين برباه فى سند واحد ثم يكرر فى عقد رهن منفصل حتى اذا جاء الاجل طولب المسكين بقيمة الدين ورباه الفاحش مرتين

أيها السادة

يحتاج المرابى الصغير عادة الى عضد فى الجهة التى يفتك بها فتروته فى القرية قد اتخذ عميدا أو عمدة يسير خلفه ويستعين به على إنفاذ مآربه وتروته فى بعض المدن اما بطانة لموظف أو ذيلا لوجيه أو صديقا حميما للجميع حتى اذا أثرى فى قليل من الزمن ولو بعد أن امتص من كان يلوذ به . ورأى من ثروته مايدعوه الى شئ من الظهور وسببا يدارى به سيرته الأولى لجأ الى قليل من السخاء أو من اكرام من يرى فى الالتصاق بهم رفعة لقدره واحتراما له بين قومه وهو مع ذلك كله لاينفك عما ألفه من ضعة قديمة أوجبن فى نفسه مقيم

يدهشنى أيها السادة أن أرى فريقا من المرابين يفرون من حلف ايمين اذا طالبهم به القضاء كأنهم يرون فى ايمين الكاذبة منقصة أخلاقية أو مخالفة لاهوتيه وهم بأنفسهم لايأنفون من الاحتيال فى معاملاتهم فلا تتحرك فى قلوبهم عوامل الشفقة او قواعد الدين يوم يطردون المدين من أرضه ومنزله ويحرمونه مما ملكت يداه يوم يتركونه هو وزوجته وابناءه فى العراء صرعى الربا وأحكامه

وان فوضى أدبية كهذه لادواء لها الا قانون جنائى يجعل جريمة الربا الفاحش معاقبا عليها ولا شبهة فى أن لقانون كهذا تأثيرا فعالا فى نفوس المرابين متى علموا أنهم فى نظره وأمام المجتمع الانسانى كاللصوص والمزورين

يظهر حقيقة أن بعض المرابين لايتألمون من ظهور جرائمهم لانهم لم يفكروا الا فيما فكر فيه قانون العقوبات واذا لم يتردد مراب فى الوجه القبلى فى تبليغ النيابة العمومية عن وكيل له قد اختلس ماله بدعوى أنه أعطى هذا الوكيل مالا يقرضه للفلاحين بالربا نيابة عنه وأن هذا الوكيل حاسب موكله المبلغ وأعطاه الفائدة باعتبار المائة واحدا ونصفا فى الشهر ولكن اتضح له من المستندات ان هذا الوكيل كان يقرض الناس باعتبار المئة ثلاثة ونصفا فى الشهر وأن الفرق بين الفائدتين حق حلال له ومختلس منه فهو اذا مجنى عليه والله يعلم من هو المجنى عليه الحقيق أمام هذين اللصين

فتشوا كل سوق من أسواق القرى تجدوا بين الجميع مرابيا حضر لاالعمل سوى اقراض نقوده أو تحصيل رباه من صغار الفلاحين ووصل الامر فى أسيوط الى أن يعطى المرابى للباعة الريال بفائدة قرش فى اليوم والليرة بخمسة قروش فى اليوم أعنى بفائدة المائة فى الشهر ١٥٠ وفى السنة ١٨٠٠ تدفع كما ترون يوميا لتستعمل مع آخرين بنفس القيمة التى ترونها وتجئ هكذا من أولئك النعساء الذين لايدركون قوت يومهم الا وقد بذلوا فى سبيله قواهم بين لفح الشمس أو زمهرير البرد

سمعت عن مراب فى أسيوط أعطى أربعة جنيهات لقصاب (جزار) واثنين لبائع فول ومثلهما لبائع فاكهة وهو يأخذ فائدة مبلغه هذا كل يوم من الاول مايحتاجه من اللحم ومن الثانى والثالث مايلزم لمنزله من الخضروات والفاكهة ويعيش هكذا طول عامه عيشة راضية دون أن يدفع لقوام منزله قرشا واحدا

حصل فى أسيوط أن طلب مضطر من مراب أن يقرضه مبلغا كبيرا يدفع استهلاكا على بضع سنين قليلة واتفقا على قيمة الفائدة التى تخصم عادة يوم التعاقد من المبلغ المقترض فلما عملا حساب الفائدة بالاستهلاك مدة هذه السنوات ومايخصم من المبلغ مقدما ليعرفا مايستلمه المقترض ظهر أنه لايأخذ شيأ بل يدفع بضع جنيهات لهذه المغانم التى تستدعى نصبا ولا تتطلب علما لاتستغربون اذا سمعتم فى أسيوط عن نسوة مرابيات تبيع المراة حليها لتتجر به فى الربا الفاحش

يسعى المرابى ايضا فى افساد الشبيبة وتعاسة مستقبلها بأسرع ما يكون من ربا فتاك . يرث الشاب وسرعان ما ينقض عليه سماسرة السوء فيعرضون عليه ماشاء بأضعاف أضعاف قيمته من الفوائد ولاتمضى عشية أوضحاها والوارث غارق فى بحبوحة ملاذه حتى اذا جاءت سكرة الفقر بالحق التفت يمنة ويسرة فاذا به لايجد مايسد به رمقه . يعلم المرابى بشاب أبوه على حافة القبر فيعطى له بما شاء من الفوائد حتى اذا حل أجل المورث وقد كان عزيز قومه انتبه وارثه فعلم أن ميراثه أضغاث أحلام لايفى بسداد ديونه التى اقترضها

أيها السادة

لايمكن أن أحصر أعمال المرابين مع مدينيهم وما حاق بمصر من المصائب وبالثروة الأهلية من تعاسة فان قضايا المحاكم وأوامر الاختصاص وأحكام نزع الملكية فى المحاكم الأهلية والمختلطة ناطقة بأن حالة مصر الاقتصادية تدعو الى البحث فى ايجاد الوسائل الفعالة لانقاذ ابنائها مما هم اليه صائرون

لم يقتصر فتك الربا على الشبان وبسطاء الفلاحين بل كاد يلتهم الطبقة المفكرة من المسلمين وهم زهرة الأمة وعدتها عند الشدائد ويندر أن تروا ضيعة أو منزلا غير مثقل بالديون وان المصارف الكبرى لم تؤد الخدمة المطلوبة منها لمصر من انقاذ الفلاح من مخالب المرابين

ذلك لأن المصرف يضن عن اعطاء القيمة التى تناسب العقار فيضطر المعسر الى تكملة الرهن برهن ثان وثالث من مراب بفوائد فاحشة ولا يلبث من وطأة الربا أن يتأخر عن دفع أقساط البنك وتكون النتيجة بيع العقار على أى حال

ومن ذلك تدركون أن من خير الفلاح وفائدة المصارف نفسها أن تتساهل هذه بعض التساهل عما هى عليه الان حتى لايبقى لراهن آخر سبيل آخر على العقار

أيها السادة

ان حالة الربا فى الرومان أدت أحيانا الى قتل الدائنين وأن زيادة الفقر أدت الى وجود الفوضويين وأخشى اذا استمر الحال هكذا فى مصر أن تصل والعياذ بالله الى مالا تحمد عقباه

أرى فى أيامنا هذه وميض نار يشعر بمستقبل مخوف . أرى ان الضيق الحالى قد أوجد لبعض من المرابين بغضا ظهرت من بعضه فكرة الانتقام منهم وفى ذلك مافيه من زعزعة الأمن العام فى البلاد

حدث من سنتين أن مرابيا فى ملوى طارد اناسا حتى أفقرهم وباع أطيانهم ثم قتله اناس فى أقرب طريق مطروق ولم يهتد التحقيق على قاتله ويشاع أن القاتلين هم ضحاياه فى الربا

حدث من سنة وبضعة شهور أن مرابيا فى أبى تيج لايعرف غير مدينه وليس بينه وبين احد ثار يتقيه خرج ذات يوم فانقض عليه أناس ملثمون طعنوه فى عينه حتى اقتلعوها ولم يسرقوا منه شيئا ثم تركوه ولم يعرف لهم أثر

يشترى المرابى أطيان مرابيه ولا يتمكن من زراعته فيلجأ الى خصوم المدين فى بلدته يؤجر لهم الارض بضع سنين مع شئ من المراعاة فى القيمة وفى ذلك مافيه من إثارة الفتن وحب الانتقام وقد حدث من ذلك وقائع تشهد بها المحاكم

فقر الامم مفسدة لاخلاق بنيها وان صريع الفقر لابد له من مخرج يدرأ به عن نفسه غوائله فيقدم على التزوير أو السرقة أوالقتل وتزداد البلاد بذلك تعاسة وشقاء فمن يبحث عن قانون يتقى به الربا فانما يبحث عن دواء لامراض الامة اذا شفيت منه نالت خيرا كثيرا

الخاتمـــة

أيها السادة

لنا مطلبان جوهريان أحدهما من الحكومة وثانيهما من الامة

أما مطلبنا من الحكومة فهو الآتى :

١ ـ تقرير عقوبة جنائيـة للربا الفاحش تلك العقوبة التى يكفى الاستفادة منها أن تكون سيفا مسلولا على رقاب المرابين اقتداء بالحكومات التى بيننا وبينها شبه فى الاحوال الاجتماعية والاقتصادية

٢ ـ يجب أن يكون اثبات هـذه الجريمة بكافـة الوسائل الممكنة قانونا ومنها القرائن كما هو شأن أغلب الجرائم المعاقب عليها

٣ ـ أن يتناول حكم الربا الفاحش كافـة المعاملات التى يقصد منها المتعاقدان ربا فاحشا ولو كان مستترا فى عقود أخرى كالرهن أو البيع الوفائى أو الرمية أو الشرط الجزائى وغير ذلك من العقود التى يستتر فيها الربا الفاحش طبق ماقرره علماء القوانين

٤ ـ يحسن أن يكون عقاب المرابى بالحبس والغرامة بالصيغة التى رآها القانون الفرنسى مع جواز نشرهذه الاحكام أيضا فى جرائد القطر المصرى ليكون المرابى عبرة لغيره وليعلم أنه هو والمزور أو النصاب سواء

٥ ـ يجب أن يكون الحكم بعقوبة الربا الفاحش مسـقطا للحقوق السياسـية كعقوبة التزوير أو النصب وكما قضى بذلك بعض القوانين الغربية

ومطلبنا من الامة وأنتم صفوة أبنائها مايأتى :

تأسيس مصرف أهلى

قولوا لمن يعارضوننا فى انشاء المصارف الأهلية ان ضرورة الوجود فى هذا العالم تقضى علينا بأن ندافع عن كياننا

قولوا لمن يقفون عثرة أمام نهوضنا ان حكومتنا وهى حكومة اسلامية قررت التعامل بالفوائد المعتدلة فى قوانينها الرسمية

قولوا لهم ان شيخ الاسلام فى دولة الخلافة أفتى مسلمى البوسنة بانشاء مصارف شرعية

قولوا لهم ان خليفة المسلمين أباح ذلك فى معاملة الدولة وأفراد الرعية

قولوا لهم ان أمة الفرس وهى أشـد الامم احتفاظا بدينها أباحت لهذه الضرورة انشاء مصرف للدولة وأن علماءها الشرعيين فى مقدمة الناهضين بها فى مدارك الرقى والسعادة

قولوا لاولئك الجامدين أين زكاتهم التى فرضها الله عليهم وجعلها ركنا من أركان دينكم كالاقرار بوحدانيـة الله وبرسالة رسوله . ان أموال زكاتهم التى يستنشق منها المعسر نسيم الحياة الطيبة والتى تجلى بها مروءة الموسرين

بما يشعر بتضامن الامة كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا حتى لايستعبد الفقراء وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا وحتى لايضيق السبيل أمام النساء فيركبون المحظور وهم له كارهون وحتى لايوجد فى الأمة من أبنائها فريق يسخط على الاغنياء سخطا ربما يلد الاشتراكيين بل الفوضويين العدميين

ها قد أزعجتكم العبر وصرتم على شفا جرف هار فاتقوا الله فى أمتكم وفى أنفسكم وأسسوا مصرفا أهليا شأن كل أمة تود الحياة وتستحقها ولا تكونوا أقل همة فى رجالكم من همتكم بشركات التأمين وأنتم لاتعلمون من أمرها شيئا

واعلموا أن العالم المتمدين سيحكم على مصرحكمه الاخير بما ينتجه مؤتمركم هذا فاما حياة طيبة واما موت أدبى

ولما انتهى هذا الخطاب فى الساعة الثامنة والدقيقة ٤٥ وقف احمد افندى الألفى معتذرا عن تلاوة تقريره فى « حالتنا الاقتصادية الزراعية » لان الوقت ضاق عن أن يسع هذا الخطاب ولكن اللجنة التحضيرية قررت ادراجه ضمن أعمال المؤتمر وهذا نصه :

حالتنا الاقتصادية الزراعية

لحضرة احمد افندى الألفى

ان توفر الثروة أهم وسائل الرقى . فان المال خصوصا فى هذا العصر الذى سرت الروح المادية فى جميع شؤنه حتى الأدبية منها قوام كل شئ . فبه تتعلم العلوم وتزاول الفنون وتستغل الأرض وتدفع الطوارئ. والثروة فى مصر أساسها الأطيان وزراعتها . فالأطيان رأس مالنا والزراعة صناعتنا وانما مصر بخصب تربتها وساعد فلاحها

هذه حقائق ثابتة ومعلومة وانما ذكرناها توطئة للتساؤل عما هو حالنا فى أعز مقومات وجودنا . وأخص شؤن حياتنا وأعم صفة لشعبنا أو بعبارة وجيزة . ماهو مركزنا فى ملكية الأطيان وتنمية الزراعة ؟ واذ كان كل شئ فى الشؤن نسبيا نتخذ «الأجانب» المثال المحتذى فى مقابلاتنا وهذه دلائل الأرقام «الاحصائيات»

أولا ـ الأطيان

١ ـ عدد سكان القطر حسب احصاء سنة ١٩٠٧ ـ ١١,١٨٩,٩٧٨ نفسا منهم أجانب ٢٨٦,٣٠١ أى بنسبة ١/٤٠

والأطيان المملوكة حسب احصاء سنة ١٩٠٩ ـ ٥,٤٤٧,٠٥٦ فدانا منها للأجانب ٦٨٢,٥٠٦ أى بنسبة ١/٨

وفضلا عن ذلك فان خطوة فى هذا السبيل هو الى الوراء دائما كما يعلم من الأرقام الآتية :

٢ ـ كان مجموع الأطيان المملوكة فى سنة ١٩٠١ـ١٩٠١,٤٣١,٠٩٧,٥ فدانا فصار فى سنة ١٩٠٩ـ١٩٠٩,٠٥٦,٤٤٧,٥ فدانا منها المملوك للوطنيين فى سنة ١٩٠١ ـ ٤,٥٤٣,٠٢٢ أى بنسبة ٩٠/١٠٠ فصار فى سنة ١٩٠٩ ٤,٨٦٤,٥٥٠ فدانا أى بنسبة ٨٧/١٠٠

والمملوك للاجانب فى سنة ١٩٠١ ـ ٥٥٤,٤٠٩ فدادين أى بنسبة ١٠/١٠٠ فصار فى سنة ١٩٠٩ ٦٨٢,٥٠٦ أى بنسبة ١٣/١٠٠ ويلاحظ ان نسبتهم العددية ١/٢٠٠

٣ ـ كان الملاك الوطنيون فى سنة ١٩٠١ ـ ٩٦١,١٦٩ يملكون ٤,٥٤٣,٠٢٢ فدانا متوسط مايملكه الواحد ٤ فدادين و ٧ قراريط و ١١ سهما وفى سنة ١٩٠٩ ـ ١,٣٤٩,١١٨ يملكون ٤,٧٦٤,٥٥٠ متوسط مايملكه الواحد ٣ فدادين و ١٢ قيراطا و ١٣ سهما . زاد العدد ولكن نقصت نسبة مايملكه الواحد

أما الحال فى الأجانب فهو فى سنة ١٩٠١ ـ ٦١٢٦ يملكون ٥٥٤,٤٠٩ أفدنة متوسط مايملكه الواحد ٩٠ فدانا و ١٢ قيراطا

وفى سنة ٩٠٩ ـ ٦٨٨٢ يملكون ٦٨٢,٥٠٦ متوسط مايملكه الواحد ٩٩ فدانا و ٤ قراريط و ٣ اسهم زاد العدد والنسبة معا

هذا من جهة ومن جهة أخرى

٤ ـ فان عدد كبار الملاك الوطنيين الذين يملكون أكثر من ٥٠ فدانا

كان فى سنة ١٩٠١ ـ ١٠,٤٦٨ يملكون ١,٧٠٥,٦٧٥ معدل مايملكه الواحد ١٦٢ فدانا و ٢٢ قيراطا و ١٥ سهما

فصار فى سنة ١٩٠٩ ـ ١٠,٩٠٢ يملكون ١,٨٠١,٩٢٣ معدل مايملكه الواحد ١٦٥ فدانا و ٦ قراريط و ١٩ سهما

فالزيادة فيهم بنسبة ٤/١٠٠ من مجموعهم و بزيادة طفيفة فى متوسط مايملكه الواحد

أما كبار الملاك الأجانب فكان كالآتى :

فى سنة ١٩٠١ كان عددهم ١٤٨٤ يملكون ٥١٠,٢٠٧ معدل مايملكه الواحد ٣٤٣ فدانا و ١٩ قيراطا و ٨ أسهم

فصار فى سنة ١٩٠٩ ـ ١٦٠٠ يملكون ٦٤٣,٠٢١ معدل مايملكه الواحد ٤٠٩ أفدنة و ٢١ قيراطا و ٨ أسهم

فالزيادة فيهم بنسبة ٧/١٠٠ من مجموعهم ونحو ٢٠/١٠٠ من متوسط مايملكه المالك

٥ ـ وعليه فنسبة عدد كبار الملاك الوطنيين من مجموع عدد الوطنيين هكذا ١/١٠٠٠ اما الاجانب فهو ٥٦/١٠٠٠ .

ومع ذلك كله فان قياسنا مع الفوارق الاتية :

١ ـ ان الأطيان وحدها رأس مال الوطنى وامتلاكها غاية سعيه ومظهر عمله وفخره وليس كذلك الحال فى الأجنبى فغايته الأولى فى البلد التجارة والصناعة والأشغال المالية البحتة (البنوك) كذلك هو لم يحزله التمتع بحقوقه الملكية الا منذ سنة ١٨٦٧ ولم يستعمل هذا الحق فعلا فى الاطيان الا من عهد قريب

٢ ـ ان هذه الاحصائيات لاتدخل فيها أرض الدومين ولا الارض الغير مقرر عليها ضرائب ومال هذه الأرض للشركات الأجنبية أو ان ريعها القريب سيكون لها كالحال فى أرض الدائرة السنية مثلا

٣ ـ ان أراضينا مرهونة ومديونة للبنوك والمرابين الأجانب وهذا مانبينه فى البحث الآتى

ثانيا ـ الديون

سهلت البنوك سبيل الاستقراض فتهافتنا عليها خصوصا فى السنوات الأخيرة تهافتا سريعا حتى أثقلت الديون كاهلنا ورهنا جانبا كبيرا من أطياننا لأجلها ولاتزال هذه الديون تزداد عاما فعاما لاغراقنا فى الاسراف والغفلة والرابح فينا من أثقلت أرضه مايوفى به ربا دينه حتى أمسى معظم مجهوداتنا ذاهبا الى البنوك والمرابين كأننا لديهم أجراء لا نشتغل الا بما يقوم صلبا لشغلنا عندهم ـ حالة محزنة نشاهدها فى أنفسنا مشاهدات تشعل نار الأسى فى القلوب

كان ابتداء التسليف على رهن عقارى منذ نحو ٣٠ سنة وبدأ قليلا بتدريج بطىء الا أنه منذ نحو ٩ سنوات فقط طفر طفرات بخائية فقد قدر الدكتور رعيد فى كتابه (الثروة العقارية) مجموع الرهونات المسجلة لغاية يناير سنة ١٩٠٧ بنحو ٤٠ مليون جنيه وقدرت مجلة المقتطف مجموع الديون الأهلية سواء كانت على رهن أو بدون رهن بنحو ٦٠ مليون جنيه لغاية الآن ـ ومن المعلوم ان أقل ربا يدفعه المستدين هو غالبا من ٦ الى ٩ فى المئة فى العقود المسجلة ومن ١٢ الى ٢٥ فى المئة فى معظم الديون الفردية التى على أصاغر المزارعين وبعض متوسطيهم واذا يمكننا أن نقدر معدل الربا بمالاينقص عن ٩ فى المئة بدون مبالغة واذا يقدر ربح الدين وحده بـ ٤/١٠٠ ملايين جنيهات وأغلبية الأمة لايناله من الربا الا آخر وجهته أى صفقته الخاسرة اذهم يستقرضونه ولا يقرضونه ولم يغب عن أذهاننا بل لاتزال تقاسى آلام تلك العسرة المالية والمواسم الرديئة التى تلتها فكان حالنامعهما ظلمات بعضها فوق بعض ولايزال يتكرر أمام أعيننا كل يوم نشرات البيع الاجبارى للاطيان فى الجرائد حتى ان بعضهم عجز عن ايفاء عشور الأطيان فأدخلت أرضه فى « سوق المزاد » لايفائها

ان آلام هذه الحالة المحزنة تؤخرنا كل يوم بوقعها على نفوسنا بالذات وبترديد أنينها وأمثالها على صفحات الجرائد والمجلات « وفى دور القضاء » وحديث المجالس الخ

وبالجملة فاننا لا نحتاج الى تلمس الاحصائيات لبيانها لانها من المشاهدات العامة والمسلم باخطارها لدى كل انسان فالاسهاب فى تقريرها من قبيل تحصيل الحاصل

ثالثا — الحالة الزراعية ووسائلها

ولا يرجى الخلاص من تلك الحالات السيئة الا بشيئين رئيسيين « الاول » توفير موارد الثروة فى البلاد « الثانى » الاقتصاد فى المصروف

أما توفير موارد الثروة فتوقف على استثمار الارض بالزراعة فلننظر الى مقدار عملنا فى ذلك ووسائله

(ا) الفلاح

جرى مجرى المثل القول بأنه «مامصر الا بفلاحها» والفلاح مضرب المثل أيضا فى الفلاحة وانطباعها عليها حتى صارت فطرة فيه فماهو شأن هذه الحالة عنده الآن ؟ الجواب فى المسائل الآتية :

١ — جاء فى كتاب الاحصاء لاحصاء السكان سنة ١٩٠٧ أنه حصل نقص فى معتمل الذكور الذين يزاولون الزراعة فقد كان فى سنة ١٨٩٧ بمعدل ٤١ ٤/١٠ فصار فى سنة ١٩٠٧ بمعدل ٣٩ ٨/١٠

٢ — منذ نحو عشر سنوات كانت جرائدنا تعد على الاصابع وكان ضمنها ٣ مجلات خصيصة بالزراعة والآن زاد عدد الجرائد أضعافا مضاعفة ولكن تلاشت منها المجلات الزراعية

٣ — عدد المشتغلين بالفلاحة «حسب احصاء سنة ١٩٠٧» ٢,١٣٥,١٤٩ نفرا فاذا استثنينا منهم الملاك وجعلنا الباقى ٢,١٥٠,٠٠٠ نفرا رأينا معظمهم فى أدنى درجات الفاقة والجهل ليس لهم أو منهم هيئة تعمل على انتشالهم من وهدتهم وتحسين أحوالهم كما هو الحال فى عمال أوروبا . الفلاح الانكليزى ترتب له الحكومة معاشا عند شيخوخته ليقيه مذلة التسول . الحكومة الانكليزية تجبر الملاك على بناء بيوت صحية للفلاح تشترط فى كل بيت منها أن يكون وراءه «بستان خضراوات» ينق له الهواء فهل لفلاحنا شئ من هذه العناية

(ب) المواشى

هى المساعد الاول للفلاح فى عمله أى خدمة الارض فهل هى الآن وافية بالحاجة ؟ كلا . واليك البيان :

١ — زادت مساحة الاطيان الزراعية فى العشرين سنة الاخيرة نحو ٨٠٠ ألف فدان ومنذ بضع سنوات تحولت أرض كثيرة من «رى الحياض» الى «رى الترع» وتغيرت الدورة الزراعية من نسبة ثلاثية الى نسبة ثنائية أى من زرع القطن فى أرض واحدة كل ثلاث سنين مرة واحدة الى زرعه كل سنتين

٢ — ومع ذلك كله فان عدد المواشى آخذ فى النقص فقد كان عددها فى سنة ١٩٠٣ — ١,٦٧٧,٦٩٢ فصار فى سنة ١٩٠٩ — ١,٤٥٣,٤٠٠

٣ — ولا يزال فتك الامراض بها يزداد آنا بعد آن فنقصت نسبة الأيدى العاملة فى الفلاحة والمواشى الشغالة فيها مع زيادة المسطحات المزروعة على نحو ماتوضح فى الفقرة (١) السابقة أثر أثرا سيئا فى خدمة الارض وعدم وفائها وفى الثانى فى خصبها ومحصولاتها

(ج) الحاصلات الزراعية وحاجات البلد

١ — فى سنة ١٨٨٥ كان يرد الينا من الخارج من الحيوانات ومتعلقاتها بـ ٣٤٢,١٦٠ جنيها فصار فى سنة ١٩٠٩ بـ ٩٤٤,٢٤٣ جنيها ومن الحبوب والخضراوات ونحوها فى سنة ١٨٨٥ بـ ١,١٩٠,٥٣٩ جنيها فصارت فى سنة ٩٠٩ بـ ٤,٨٢٠,١٧٨ جنيها

أما الصادرات فمن الحيوانات فى سنة ١٩٠٩ بـ ١٨٩,٢٥٧ جنيها ومن الحبوب فى سنة ١٨٨٥ بـ ٢,٨٨٤,١٣٦ جنيها فصار فى سنة ١٩٠٩ — ٣,٣١٠,٧٥٥ جنيها يعنى أن صادراتنا لاتزداد الا قليلا وواردانا تزداد ازديادا عظيما فنكون دائما مدينين للاجانب محتاجين اليهم

أهم الاصناف قيمة فى تلك الواردات هى : الدقيق والارز والفواكه والنيلة وأهم الصادرات القطن والبصل والارز والقصب

فلو أنا اعتنينا بتخصيب الارض وتنمية الزرع بأحسن الوسائل لأمكننا أن نزيد صادراتنا وتقلل واردتنا

أليس من العار أن بلدا زراعيا كمصر أشهر مميزاته خصب تربته ونشاط فلاحه وجودة مناخه يكون عالة على أوروبا حتى فى الحبوب

أليس من الغريب أن تزداد المسطحات المزروعة وتحسن وسائل الرى ثم يبقى الانتاج انتاج الحاصلات دائما الى الوراء حتى فيما هو حاجى للغذاء ؟

د ـ القطن

هو الصنف الوحيد المعتبر الآن أهم موارد الثروة الزراعية التى هى أساس الثروة المصرية ـ ولكن ياترى هل حافظنا عليه المحافظة اللائقة باهميته ؟ اليك ما كتبناه عنه فى كتابنا الذى أصدرناه فى هذا الشهر وموضوعه « زراعة القطن ، ومقاومة آفاته وتحسين أنواعه » فلنأت بعض فصوله ماياتى تلخيصه :

منذ بضع سنين أخذت جودة قطننا الممتاز هو بها تحط بعض خصائصها بفعل الظروف السيئة المحيطة بزراعته الآن فاذا لم تقاوم تلك المؤثرات عاجلا يخشى من تلاشى ميزته تدريجيا عن الاقطان الاخرى خصوصا أن البلاد الاجنبية وجهت غايتها الى زراعته وتحسين أنواعه وأنه بواسطة الطرق المبتكرة فى الصناعة سهل استعمال كافة الاقطان تقريبا بدرجة واحدة تجعل أهمية القطن المصرى تقل تدريجيا وقد قلت الطلبات عليه فى انكلترا الآن كما يظهر من النسبة الآتية

سنة ١٩٠٧ ٥٣٫٣
سنة ١٩٠٨ ٥٠٫٨
سنة ١٩٠٩ ٤٥٫٨

وليس من سبب لذلك سوى غلاء ثمنه فاذا ظل مرتفعا فان الغزالين سيندفعون الى تحسين طرق الصناعة والنسيج ليتمكنوا من جعل الاقطان الرخيصة عنه تحل محله وقد نقلت الينا الاخبار البرقية فى جرائد ١٧ فبراير سنة ١٩١٠ عن أحد رجال الحكومة الانكليزية أنه يرى أن السودان « يستطيع بعد ٥٠ عاما أن يقدم القطن اللازم لجميع معامل لنكشير » هذا كله فضلا عما يتوقع من المستقبل الزراعى الباهر لبلاد الدولة العثمانية متى صلحت وسائلها واستتب أمنها

والطريقة الوحيدة للتخلص من هذه العاقبة المخيفة السعى بالوسائل الزراعية لازدياد ريع الفدان منه خصوصا أن هذه الوسائل عينها تزيد فى تحسين نوعه أيضا ومع وفرة المحصول لايضر انخفاض السعر اذا حصل بينما يتضاعف الربح منه اذا وافق وفرة المحصول ارتفاع الثمن

وكما انحطت جودة القطن المصرى فى بعض صفاتها نقص ريع الفدان منه فقد كان متوسط محصوله ٥ قناطير و ٨٠ رطلا فى سنة ٩٠٧ فانحط فى سنة ٩٠٨ الى ٤ قناطير و ٥١ رطلا وفى سنة ١٩٠٩ الى ٣ قناطير و ٤١ رطلا

والنتيجة أن محصوله وكذا ثمنه لايزالان غير ثابتين على حالة واحدة فبينما هو فى سنة يعود الى أن تبلغ صادراته ٢٣,٥٩٧,٨٤١ جنيها كما فى سنة ١٩٠٧ اذا هو ينحط الى ١٧,٠٩١,٦٠٣ كما فى سنة ١٩٠٨ ولاشك أن هذه التذبذبات فى مجموعها تؤثر أسوأ الاثر فى حالة البلاد الاقتصادية أو على الاقل تجعلها على غير أساس مكين فتقع الامة فى المخاذير الى تلازم الجهات التى تعتمد فى ايرادها على محصول هو عرضة للآفات وتقلبات الاسواق التجارية

هـ ـ المعارف الزراعية

الجهالة منتشرة بين فلاحينا ـــ ملئت أدمغتهم بالمزاعم الباطلة ففى الغالب ترى الفلاح المصرى صغيره وكبيره جليله وحقيره لايدرك أهمية الوسائل الزراعية الفعالة فى تخصيب التربة وانماء الزرع تراه مثلا ـــ يسرف فى استعمال المياه فى رى الارض ولا يفقه فى « التصفية » وجوب تجفيف التربة على مستوى كاف ولا يعنى بانتقاء التقاوى بل يشتريها كيفما اتفق غير ناظر الا الى الرخص فقط وأن الآفات المضرة للزرع هى سخط سماوى ابتلاه به الله وما البلية الا فى اعتقاده ولا يزرع الا بالطرق التقليدية المتوارثة ويترك زرعه تحت المصادفات

ولا يزن شيئا من عمله بميزان العقل والمعرفة فهو لجهله لايرجع الاسباب لمسبباتها الحقيقية ولا يستفيد من المشاهدات الحسنة والتجارب الصحيحة فى اصلاح الارض وخصب الزرع ولا عنده غالبا أن يعمل بكاره « والزارع هو الله »

هذه الجهالة التى نراها فى عامة فلاحينا قد تزداد على تمادى الزمان رسوخا وشيوعا لان حظ الفلاحة من وسائل العلم والمعرفة قليل

فالبلاد بها ٧٣٥ مدرسة ليس فيها الا مدرسة زراعية واحدة

بها ١٢٤ جريدة ومجلة ليس منها مجلة ولا جريدة زراعية واحدة. بها نوادى متعددة وليس فيها ناد واحد للفلاحين المزارعين . نعم بها « مصلحة زراعية » ولكنها وليدة الامس وقيل عنها أنها ستكون اجابة لرغائب المعامل الانكليزية ومهما يكن الواقع فيها فانه لم يراع فى وجودها شرط مهم اشترطه بعض طالبى وجودها ذلك الشرط هو أن يكون العنصر غير الرسمى (أى الاهلى) فيها كافيا لجعلها مستقلة بأدائها وضمانا لانصراف همها الى الامور المفيدة ولنجاح الابحاث العملية والتعليم الزراعى

وليلاحظ القارئ أن هذا الشرط ليس من وضع غلاة الوطنية بل هو من وضع هيئة معتدلة تكاد تكون شبيهة بالرسمية أعنى بها « اللجنة الباحثة عن أسباب عجز محصول القطن » المرؤوسة بأميرين من صفوة الأسرة الخديوية هما البرنس حسين . والبرنس عمر طوسون . ومن أعضائها بعض مفتشى الرى الانكليز وبعض من مثرى الاجانب

بالبلاد جمعيات شتى وليس بها الا جمعية زراعية واحدة كان من باكورة أعمال « مصلحة الزراعة » الجديدة تضييق اختصاصها ومع ذلك فان هذه الجمعية كما قال المقتطف لم تعمل عمل الجمعيات الزراعية الاوربية أى لم نر المشتغلين بالزراعة من أعضائها يطلعون سائر الاعضاء على نتائج اشتغالهم وماعلموه باختبارهم بل رأيناها تكتفى بما يفعله مستخدموها من التجارب والمباحث الخ . ولكن حياة الجمعيات لاتقوم الا باشتغال أعضائها ولذلك لانرى أن الجمعية وفت بالغرض المطلوب منها ولعل السبب الاكبر لعجزها عن القيام بهذا الغرض أن المشتغلين بالزراعة عن علم ودراية أكثرهم من الاجانب الذين يجهلون العربية وان جمهور أرباب الزراعة الوطنيين غير قادرين على الكتابة والانشاء بالعربية . انتهى ملخصا

الطلبات أو الاقتراحات التى أراها مفيدة لتحسين الحالات التى بحثت فيها

١ — تنشيط مشروع النقابات الزراعية حتى يعم البلاد كلها

٢ — تأسيس بنك زراعى أهلى بحت تكون غايته تيسير معاملات الامة ومساعدة نقاباتها وتفريج أزماتها

٣ — تحسين حالة الفلاح المصرى المعاشية والأدبية

٤ — ترقية الزراعة بالعناية بتحسين أنواع القطن والحبوب والخضروات ونشر المعاملات الفنية الصحيحة منها وأرى أن الوسائل المهيئة للوصول الى تحقيق هذه المطالب يجب أن تبدأ بالمطلبين الآتيين

٥ — انشاء نادى للمزارعين خاصة ثم للمشتغلين بالمسائل الاقتصادية العقارية عامة

٦ — تكوين جمعية زراعية فنية من صفوة المشتغلين بالزراعة فعلا المهتمين بتقدمها حقيقة . يكون من أوائل أعمالها ايجاد صلة بينها وبين الادارات والمصالح الزراعية الرسمية والاهلية وجمع المعلومات الزراعية الشائعة الآن فى العرف الزراعى وتمحيصها وجعلها كأساس للابحاث الزراعية الحديثة

ومتى تكون النادى والجمعية يؤخذ فى نشر المباحث الزراعية والاقتصادية حتى اذا صار للمزارعين شخصية معروفة ومظهر لرأيهم العام يبدأ فى تنفيذ الاقتراحات الاربع السابقة ولا شك أنه سيكون بينهم كثيرون من ذوى المعارف الزراعية والخبرة الكثيرة يمكنهم أن يجعلوا لعلمهم ميزة خاصة فيصير لهم فى الامور الزراعية والاقتصادية شأن معتبر ورأى محترم

احمد الالفى

الجلسة السادسة

مناقشة الاقتراحات

فتحت هذه الجلسة الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الأربعاء ٣ مايو سنة ١٩١١ تحت رياسة صاحب الدولة رياض باشا وبحضور نحو ٢٠٠٠ من الاعضاء منهم نحو ١٨٠٠ عاملين بينهم نواب الاقاليم

أذن دولة الرئيس للاستاذ عبد العزيز فهمى فتلا محاضر الجلسات الماضية فصدق المؤتمرون عليها كما هى

ثم وقف الاستاذ أحمد عبد اللطيف وقبل أن يبدأ بعرض الاقتراحات على المؤتمرين لمناقشة فيها طلب محمد بك رياض أحد الاعضاء العاملين الكلام فسئل عما يريد فقال ان عنده اقتراحا يريد عرضه على المؤتمر فقيل له ان هذه الجلسة مخصصة للمناقشة فى الاقتراحات التى عرضت من قبل على اللجنة التحضيرية وهى الواردة فى برنامج هذه الجلسة فلا يقبل الكلام فيما هو خارج عنها وبعد أخذ ورد فى هذا الصدد بينه وبين الاستاذ عبد اللطيف الذى بين له ان اقتراحه وارد ضمن برنامج الجلسة اكتفى بذلك وجلس

ثم أخذ الاستاذ عبد اللطيف فى تلاوة الاقتراحات الآتية وهى قسمان

القسم الاول

مطالب الاقباط

(ا)

(١) هل يرى المؤتمر امكان قسمة الحقوق السياسية فى مصريين طوائفها الدينية المختلفة ؟

(٢) أو أن المؤتمر يقرر أن الأمة المصرية هى فى مجموعها كل لا يقبل التجزئة فى الحقوق السياسية وانه مع مالكل طائفة دينية من الحرية التامة فى عقيدتها فان للحكومة المصرية دينا رسميا واحداهو الاسلام ؟

رفض الشق الاول من هذا الاقتراح بالاجماع وتقرر الشق الثانى بالاجماع أيضا

(ب)

(١) هل يرى المؤتمر من حقوق أية طائفة دينية فى مصر أن تطلب عطلة يوم الأحد أوغيره من الأيام ؟

(٢) أو أن المؤتمر يرى الاقتصار على ان تكون العطلة الرسمية هى يوم الجمعة ؟

أجيب بالاجماع على الشق الاول سلبا وعلى الشق الثانى ايجابا

(ج)

(١) ألا يرى المؤتمر أن تكون قاعدة التعيين فى وظائف الحكومة هى الكفاءة من جميع وجوهها : علمية وادارية وأخلاقية معا ؟

(٢) وهل يرى المؤتمر أن الاقباط قد تجاوزوا فيما نالوه من تلك الوظائف الحد المقبول ؟

(٣) وهل يرى وجوب إلفات نظر الحكومة الى تحقيق أسباب امتلاء الكثير من مصالحها بالموظفين الاقباط مع وجود الاكفاء من المسلمين وغيرهم من المصريين ؟

(٤) وهل يجب السعى لدى الحكومة فى اعادة اللجنة المستديمة بنظارة المعارف لامتحان طالبى التوظف حتى لايقع مثل هذا الغبن فى المستقبل ؟

حصلت المناقشة فى الشق الأول فارتأى بعض المؤتمرين أن يكون التعيين فى الوظائف بحسب النسبة العددية

وقال محمد بك رياض ان الكلمة التى كنت طلبتها خاصة بهذه المسألة وهى أن يكون التعيين بالكفاءة مع حفظ الوظائف الكبرى للمسلمين

فأجاب الاستاذ عبد العزيز فهمى بأن المؤتمر قرر ان الأمة المصرية كل لا يقبل التجزئة وعلى ذلك لا يمكن مطلقا جعل النسبة العددية قاعدة للتعيين فى الوظائف خصوصا وان تنفيذ هذا المبدأ متعذر وهو يدعو الى دوام المنازعات والانقسامات وطلب من المؤتمرين أن يكون التسامح الذى اشتهر به المسلمون رائدا لهم فى أعمالهم

عند ذلك صاح جمهور من الحاضرين بقولهم (موافقون)

فقال الاستاذ عبد اللطيف : اذاً قررتم الشق الاول من هذا الاقتراح بالاجماع ؟

فاعترض الاستاذ محمد عبد الملك حمزه قائلا انه لا يجوز الاقتراع على رأى قبل ان تتم المناقشة فيه

فقال الاستاذ عبد اللطيف وهل رأيت غير هذا ؟

فقال الاستاذ حمزه ان الكفاءة الاخلاقية لا امتحان لها للتحقق من وجودها

وقال محمد بك رياض انه يجب أن تراعى الكفاءة والنسبة العددية معا فاذا طلب موظفون لعشر وظائف مثلا وقبل عشرون منهم فى الامتحان فيؤخذ من المسلمين ومن الاقباط بنسبة عدد كل فريق

فأجابه الاستاذ عبد اللطيف بانه لا يجوز مطلقا أن تقسم الحقوق السياسية فى أى بلد مابين الطوائف الدينية المختلفة

وقال سعادة الشيخ على يوسف اننا قررنا قبل الآن أن حكومة مصر هى حكومة اسلامية فاذا جعلنا الوظائف بالنسبة العددية قسمنا هذه الحكومة الى قسمين قسم مسلم وقسم مسيحى وهذا لا يتفق مع مصلحة الامة المصرية

وقال بعضهم انه يجب أن يراعى فى التعيين فى الوظائف التقاليد الحالية فلا يعين مدير من الاقباط

فقال سعادة الشيخ على يوسف ان ذلك حاصل ، ولكن سبق آت من كون كفاءة القبطى الادارية مشكوكا فيها

وقال الشيخ عبد العزيز جاويش ان من شروط الكفاءة الادارية اجراء العدل ونيل الثقة العامة ومن البعيد ان تنال الأقلية ثقة الاكثرية دائما لان الاقلية تميل الى تعضيد طائفتها

وقال أحد مشايخ العرب ان الاقباط متعصبون بطبيعتهم فلا يجوز أن يكون منهم مدير

وبعد انتهاء هذه المناقشة عرض الشق الاول من هذا الاقتراح على المؤتمرين فقرروا بالاجماع أن تكون الكفاءة من جميع وجوهها هى القاعدة للتعيين فى الوظائف

ووافقوا بالاجماع على أن الاقباط قد تجاوزوا فيما نالوه من الوظائف الحد المقبول وقرروا إلفات نظر الحكومة لتحقيق أسباب ذلك

وقرروا وجوب السعى فى اعادة اللجنة المستديمة بنظارة المعارف لامتحان طالبى التوظف

(د)

(١) هل يرى المؤتمر تعديل قانون الانتخاب بما يجعل لكل طائفة دينية مصرية دائرة انتخاب خاصة ؟

(٢) أو أن حق الانتخاب يبقى كما هو شائعا بين جميع المصريين على السواء ؟

(٣) وهل يوافق المؤتمر على السعى لدى الحكومة فى أن تجعل للكفاءة العلمية حظا أوفر مما هو الآن فى المجالس النيابية ؟

تقرر بالاجماع رفض الشق الاول وقبول الشقين الثانى والثالث

(ه)

(١) هل يوافق المؤتمر على اعطاء كل طائفة من طوائف الأمة المصرية ماتجبيه منها مجالس المديريات من ضريبة الخمسة فى المائة لتنفقه كما تشاء ؟

(٢) وهل يرى المؤتمر أن الاقباط ممتنعون من التعليم بجميع أنواعه بأكثر مما يتفق مع نسبتهم العددية ونسبة مايؤدون من الضرائب ؟

تقرر بالاجماع عدم الموافقة على الشق الاول والموافقة على الشق الثانى

(و)

هل يرى المؤتمر ان للاقباط الحق فى أن يطلبوا من الحكومة بصفتهم طائفة دينية أن تنفق من خزينتها العمومية على مرافقهم الطائفية الخاصة ؟

تقرر بالاجماع أن لاحق للاقباط فى ذلك

القســـــم الثانى

اقـــــتراحات المؤتمرين وغيرهم

ا ـ اللجنة التنفيذية

لابد لتنفيذ قرارات هذا المؤتمر من وجود لجنة دائمة تباشر هذا التنفيذ. ويعلم حضرات المؤتمرين ان اللجنة التحضيرية قد انحلت حيث انتهى عملها ولا يمكن أن تصير لجنة تنفيذية الا اذا أقرها المؤتمر على ذلك

فهل تقرونها تنفيذية يكون من جملة وظيفتها دعوة هذا المؤتمر للاجتماع عند الاقتضاء . وان تنتخب لها مجلس ادارة . وأن تضم اليها من تؤمل فيه المساعدة فى مهمتها ؟

(هذا الاقتراح مقدم بصور مختلفة من حضرات الاستاذ محمد حافظ رمضان . والاستاذ حسن بك عبدالرازق . والشيخ محمد عمر الانجباوى المحامى الشرعى بمصر . وابراهيم بك غزالى عضو مجلس مديرية أسيوط . ومحمود بك أنيس بمصر . وسليمان افندى فهمى من موظفى المالية سابقا والآن مقيم بالسنطه . ومحمود افندى حمدى المحامى بكفر الزيات . ومحمد افندى البدرى رئيس نقابة نشيل الزراعية . وابراهيم افندى فوزى بشارع محطة مصر باسكندرية . ومحمد افندى راغب بطنطا . ومحمد افندى كامل بدرب القمح بالسيدة بمصر . وابراهيم بك دويدار عمدة شبرمنت . وحسين بك عابدين . ولجنة المؤتمر الفرعية بمديرية المنوفية . وسليمان افندى فهمى المحامى)

لما عرض هذا الاقتراح وافقت عليه أغلبية المؤتمرين فطلب سيد احمد بك زعزوع اعادة تلاوته فأعادها الاستاذ عبد اللطيف

فقال سيد أحمد بك انه يطلب استمرار المؤتمر وانعقاده كل سنتين مرة على الأقل

وقال الشيخ عبد العزيز جاويش انه يوافق على الاقتراح أى على اقرار اللجنة التحضيرية لجنة تنفيذية

فقال الاستاذ عبد الملك حمزه انه يطلب انتخاب لجنة جديدة تنفيذية لان اللجنة التحضيرية لم تؤلف بالانتخاب ولأن على اللجنة التنفيذية مسؤلية كبرى وأعباء جسيمه فينبغى أن تكون بانتخاب الأمة

عند ذلك علت ضجة وصاح أحد الحاضرين بالاستاذ عبد الملك حمزه قائلا ابرز تذكرتك لأن المناقشة لاتجوز هنا الا للاعضاء العاملين

ثم قال الاستاذ عبد العزيز فهمى انه يصعب جدا عليكم أن تنتخبوا لجنة غير اللجنة التحضيرية لانكم لاتعرفون بعضكم بعضا تمام المعرفة

وقال الاستاذ عبد الملك حمزه ان اللجنة التحضيرية مؤلفة من ٣٦٠ عضوا متفرقين فى أنحاء البلاد فاجتماعها صعب جدا

فأجابه الاستاذ عبد اللطيف بأن هذا العدد سيقل كثيرا لان اللجنة التنفيذية ستنتخب من بينها مجلس ادارة وقال جوابا على طلب سيد احمد بك زعزوع ان المؤتمر يجتمع عند ماتقضى الضرورة باجتماعه

ثم أمر دولة الرئيس بعرض الاقتراح مرة ثانية للاقتراع

فتقرر قبوله كما هو باجماع المؤتمرين الا عشرين

ب ـ التربية والتعليم

(١) ضرورة عقد مؤتمر للتربيـــة والتعليم فى الخريف القادم للبحث فى أنماط التعليم والتربية واختيار الاصلح منها للقطر المصرى

(اقترحته لجنة المؤتمر والاستاذ عبد السلام افندى ذهنى المحامى ببنى سويف . ومحمد افندى كامل صادق المصرى . والاستاذ أحمد بك لطفى الذى اقترح أيضا تخصيص مبلغ من مال هذا المؤتمر للانفاق على مؤتمر التربية والتعليم المذكور)

عند عرض هـذا الاقتراح للمناقشة فيه وقف الاستاذ مصطفى افندى الشوربجى وأراد الرجوع للمناقشة فى الاقتراح السابق الخاص باللجنة التنفيذية فبعد أخذ ورد بينه وبين الاستاذ عبد اللطيف أمر دولة الرئيس بجلوسه بالمجلس

ثم أعيدت تلاوة هذا الاقتراح الخاص بمؤتمر التربية والتعليم فقرر المؤتمر بالاجماع قبوله واحالته على اللجنة التنفيذية

(٢) السعى لدى الحكومة لفصل المكاتب الاهلية ومدارس الاوقاف عن نظارة المعارف وجعلها ادارة قائمة بذاتها تراعى فيها شروط الواقفين

(اقترحه سعادة الشيخ على يوسف)

(وجاء أيضا مثل هذا الاقتراح من حضرة محمود بك أنيس وحامد محمد الاسكندرانى ومصطفى حسن من بنى سويف)

تقرر قبول هذا الاقتراح بالاجماع وأحيل على اللجنة التنفيذية

(٣) إلفات نظر الحكومة الى جعل تعليم الدين فى مدارسها قاصرا على دينها الرسمى منعا للتنافر الذى أحدثته الطريقة الجديدة التى اتبعتها الحكومة من سنة ١٩٠٨ واقتداء بما تجرى عليه الحكومات المتمدينة التى يعلم الدين فى مدارسها (اقترحه سعادة الشيخ على يوسف)

تقرر بالاجماع قبوله واحالته على اللجنة التنفيذية

(٤) انشاء ادارة معارف أهلية تضم شتات المدارس الاهلية وتقوم بالتعليم الوافى بحاجات القطر

(اقترحه حضرة محمد بك أبو شادى المحامى بمصر وطلب السعى لدى الحكومة فى زيادة ميزانية المعارف واقترحه أيضا لفيف من طلبة المدارس الاهلية والاجنبية بمصر عددهم ٣٠ طالبا وباحثة البادية وعمر افندى صنوه بالاسكندرية . واحمد افندى رمزى المحامى الذى يطلب السعى لدى الحكومة لزيادة ميزانية التعليم واحمد محمد مليجى رئيس لجنة المؤتمر بمركز الصف)

تقرر بالاجماع احالته على اللجنة التنفيذية

(٥) السعى فى جعل التعليم الابتدائى اجباريا وبالمجان للذكور والاناث

(اقترحه حضرات احمدافندى رمزى المحامى وعبد السلام افندى ذهنى المحامى والسيدة باحثة البادية وهى تطلبه على الخصوص لمدارس البنات ومرسى عبد الرحمن البارودى بجرجا)

تقرر بالاجماع احالته على اللجنة التنفيذية

(٦) وجوب نشر التعليم العملى من صناعى وزراعى فى أنحاء القطر والاهتمام بالعلوم التى تفيد الصناعة والزراعة كالكيمياء الصناعية والاقتصاد الزراعى والهندسة الميكانيكية والكهربائية وغير ذلك

(اقترحه حضرة على بك الشمسى فى خطابه الذى تلاه على المؤتمر)

(وقد اقترح الاهتمام بالتعليم الصناعى والزراعى كل من حضرات حسن بك يونس الذى يلفت مجالس المديريات لذلك وسليمان افندى فهمى سليمان المحامى الذى يرى انشاء مدارس زراعية فى عواصم المديريات وكلية زراعية وعلى بك ثروت رئيس نقابة عمال الصنائع اليدوية ويطلب تشجيع التعليم الصناعى وحسن المسيرى بهيتيم ويطلب مدرسة زراعية فى كل مركز وحسين على عيد بالفشن وهو يطلب الاهتمام بالمدارس الصناعية والسيدة باحثة وعبد المعطى افندى أمين المغربى ومرسى عبد الرحمن البارودى بجرجا وعلى عبدالسلام بالسويس وهؤلاء الثلاثة الأخيرون طلباتهم هى المدارس الصناعية)

تقرر بالاجماع قبوله واحالته على اللجنة التنفيذية

(٧) انشاء مدارس للساحة والتجارة ومسك الدفاتر لتخريج أناس أكفاء يشتغلون فى البنوك وفى عمل الدوائر والصرافة

(اقترحه حضرات احمد بك سامى مفتش ورق التمغة بالمالية سابقا ونقابة ناهية الزراعية وسليمان افندى فهمى سليمان المحامى وهو يطلب انشاء مدرسة تجارية عالية وحسين بك هلال عن لجنة ميت غمر وهو يطلب السعى لدى الحكومة ولدى مجالس المديريات فى الاهتمام بتوسيع التعليم التجارى وانشاء مدارس له ولجنة المؤتمر الفرعية بالقناطر الخيرية التى تقترح أيضا ادخال مسك الدفتر للسنتين الثالثة والرابعة من مدارس الحكومة الابتدائية ولجنة المؤتمر الفرعية بمديرية المنوفية وتطلب أن يسعى المؤتمر لدى ديوان الاوقاف لهذا الغرض واحمد افندى رمزى المحامى)

تقرر بالاجماع احالته على اللجنة التنفيذية

(٨) انشاء مدارس متجولة لتعليم المزارعين والمزارعات الوسائط الحديثة لتحسين الحالة القروية صحيا واقتصاديا وهى المسماة بالمدارس الفنية الزراعية المتجولة التى انتشرت فى بلجيكا وكندا والولايات المتحدة بامريكا وأفادت كثيرا

(اقترحه حضرات عبد الحميد سعيد والدكتور محجوب ثابت ولفيف من المصريين طلبة العلم بفرنسا وانجلترا)

تقرر بالاجماع احالته على اللجنة التنفيذية

(٩) وضع كتب أخلاقية سهلة يفهمها العامة وعمل لجنة لمراقبة الاخلاق فى معاهد التربية والتعليم الاهلية

(اقترحه سيد بك محمد. ولجنة المراقبة على الأخلاق اقترحها أيضا عبد السلام افندى ذهنى المحامى)

تقرر بالاجماع احالته على اللجنة التنفيذية

(١٠) ايجاد مدارس ليلية لتعليم الشعب بالقرى

(اقترحه سعد الدين مصطفى رحاب من العسيرات)

(١١) الاكثار من معاهد الجنباز والرياضة البدنية

(اقترحه عبد السلام افندى ذهنى المحامى وسعادة حسن باشا مذكور)

تقرر بالاجماع احالته على اللجنة التنفيذية

(١٢) توحيد برامج التربية والتعليم

(اقترحه حضرة احمد بك لطفى المحامى)

قبل بالاجماع وأحيل على اللجنة التنفيذية

(١٣) السعى لدى الحكومة لتوسيع نطاق مدرسة الممرضات وتعليم الطب للنساء أسوة بالرجال وتعليم المرأة التفصيل والتطريز وخدمة المنزل وتربية الاطفال وانشاء مدرسة لذلك

(اقترحته السيدة باحثة البادية)

تقرر بالاجماع احالته على اللجنة التنفيذية

وقد قرر المؤتمر عند احالة هذه الاقتراحات من نمرة ٤ الى نمرة ١٣ على اللجنة التنفيذية أن يكون لهذه اللجنة فى تنفيذ كل هذه الاقتراحات أو بعضها انتظار مايقرره مؤتمر التربية والتعليم فى هذه الشؤون

ج — المسائل الاجتماعيـــة

(١) الاهتمام بالوعظ والارشاد لترقية الحالة الاخلاقية

(اقترحه حضرات محمود حسن فوزى بأسيوط والشيخ رشيد رضا وحسن بك يونس الذى يطلب السعى لدى ديوان الاوقاف لتعضيد مشروع الوعظ والارشاد . ومحمود بك أنيس وهو يرى المساعدة على ذلك بجمع ضريبة اختيارية سنوية لاتقل عن خمسين قرشا على كل شخص تصرف فى هذا السبيل وغيره وحامد محمد المليجى الاسكندرانى و ١٦٠ شخصا من الازهريين ومرسى عبد الرحمن البارودى وحسن المسيرى ومحمد افندى كامل صادق الذى يرى ان الوعظ والارشاد يكون تحت مراقبة لجنة يعينها مؤتمر التربية والتعليم)

تقرر بالاجماع ان هذا الاقتراح مفيد وانه ينبغى الحض عليه

(٢) اعطاء الحرية للنساء لسماع الوعظ فى المساجد وبالصلاة فيها أسوة بالتركيات والمسيحيات واليهوديات وجعل التعليم الدينى الزاميا فى مدارس البنات وايجاد أستاذ مسلم عاقل فى كل مدرسة بنات لارشادهن لمكارم الاخلاق الدينية ومحاسن العادات القومية

(اقترحته باحثة البادية)

عند عرض الشق الاول من هذا الاقتراح للاقتراع طلب الاستاذ محمد بك أبو شادى أن تخصص أمكنة بالمساجد للسيدات وأن يكون الواعظ لهن عالما شيخا أو سيدة مثقفة وبعد أخذ ورد فى ذلك علت ضجة فقام الاستاذ ابراهيم هلباوى بك وقال ما مضمونه ان دولة الرئيس يطلب من المؤتمرين مراعاة النظام وأن تكون المناقشة خالية من الضوضاء

وبعد أن تمت المناقشة تقرر رفض الشق الاول من الاقتراح بالاغلبية واحالة الشقين الثانى والثالث بالاجماع على اللجنة التنفيذية للسعى فى تنفيذهما

وهنا تاول الاستاذ عبد اللطيف الى الاستاذ عبد العزيز بك فهمى برنامج الجلسة فاستمر فى عرض الاقتراحات الآتية على المؤتمرين

(٣) محو البدع والعادات السيئة كالاذكار القبيحة والاسراف فى المآتم والافراح وخروج النساء لتشييع الجنازات ومبيتهن فى المقابر والاسراف الزائد فى تشييد القبور والاحواش

(اقترح بعض ذلك حضرة محمد بك يوسف المحامى بمصر فى تقريره الذى تلاه فى احدى جلسات المؤتمر وبعضه اقترحه محمد افندى زكى ابراهيم بالحنفى بمصر وخيرى افندى بشبين الكوم وعبد الحليم افندى جميعى باسكندرية وحسن بك يونس وباحثة البادية)

تقررت الموافقة عليه بالاجماع

(٤) ضرورة انشاء ملاجئ للفقراء من الايتام والارامل والعجزة

(اقترحه حامد محمد المليجى الاسكندرانى)

تقررت الموافقة عليه بالاجماع مع حض المحسنين والواقفين على أن يجعلوا لذلك نصيبا من مبراتهم

(٥) السعى لدى الحكومة فى استصدار قانون يحدد المهور

(اقترحه حضرتا عبد الحليم افندى جميعى باسكندرية وحسين المسيرى ببهتيم)

تقرر رفض هذا الاقتراح بالاغلبية

(٦) السعى لدى الحكومة لتشكيل لجنة من العلماء لاستنباط أحكام شرعية من كل المذاهب تنطبق على أحوال الزمان والمكان حتى يمتنع الحرج على الناس من الاحكام المأخوذ بها الآن

(اقترحه الشيخ عبد العزيز شاويش فى خطابه الذى ألقاه باحدى جلسات المؤتمر)

تقرر قبوله بالاجماع واحالته على اللجنة التنفيذية

(٧) أن يطلب من الحكومة مراقبة المبشرين فى مصر حتى لايخرجوا عن حدود واجباتهم الدينية (اقترحه حضرة احمد بك لطفى المحامى)

قبل بالاجماع وأحيل على اللجنة التنفيذية

(٨) السعى لدى الحكومة لمنع تعدد الزوجات بلا ضرورة والطلاق بلا موجب

(اقترحه حضرة صادق افندى عثمان ناظر مدرسة الصادق ببنى سويف وباحثة البادية فى تقريرها الذى تلى بالمؤتمر)

عند عرض هذا الاقتراح للمناقشة فيه اقتسمت الآراء وتعرض المتناقشون لشرح المذاهب الفقهية فصار الفصل فى ذلك خارجا عن أعمال المؤتمر ولهذا عرضت اللجنة على المؤتمرين حذف هذا الاقتراح من برنامج المؤتمر فتقرر بالاجماع حذفه

ثم تناول الاستاذ حافظ رمضان برنامج الجلسة وأخذ يتلو على المؤتمرين الاقتراحات الآتية :

(٩) السعى لدى الحكومة لتعيين قضاة المحاكم الاهلية من بين المتمرنين على أعمال القضاة كالمحامين الذين أمضوا فى المهنة عشر سنوات مثلا وترقية القضاة بالاقدمية فقط وأن يكونوا غير قابلين للعزل وصرف ايرادات المحاكم فى ترقية حال القضاء

(اقترحه عبد الستار افندى الباسل)

تقرر قبول هذا الاقتراح بالاجماع وأحيل على اللجنة التنفيذية

(١٠) السعى لدى الحكومة لاستصدار قانون يجعل منزل العائلة وحصة معلومة من ملكها غير قابلين للبيع وذلك حماية للاهالى من خطر التجرد من كل ملك

(اقترحه عبد الرحيم حسين من ساحل سليم ومحمد افندى كامل صادق من مصر)

عند عرض هذا الاقتراح طلب بعض الحاضرين شرحه فأعاد الاستاذ محمود بك أبو النصر تلاوته وشرحه فتقرر قبوله واحالته على اللجنة التنفيذية

ثم استمر الاستاذ محمود بك أبو النصر فتلا الاقتراح الآتى :

(١١) انشاء لجان لمصالحة العائلات

(اقترحه حضرتا حسن بك يونس ومرسى عبد الرحمن البارودى ببحرجا والاول يرى السعى لدى الحكومة لتعيين مجالس فى المراكز لهذا الغرض)

تقرر بالأغلبية رفض هذا الاقتراح اكتفاء بلجان المصالحات الموجودة الآن مع السعى فى تنشيط هذه اللجان

وهنا تناول الشيخ على يوسف برنامج الجلسة وتلا الاقتراحات الآتية :

(١٢) ايجاد المستشفيات الخيرية والصيدليات بكل مركز من مراكز المديريات وكل قسم من أقسام المدن

(اقترحته باحثة البادية فى تقريرها الذى تلى بالمؤتمر ومرسى عبدالرحمن البارودى ببحرجا وحسن المسيرى ببهتيم)

تقررت الموافقة عليه بالاجماع واحالته على اللجنة التنفيذية

(١٣) السعى لدى الحكومة لتحصيل تركات من يتوفى من المسلمين عن غير وارث لصرفها فى شؤون المسلمين
(اقترحه محمود بك أنيس ومحمود حماده بالزيتون)

تقرر رفض هذا الاقتراح بالاجماع مع الفات الحكومة الى الاستيلاء أيضا على تركات المتوفين من غير وارث من باقى المصريين لصرفها فى الشؤون العامة

(١٤) استلفات الحكومة لالغاء المادة ٧٨ من لائحة الصيارف لما تقتضيه من حصر وظائفهم فى يد فئة مخصوصة مع أن الحكومة تصرف سنويا على هذه الطائفة زيادة عن ٩٠٠٠٠ جنيه

(اقترحته لجنة المؤتمر الفرعية بالمنوفية ومحمد بك على المحامى بأسيوط)

وبناء على طلب بعض المؤتمرين بين الاستاذ عبد اللطيف أن هذه المادة تقضى بأن وظيفة الصراف تعطى الى أقرب الناس اليه اذا انحلت عنه بوفاته . ولما كانت هذه الوظيفة تكاد الآن تكون محصورة فى أيدى طائفة من الامة فبقاء هذه المادة يقضى بحصر هذه الوظيفة فى تلك الطائفة الى ماشاء الله

فتقرر بالاجماع قبول هذا الاقتراح واحالته على اللجنة التنفيذية

(١٥) إلفات نظر الحكومة الى وجوب الحرص على اللغة العربية ووضع كل محرراتها بها اذ هى اللغة الرسمية للبلاد وان كان للحكومة الحق بعد ذلك أن تضعها فيما تشاء من اللغات الاخرى بطريق الترجمة

(اقترحه الشيخ عبد العزيز جاويش ومحمود بك أبو النصر)

تقرر قبول هذا الاقتراح واحالته على اللجنة التنفيذية

د — المسائل الاقتصادية

(١) انشاء مصرف وطنى مصرى برؤوس أموال مصرية

(اقترحته اللجنة التحضيرية للمؤتمر)

(واقترحه أيضا يوسف بك نحاس بمصر وهاشم افندى محمد مهنا المحامى بقنا وحسين على عيد بالفشن ومحمد كمال بشارع محمد على بمصر والشيخ مصطفى فرغلى ورضوان التاجر بأبو تيج وحسين بك عابدين عضو الجمعية العمومية عن مديرية الجيزه وأمين باشا الشمسى وابراهيم بك دويدار عمدة شبرامنت بمديرية الجيزة وحسن بك يونس بمنفلوط ومحمود بك بسيونى المحامى بأسيوط وعبد الحميد بك سعيد والدكتور محجوب ثابت ولفيف من المصريين بباريس وانجلترا وعبد الرؤوف افندى زكى والياس افندى الايوبى المترجمين بمحكمة الاسكندرية المختلطة ومتولى افندى عامر بمحكمة الاسكندرية المختلطة وعلى افندى سليمان بشارع راغب باشا باسكندرية ومحمود حسن فرويز بأسيوط ومحمد افندى كامل بالفشن والدكتور أحمد افندى حلمى قاسم وسليم افندى ديمترى بولاد بالمحلة الكبرى وحسين بك هلال عن لجنة المؤتمر الفرعية بمنيت غمر وتوفيق افندى الترجمان مدير مدارس أوقاف الحلمية ومحمد بك بهجت مفتش الاوقاف العمومية سابقا ومحمد متولى من أبو قراميط وأحمد افندى رمزى المحامى وأحمد محمد مليجى رئيس لجنة المؤتمر الفرعية بمركز الصف وحسن المسيرى بهتيم وسيد احمد بك زعزوع ببنى سويف ومحمد افندى زكى باستا ومحمد افندى كامل صادق بمصر ومحمد افندى عبد الملك حمزه المحامى بأسيوط)

قوبل هذا الاقتراح بالتصفيق المتكرر وتقررت الموافقة عليه بالاجماع على شرط أن يكون مجلس ادارته كله أو أغلبيته من المصريين وكلفت اللجنة التنفيذية بالبدء فى تحقيق هذا المشروع فورا باتخاب لجنة من الاختصاصيين لدرس وتحضير قانون هذا المصرف فى أول جلسة تعقدها

وعلى اثر ذلك وقف محمود افندى صبور وقال ان المصرى بك السعدى وآخرين من عائلته يريدون الاكتتاب الآن فى هذا البنك . وقال على بك لملوم السعدى ان عائلته مستعدة لتقديم ٣٧٠ فدانا ضمانة لارباب الحقوق الذين يودعون اموالهم فى هذا البنك فرجتهما اللجنة فى تأجيل ذلك الى وقت آخر ريثما تأخذ لهذا المشروع معداته

وقد قابلهما المؤتمرون بهتاف الاستحسان

ثم تناول الاستاذ أبو النصر بك برنامج الجلسة وتلا ما يأتى من الاقتراحات :

(٢) وجوب السعى لدى الحكومة لاصدار قانون بتقرير عقوبة على من يشتغلون بالربا الفاحش حماية للاهالى من اطماع المرابين

(اقترحه محمد بك على المحامى بأسيوط وهاشم افندى محمد مهنا فى تقريريهما وحسين بك هلال عن لجنة ميت غمر الفرعية والسيد عبد المطلب غيث عمدة النخاس ومحمد بك متولى من سمج غربية)

وكل مقترحى انشاء البنك الوطنى المصرى تقريبا وكثيرون من أصحاب الاقتراحات الاخرى وجهوا نظر المؤتمر لعمل ما يلزم لمنع الربا الفاحش رحمة بالاهالى الذين يشكون مر الشكوى من المرابين خصوصا فى الوجه القبلى

تقرر قبول هذا الاقتراح بالاجماع واحالته على اللجنة التنفيذية للسعى لدى الحكومة فى تنفيذه

(٣) السعى لدى الحكومة لا يجاد مراقبة فعلية على الوزانين لعدم الاضرار بالاهالى

(اقترحه عبدالحفيظ افندى عوض من كفر غنام دقهلية ومرسى عبد الرحمن البارودى بجرجا)

تقرر بالاجماع احالة هذا الاقتراح على اللجنة التنفيذية ثم وقف الاستاذ محمد بك على وأخذ فى تلاوة الاقتراحات الآتية :

(٤) إلغاء الحكومة لا لغاء بدل القرعة العسكرية لاضراره بالفقير الذى يخرج من ملكه أو يستدين لدفع البدل

(اقترحه حضرة حسن بك يونس)

انقسمت الآراء فى هذا الاقتراح فعرض بعض المؤتمرين حذفه من برنامج المؤتمر فقال الاغلبية وبناء على ذلك تقرر حذف هذا الاقتراح من أعمال المؤتمر

(٥) السعى لدى الحكومة فى عدم بيع شئ من أملاك الميرى الحرة للشركات الاجنبية وعلى الخصوص بالطريقة الجارية الآن وتجزئتها وبيعها للمصريين

(اقترحه يوسف افندى أحمد الخبير بأسيوط)

تقرر بالاجماع قبول هذا الاقتراح واحالته على اللجنة التنفيذية

(٦) تعضيد النقابات الزراعية وتعميمها فى جميع البلاد والسعى لدى الحكومة فى سن قانون لها هى وشركات التعاون

(اقترحه يوسف بك نحاس وعمر بك لطفى المحامى الذى يرى أيضا تشكيل نقابة عامة من جميع كبار المزارعين للاشراف على جميع النقابات واعطائها مايلزم من الارشادات المفيدة وهاشم افندى محمد مهنا المحامى وحسن على عيد بالفشن وأمين باشا الشمسى واسماعيل افندى الأجزاجى بطنطا والسيدة باحثة وحسين بك هلال عن لجنة ميت غمر الفرعية وفضل الزمر رئيس نقابة ناحية الزراعية وتوفيق افندى الترجمان والسيد عبد المطلب افندى غيث من النخاس شرقية وسليمان افندى فهمى سليمان المحامى بطنطا واحمد افندى رمزى المحامى وعلى عبد السلام بالسويس وحسين المسيرى ببهتيم ومحمد افندى كامل صادق بمصر الذى يرى أيضا تشكيل نقابات للتأمين على المواشى)

تقرر قبول هذا الاقتراح بالاجماع مع احالته على اللجنة التنفيذية

(٧) انشاء مستودعات تأمين عامة

(اقترحه الأستاذ محمود بك أبو النصر)

شرح هذا الاقتراح مقدمه بناء على طلب المؤتمرين فتقرر قبوله واحالته على اللجنة التنفيذية

(٨) السعى لدى الحكومة فى انشاء نظارة خاصة بالزراعة

(اقترحه سليمان فهمى من موظفى المالية سابقا)

(واقترح حسين بك هلال عن لجنة ميت غمر الفرعية السعى لدى الحكومة أن تتخذ الطرق الفعالة لمراقبة البذور اللازمة لتقاوى القطن حتى تحسن صفته والسعى لديها لتحسين الرى والصرف حتى تزيد المياه الصيفية وتقل المناوبات ولا تتلف الاراضى لعدم تطهير المصارف سنويا)

تقرر احالة هذين الاقتراحين على اللجنة التنفيذية لدراستهما والسعى بعد ذلك فى تنفيذ ماتراه لازما وممكنا منهما

(٩) تحسين الصناعة المحلية وادخال مايمكن ابتكاره فيها بالمواد الأولية الموجودة بالبلاد وأن يستعمل الأهالى مصنوعات البلاد ترويجا لها

(اقترحه حسين بك هلال عن لجنة ميت غمر الفرعية)

تقرر قبوله واحالته على اللجنة التنفيذية

(١٠) حماية الصناعة الوطنية بتأسيس الشركات الصناعية وتعضيد الموجود منها

(اقترحه حضرة ابراهيم بك رمزى بتقريره الذى تلى وعبد الخالق بك مدكور وهو يطلب حماية التجارة بالصفة المذكورة بتقريره الذى تلى . ومثله حسن بك يونس وجبرائيل بك كحيل وهو يطلب لهذا الغرض السعى لدى الحكومة لاصلاح التعريفات الجمركية وتخفيض مصاريف النقل فى السكة الحديد فى تقريره الذى تلى وعلى الطريقة التى بينها ومحمد افندى كامل صادق وهو يطلب مايطلبه جبرائيل بك كحيل)

تقرر بالاجماع احالة هذا الاقتراح على اللجنة التنفيذية

(١١) السعى لدى الحكومة لسن قانون خاص بالعمال لحماية مصالحهم لسبب مايحصل لهم من العوارض اثناء العمل وتحديد ساعات العمل وانشاء محاكم تحكم للفصل فى المنازعات بين العمال وأصحاب المعامل

(اقترحه على بك ثروت رئيس نقابة العمال)

تقرر بالاجماع احالة هذا الاقتراح على اللجنة التنفيذية للسعى لدى الحكومة فى تحقيق مايمكن تحقيقه منه

هـ — اقتراحات أخرى

(١) اقتراح خاص بتحسين حالة الرى ونشر التعليم ببلاد النوبيين بمديرية اصوان وتسمية النوبيين باسمهم هذا الحقيق بدل تسميتهم باسم البربرة كما يفعل الناس

(اقترحه خليل احمد رئيس جمعية الاتحاد النوبى ومكاوى يعقوب باسكندرية)

تقررت الموافقة على هذا الاقتراح واحالته على اللجنة التنفيذية للسعى لدى الحكومة فى تحقيق مايمكن تنفيذه منه بواسطتها

(٢) عمل ميدالية تذكارا لهذا المؤتمر تكون من ثلاث درجات : ذهبية لدولة الرئيس وفضية لجميع أعضاء المؤتمر العاملين و برونز لجميع أعضائه المساعدين

وتخول اللجنة التنفيذية حق منح هذه الميدالية الى كل من يساعدها على تنفيذ قرارات المؤتمر

(اقترحه سعادة حسن باشا مدكور)

تقرر قبول هذا الاقتراح واحالته على اللجنة التنفيذية

ثم وقف دولة الرئيس وتلا الخطاب الآتى

أيها السادة

انى على الرغم من حالتى الصحية قبلت مع السرور رياسة المؤتمر وأقبل الآن رياسة لجنته التنفيذية اعتقادا منى بأن ميولكم الشخصية متجهة الى تحقيق الوحدة القومية ومبدأ التسامح والتوفيق بين جميع عناصر الأمة المصرية

وانى سعيد الآن بأن اعتقادى فيكم قد تحقق بما أظهرتموه من الاخلاص فى العمل ومن اللهجة المعتدلة التى جريتم عليها فى خطبكم وتقاريركم . سعيد بما رأيته من غيرتكم على حفظ النظام وعدم الخروج عن حدود البرنامج الذى رسمتموه لعملكم . تلقاء ذلك اسمحوا لى يا أبنائى الأعزاء أن أشكركم مساعيكم الشريفة وأدعو الله أن يتوج عملكم بالنجاح

وفى الختام أنصح لكم أن تتخذوا ماجريتم عليه فى جلسات هذا المؤتمر من مبادى التسامح والاعتدال ومكارم الأخلاق قانونا دائما ونموذجا مستمرا فى معاملاتكم مع غيركم من أبناء وسكان هذه البلاد على السواء ولتكن مصلحة مصر العامة رائدكم على الدوام . وفقنا الله جميعا لما فيه الخير العام

مجلس ادارة المؤتمر المصرى

الرئاسة العمومية

دولتلو مصطفى باشا رياض ... ... رئيس

سعادتلو حسن باشا رضوان ... ... وكيل وأمين صندوق المؤتمر

عزتلو ابراهيم بك الهلباوى ... ... سكرتير

أعضاء المجلس

عن مدينة القاهرة

سعادة محمود باشا رياض	حضرة محمد بك ابو شادى
« على باشا شعراوى	« عبد الواحد بك الطوبى
« محمد باشا حسن	« عبد الرحمن بك جادالله
« مصطفى باشا ماهر	« احمد بك رمزى المحامى
« حسن باشا مذكور	« احمد افندى حمدى
« الشيخ على يوسف	« حنفى بك ناجى
« محمد باشا رفعت	« محمد بك حافظ رمضان
حضرة الشيخ عبد العزيز جاويش	« عبد العزيز بك فهمى
« السيد احمد محسن	« حسن بك عبد الرازق
« محمد عبد الخالق بك مذكور	« احمد بك تيمور
« احمد بك لطفى المحامى	« محمود بك فهمى حسين

عن محافظة اسكندرية

سعادة منصور باشا يوسف	حضرة عبد العزيز افندى الغريانى
حضرة حسن بك الناضورى	« محمد افندى فهمى الناضورى
« محمد بك توفيق الجزايرلى	« عمر افندى الراكشى
« عبد الرازق بك الفار	« عبد الحليم افندى جميعى

عن محافظة بور سعيد

حضرة محمد بك طبيطه	حضرة محمد افندى مندور

عن محافظة دمياط

حضرة السيد عبد السلام العلايلى	حضرة محمد بك اللوزى

عن محافظة السويس

حضرة مصطفى بك هاشم	حضرة ابراهيم افندى شميس

عن مديرية القليوبية

سعادة محمد باشا الشوارب	حضرة محمد بك يوسف المحامى
« ابراهيم باشا مراد	« محمد بك كمال علما

عن مديرية الغربيـــة

سعادة مصطفى باشا أبو العز
« ابراهيم باشا سعيد
« أحمد باشا أبو الفتوح
حضرة فتح الله بك بركات
« السيد حسين القصبي
« محمد بك فؤاد المنشاوى
« عثمان بك محمد المحامى
« ابراهيم بك بهجت

حضرة الشيخ محمد أبو سبع
« محمد بك نبيه
« شفيق بك الهرميل
« محمد بك حنانه
« محمد بك بدوى غنيم
« عيسوى بك سعيد
« السيد على بك الرفاعى
« خليفه بك رمضان

عن مديرية المنوفيـــة

سعادة محمود باشا أبو حسين
« حسن باشا زايد
« السيد باشا أبو حسين
حضرة أحمد بك حبيب
« فتح بك سلطان

حضرة على بك الجزار
« السيد بك محمد شعير
« حسنين بك عبد الغفار
« محمود بك أبو النصر المحامى

عن مديرية البحـــــيرة

سعادة على باشا مهنا
حضرة عبد اللطيف بك الصوفانى
« عبد الحميد بك عمار
« أحمد بك محمود

حضرة محمد بك الوكيل
« محمد بك حبيب
« سعد بك المصرى

عن مديرية الشرقيـــــة

سعادة اسماعيل باشا أباظه
« مصطفى باشا خليل
« أمين باشا الشمسى

حضرة حسنين بك مرعى
« على بك الشمسى

عن مديرية الدقهليـــــة

سعادة محمود باشا الاترى
حضرة عوضين بك طه
« محمود بك نصير
« حسين بك هلال

حضرة أحمد بك عبد اللطيف المحامى
« محمد بك الشناوى
« أحمد بك لطفى السيد

عن مديرية الجـــــيزة

حضرة فضل بك الزمر
« حسين بك عابدين

حضرة ابراهيم بك دويدار
« منصور أفندى شديد

عن مديرية بنى سويف

حضرة سيد احمد بك زعزوع	حضرة تمام بك كساب
« شاكر بك الغمراوى	« زكريا بك ناصف المحامى

عن مديرية الفيـــــوم

سعادة طلبه باشا سعودى	حضرة حمد بك الباسل
« خالد باشا لطفى	« أبو زيد بك طنطاوى

عن مديرية المنيـــــا

سعادة محمد باشا الشريعى	حضرة على بك ملوم السعدى
حضرة عبد العليم بك أبو الليل	« الشيخ ابراهيم القاضى
« المصرى بك السعدى	« محمود بك صبور

عن مديرية أســـــيوط

سعادة محمود باشا سليمان	حضرة محمد على بك المحامى
« عبد الرحمن باشا حسنين النمبس	« حسن بك يونس
« سيف النصر باشا محمد	« سيد بك خشبه
« مهران باشا خلاف	« حسين بك فهمى المحامى
حضرة حفنى بك الطرزى	سعادة قطب باشا قرشى
« الدكتور أحمد بك السعيد	

مـــــديرية جرجا

سعادة همام باشا حمادى	حضرة محمد بك أحمد فواز
حضرة محمود بك محمد الشندويلى	« أمين بك العارف
» السيد أحمد رافع	

عن مديرية قنـــــا

حضرة خليل بك العديسى	« عبد الرحيم افندى أحمد خلف الله
حضرة عبد الرحمن افندى عزت بهجت	« محمد افندى نور المحامى
« هاشم افندى محمد مهنا المحامى	

عن مديرية اصـــــوان

حضرة محمود بك الباجا	حضرة محمد افندى يوسف محمد

(۱۰۰۰۰/۹۳۱/۲۹۸۵/م۰۴)

الاحصاء الملحق بتقرير لجنة المؤتمر المصرى

الجدول الاول

احصاء عدد السكان

محافظات ومديريات	جملة السكان	عدد المنفين	عدد الاقباط	النسبة باعتبار المائة	
				سلمون	أقباط
القاهرة	٥٧٠٣٦٢	٥٢٩٨٧٧	٤٠٤٨٥	٩٢ ٤/٥	٧
اسكندرية	٢٥٠١٢٧	٢٤٢٢٢٤	٧٩٠٣	٩٦ ٤/٥	٣ ١/١٠
القنال	٤٦١٦٥	٤٥٠١٣	١١٥٢	٩٧ ١/٢	٢ ٢/٥
السويس	١٥٢٢٧	١٤٩٥٠	٢٧٧	٩٨ ١/١٠	١ ٤/٥
العريش	٥٨٨٥	٥٨٨٠	٥	٩٩ ٩/١٠	٤/٥ في الالف
سيا	١٣٣٠	١٣٢٧	٣	٩٩ ٤/٥	١/٥
مديرية البحيرة	٧٩١٠٥١	٧٨٠٥٩٨	١٠٤٥٣	٩٨ ٣/٥	١ ٣/١٠
« الغربية	١٤٧٧٦٠٣	١٤٥٩٥٦٢	٢١٠٤١	٩٨ ١/٢	١ ٢/٥
« المنوفية	٩٦٩٣٧٨	٩٤٠٥٠٠	٢٨٨٧٨	٩٧	٢ ٩/١٠
« الدقهلية	٩٠٧٩١٦	٨٩٠٦٢٥	١٧٢٩١	٩٨	١ ٤/٥
« القليوبية	٤٣٣٥٤٦	٤٢٤٨٤٣	٨٧٠٣	٩٧ ٩/١٠	٢
« الشرقية	٨٧٦٤٣٧	٨٦٠٥٦٨	١٥٨٦٩	٩٨ ١/١٠	١ ٢/٥
« الجيزة	٤٥٨٣١٥	٤٤٦٣٧٦	١١٩٣٩	٩٧ ٢/٥	٢ ٣/٥
« الفيوم	٤٤١٠٤١	٤٢٠١٢٥	٢٠٩١٦	٩٥ ١/٥	٤ ٧/١٠
« بني سويف	٣٧١٧٧٤	٣٥١٦٣٥	٢٠١٣٩	٩٤ ١/٢	٥ ٢/٥
« أسيوط	٩٠٢٨١٨	٧٠٧٨٦٣	١٩٤٩٥٥	٧٨ ٢/٥	٢١ ١/٢
« المنيا	٦٧٧١٥١	٥٦٢٤٠٣	١١٤٧٤٨	٨٣	١٦ ٩/١٠
« جرجا	٧٩٢٥١٨	٦٦٤٨٧٧	١٢٧٦٤١	٨٣ ٤/٥	١٦ ١/١٠
« قنا	٧٧١٨٣٤	٧١٣١٨١	٥٨٦٥٣	٩٢ ٢/٥	٧ ١/٢
« اسوان	١٨٤٢٢٢	١٥٤١٤٩	٣٠٠٧٣	٨٣ ٣/٥	١٦ ٣/١٠

الجدول الثانى

احصاء تفصيلى للمراكز

مديرية البحيرة

أسماء المراكز	عدد المسلمين	عدد الاقباط
مركز أبو حمص	١٠٠٣٨٣	٩٩٧
« دمنهور	١٠٦٥٨٩	٢٥٦٨
« الدلنجات	٦٧٤١٠	١٠٢٥
« كفر الدوار	٦٦٣٨٨	٦٦٥
« كوم حماده	١٤٢٨٦١	١٦٧٨
« مريوط	٧٦٥٨	١٩
« الرمل	٣١٧٤٨	٥١٤
« رشيد	٦٥٦٥٦	٤١٣
« شبراخيت	٩٩٨٢١	١٣٧٤
« سيوه	٣٨٨٤	—
« ابيار البارود ...	٨٨٢٠٠	١٢٠٠
	٧٨٠٥٩٨	١٠٤٥٣

مديرية الدقهلية

مركز دمياط	١١٤٦١٠	٥٤٣
« دكرنس	١٦٤٥٥٨	٧١٦
« المنصورة	١٤٥٢٠٠	٤٢٨٢
« ميت غمر	٢٠٢٥٨٦	٨٦٦٠
« ميت محمود	١٢٥٠٤٨	٩٦٢
« السنبلاوين	١٣٨٦٢٣	٢١٠٨
	٨٩٠٦٢٥	١٧٢٩١

مديرية المنوفية

مركز أشمون	١٥٢١١٦	٤٥١٨
« منوف	٢٢٥٩٩١	٦١٣٥
« قويسنا	١٦٠٠٣٦	٤٣٩٨
« شبين الكوم	٢٠٤٣٣٦	٩١٠٧
« تلا	١٩٨٠٢١	٤٧٢٠
	٩٤٠٥٠٠	٢٨٨٧٨

مديرية الغربية

أسماء المراكز	عدد المسلمين	عدد الاقباط
مركز البرلس	١٨٧٠٨	١٣٦
« دسوق	١٢٣٢٠٤	١٢٩٨
« فوه	٦٠٢٥١	٣٠٢
« كفر الشيخ	١٥٠٢١٧	١٨٧٩
« كفر الزيات	١٦٧٢٥٠	١٩٤٩
« المحله الكبرى	١٨١٦٣٤	٢٥٨٨
« السنطه	١٣١٠٣٩	١٣٢١
« شربين	١١٨٦٧٢	١٠٨٣
« طنطا	١٠٩٩٥٠	١٣١٣
« طنطا	٢٤٤٧٠١	٦٦٥٩
« زفتى	١٥٠٩٣٦	٢٥١٣
	١٤٥٦٥٦٢	٢١٠٤١

مديرية القليوبية

ضواحى مصر	١٦٦٠٠	٢٥٠
مركز بنوى	١٢٣٨١٢	١٩٦٥
« قليوب	١١٥٢٩١	٣٠٧٠
« طوخ	١٦٩١٤٠	٣٤٦٣
	٤٢٤٨٤٣	٨٧٠٣

مديرية الشرقية

مركز بلبيس	١٣٩٠٩٧	١٠٩٨
« فاقوس	١٢٣٦٧١	٧٦٠
« ههيا	١٠٧٩١٣	٢١٢٠
« كفر صقر	١٠٥٠٢٦	١٣٣٠
« منيا القمح	١٥٨٣٧٢	٦٤٧٥
« الزقازيق	٢٢٦٤٨٩	٤٠٨٦
	٨٦٠٥٦٨	١٥٨٦٩

(تابع) الجدول الثانى

احصاء تفصيلى للمراكز

مديرية الجيزة

أسماء المراكز	عدد المسلين	عدد الاقباط
مركز الجيزة	١١٩٥٤٦	٣٠١٧
« البساط	٩٦٨٧٩	٢٨٦١
« امباه	١٥٣٩٥٤	٢٤١٠
« الصف	٧٦٩٩٧	٣٦٥١
	٤٤٩٣٧٦	١١٩٣٩

مديرية بنى سويف

مركز ببا	١١٣٢٩٥	٥١٨٠
« بنى سويف	١٥٥٥٤١	١١٥١٨
« الواسطى	٨٢٧٩٩	٣٤٤١
	٣٥١٦٣٥	٢٠١٣٩

مديرية الفيوم

مركز اطسا	١٣٩٨٠٧	٣٩٢٣
« الفيوم	١٣٩٢٢٩	٧٩٢٣
« سنورس	١٤١٠٨٩	٩٦٧٠
	٤٢٠١٢٥	٢٠٩١٦

مديرية المنيا

مركز المنشن	٨١٢٤٤	٧٥٤٥
« أبو قرقاص	٦٨٤١٥	٢١٤٩٢
« الواحات البحرية ...	٦٧٦٨	٥
« بنى مزار	١١٠٧٢١	٢٠٦٩١
« مغاغة	٩٨٣٨٠	١٤٤٥١
« المنيا	٩٨٨٧٨	٢٥٤٣٩
« سمالوط	٩٧٩٩٧	٢٥١٢٥
	٥٦٢٤٠٣	١٠٤٧٤٨

مديرية أسيوط

أسماء المراكز	عدد المسلين	عدد الاقباط
مركز ابنوب	٧٣٣٤٨	٢١٣٧٠
« أبوتيج	٩٥١٢٥	٣٩٣٥٢
« أسيوط	١٠١٦٢٩	٢٧٣١٠
« الغنادى	٤٩٦٤٨	١٥٣٠٢
« الواحات الداخلة ...	١٨٣٤٥	٢٣
« ديروط	١٢٤١٤٢	٢٣٩٣٦
« الواحات الخارجة ...	٨٣٧٨	٥
« منفلوط	٩٦٨١٨	٣٥٣٣٤
« مساوى	١٤٠٤٣٠	٢٢٣٢٣
	٧٠٧٨٦٣	١٩٤٩٥٥

مديرية جرجا

مركز جرجا	١٧٣٤٨٣	٣١٩٠٣
« الحيم	٧٥١٩٣	١٣٠١٦
« البلينا	١١٦٠١٢	١٥٢٥٦
« سوهاج	١٣١٤٨٤	١٩٦٤٤
« طهطا	١٧٣٧٠٥	٤٧٨٢٢
	٦٦٤٨٧٧	١٢٧٦٤١

مديرية قنا

مركز دشنا	١٠٣٠٢٢	٦٤٩١
« اسنا	٨٩٣٩٦	٥٩٢٦
« الاقصر	١١٩١٣٢	١١٦٥٨
« نجع حادى	١٦٩٣١٧	١٨٥٤١
« قنا	١١٩٤٧٣	٧٠٣١
« القصير	١٥٨٢	١٥
« قوص	١١١٢٥٨	٩٢٩١
	٧١٣١٨١	٥٨٩٥٣

مديرية اسوان

مركز الدر	٥٧٤٩٥	٦٢
« ادفو	٩٦٦٥٤	٣٠٠١١
	١٥٤١٤٩	٣٠٠٧٣

الجـــدول الثالث

بيان عدد المسلمين والاقباط بالمصالح التابعة لنظارة المالية

ادارة النظارة	مسلمون	أقباط
ادارة عموم الحسابات ...	٧٤	١٠٩
قلم القضايا	٩	٣٠
مفتش عام	—	١
المفتشون	١٢	٣
السكرتارية	٢٨	١٠
أملاك المرى الحره	١٢٨	١٣٤
أموال مقرره	٢٢	٥٠
الدفترخانه العمومية	١٩	١٦
المجموع	٢٩٢	٣٥٣

المصالح	مسلمون	أقباط
البوسه	٣٥٤	٤٤٨
الجمارك	٤٠٥	١٢٠
خفر السواحل	١٤٩	٤٩
المين والمنارات	٦٣	٤٢
المساحة	٢٧	١٩
المطبعة الاهلية	١١	١
المجموع	١٠٠٩	٦٧٩
اجمالى المجموع	١٣٠١	١٠٣٢

بيان زمام الاطيان والضرائب التى يدفعها الاقباط

الاقاليم	الزمام بالفدان	الضرائب	المتوسط	
		جنيه	مليم	جنيه
القليوبية	٩١٥٩	١٣٤٢٧	٤٦٦	١
الشرقية	٢٨٤٦٢	٢٤ ٢٢	٨٤٤	—
المنوفية	٢٠٥٠٥	٣٢١٥٢	٥٦٨	١
الدقهلية	٢٨٩٦٧	٢٧٤٩٠	٩٤٩	—
الغربية	٣٢٥٧٥	٢٩٢٢٠	٨٩٧	—
البحيرة	٣٢٧٢٧	٢١٧٩٦	٦٦٦	—
الجيزة	١٢٤٥٢	١١٩١٧	٩٥٧	—
الفيوم	٦٥١٠٣	٣٦٧٨٣	٥٦٥	—
بنى سويف	٢٥٤١٧	٢٨٢٣٨	١١١	١
المنيا	٨٢٠٦٧	٧٩٨٥١	٩٧٣	—
أسيوط	١٢٠١٦٥	١١٦٨٠٠	٩٧٢	—
جرجا	٢٦٥٦٠	٥١٦١٢	٨٢٥	—
قنا	٤٨١١١	٣٤٦٨٨	٧٢١	—
اسوان	٣٦٤٨	١٥٨٧	٤٣٥	—
محافظة القنال ...	١٥٠	٧٥ —	٥٠٠	—
المجموع	٥٧٢٠٦٨	٥٠٩٦٥٨		

الجـــدول الرابع

عن مجموع عدد الموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين بنظارة الداخلية والمصالح التابعة لها والمحافظات والمديريات
(وفيه مستخدمو القسم المالى بالاقاليم)
ومجموع مرتباتهم الشهرية وبيان جنســياتهم ونسبة كل جنســية للمجموع

عدد الوظائف	مجموع المرتبات الشهرية: عدد	مليم	جنيه		ملحوظات
٢٥١	٨٣٣	٤٤٤٥	نظارة الداخلية (ديوان العموم) ماعدا عطوفة الناظر وجناب المستشار وسعادة الوكيل		نظر المذكرة حرف (ا) طيه

الجنسيات والمرتبات

عدد	مليم	جنيه		النسبة فى المائة من مجموع العدد	النسبة فى المائة من مجموع المرتبات
١٢٠	٥٠٠	١٥٨١	مصريون: مسلمون	٪ ٤٧٫٨٠	٪ ٣٥٫٥٧
٥٥	...	٦١٦	مصريون: مسيحيون	٪ ٢١٫٩١	٪ ١٣٫٨٦
٣٣	...	٥٥٣	سوريون	٪ ١٣٫١٥	٪ ١٢٫٤٤
٣٩	٨٣٣	١٦٣١	أوروباويون	٪ ١٥٫٥٣	٪ ٣٦٫٦٩
٤	٥٠٠	٦٣	طوائف أخرى	٪ ١٫٥٩	٪ ١٫٤٢

٦٧٥	٦٦٦	٨٧٦٤	مصلحة الصحة العمومية بمصر وفروعها بجميع المحافظات والمديريات والمستشفيات		نظر المذكرة حرف (ب) طيه

الجنسيات والمرتبات

عدد	مليم	جنيه			
٣٤٦	...	٣٦٥٧	مصريون: مسلمون	٪ ٥١٫٢٥	٪ ٤١٫٧٣
٢٢٦	٥٠٠	١٨٨٧	مصريون: مسيحيون	٪ ٣٣٫٤٨	٪ ٢١٫٥٣
٢٨	٥٠٠	٤٠٦	سوريون	٪ ٤٫١٤	٪ ٤٫٦٣
٩٦	١٦٦	٢٧٠٠	أوروباويون	٪ ٩٫٥٧	٪ ٣٠٫٠٨
٩	٥٠٠	١١٣	طوائف أخرى	٪ ١٫٣٣	٪ ١٫٢٨

١٨٨	٣٣٣	٢٤١٠	مصلحة محوم السجون وفروعها بالمحافظات والمديريات		

الجنسيات والمرتبات

عدد	مليم	جنيه			
١٥٦	٥٠٠	١٦٦٤	مصريون: مسلمون	٪ ٨٢٫٩٧	٪ ٦٩٫٠٤
١٥	...	١١٧	مصريون: مسيحيون	٪ ٧٫٩٨	٪ ٤٫٨٥
٦	...	٧٦	سوريون	٪ ٣٫١٩	٪ ٣٫١٥
١٠	٨٣٣	٤٩٦	أوروباويون	٪ ٥٫٣٢	٪ ٢٠٫٥٨
١	...	٥٦	طوائف أخرى	٪ ٠٫٥٣	٪ ٢٫٣٢

٢١	٥٠٠	٥٩٥	مصلحة منع تجارة الرقيق		

الجنسيات والمرتبات

عدد	مليم	جنيه			
٧	٥٠٠	٥٧	مصريون: مسلمون	٪ ٣٣	٪ ٩٫٥٨
٤	...	٤٣	مصريون: مسيحيون	٪ ١٩	٪ ٧٫٢٢
٢	...	٣١	سوريون	٪ ٩٫٥	٪ ٥٫٢١
٨	...	٤٦٤	أوروباويون	٪ ٣٨	٪ ٧٧٫٩٨

٣٨٥	٣٣١	٣٤٨٣	محافظة مصر		

الجنسيات والمرتبات

عدد	مليم	جنيه			
٢٦٩	٦٦٦	٢١٨٨	مصريون: مسلمون	٪ ٦٩٫٨٧	٪ ٦٢٫٨١
٩١	٥٠٠	٦٩٧	مصريون: مسيحيون	٪ ٢٣٫٦٣	٪ ٢٠٫٠١
٥	٥٠٠	١٢٣	سوريون	٪ ١٫٢٩	٪ ٣٫٥٣
١٨	٦٦٥	٤٤٨	أوروباويون	٪ ٤٫٦٠	٪ ١٢٫٨٦
٢	...	٢٥	طوائف أخرى	٪ ٠٫٥٠	٪ ٠٫٧١

١٥٢٠	٦٦٣	١٩٦٩٩	نقل بعده	

(تابع) الجـدول الرابع

رقم الكشف	مجموع المرتبات عن الشهرية									ملحوظات
	جنيه	مليم								
١٥٢٠	١٩٦٩٩	٦٦٣	مأفسله							
٢٢٤	٢٠٦٢	٥٠٠	محافظة اسكندريه الجنسيات والمرتبات					النسبة فى المائة من مجموع العدد	النسبة فى المائة من مجموع المرتبات	
			عدد	مليم	جنيه					
			١٦١	٥٠٠	١١٧٧	مصريون	مسلمون	٧١ر٨٥ ٪	٥٧ر٠٨ ٪	
			٣٠	٥٠٠	٢٥٣		مسيحيون	١٣ر٣٩ ٪	١٢ر٢٩ ٪	
			٦	...	٧٥		سوريون	٠٣ر٦٧ ٪	٠٣ر٦٣ ٪	
			٢٦	٥٠٠	٥٥١		أوروباويون	١١ر٦٠ ٪	٢٦ر٧٢ ٪	
			١	...	٥		طوائف أخرى	٠٠ر٤٤ ٪	٠٠ر٢٤ ٪	
٦٦	٧٨٤	٥٠٠	محافظة القنال الجنسيات والمرتبات							
			عدد	مليم	جنيه					
			٤٠	...	٤٣٢	مصريون	مسلمون	٦٠ر٦٠ ٪	١٠ر٥٥ ٪	
			١٦	٥٠٠	١٣٣		مسيحيون	٢٤ر٢٤ ٪	١٦ر٩٦ ٪	
			٤	...	٥٧		سوريون	٠٦ر٠٦ ٪	٧ر٢٧ ٪	
			٦	...	١٦٢		أوروباويون	٠٩ر٠٩ ٪	٢٠ر٦٦ ٪	
٢٥	٢٩١	٥٠٠	محافظة السويس الجنسيات والمرتبات							
			عدد	مليم	جنيه					
			٢٠	...	٢٣٢	مصريون	مسلمون	٨٠ ٪	٧٩ر٧٢ ٪	
			٢	٥٠٠	١٦		مسيحيون	٨ ٪	٥ر٥٠ ٪	
			٣	...	٤٣		أوروباويون	١٢ ٪	١٤ر٧٧ ٪	
٢٢	٢٢٣	٥٠٠	محافظة دمياط الجنسيات والمرتبات							
			عدد	مليم	جنيه					
			١٢	...	١٤٤	مصريون	مسلمون	٥٤ر٥٤ ٪	٦٤ر٥٧ ٪	
			١٠	٥٠٠	٧٩		مسيحيون	٤٥ر٤٥ ٪	٣٥ر٤٢ ٪	
٤٢٥	٢٧٩٢	٥٠٠	مديرية البحيره الجنسيات والمرتبات							
			عدد	مليم	جنيه					
			١٣٥	٧٥٠	١٢٧٢	مصريون	مسلمون	٣١ر٧٦ ٪	٤٥ر٥٦ ٪	
			٢٨٩	٧٥٠	١٥٠٧		مسيحيون	٦٨ ٪	٥٣ر٩٧ ٪	
			١	...	١٢		أوروباوى	٠٢٣ر٠ ٪	٠٤٣ر٠ ٪	
٣٩٦	٢٢٣٩	...	مديرية المنوفية الجنسيات والمرتبات							
			عدد	مليم	جنيه					
			٩٣	...	٩١٠	مصريون	مسلمون	٢٣ر٤٨ ٪	٤٠ر٦٤ ٪	
			٣٠٣	...	١٣٢٩		مسيحيون	٧٦ر٥٢ ٪	٥٩ر٣٦ ٪	
٢٦٩٨	٢٨٠٩٣	١٦٣	نقل بعده							

(تابع) الجـــدول الرابع

عدد الموظفين	مجموع المرتبات الشهرية			ملحوظات
	جنيه	مليم		
٢٦٩٨	٢٨٠٩٣	١٦٣	١٠ البـــلد	
٥٩٥	٣٥٩١	...	مـــديرية الغربيـــة الجنسيات والمرتبات	
			عدد | مليم | جنيه |	النسبة فى المائة من مجموع العدد | النسبة فى المائة من مجموع المعاهيات
			١٧٣ | ٢٥٠ | ١٥٤٣ | مصريون مليون ... ... ٤٢٢ | ٧٥٠ | ٢٠٤٧ | مصريون مميون	٢٩ر٠ ٪ | ٤٢ر٩٧ ٪ ٧٠ر٩٢ ٪ | ٥٧ر٠ ٪
٣٥٤	٢٢٨٠	...	مـــديرية الدقهليـــة الجنسيات والمرتبات	
			عدد | مليم | جنيه |	
			٩٧ | ٧٥٠ | ٩٨٧ | مصريون مليون ... ... ٢٥٧ | ٢٥٠ | ١٢٩٢ | مصريون مميون	٢٧ر٤٠ ٪ | ٤٣ر٣٣ ٪ ٧٢ر٦٠ ٪ | ٥٦ر٦٦ ٪
٣٦٥	٢٢٨٨	٥٠٠	مـــديرية الشرقيـــة الجنسيات والمرتبات	
			عدد | مليم | جنيه |	
			١٣٢ | ٧٥٠ | ١٠٧٦ | مصريون مليون ... ... ٢٣٣ | ٧٥٠ | ١٢١١ | مصريون مميون	٣٦ر١٦ ٪ | ٤٧ر٠٢ ٪ ٦٣ر٨٣ ٪ | ٥٢ر٩٣ ٪
١٦٧	١٢٣٩	٥٠٠	مـــديرية القليوبيـــة الجنسيات والمرتبات	
			عدد | مليم | جنيه |	
			٥٠ | ٧٥٠ | ٥٨٧ | مصريون مليون ... ... ١١٧ | ٧٥٠ | ٦٥١ | مصريون مميون	٢٩ر٩٠ ٪ | ٤٧ر٣٧ ٪ ٧٠ر٠ ٪ | ٥٢ر٥٤ ٪
٢٦٦	١٧٠٥	...	مـــديرية الجيـــزة الجنسيات والمرتبات	
			عدد | مليم | جنيه |	
			٨٢ | ٥٠٠ | ٧٥٤ | مصريون مليون ... ... ١٨٢ | ٥٠٠ | ٩٣٠ | مصريون مميون ... ... ٢ | ... | ٢٠ | أوروبا يون	٣٠ر٨٢ ٪ | ٤٤ر٢٤ ٪ ٦٨ر٤٢ ٪ | ٥٤ر٥٧ ٪ ٠ر٧٥ ٪ | ١ر١٧ ٪
٢٣٦	١٤٤٤	٥٠٠	مـــديرية الفيـــوم الجنسيات والمرتبات	
			عدد | مليم | جنيه |	
			٦٨ | ... | ٥٨٧ | مصريون مليون ... ... ١٦٨ | ٥٠٠ | ٨٥٧ | مصريون مميون	٢٨ر١١ ٪ | ٤٠ر٦٥ ٪ ٧١ر٨٩ ٪ | ٥٩ر٣٥ ٪
٢٠٩	١٣١٢	...	مـــديرية بنى سويف الجنسيات والمرتبات	
			عدد | مليم | جنيه |	
			٦٣ | ٧٥٠ | ٥٤٠ | مصريون مليون ... ... ١٤٦ | ٢٥٠ | ٧٧١ | مصريون مميون	٣٠ر١٤ ٪ | ٤١ر٢٣ ٪ ٦٩ر٨٥ ٪ | ٥٨ر٧٦ ٪
٤٨٩٠	٤١٩٥٣	٦٦٣	نقل بعـــده	

(تابع) الجـــدول الرابع

عدد	مجموع المرتبات الشهرية: مليم	جنيه	ملحوظات
٤٨٩٠	٦٦٣	٤١٩٥٣	مأمـــوريه
٣٤٠	٥٠٠	٢٠٧٣	مـــديرية المنيـــا
٤٧٧	٥٠٠	٢٧٩٤	مـــديرية أســيوط
٣٤٧	٥٠٠	٢٠٠٠	مـــديرية جـــرجا
٣٢٤	٥٠٠	٢٠٢٨	مـــديرية قنـــا
١٤٧	...	١٠٠٢	مـــديرية اصـــوان
٦٥٠٥	٦٦٣	٥١٨٥٢	

الجنسيات والمرتبات

عدد	مليم	جنيه			النسبة فى المائة من مجموع العدد	النسبة فى المائة من مجموع المرتبات
٩٨	٧٥٠	٩٢٦	مصريون	مصلون	٢٨٫٨٢ ٪	٤٤٫٧١ ٪
٢٤٢	٧٥٠	١١٤٦		مسيحيون	٧١٫١٧ ٪	٥٥٫٢٩ ٪

الجنسيات والمرتبات

عدد	مليم	جنيه			النسبة فى المائة من مجموع العدد	النسبة فى المائة من مجموع المرتبات
٨٢	٥٠٠	٩٢٩	مصريون	مصلون	١٧٫١٩ ٪	٣٣٫٢٥ ٪
٣٩٥	...	١٨٦٥		مسيحيون	٨٢٫٨٠ ٪	٦٦٫٧٤ ٪

الجنسيات والمرتبات

عدد	مليم	جنيه			النسبة فى المائة من مجموع العدد	النسبة فى المائة من مجموع المرتبات
٣٨	٢٥٠	٤٧٥	مصريون	مصلون	١٠٫٩٥ ٪	٢٣٫٧٥ ٪
٣٠٩	٢٥٠	١٥٢٥		مسيحيون	٨٩٫٠٥ ٪	٧٦٫٢٥ ٪

الجنسيات والمرتبات

عدد	مليم	جنيه			النسبة فى المائة من مجموع العدد	النسبة فى المائة من مجموع المرتبات
٦٠	٢٥٠	٦٦٧	مصريون	مصلون	١٨٫٥١ ٪	٣٢٫٨٨ ٪
٢٦٤	٢٥٠	١٣٦١		مسيحيون	٨١٫٤٨ ٪	٦٧٫١١ ٪

الجنسيات والمرتبات

عدد	مليم	جنيه			النسبة فى المائة من مجموع العدد	النسبة فى المائة من مجموع المرتبات
٤٤	٥٠٠	٤٤٢	مصريون	مصلون	٢٩٫٩٣ ٪	٤٤٫١١ ٪
١٠٢	٥٠٠	٥٤٧		مسيحيون	٦٩٫٣٨ ٪	٥٤٫٥٩ ٪
١	...	١٢		أوروباوى	٠٫٦٧ ٪	١٫١٩ ٪

الجنسيات والمرتبات

عدد	مليم	جنيه			النسبة فى المائة من مجموع العدد	النسبة فى المائة من مجموع المرتبات
٢٣٤٦	٤١٦	٢٢٨٣٦	مصريون	مصلون	٣٦٫٠٦ ٪	٤٤٫٠٤ ٪
٣٨٧٨	٢٥٠	٢٠٨٨٩		مسيحيون	٥٩٫٦١ ٪	٤٠٫٢٨ ٪
٨٤	...	١٣٢٢	سوريون		١٫٢٩ ٪	٢٫٥٥ ٪
١٨٠	٩٩٧	٦٥٤١	أوروباويون		٢٫٧٧ ٪	١٢٫٦٢ ٪
١٧	...	٢٦٣	طوائف أخرى		٠٫٢٦ ٪	٠٫٥٠ ٪
٦٥٠٥	٦٦٣	٥١٨٥٢				

الجـــدول الخـامس

بيـان الموظفين المسلمين والاقباط بالمحاكم المختلطة

الوظائف	المسلمون			الاقبـــاط		
	العدد	المرتبات السنوية		العـــدد	المرتبات السنوية	
		مرتب الموظف	جملتـــه		مرتب الموظف	جملتـــه
		جنيه مصرى	جنيه مصرى		جنيه مصرى	جنيه مصرى
رئيس الاستئناف	١	٩٠٠	٩٠٠	—	—	—
مستشارون	٢	١٠٠٠	٣٠٠٠	١	١٠٠٠	١٠٠٠
رئيس محكمة مصر	١	٨٠٠	٨٠٠	—	—	—
قضاه	٨	٧٥٠	٦٠٠٠	٥	٧٥٠	٣٧٥٠
كتبه	١	٣٥١	٣٥١	١	٣٦٠	٣٦٠
«	١	٢٧٠	٢٧٠	١	٢٧٠	٢٧٠
«	١	٢٢٢	٢٢٢	١	٢٤٠	٢٤٠
«	—	—	—	١	٢٢٢	٢٢٢
«	—	—	—	٢	٢١٦	٤٣٢
مترجمون	٢	٢٤٦	٤٩٢	١	٣٥٨	٣٥٨
«	٢	٢٣٤	٤٦٨	٢	٢٢٢	٤٤٤
«	١	٢٢٨	٢٢٨	١	٢١٠	٢١٠
«	٢	٢١٠	٤٢٠	—	—	—
«	٣	١٩٨	٥٩٤	—	—	—
مندوبو المحاكم الشرعية	١	٢٤٠	٢٤٠	—	—	—
«	١	٢٢٨	٢٢٨	—	—	—
«	١	٢١٠	٢١٠	—	—	—
محضرون	٢	١١٤	٢٢٨	١	١٥٦	١٥٦
«	٢	١١٤	٢٢٨	١	١٢٠	١٢٠
«	—	—	—	٢	١٠٨	٢١٦
عمال الصادر	١	٢٠٤	٢٠٤	١	١٦٨	١٦٨
«	٦	١٦٨	٥١٠٠٨	٣	١٤٤	٤٣٢
«	٢	١٤٤	٢٨٨	١	١٣٢	١٣٢
«	١	١٣٨	١٣٨	١	١٢٦	١٢٦
«	٣	١٢٦	٣٧٨	٩	١٢٠	١٠٥٠
«	٧	١٢٠	٨٤٠	٩	١٠٨	٩٧٢
«	٩	١٠٨	٩٧٢	٦	١٠٢	٦١٢
«	١٩	١٠٢	١٩٣٨	٩	٩٦	٨٦٤
«	٤	٩٦	٣٨٤	٦	٩٠	٥٤٠
«	٤	٩٠	٣٦٠	١	٨٤	٨٤
«	١	٨٤	٨٤	—	—	—
عمال الرول القليه	١٥	٨٤	١٢٦٠	١٧	٨٤	١٤٢٨
«	١٢	٧٨	٩٣٦	١٧	٧٨	١٣٢٦
«	٢٦	٧٢	١٨٧٢	٤٢	٧٢	٣٠٢٤
«	٢	٦٠	١٢٠	—	—	—
رؤساء الجاب	٢	١٠٥	٢١٠	—	—	—
وكلاء الجاب	١	١٣٢	١٣٢	—	—	—
جاب	٩	٩٧١/٢	٧١٣	—	—	—
خدمة الاقلام	٧٣	٥١١/٢	٣٧٦٠	١	٤٤	٤٤
عمال الرول باليومية	٩٥	...	...	٤٧	...	...
الجملة	٣٢٣	...	٣٠٢٤٨	١٩٠	...	١٨٦٠٠

(تابع) الجـــدول الخـامس

نيابة المحاكم المختلطة

مستحقون			أقساط	
وظائف	مرتبات		وظائف	مرتبات
	مليم	جنيه م		جنيه م
١ — قضـــاة				
رئيس نيابة المنصورة	...	٦٠٠	رئيس نيابة مصر	٧٥٠
وكيل نيابة مصر	...	٣٦٠	وكيل نيابة اسكندرية	٤٢٠
وكيل نيابة بمصر	...	٣٠٠	—	...
مساعد نيابة بمصر	...	٢٤٠	—	...
وكيل نيابة باسكندرية	...	٤٢٠	—	...
مساعد نيابة اسكندرية	...	٢٤٠	—	...
المجموع	...	٢١٦٠	المجموع	١١٧٠
٢ — موظفـــون				
سكرتير نيابة بورسعيد	...	٢٤٠	—	...
٣ — مستخدمون				
عامل الصادر من الدرجة الأولى بنيابة مصر	...	١٨٦	عامل من الدرجة الثانية بنيابة المنصورة ...	١٣٢
عامل من الدرجة الثانية بنيابة اسكندرية ...	...	١٣٢	« « « « « « ...	٨٤
« « « « « « ...	...	١٢٠	—	...
المجموع	...	٤٣٨	المجموع	٢١٦
٤ — عمـال خارج الميزانيـــة (الكادر)				
وكيل رئيس حجاب اسكندريه	...	١٣٢	—	...
حاجب اسكندريه	٢٠٠	٧٩	—	...
« مصر	٢٠٠	٧٩	—	...
« المنصوره	٢٠٠	٧٩	—	...
من خدمة الاقلام باسكندريه	...	٩٩	—	...
« « « «	...	٦٦	—	...
« « « بمصر	...	٥١	—	...
« « « «	...	٥١	—	...
« « « بالمنصوره	...	٤٢	—	...
« « « «	٦٠٠	٤٥	—	...
بواب محبس اسكندريه	...	٦٦	—	...
من خدمة الاقلام باسكندريه	...	٤٨	—	...
حارسة باسكندريه	...	٣٠	—	...
خادم بأقلام مصر	...	٣٦	—	...
المجموع الكلى	٢٠٠	٩٠٤		...

(تابع) الجـــدول الخامس

مقارنة بين الموظفين المسلمين والاقباط بمصلحة الخطابـــة

	مسلمون			أقباط		
	وظائف	مرتبات	متوسط مربوط الوظيفة	وظائف	مرتبات	متوسط مربوط الوظيفة
		جنيه مليم جنيه			جنيه	مليم جنيه
ادارة النظارة	٧٣	١٨٧٩٧ ٤٩٣ ٢٥٧		٩	١٦٣٢	٣٣٣ ١٨١
محاكم أهلية...	١٣٩	٦٥١٧٠ ٨٤٨ ٤٦٨		١٧	٧٣٠٠	٤١١ ٤٢٩
أعضاء نيابة	١٠١	٢٧٨٤٠ ٦٤٣ ٢٧٥		٣٠	٨٣١٦	٢٠٠ ٢٧٧
كتبه	٩٤٨	٩٣٨٣١ ٩٧٧ ٩٨		١٦٤	١٧٧٧٣	٣٧١ ١٠٨
المجموع	١١٨٨	١٨٦٨٤١ ٢٧٣ ١٥٧		٢١١	٣٣٣٨٩	٢٤٣ ١٥٨
الاجمال	١٢٩١	٢٠٥٦٣٨ ٠٧٥ ١٦٣		٢٢٠	٣٥٠٢١	١٨٦ ١٥٩

	نسبة الوظائف		نسبة المرتبات بالاجمالى	
	مسلمون	أقباط	مسلمون	أقباط
الادارة العمومية	٨٩و٠٣	١٠و٩٧	٩٢و٠٢	٧و٩٨
قضاة...	٨و٩١	٩ و١٠	٨٩و٩٣	١٠و٠٧
أعضاء نيابة	٧٧و٠١	٢٢و٠٩	٠و٧٧	٠و٢٣
كتبه	٨٥و٢٦	١٤و٧٤	٨٤و٠٨	١٥و٩٢
الجملة	٨٤و٩٢	١٥و٠٨	٨٥و٨٤	١٥و١٦
الاجمال... ...	٨٥و١٦	١٤و٨٤	٨٥و٤٥	١٤و٥٥

الجـدول السادس

بيان عدد المسلمين والاقباط بنظارة المالية

ادارة النظارة	مسلمون	أقباط
ادارة عمـوم الحسابات	٧٤	١٠٩
قـلم القضايا	٩	٣٠
مفتش عام	...	١
المفتشون	١٢	٣
السكرتاريه	٢٨	١٠
أملاك الميرى الحـره...	١٢٨	١٣٤
أمـوال مقـررة	٢٢	٥٠
الدفترخانه العموميـة	١٩	١٦
المجمـوع	٢٩٢	٣٥٣

المصالح	مسلمون	أقباط
البوسـه	٣٥٤	٤٤٨
الجمارك	٤٠٥	١٢٠
حفـر السواحل	١٤٩	٤٩
المبن والقهارات	٦٣	٤٢
المساحة	٢٧	١٩
المطبعة الاميريه	١١	١
المجموع	١٠٠٩	٦٧٩
اجمالى المجموع...	١٣٠١	١٠٣٢

DATE DUE

JAFFE LIB.
18 NOV 2011
Circulation Dept.

A.U.B. LIBRARY

A.U.B. LIBRARY

F:962.04:M992mA:1st.1
المؤتمر المصري (1: 1911: القاهرة)
مجموعة اعمال المؤتمر المصري الاو
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES

F:962.04:M992mA:1st

المؤتمر المصري (الاول : 1911 : القاهرة)

مجموعة اعمال المؤتمر المصري الاول المنعقد بهليوبوليس (من ضواحي القاهرة) ...

DATE	Borrower's Number	DATE	Borrower's Number
29 OCT '58	83ND		

F
962.C4
M992mA
1st.